ورتّل القرآن ترتیلا

الحمد و المنة که رساله وافیه در حل مقامات کافیه اعنی



حسب ایماے تاجر با انصاف میان محمد صحاف در مطبع احمدی دہلی مطابق نسخہ

فی المطبع مجمع العلوم باهتمام سید حسن سخاوت طبع شد

٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي نور زماننا بتخليق المولى الرشاد ومنّ علينا بخلاصة الموسوم باسم صاحب ساكن في السواد وشرح صدورنا بوسيلة النبي المنقاد وزيننا بامتثال الاوامر والنواهي والاسعاد والصلوة على من توقد سراج الهداية بتبليغ الرسالة الى العباد وعلى آله واصحابه الذين نالوا درجات النصرة والجهاد خصوصا على الخلفاء الراشدين المبشرين بدخول الجنة ونعم المهاد اللهم ابعثنا ناضرة من مرقدنا يوم الميعاد واحفظنا من كيد الشيطان عند مفارقة الروح من الاجساد واجعلنا من زمرة من بني علي دينا ممن لعيب الخلل في الاعتقاد وبعد لما التمس عني طائفة من الطالبين المخلصين ان اكتب عدة سطور كشف بها مغلقات الكافية لقصور فهمنا عن درك المقاصد من الشروح الماضية فشرعت في اسعاف مرامهم توفيقا من الله الكريم اعوذ بالله من الشيطان الرجيم **قال** المصنف **الكلمة** **قيل** عليه لم خالف المصنف عن كتاب الله تعالى وسنن السلف حيث لم يصدر رسالته بحمد الله بجعله جزءا من كتابه **فاقول** انما لم يصدر رسالته بحمد الله بجعله جزءا من كتابه هضما لنفسه **فان قيل** الحمد

عبادة وهضم النفس في اتيانه بالعبادة او في تركه فاقول ترك الحمد على قسمين ترك من حيث انه
عبادة وترك من حيث ان كتابه هذا ليس ككتب السلف فلا يليق بالحمد فالاول استكبار والثاني
هضم والمراد ههنا الثاني كما اشار اليه الشارح بقوله تخييل ان كتابه هذا ليس ككتب السلف حتى
يصدر به على سننها فان قيل ان جواب الشارح وان كان دافعا للاعتراض الوارد على
المصنف بمخالفته عن كتاب الله تعالى وبعض السلف لكنه لا يكون دافعا للاعتراض
الوارد على المصنف بمخالفته عن الحديث المشهور وهو قوله عم كل امر ذي بال لم يبدأ بحمد الله فهو
اقطع واجذم قلنا لا يلزم المخالفة عن الحديث المشهور لان المامور به مطلق الحمد سواء
كان بالقول او بالفعل والمنفي ههنا الحمد بالفعل وانتفاء الخاص لا يستلزم انتفاء العام
فان قيل ان المقصود في علم النحو انما هو البحث عن احوال الكلمة والكلام من حيث
الاعراب والبناء وكيفية تركيب بعضها مع بعض واما الاشتغال بتعريفهما فاشتغال بما لا يعني قلنا البحث
عن احوال الشيء موقوف على معرفة ذلك الشيء وما يتوقف عليه المقصود فهو مقصود فمتى لم يعرفا
لم يبحث عن احوالهما فان قيل لما كان موضوع علم النحو الكلمة والكلام فلم قدم الكلمة
على الكلام والاولى العكس لان الكلام يفيد المخاطب فائدة تامة والكلمة غير مفيدة قلنا
ان افراد الكلمة جزء من افراد الكلام ومفهومها جزء من مفهوم الكلام والجزء مقدم على
الكل في الفهم فقدمه في الذكر مطابقة للوضع بالطبع فقال الكلمة قيل الكلمة والكلام
من الاسماء الموضوعة ابتداء لان مدار الاشتقاق على ارتكاب التكلفات البعيدة وقيل مشتقان
من الكلم بتسكين اللام لان مدار الاشتقاق على رعاية التناسب بين الكلمتين وهو امر اهم في
كلامهم فان قيل لا بد في الاشتقاق من المناسبة بين المشتق والمشتق منه في اللفظ والمعنى جميعا
وههنا وان وجدت المناسبة في اللفظ لكنها لم توجد في المعنى لان معنى الكلمة لفظ وضع لمعنى

مفرد وبمعنى الكلام بالضم بمعنى التكلم مصدرا وبمعنى الكلم الجرح قلنا المناسبة على ثلاثة اقسام مناسبة فى المعنى المطابقى ومناسبة فى المعنى التضمنى ومناسبة فى المعنى الالتزامى وههنا وان لم توجد المناسبة فى المعنيين الاوليين لكنها وجدت فى المعنى الالتزامى اعنى التاثير لتاثير معانيها فى النفوس كتاثير الجرح فى المجروح ولهذا عبر بعض الشعراء عن بعض تاثيراتها بالجرح كما فى قول الشاعر شعر جراحات السنان لها التيام + ولا يلتام ما جرح اللسان + قوله الكلم بكسر اللام بدون التاء جنس ومع التاء فرد الجنس كتمر بدون التاء جنس ومع التاء فرد الجنس بدليل قوله تعالى واليه يصعد الكلم الطيب بدليل انه يقع تميزا العدد الاوسط وقيل انه جمع بدليل انه يقع على ثلاثة فصاعدا وهذا امارة الجمعية فان قيل لما كان جمعا فكيف يصح توصيفه بالمفرد يعنى الطيب قلنا الكلم مأول ببعض الكلم اى واليه يصعد بعض الكلم الطيب كتاويل الرحمة بالاحسان فى قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين فان قيل ان اللام فى الكلمة لا يخلو اما اسمى او حرفى والثانى باطل لان الاسمى انما يدخل على اسم الفاعل والمفعول والكلمة لا فاعل ولا مفعول وان كان حرفيا فايضا لا يخلو اما زائد او غير زائد والاول ايضا باطل لانه يلزم تنكير المبتدأ وان كان الثانى فايضا لا يخلو اما جنسى او استغراقى او عهد خارجى او عهد ذهنى والكل باطل اما بطلان الاول فلان الجنسى يشار بها الى ماهية الشيء من غير ملاحظة الوحدة والكثرة والتاء للوحدة وبينهما منافاة واما بطلان الثانى فلان الاستغراقى يشار بها الى ماهية الشيء مع ملاحظة جميع الافراد والتاء فيها للوحدة وبينهما منافاة وايضا ان التعريف انما يكون للماهية لا الافراد واما بطلان الثالث فلان العهد الخارجى يشار بها الى فرد معهود بين المتكلم والمخاطب وليس ههنا فرد معهود حتى يشار بها اليه وايضا ان التعريف انما يكون للماهية لا للفرد واما بطلان الرابع فلان الذهنى يشار بها الى فرد معهود فى ذهن

المتكلم وهي في قوة النكرة فيلزم مثلية المبتدا اقول هنا اللام للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة
بينهما لان الوحدة على اربعة اقسام جنسي ونوعي وشخصي وفردي والمنافاة انما يكون بين
الجنس والوحدة الفردية لا بينه وبين باقي الوحدات ولهذا يجوز اتصاف احدهما بالآخر كما
يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس او نقول ان اللام للعهد الخارجي والمعهود هو
الكلمات الجارية على السنة النحاة قوله لفظ اللفظ في اللغة الرمي مطلقا اي سواء كان من
الفم او من غير الفم ~~ولفظا او غير لفظ~~ مثال رمي اللفظ من الفم كالتكلم بقوله زيد قائم
ومثال رمي غير اللفظ من الفم نحو اكلت التمرة ولفظت النواة ومثال رمي غير اللفظ من غير
الفم نحو لفظت الرحى الدقيق فان قيل ان الكلمة مبتدا ولفظ خبره والخبر محمول على المبتدا
وههنا لا يصح الحمل والا لزم حمل صرف الوصف على الذات وهو باطل قلنا ان هذا
الاعتراض انما يرد لو كان اللفظ محمولا باعتبار معناه اللغوي وليس كذلك بل هو محمول على
معناه الاصطلاحي لان اللفظ منقول اما ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ الى ما يتلفظ به
الانسان فان قيل ان تعريف اللفظ لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المنوي لانه
ليس لمفوظ الانسان وايضا خرج عنه المهمل لان المتبادر من اللفظ اللفظ الموضوع وايضا
خرج عنه المركب لان المتبادر من اللفظ لفظ مفرد قلنا ان لمفوظ الانسان اعم من ان يكون
حقيقة او حكما مهملا او موضوعا مفردا او مركبا فالحقيقي مثل زيد ضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب
لانه ليس من مقولة الحرف والصوت فان قيل لما لم يكن من مقولة الحرف والصوت فينبغي
ان يكون معنى قلنا المعنى ما يقصد باللفظ وليس المنوي مقصودا باللفظ فان قيل المنوي
مقصود باللفظ كما يقال زيد ضرب اي هو قلنا هذا استعارة المنفصل للمتصل فان قيل
لما لم يكن المنوي من مقولة الحرف والصوت ولم يوضع له لفظ فما الدليل على جعله لفظا حكميا

٥

محمد شعیب خادم مدرسه تحفیظ ...

قلنا ان الدليل على كونه لفظا حكما ان العرب جروا عليه احكام اللفظ وهي كونه مسندا اليه و
المبدل منه او المؤكد الى غير ذلك فان قيل ان تعريف اللفظ لا يكون جامعا لافراده لانه
خرج منه المحذوف فانه ليس بملفوظ الانسان قلنا ان المحذوف لفظ حقيقة لانه ملفوظ الانسان
في بعض الاحيان فان قيل ان تعريف اللفظ لا يكون جامعا لافراده لان خرج منه كلمات
الله تعالى كالفاظ القرآن وكلمة الملائكة كقول جبرئيل عم آن في الجنة نهر من لبن لعلي و
حسين وحسن وكلمات الجن كقول الجن شعر قبر حرب بمكان قفر وليس بقرب قبر حرب قبر قلنا
ان كلمات الله تعالى داخلة في اللفظ بمقتضى هذا التعريف لانها مما يتلفظ به الانسان في بعض
الاحيان او من شانها ان يتلفظ بها الانسان او لانها مما يتلفظ بها حكما كالمنويات وعلى هذا
القياس كلمات الملائكة والجن فان قيل لا بد في تعريف الكلمة من قيد زائد يخرج به الدوال الاربع
اعني الخطوط والاشارات والنصب والعقود قلنا ان اخراج الشي يقتضي سبق دخوله في الجنس والدوال
الاربع ليست داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد زائد يخرجها فان قيل لم خالف المصنف عن صاحب
المفصل وقال لفظ بدون التاء وصاحب المفصل بالتاء مع ان الكافية ماخوذ من المفصل قلنا
ان صاحب المفصل قصد الوحدة في الكلمة فقال لفظة بالتاء تنبيها على الوحدة والمصنف لم
يقصد الوحدة فقال لفظ بدون التاء فعبد الله علما كلمة عند المصنف لا عند صاحب المفصل
فان قيل ان المصنف وان لم يقصد الوحدة لكن الواجب عليه ان يقول لفظة بالتاء للزوم المطابقة
بين المبتدا والخبر قلنا المطابقة بين المبتدا والخبر مشروطة بالشروط الستة احدها كون الخبر مشتقا
فلا يرد نحو الكلمة لفظ وثانيها كون المبتدا والخبر اسمين ظاهرين فلا يرد نحو هي اسم وفعل وحرف
وثالثها كون الخبر حاملا لضمير المبتدا فلا يرد نحو زينب سقر وماه وجهه تمتنع ورابعها ان لا يكون الخبر
صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث فلا يرد نحو المرأة جريح وخامسها ان لا يكون الخبر صفة خاصة

للمونث فلا يرد نحو المرأة حائض وبسا وسهبا ان لا يكون التجرام التفضيل المستعمل بمن فلا يرد نحو الصلوة خير من النوم فان قيل ان هذه الشروط شروط للزوم المطابقة فعند فواتها وان لم تكن المطابقة لازمة لكنها اولى فلم ترك الاولوية قلنا لا نسلم ان المطابقة اولى بل تركها بدليل قوله عم خير الكلام ما قل ودل ولم يمل قوله وضع الوضع في اللغة جعل الشيء في حيز شيء آخر وفي الاصطلاح تخصيص الشيء بالشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني فان قيل تعريف الوضع لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه وضع الحرف لان معناه لا يفهم بمجرد الاطلاق بلا ضم ضميمة قلنا ان المراد بالاطلاق الاطلاق الصحيح واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح او نقول المراد باطلاقها ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم لبيان مقاصدهم والاستعمال فيها لا يكون بدون الضميمة قوله المعنى المعنى ما يقصد بشيء فان قيل ان المعنى لا يخلو اما صيغة ظرف او مصدر ميمي فالمعنى على الاول الكلمة لفظ وضع لمكان القصد وعلى الثاني الكلمة لفظ وضع لنفس القصد وليس كذلك بل الكلمة لفظ وضع لمقصود المتكلم قلنا ان المعنى صيغة ظرف او مصدر ميمي بمعنى المفعول بطريق المجاز والعلاقة بين الظرف والمفعول ان كل واحد منهما من متعلقات الفعل بعد الاتمام بالفاعل والعلاقة بين المصدرية والمفعولية هي الكلية والجزئية او نقول ان المعنى في الاصل معنوي على صيغة المفعول ثم خفف على خلاف القياس فصار معنى فان قيل ان المعنى داخل في مفهوم الوضع فذكر المعنى بعد الوضع مستدرك قلنا ذكر المعنى بعد الوضع مبني على تجريد الوضع عن المعنى فان قيل تعريف الكلمة لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه بعض الالفاظ الموضوعة بازاء بعض آخر كلفظ الاسم الموضوع بازاء زيد وعمرو وبكر ولفظ الفعل الموضوع بازاء ضرب ويضرب واضرب ولفظ الحرف الموضوع بازاء من والى وحتى قلنا ان المراد بالمعنى ما يتعلق به القصد سواء كان لفظا

٨

او غيره **فان قيل** ان تعريف الكلمة لا يصدق على الالفاظ المفردة الموضوعة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر الموضوعين بازاء زيد قائم **قلنا** ان زيد قائم وان كان مركبا بالنسبة الى معناه لكنه مفرد بالنسبة الى اللفظ الموضوع بازائه **او اجيب** عن اصل الاعتراض بانا لا نسلم ان بعض الالفاظ موضوعة بازاء بعضها سواء كانت مفردة او مركبة بل اللفظ موضوع لمفهوم كلي افراده الالفاظ **فان قيل** هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر لانها موضوعة بازاء الجزئيات المخصوصة **قلنا** ان في امثال الضمائر مذهبين مذهب المتقدمين ومذهب المتاخرين فمذهب المتقدمين انها موضوعة لمفهوم كلي بشرط استعمالها في الجزئيات ومذهب المتاخرين انها موضوعة لجزئيات متعددة متكثرة مع ملاحظة المفهوم الكلي وجواب الشارح مبني على مذهب المتقدمين **قوله** مفرد فقوله مفرد مجرور على انه صفة لمعنى والمعنى المفرد ما لا يدل جزء اللفظ على جزء المعنى **فان قيل** ان جعل المفرد صفة المعنى لا يصح لانه يوهم منه كون المعنى متصفا بالافراد قبل الوضع بناء على ان الشيء اذا قيد بقيد وتعلق بذلك الشيء المعنى المصدري يفهم منه ذلك الشيء المقيد بالقيد قبل تعلق المعنى المصدري بذلك الشيء كما في جاءني زيد راكبا وليس كذلك لان الافراد والتركيب مبنيان على الدلالة والدلالة مبنية على الوضع **قلنا** ان توصيف المعنى بالافراد قبل الوضع تجوز باعتبار ما يؤول اليه كما في قوله عم من قتل قتيلا فله سلبه او كما في قول الفقهاء اذا جاء المصلي فليتوضأ او مرفوع على انه صفة اللفظ اي اللفظ مفرد لا يدل جزؤه على جزء المعنى **فان قيل** ما النكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والآخر مفردا **قلنا** ان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد ولهذا اتي بصيغة الماضي او منصوب على انه حال من الضمير المستكن في وضع او من المعنى **فان قيل** ان نصبه على الحالية مخالف عن قاعدة رسم الخط لان المفرد المنصوب يكتب في آخره الف في الخط

فان **قيل** ان النصب على الحالية عن المعنى لا يصح لان الحال اما عن الفاعل او عن المفعول والمعنى ليس واحدا منهما بل هو مجرور باللام **قلنا** المعنى مفعول به بواسطة اللام **فان قيل** ان نصبه على الحالية من الضمير او من المعنى لا يصح لان بين الحال وعامل ذي الحال لابد من المقارنة ولا مقارنة بين الوضع والافراد بل الوضع مقدم على الافراد بحسب الذات **قلنا** الوضع وان كان مقدما على الافراد بحسب الذات لكن بينهما مقارنة في الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية اعلم ان اللفظ في تعريف الكلمة جنس شامل للمهملات والموضوعات والمفردات والمركبات الكلامية وغيرها فبقيد الوضع خرجت المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وقوله المعنى لاخراج الحروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وقوله مفرد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية **فان قيل** ان تعريف الكلمة لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه الرجل وقائمة وبصري لان جزءها يدل على جزء المعنى مع انها مفردات بدليل انها معربة باعراب واحد ووحدة الاعراب تدل على وحدة اللفظ وتعدده على تعدده **قلنا** لو خرجت عن حدها لا ضير فيه لانها مركبات واما تعربها باعراب واحد فلشدة الامتزاج **فان قيل** ان تعريف الكلمة لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه عبد الله في حين العلمية لان جزءه لا يدل على جزء المعنى مع انه مركب بدليل انه معرب باعرابين **قلنا** لو دخل فيه فلا ضير فيه لانه كلمة واما تعربه باعرابين فلان المعتبر في الاعلام حال الوضع السابق **فان قيل** ان نظر النحوي في احوال اللفظ من حيث الاعراب والبناء وكيفية التركيب في الافراد والرجل وامثاله مفرد باعتبار اللفظ ومركب باعتبار المعنى وعبد الله مركب باعتبار اللفظ ومفرد باعتبار المعنى فلو كان الامر بالعكس لكان انسب **قلنا** نظر النحوي في

احوال اللفظ للموضوع للمعنى فلا بد من اعتبار المعنى على التقدير رعاية المعنى مثل الرجل وامثاله مركبة
فخرجت عن حدها وعبد الله مفرد فدخل في حدها قال صاحب المفصل الكلمة هي اللفظة الدالة
على معنى مفرد بالوضع **فان قيل** الدلالة اما معتبرة في مفهوم الكلمة اولا فعلى الاول يلزم القصور
في عبارة المصنف لانه لم يذكر الدلالة في تعريف الكلمة وعلى الثاني يكون ذكر الدلالة في تعريف
صاحب المفصل مستدركا **قلنا** الدلالة معتبرة في مفهومها ولا يلزم القصور في عبارة المصنف لانه
ذكر الوضع في تعريفها والوضع مستلزم للدلالة فلا حاجة الى ذكر الدلالة بعد الوضع **فان قيل**
لما ان الوضع مستلزم الدلالة فالدلالة ايضا مستلزمة للوضع فلا حاجة الى ذكر الوضع بعد الدلالة
في تعريف صاحب المفصل **قلنا** الوضع مستلزم للدلالة والدلالة لا تستلزم الوضع لان الدلالة
توجد بدون الوضع كالدلالة العقلية والطبعية **قوله** وهي اسم وفعل وحرف **فان قيل** ان الضمير
اذا دار بين المرجع والخبر فرعاية الخبر اولى فينبغي ان يقول هو اسم **قلنا** نعم لكن خبرها محذوف
اي منقسمة **قوله** لانها اما ان تدل على معنى في نفسها **فان قيل** ان دليل المصنف دليل الحصر
والمدعى غير مذكور في عبارته فيلزم الدليل بلا مدعى **قلنا** ان دليل المصنف دليل المدعى المقدر اي
منحصرة لانها الخ **فان قيل** ان دليل المصنف دليل حصر اقسام الكلمة في الثلاثة والماخوذ
في الدليل الدلالة وهي غير مذكورة في تعريف الكلمة فيلزم المخالفة بين الدليل والمدعى **قلنا** الماخوذ
في تعريف الكلمة الوضع والوضع يستلزم الدلالة **فان قيل** في هذا المقام اعتراض مشهور وهو ان
خبر ان محمول على اسمها وههنا لا يصح الحمل لان اسمها ضمير راجع الى الكلمة وهي ذات وخبر ان تدل
بتاويل الدلالة فح يلزم حمل الوصف على الذات **قلنا** ان عبارة المصنف على تقدير من مضافا في



لجانب الخبر فيكون حاصل المعنى لانها اما من صفتها او لا الثالث الخ فالدلالة اما في محل الظرف ومبتدا او من
صفتها خبر المقدم عليه وهذه الجملة في محل الرفع خبر ان **فان قيل** المراد بكون المعنى في نفس
الكلمة كون المعنى مدلولا عليه للكلمة وهذا بعينه معنى قوله ان تدل على الخ فيلزم التكرار في عبارته **قلنا**
المراد بكون المعنى في نفس الكلمة كون المعنى مدلولا عليه للكلمة بنفسها من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى
اليها والمفهوم من قوله ان تدل على معنى كون المعنى مدلولا عليه للكلمة مطلقا فلا يلزم التكرار في عبارته
قوله او لا **فان قيل** ان قوله او لا يشتمل على قسمين احدهما ما لا يدل على معنى اصلا كالمهمل وثانيهما
ما لا يدل على معنى في نفسها بل على معنى في غيرها كالحرف فقوله الثاني الحرف يصدق على
المهمل ايضا **قلنا** المعنى في قوله او لا هي الدلالة بنفسها لا مطلق الدلالة بقرينة قوله اما ان تدل على
معنى في نفسها **قوله** الثاني الحرف **فان قيل** ان قوله الثاني صفة الكلمة فالمناسب ان يقول
الثانية للزوم المطابقة بين الصفة والموصوف **قلنا** نعم لكن الكلمة مؤولة بتاويل القسم اي القسم
الثاني الحرف وانما سمي هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف كما يقال فلان في حرف
الوادي اي في طرفه وهو يقع في طرف الكلام **فان قيل** الحرف قد يقع في الوسط ايضا نحو زيد في الحسن
قلنا المراد بالطرف الجانب المقابل للاسم والفعل **فان قيل** الحرف غير مستقل والاسم والفعل
مستقلان فكيف يقابل غير المستقل بالمستقل **قلنا** المراد بالمقابلة انهما يقعان عمدة في الكلام
وهو لا يقع **قوله** والاول اما ان يقترن **فان قيل** ان الضمير في يقترن اما راجع الى الاول
او الى المعنى وكلاهما لا يصح اما الاول فلان الاقتران صفة المعنى لا صفة الكلمة والاول عبارة عن
الكلمة واما الثاني فلان المعنى غير مذكور فيلزم الاضمار قبل الذكر **قلنا** الضمير راجع الى المعنى وان
لم يكن مذكورا حقيقة لكنه مذكور معنى من حيث انه مدلول الاول كما في قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى
فان قيل لا نسلم ان معنى الفعل مقترن باحد الازمنة الثلاثة والا فيلزم اقتران الزمان بالزمان

لان الزمان جزء مفهوم الفعل **قلنا** المراد بمعناه المعنى المستقل اعني الحدث **فان قيل** ان معنى
المصادر ايضا مقترن باحد الازمنة الثلاثة في الوجود فينبغي ان يكون افعالا **قلنا** المراد بالاقتران
الاقتران في الفهم لا في الوجود **فان قيل** ان معنى ضارب في زيد ضارب امس مقترن باحد
الازمنة في الفهم مع انه لم يكن فعلا **قلنا** المراد بالاقتران الاقتران في الفهم عن اللفظ الدال
عليه والاقتران في زيد ضارب امس عن الامر الخارج وهو امس **قوله** باحد الازمنة الثلاثة
فان قيل معنى الصبوح والغبوق ايضا مقترن باحد الازمنة الثلاثة المطلقة مع انهما ليسا
فعلين **قلنا** المراد باحد الازمنة الثلاثة احد الازمنة الثلاثة المخصوصة اعني الماضي والحال
والاستقبال لا مطلق الزمان **فان قيل** ان معنى لفظ الماضي والحال والمستقبل
مقترن باحد الازمنة الثلاثة المخصوصة مع انها ليست افعالا **قلنا** معنى الاقتران ان يفهم
ذلك الحدث عن الفعل فيفهم احد الازمنة الثلاثة مقارنا له ومعنى هذه الالفاظ عين الزمان
لا الحدث المقترن بها **قوله** والثاني الاسم وهو ماخوذ من السمو وهو العلو ولاشك انه عال
على اخويه **فان قيل** المراد بالاستعلاء لا يخلو اما بالنسبة الى كل افراد الاسم او بعضها والاول
ممنوع لان ليت ولعل عاليان على بعض افراد الاسم كما مر والثاني مسلم لكن بعض افراد الحرف
ايضا عال كما عرفت **قلنا** المراد بالاستعلاء انما هو بالنسبة الى كل افراد الاسم ومعنى الاستعلاء
ان من جنسه وحده يتركب الكلام دون اخويه لا الاستعلاء بمعنى قلة الحروف وكثرته وقيل من
الوسم وهو العلامة ولاشك انه علامة على مسماه لكنه ضعيف لان الفعل والحرف ايضا علامتان
على مسماهما **قوله** والاول الفعل سمي الفعل به لان الفعل في اللغة الحدث والفعل الاصطلاحي
مشتمل عليه فيكون تسمية الكل باسم الجزء **قوله** وقد علم بذلك حد كل واحد منها **فان قيل** ان
ذلك اشارة الى الواحد المذكور فيما سبق اعني قوله لانها الخ وهي الجملة فلا يحصل المطابقة

بين الاشارة والمشار اليه قلنا ان ذلك اشارة الى وجه الحصر المفهوم من قوله لانها اه فان قيل الحد تعريف للشيء بجميع ذاتياته والامور المذكورة في وجه الحصر بعضها عدميات والعدمي لا يكون ذاتيا للشيء قلنا المراد بالحد ههنا التعريف الجامع المانع مجازا من قبيل ذكر الخاص وارادة العام فان قيل لما علم من وجه الحصر تعريف كل واحد منها فلم نبه عليه بقوله وقد علم ثم صرح به فيما بعد قلنا لله در المصنف حيث اشار الى تفاوت مراتب الطبائع فالاشارة في وجه الحصر بالنسبة الى الذكي والتنبيه بالنسبة الى المتوسط والتصريح بالنسبة الى الغبي قوله الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد فان قيل ان كلمة ما لا تخلو اما عبارة عن اللفظ او الشيء او الكلمة او الكلام والكل باطل اما الاول فلان تعريف الكلام حينئذ يصدق على نعم الواقع في جواب من قال اقام زيد لانه لفظ تضمن كلمتين وليس بكلام واما الثاني فلان تعريف الكلام حينئذ يصدق على القرطاس المنقوش فيه زيد قايم لانه شيء تضمن كلمتين وليس بكلام واما الثالث فلانه يلزم حمل الجزء على الكل وايضا يلزم تضمن الكلمة للكلمتين واما الرابع فلانه يلزم اخذ المحدود في الحد قلنا ان كلمة ما عبارة عن اللفظ والمراد بالتضمن تضمن الكل للاجزاء ولفظ نعم مؤول بمعنى الكلمتين لا انه متضمن للكلمتين بالمعنى المذكور فان قيل ان تعريف الكلام لا يكون جامعا لافراده لانه يخرج منه زيد قائم ابوه وزيد ابوه قائم وقام ابوه لان كل واحد منهما تتضمن الكلمات لا الكلمتين قلنا الكلمتين اعم من كونهما حقيقتين او حكميتين فالاخبار فيها وان كان مركبا لكنه باول تاويل المفرد يعني زيد قايم الاب فان قيل ان تعريف الكلام لا يكون جامعا لافراده لانه يخرج منه مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد لان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة قلنا المسند اليه فيهما وان لم يكن كلمة حقيقة لكنه كلمة حكما لانه ماول بهذا اللفظ فان قيل الكلام ما تضمن كلمتين فهما عين الكلام فيلزم الاتحاد بين المتضمن والمتضمن قلنا المتضمن على صيغة اسم الفاعل هو المجموع من حيث المجموع والمتضمن على صيغة

اسم المفعول لكل واحد منهما ولا شك ان المجموع من حيث المجموع مغاير لكل واحد منهما فان قيل قوله
بالاسناد جار ومجرور والجار والمجرور اذا وقع في عبارة القوم لابد فيه من الاعراب المحلي فما الاعراب المحلي
ههنا قلنا الاعراب المحلي ههنا النصب على المصدرية فان قيل الشرط في المصدر ان يشتمل معنى
الفعل عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء ومعنى تضمن مشتمل عليه التضمن لا على قوله بالاسناد قلنا انه
مفعول مطلق باعتبار الموصوف المحذوف اعني تضمنا فان قيل ان صفتية الجار والمجرور باعتبار
المتعلق ومتعلقه اما الفعل المذكور اعني تضمن او المصدر المحذوف اعني تضمنا فعلى الاول يلزم تقديم
الصفة على الموصوف وعلى الثاني يلزم الاتحاد بين الصفة والموصوف قلنا ان متعلقه حاصل الامرين
المذكورين والباء للسببية فيكون التقدير الكلام ما تضمن كلمتين حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى
الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة ويصح السكوت عليها
فقوله لفظ جنس شامل للمهملات والموضوعات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وقوله
تضمن كلمتين خرج به المهملات والمفردات وقوله بالاسناد خرج به المركبات الغير الكلامية وبقيت
المركبات الكلامية سواء كانت خبرية كزيد قائم او انشائية مثل اضرب فان كل واحد منها تضمن بالاسناد
فان قيل نعم ان الكلام الخبري متضمن للكلمتين لكن لا نسلم ان الكلام الانشائي متضمن للكلمتين قلنا ان
المراد بالكلمتين اعم من ان تكونا حقيقيتين او حكميتين وفي الانشائي وان لم تكونا حقيقيتين لكن احدهما حقيقية
وهو الفعل والاخرى حكمية وهو الضمير فان قيل تعريف الكلام لا يكون جامعا للافراد لانه خرج منه
ضربت زيدا قائما لانه ليس متضمنا للكلمتين لا حقيقة ولا حكما بل هو متضمن للكلمات الاربع قلنا كلام المصنف
ظاهر في ان ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام لانه لم يقيد تعريف الكلام بقيد فقط وكلام صاحب المفصل
صريح في ان ضربت كلام والمتعلقات خارجة عنه لانه قال الكلام هو المركب من الكلمتين الخ وتعريف
المبتدأ باللام يفيد حصر المبتدأ في الخبر فان قيل ان تعريف الكلام لا يكون مانعا عن دخول الغير

فيه لانه دخل فيه الجملة لكونها متضمنة للكلمتين بالاسناد قلنا بين الجملة والكلام ترادف على المذهب
المختار فلو دخل احد المترادفين في تعريف الآخر اضمر فيه قلنا الجواب على قول من قال بالتباين بينهما
ان المراد بالاسناد في تعريف الكلام هو الاسناد المقصود لذاته والاسناد المأخوذ في تعريفنا الجملة
هو مطلق الاسناد وفائدته قوله ولا يتأتى ذلك الا في اسمين او اسم وفعل فان قيل ان نسبة
الاتيان الى الكلام لا يصح لان الاتيان انما يتصور في ذوات الروح والكلام ليس منها قلنا ان
الاتيان بمعنى الحصول اعلم ان ذلك اشارة الى الكلام لا الى التضمن والاسناد من جهتين احدهما
ان قوله ولا يتأتى الخ تقسيم للكلام فلابد ان يشار اليه وثانيهما ان ذلك اشارة الى البعيد وهو الكلام
دون التضمن والاسناد لانهما قريبان فان قيل لما ذلك اشارة الى الكلام فيلزم من قوله
في اسمين او اسم وفعل ظرفية الشيء لنفسه وهو باطل قلنا لا نسلم انه ظرفية الشيء لنفسه بل هو ظرفية
الجزئي للكلي فان قيل ان غلام زيد مركب من الاسمين فليس بكلام قلنا ليس المراد بالاسمين
مطلق الاسمين بل كون احدهما مسندا والآخر مسندا اليه وغلام زيد ليس كذلك بل احدهما مضاف والآخر
مضاف اليه فان قيل ان ضربك مركب من الفعل والاسم وليس بكلام قلنا المراد بالفعل والاسم كون
الفعل مسندا والاسم مسندا اليه ومثل ضربك ليس كذلك بل ضرب فعل وضمير المخاطب مفعول به فان
قيل ما الوجه للمصنف حيث اتى باداة الحصر في تقسيم الكلام لا في تقسيم الكلمة قلنا ان التركيب
الثنائي العقلي بين الاقسام الثلاثة ينتهي الى ستة اقسام ثلاثة من جنس واحد وثلاثة من جنسين والواقع
في نفس الامر قسمان اعني المركب من الاسمين والمركب من الفعل والاسم بخلاف الكلمة لانها لا تحتمل فوق
الثلاثة فان قيل حصر الكلام في القسمين باطل لوجود القسم الثالث اعني المركب من الاسم والحرف
نحو يا زيد قلنا ان يا زيد سوا بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الاسم والحرف بل من تركيب
الفعل والاسم اعني المنوي في ادعو فان قيل ان الكلام اذا تركب من الفعل والاسم فالشرط

في الاسم ان يكون مسند اليه وزيد في ادعو زيدا ليس مسندا اليه بل هو مفعول به قلنا ان الاسم المسند اليه اعم من ان يكون ظاهرا او منويا فههنا وان لم يكن ظاهر الكلمة منوي قوله الاسم ما دل على معنى في نفسه فان قيل ان كلمة ما لا تخلو اما عبارة عن الشيء او اللفظ او الكلمة او الاسم والكل باطل اما الاول فلانه لو كان كلمة ما عبارة عن الشيء يصدق تعريف الاسم على الدوال الاربع ولو كان عبارة عن اللفظ يصدق تعريف الاسم على المركب ولو كان عبارة عن الكلمة لا يجيء مطابقة بين الراجع والمرجع ولو كان عبارة عن الاسم يلزم اخذ المحدود في الحد قلنا ان كلمة ما عبارة عن الكلمة وتذكير الضمير باعتبار لفظ الموصول فان قيل ان الضمير في نفسه لا يخلو اما راجع الى الكلمة او الى المعنى فعلى الاول لا يحصل المطابقة بين الراجع والمرجع اليه وعلى الثاني يلزم ظرفية الشيء لنفسه قلنا ان الضمير في نفسه راجع الى الكلمة وتذكير الضمير باعتبار لفظ الموصول كما مر او نقول ان الضمير في نفسه راجع الى المعنى ولا يلزم ظرفية الشيء لنفسه لان كلمة في بمعنى الاعتبار اي دل على معنى باعتباره في نفسه فان قيل كما ان معنى الاسم معتبر في نفسه كذلك معنى الحرف ايضا معتبر في نفسه لان الاعتبار يجري في الممتنعات فلا يحصل الفرق بين المعنى الاسمي والحرفي قلنا المراد بكون المعنى معتبرا في نفسه كون المعنى منظورا اليه في نفسه ولا شك ان معنى الاسم منظور اليه في نفسه ومعنى الحرف غير منظور اليه في نفسه فان قيل ان كون في بمعنى الاعتبار دعوى مجردة عن البرهان قلنا البرهان عليه قولهم الدار في نفسها حكمها كذا اي باعتبار ذاتها حكمها كذا لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك اي لاجل كون في بمعنى الاعتبار فسر الحرف بكلمة تدل على معنى في غيره اي باعتبار غيره لا باعتبارها في نفسها اعلم ان محصل ما قال المصنف في شرح المفصل ما ذكره بعض المحققين وهو سيد شريف في حواشي شرح المطالع وحواشي المتوسط وهو كما ان في الخارج ممكنا موجودا قائما بذاته ويسمى بالجوهر وممكنا موجودا قائما بالغير ويسمى بالعرض كذلك في الذهن معقول هو مدرك

قصدا وملحوظ في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره ولا يصلح لشيء منهما والغرض من الحصول تشبيه المعقول بالمحسوس لايضاح المعقول يعني ان الموجود على قسمين موجود خارجي وموجود ذهني والموجود الخارجي على قسمين قائم بذاته كالجوهر وقائم بغيره كالعرض والموجود الذهني على قسمين مستقل في الفهم كالمعنى الاسمي وغير مستقل في الفهم كالمعنى الحرفي فالمعنى الاسمي مشابه بالجوهر والمعنى الحرفي مشابه بالعرض فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية يصلح لان يحكم عليه وبه وهذا المعنى بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط ولا يحتاج لفظ الابتداء في الدلالة على المعنى الى ضم كلمة اخرى كالسير والبصرة وهذا المعنى هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة والابتداء مثلا اذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة وجعل العقل آلة لتعرف حالهما كان المعنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح لان يحكم عليه او به وهذا المعنى بهذا الاعتبار مدلول لفظ من ويحتاج لفظ من في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى كالسير والبصرة وهذا هو المراد بقولهم ان للحرف معنى كائنا في غيره فان قيل لا نسلم ان الابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية لان الابتداء نسبة بين المبدء به والمبدء عنه وكل نسبة تحتاج الى تصور الطرفين قلنا ان طرفي النسبة على قسمين اجمالي وتفصيلي فالنسبة الكائنة بين الطرفين الاجماليين غير محتاجة الى ذكر الطرفين والنسبة الكائنة بين الطرفين التفصيليين محتاجة الى ذكر الطرفين ومعنى الابتداء من قبيل الاول ومعنى من من قبيل الثاني وحاصل الكلام ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي اي الشروع عن شيء الشيء ولفظ من موضوعة لمعنى جزئي اي الشروع عن شيء معين لشيء معين فان قيل ان الضمير المجرور في عبارة المصنف يحتمل ان يرجع الى الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى فالاول مستقيم والثاني غير مستقيم لما فيه من المخالفة بين التفصيل

فان قيل ان / الضمير المجرور / في عبارة المصنف / يحتمل ان يرجع / الى المعنى / فالاول مستقيم / والثاني غير مستقيم / لما فيه من المخالفة / الى الضمير الراجع

فيلزم المخالفة بين التفصيل اي قوله الاسم ما دل على معنى في نفسه والاجمال اي ... المحصور ... قطعي

والاجمال قلنا لا يلزم المخالفة لان خروج كيفية المعنى في نفس الكلمة الى [illegible]

بالمفهومية فان قيل لما كان الضمير المجرور في عبارة [illegible]

عبارة الفصل ايضا محتمل للمعنيين لان [illegible]

المعنى الاخير لعدم سبق [illegible] بما يدل على اسناد كينونة المعنى في نفس الكلمة فان قيل ان تعريف

الاسم لا يكون جامعا لافراده وحد الحرف لا يكون مانعا عن دخول الغير [illegible]

الاضافة خارجة عن تعريف الاسم وداخلة في تعريف الحرف لانها [illegible]

الى ما اضيفت اليه قلنا ان الاسماء اللازمة للاضافة لا تخرج عن تعريف الاسم ولا تدخل في

تعريف الحرف لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية [illegible]

غير حاجة الى ذكرها فان قيل لما كانت معانيها مفهومات كلية [illegible] متعلقات مخصوصة

ولا يستعملونها في متعلقات عامة قلنا عادتهم جارية باستعمالها [illegible] مضافة الى متعلقات

مخصوصة لانها الغرض من وضعها فلزم ذكرها [illegible]

قيل المراد بكينونة المعنى في نفس الكلمة لا يخلو اما ان يكون بمعنى [illegible]

والكل باطل اما الاول فلانه لو كان المراد بالمعنى المعنى المطابقي يخرج [illegible] عن تعريف الاسم

بالقيد الاول لان معنا المطابقي ليس كائنا في نفسه فاخرجه بالقيد الاول [illegible]

باطل واما الثاني فلانه لو كان المراد بالمعنى معناه التضمني [illegible]

[illegible]

لان المطلق لا وجود له الا فی ضمن المقید فنقول کما ان شاء فی الارادة لا فی الوجود واراد المطلق بدون
التقیید ممکن فان قیل المراد بمعناه التضمنی لا یحکم اما النسبة او الزمان او الحدث فان کان المراد
النسبة فهی لیست کاملة فی نفسها وان کان الزمان فهو یلزم اقتران الزمان بالزمان وان کان
الحدث یلزم الترجیح بلا مرجح قلنا المراد بمعناه التضمنی الحدث فلا یلزم الترجیح بلا مرجح لان معنی
الفعل موصوف بالکیفیة والاقتران والنسبة لیست کاملة فی نفسها والزمان لیس مقترنا
والحدث کائن فی نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة فتعین بالارادة فان قیل ان
تعریف الاسم لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه اسماء الافعال لان معانیها مقترنة
باحد الازمنة الثلثة قلنا المراد بعدم الاقتران ما هو بحسب الوضع الاول ولا شک ان معانیها غیر
مقترنة بحسب الوضع الاول وان عرض لها الاقتران بعارض الاستعمال لانها منقولة عن المصدریة
او الظرفیة او تصدیقیة الی معنی الامر والماضی فان قیل ان تعریف الاسم لا یکون مانعا عن
دخول الغیر [illegible] معانیها مقترنة باحد الازمنة [illegible]
بالاقتران [illegible] ولا شک ان معانیها مقترنة بحسب الوضع الاول وان عرض
لها عدم الاقتران [illegible] والانسلاخ فان قیل ان تعریف الاسم لا یکون مانعا
عن دخول الغیر [illegible] معناه غیر مقترن باحد الازمنة الثلثة بل مقترن
الزمانین [illegible] المضارع علی تقدیر اشتراکه بین الحال والاستقبال
[illegible] الزمانین المعینین مستلزم للدلالة علی
[illegible] فان قیل لما کان المضارع دالا علی الزمانین لزم عموم المشترک
[illegible] فی الارادة لا فی الدلالة [illegible] فی الدلالة فان قیل
[illegible] فانه موقوف علیه المقصود وا ما الاشتغال

ببيان الخواص اشتغال بما لا يعني لانه ليس مقصودا ولا موقوفا عليه للمقصود قلنا ان للاسم وجودين
وجود ذهني ووجود خارجي ومعرفة الاول حصل بالتعريف فلا بد من معرفة الثاني ببيان الخواص
وزيادة الايضاح لان زيادة ايضاح الشيء مفيدة لزيادة البصيرة في الشيء ثم قال ومن
خواصه دخول اللام والجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة لان خاصة الاسم اما لفظية واما
معنوية فاللفظية اما محل ورودها اول الاسم او آخره فالاول اللام والثاني اما نفس الحركة
او تابع لها فالاول الجر والثاني التنوين والمعنوية اما في ضمن المركب التام او غير التام فالاول
هو الاسناد والثاني الاضافة **فان قيل** المصنف في صدد الاختصار فالمناسب ان
يقول ومن خواصه دخول اللام بتقديرين على ان خواص الاسم كثيرة بحسب الوقوع والمذكور في هذا
المقام خمسة **قلنا** المصنف اورد صيغة جمع الكثرة تنبيها على كثرة الخواص في الوقوع واورد
من تنبيها على ان المراد ههنا بعض الخواص وهي الخواص المعطية للكثرة **فان قيل** لا نسلم ان اللام
من خواص الاسم لان كثيرا من افراد الاسم يمتنع دخول اللام عليها كاسماء الاشارة والموصولات
والمضمرات والاعلام **قلنا** الخاصة على قسمين شاملة وغير شاملة فالشاملة ما تكون خاصة بالنسبة
الى جميع افراد الشيء كالكاتب بالقوة للانسان وغير الشاملة ما تكون خاصة بالنسبة الى بعض افراد
الشيء كالكاتب بالفعل للانسان فالمراد ههنا مطلق الخاصة لا الشاملة **فان قيل** لا نسلم ان اللام
من خواص الاسم لان اللام كما يوجد في الاسم كذلك يوجد في الفعل كلام الامر ولام الابتداء
قلنا المراد باللام لام التعريف **فان قيل** كما ان اللام للتعريف كذا الميم ايضا للتعريف كما
في قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر وكذا حرف النداء ايضا للتعريف نحو يا رجل اذا قصد به
معين فينبغي ان يقول ومن خواصه دخول حرف التعريف ليشتمل لهما **قلنا** انما لم يتعرض للميم لعدم
شهرته في التعريف مع كونه بدلا من اللام ولم يتعرض لحرف النداء لظهور اختصاصه بالاسم لان المنادى

لا يكون الا اسما فان قيل المقصود كما يحصل بقوله دخول اللام كذلك يحصل بقوله
دخول حرف التعريف فلم اختار اللام على حرف التعريف قلنا في هذا المقام مذاهب
ثلثة مذهب سيبويه ومذهب الخليل ومذهب المبرد فمذهب سيبويه ان اداة التعريف هي اللام
وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن ومذهب الخليل انها ال كهل ومذهب
المبرد انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت عليها اللام للفرق بين الهمزة التعريف وهمزة
الاستفهام المختار عند المصنف مذهب سيبويه فلذلك اختار اللام على حرف التعريف و
انما اختص اللام بالاسم لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة و
الحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة **قوله** الجر انما
اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر وحرف الجر مختص بالاسم لانه لافضاء
معنى الفعل الى الاسم فكذا اثره مختص بالاسم لئلا يلزم وجود الاثر بدون المؤثر فان
قيل ان الدليل لا يطابق المدعى لان المدعى ان مطلق الجر من خواص الاسم والدليل دال
على ان الجر الذي هو اثر الحرف مختص بالاسم فبقي الجر الذي لم يكن اثر حرف الجر كالجر في
المضاف اليه بالاضافة اللفظية **قلنا** حرف الجر اعم من ان يكون لفظا او تقديرا فالمضاف
اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن مجرورا بحرف الجر اللفظي لكنه مجرور بحرف الجر التقديري ان سلم

فالاضافة اللفظية فرع المعنوية والفرع لا يخالف الاصل **قوله** والتنوين لاختصاص جميع

التنوينات الاربع بالاسم سوى تنوين الترنم **قوله** والاسناد اليه **فان قيل** الظاهر

قوله والاسناد بالجر عطف على مدخول الدخول لا على نفسه والا يلزم الفصل بين المعطوف

المعطوف عليه فيكون المعنى ومن خواصه دخول الاسناد وهذا المعنى فاسد لان الدخول

اما ذكر الشيء في اول الشيء او لحوقه في آخره والاسناد نسبة بين المسند والمسند اليه ليس قابلا

للذكر في الاول ولا اللحوق في الآخر **قلنا** ان قوله والاسناد بالرفع عطف على نفس الدخول

لا على مدخوله والفصل بين المعطوف والمعطوف عليه ممتنع بالاجنبي والمضاف اليه ليس اجنبيا

عن المضاف بل من تتمته **فان قيل** الاسناد نسبة بين المسند والمسند اليه فلما كان الاسناد

من خواص الاسم فينبغي ان يكون المسند والمسند اليه ايضا من خواص الاسم وليس

كذلك بل المسند قد يكون فعلا **قلنا** المراد بالاسناد المسند اليه **فان قيل** المسند اليه ذات

والخواص من قبيل الاعراض **قلنا** المراد بالمسند اليه كون الشيء مسندا اليه ...

الشيء مسندا اليه من خواص الاسم لان في كل واحد من المسند والمسند اليه لابد ان يكون مستقلا و

الحرف ليس مستقلا والفعل وان كان مستقلا لكنه وضع مسندا فلو جعل مسندا ...

قوله والاضافة **فان قيل** الاضافة نسبة بين المضاف والمضاف اليه ... فالاضافة

من خواص الاسم فينبغي ان يكون المضاف والمضاف اليه ايضا من خواص الاسم وليس كذلك

بل المضاف اليه قد يكون فعلا نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم **قلنا** ...

فان قيل المضاف ذات والخواص من قبيل الاعراض **قلنا** المراد ...

مضافا **فان قيل** لا نسلم ان كون الشيء مضافا من خواص الاسم ...

فيه ولا يوجد في غيره وههنا كما يوجد في الاسم — كذلك يوجد في ...

٢٢

ثانيا المراد بكون الاضافات من خواص الاسم بتقدير حرف الجر لا بذكره او لقول عن اصل
الاسم وغيره والمضاف والمضاف اليه كلاهما من خواص الاسم وقوله تعالى يوم ينفع
الصادقين صدقهم ... اي يوم ينفع الصادقين آه وانما كون الشيء مضافا من
خواص الاسم لاختصاص ... بالاسم اي التخفيف والتخصيص والتعريف واما كون الشيء
مضافا اليه من خواص الاسم فلان المضاف يعمل الجر في المضاف اليه والجر من خواص الاسم
فكذا المضاف اليه من خواص الاسم قوله وهو معرب ومبني لانه اما مركب مع غيره او لا الثاني
مبني كالاسماء المعدودة والاول اما مشابه بمبني الاصل او لا والاول مبني والثاني معرب وقدم
المعرب على المبني لان الاصل في الاسماء الاعراب لان الالفاظ موضوعة لاظهار ما في الضمير وهذا
المعنى موجود في المعرب لا في المبني قوله فالمعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل فان قيل
ان تقسيم الاسم الى المعرب والمبني ... تقسيم الشيء الى اخص منه والمعرب ... اعم منه قلنا
اللام في المعرب للعهد والمعهود الاسم المعرب والاسم المعرب اخص من الاسم فان قيل
ان تعريف المعرب لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه ضرب في ضرب زيد لانه مركب
مع غيره ولم يشبه مبني الاصل ... قلنا المراد بالمركب الاسم المركب وضرب في ضرب زيد
فعل مركب فان قيل ان تعريف المعرب بالمركب لا يصح لان المعرب من اقسام الاسم
والاسم من اقسام الكلمة والمعتبر في مفهوم الكلمة الافراد وبين الافراد والتركيب منافاة قلنا
للمركب معنيين مركب بمعنى منضم مع الغير ومركب بمعنى مجموع المضمومين فالمراد بالمركب هنا
هو المركب بالمعنى الاول والمنافي للمعرب هو المركب بالمعنى الثاني فان قيل لما كان المركب
مشتركا بين المعنيين لزم اخذ المشترك في التعريف وهو غير جائز قلنا اخذ المشترك في التعريف
شنيع بدون القرينة وههنا وجدت القرينة وهي ان المركب واقع على ... بالمعنى الاول

٢٣

واذا عدي بمن يراد به المعنى الثاني وههنا عدي بعلى فان قيل ان تعريف المعرب لايكون جامعا لافراده لانه خرج منه المبتدأ والخبر لان المتبادر من التركيب تركيب مع العامل وهما لم يتركبا مع العامل لان عاملهما معنوي وتركيب اللفظي بالمعنوي محال قلنا المراد بالتركيب التركيب مع غيره سواء كان مع العامل او غيره وهما مركبان مع غير العامل لان كل واحد منهما مركب مع صاحبه فان قيل ان تعريف المعرب لايكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه غلام في غلام زيد لانه مركب مع غيره ولم يشبه مبني الاصل مع انه مبني قلنا المراد بالتركيب ما يتحقق معه عامله فان قيل ان تعريف المعرب لايكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه زيد في يا زيد لانه مركب مع غيره ولم يشبه مبني الاصل بل هو مناسبه قلنا المراد بعدم المشابهة عدم المناسبة فان قيل فعلى هذا يلزم اخذ المجاز في التعريف وهو شنيع قلنا اخذ المجاز في التعريف شنيع بدون القرينة وههنا وجدت القرينة وهي ان المعرب مقابل المبني والمبني يقيد بقيد المناسبة وتقييد احد المتقابلين بقيد يوجب تقييد المقابل الآخر بضد ذلك القيد وضد المناسبة عدم المناسبة فان قيل ان تعريف المعرب لايكون جامعا لافراده لانه خرج منه غير المنصرف لانه مشابه للفعل في وجود الفرعيتين قلنا المراد بالمناسبة المناسبة المؤثرة في منع الاعراب فان قيل ان تعريف المعرب لايكون جامعا لافراده لانه خرج منه اسم الفاعل لانه مشابه لمبني الاصل اعني المضارع قلنا المراد بمبني الاصل ما يكون اصلا في البناء لا ما يكون اصله البناء والمضارع مبني الاصل بالمعنى الثاني لا بالمعنى الاول فان قيل لما كان المراد بمبني الاصل مبني الاصل بالمعنى الاول فلا يحصل المغايرة بين المضاف والمضاف اليه قلنا

اضافة المبني الى الاصل بيانية **فان قيل** لم عدل المصنف عن تعريف الجمهور
وهو ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل **قلنا** انما عدل عنه لان
تعريفهم دوري لان معرفة اختلاف الآخر موقوف على معرفة المعرب فلو عرف
المعرب باختلاف الآخر لزم الدور ولكن هذا الجواب ضعيف لان تعريفهم تعريف
بالاثر وهو قسم من تعريف جائز عند القوم فالحق ان يقال انه انما عدل عنه لان
المقصود من تعريف المعرب كونه وسيلة الى الحكم وتعريفهم لا يكون وسيلة اليه لانه يستلزم
تقدم الشيء على نفسه لانك اذا قلت ان زيدا في قام زيد معرب اي يختلف آخره باختلاف
العوامل لانه مما اختلف آخره باختلاف العوامل فالصغرى عين النتيجة والصغرى متقدمة والنتيجة مؤخرة
فيلزم تقدم الشيء على نفسه بخلاف تعريف المصنف لانه يكون وسيلة اليه لانك اذا قلت
ان زيدا في قام زيد معرب اي مركب لم يشبه مبني الاصل لانه مما اختلف آخره باختلاف
العوامل وكلما اختلف آخره باختلاف العوامل فهو معرب اي مركب لم يشبه مبني الاصل
فالصغرى غير النتيجة فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه وحكمه اي حكم المعرب الناشي عن العامل
الثابت في المعرب ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا اي يختلف
آخر حرفه باختلاف العوامل ذاتا او صفة حقيقة او حكما لفظا او تقديرا **فان قيل**
ان اضافة الحكم الى المعرب للاستغراق فيكون المعنى ان كل حكم من احكام المعرب

ان يختلف آخره باختلاف العوامل وليس الامر كذلك لان المعرب احكاما كثيرة سوى
اختلاف آخره قلنا اضافة الحكم الى المعرب للعهد المعهود بها بعض الاحكام اى من
جملة احكام المعرب فان قيل ان اضافة الحكم الى المعرب لا يصح لان الحكم عبارة عن
اسناد احد الامرين الى الآخر ايجابا او سلبا وانما يتصور فى المركب والمعرب من اقسام
المفرد قلنا المراد بالحكم الحكم بالمعنى اللغوى وهو الاثر المترتب على الشئ فان قيل ان حكم
المعرب منقوض بحركة نحو غلامى لانه اختلاف فى آخر المعرب وليس بحكم قلنا المراد بالحكم
ما هو حكم المعرب من حيث انه آخر المعرب وهذا الاختلاف ليس من حيث انه آخره بل
من حيث انه ما قبل ياء المتكلم فان قيل ان اختلاف الآخر انما يستقيم فى المعرب
الذى هو معرب بالحرف لا فيما هو معرب بالحركة قلنا ان اختلاف الآخر اعم من
ان يكون ذاتا او صفة فالمعرب بالحركة وان لم يختلف ذاتا لكنه اختلف صفة و
الاختلاف الذاتى ان يتبدل حرف بحرف والصفتى ان يتبدل حركة بحركة فان قيل
ان الاختلاف الذاتى منقوض بكل واحد من التثنية والجمع المذكر السالم فى حالتى النصب
والجر لانهما معربان بالحرف مع انه لم يختلف آخرهما من حيث الذات قلنا الاختلاف
الذاتى اعم من ان يكون حقيقة او حكما ففيهما وان لم يوجد الاختلاف حقيقة لكنه وجد
حكما لان الياء بعد دخول الناصب علامة النصب حكما كما انها بعد دخول الجار علامة
الجر حقيقة فان قيل ان الاختلاف الصفتى منقوض على ما هو معرب بالحركة كزيد
فى جاءنى زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد لان آخره اعنى النون الساكن المسمى
بالتنوين لم يختلف باختلاف العوامل قلنا ان آخره الدال لا التنوين بل هو
كلمة برأسها فان قيل ان الاختلاف الصفتى منقوض بغير المنصرف فى حالة

٥ قوله من حيث انه آخر المعرب اقول لو كان هذا القيد مرادا فيلغو قول المصنف باختلاف العوامل فتذكر بامر بيت فافهم ١٢

٥ قوله

النصب والجر لانه معرب بالحركة ولم يختلف آخره من حيث الصفة **قلنا** ان الاختلاف
الصفتي اعم من ان يكون حقيقة او حكما وههنا ان لم يوجد الاختلاف حقيقة لكنه
وجد حكما لان الفتحة بعد دخول الجار علامة الجر حكما كما ان دخول الناصب علامة
النصب حقيقة **فان قيل** ان العوامل جمع فينبغي ان لا يختلف آخره بدخول
العامل او عاملين **قلنا** المراد بالعوامل جنس العامل لبطلان الجمعية باللام **فان قيل** ان
حكم المعرب منقوض بمن في جاءني رجل منو ورأيت رجلا منا ومررت برجل مني لان آخره
يختلف باختلاف العوامل مع انه ليس بحكم المعرب **قلنا** المراد بالاختلاف الاختلاف الحاصل
بدخول العامل عليه لذاته وههنا العامل داخل على المستفهم عنه لا على الاستفهام **فان قيل** ان
زيدا في مثل ان زيدا مضروب واني ضربت زيدا واني ضارب زيدا دخل عليه العوامل
المختلفة بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخره لم يختلف باختلاف العوامل **قلنا** المراد
باختلاف العوامل اختلافها في العمل لا في الاسمية والفعلية والحرفية **فان قيل** ان حكم
الشيء خاصة له واختلاف الآخر ليس خاصة المعرب لان بعض الاسماء المعدودة المركبة مع
العامل ابتداء حكمها حدوث الاعراب لا اختلاف الآخر **قلنا** هذا حكم آخر من احكام المعرب
واختلاف الآخر حكم آخر من احكام المعرب فلو لم يدخل احد الحكمين في الآخر لا فساد فيه
لان للمعرب احكاما كثيرة سوى اختلاف الآخر **فان قيل** ان نصب لفظا او تقديرا
لا يخلو اما على التمييز او على المصدرية لا يصح كل واحد منهما اما الاول فلان التمييز عن النسبة
اما فاعل او مفعول وكذا فاعل قوله يختلف آخره لفظ الآخر لا لفظا ولا تقديرا واما الثاني
فلان الشرط في المصدر ان يشتمل معنى الفعل عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء و
معنى يختلف مشتمل على الاختلاف لا على لفظا ولا تقديرا **قلنا** انه منصوب على التمييز

ولاشك انه فاعل بعد رد العبارة الى الاصل فيكون تقديره وحكمه ان يختلف لفظ آخره وتقدير آخره او نقول انه منصوب على المصدرية بتقدير المضاف فتقديره ان يختلف آخره اختلاف لفظا او تقديرا **قوله** الاعراب ما اختلف آخره به ليدل على المعاني المعتورة **فان قيل** ان تعريف الاعراب لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه العامل والمعنى المقتضى لانه يختلف بهما آخر المعرب **قلنا** ان كلمة ما عبارة عن الحرف والحركة والعامل والمعنى المقتضى ليسا من الحروف والحركات لكن هذا الجواب ضعيف لانه دخل فيه الحروف العاملة فالاولى ان يقال ان كلمة ما عبارة عن الشيء والباء في به للسببية والمتبادر من السبب السبب القريب والعامل والمعنى المقتضى من الاسباب البعيدة **فان قيل** المقصود من التعريف الجمعية والمنعية وهما حاصلتان بالسابق فلا حاجة الى قوله ليدل على المعاني المعتورة قيل هذا ليس

٢٩

ه بقرينة ذكر متعلق

جزأ من التعريف بدليل قوله في امالي الكافية ليس هذا من تمام الحد بل هي جملة مستانفة
وقعت في جواب سوال السائل كانه سئل ما الفائدة في وضع الاعراب فقيل انما وضع
ليدل على المعاني المعتورة عليه فاللام في قوله ليدل متعلقة بالوضع المفهوم من فحوى
الكلام لكنه ليس مرضيا للشارح لانه بعيد عن الفهم غاية البعد فالاولى ان يقال انه جزء
من التعريف ولا نسلم ان القيود المأخوذة في التعريف للجمعية والمنعية بل ربما تذكر
القيود في التعريف لفائدة اخرى غير الجمعية والمنعية كما في قول صاحب الزنجاني التصريف
في اللغة التغيير وفي الاصطلاح تحويل الاصل الواحد الى امثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل
الا بها وهذا المعنى مراد بقوله في شرح امالي الكافية ليس هذا من تمام الحد لا انه ليس جزأ من التعريف
ومتعلق بالوضع المفهوم من فحوى الكلام بل هو متعلق بقوله اختلف فان قيل ان المعتورة
على صيغة اسم الفاعل متعد بنفسه فلا حاجة الى تعديته بعلى قلنا ان تعديته بعلى لتضمنه معنى
الورود والاستيلاء فان قيل ان تعداد الاعراب لغو لجواز ان يكون الاعراب الواحد
دالا على المعاني المتعددة قلنا ان المعاني العارضة على المعرب متعاقبة غير مجتمعة
لتضاد بعضها مع بعض فينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك فان قيل ان للاسم امكنة
ثلثة فلم تعيين آخره للاعراب قلنا ان الاسم دال على نفس المسمى والاعراب دال على صفته
والصفة متاخرة عن الموصوف فينبغي ان يكون الدال عليها متاخرا عن الدال عليه ثم اعلم ان المعرب
ماخوذ عن الاعراب وهو الايضاح او من عربت المعدة وهو الفساد فان قيل ان تسمية المعرب
بالمعرب يصح على المعنى الاول لا على المعنى الثاني لان المعرب موضع المعاني المقتضية لانه مفسد لها
قلنا لو كان المعرب على المعنى الثاني فالهمزة فيه للسلب ومعناه سلب الفساد ولا شك انه
مزيل الفساد والالتباس بعض المعاني ببعضها قوله وانواعه رفع ونصب وجر لانه اما دال على العمدة

او على الفضلة فالاول رفع والثاني اما دال على الفضلة بالذات او بواسطة حرف الجر فالاول نصب والثاني جر **فان قيل** ان حصر انواعه في الثلاثة باطل لوجود القسم الرابع وهو الجزم **قلنا** هذا الحصر بالنسبة الى اعراب الاسم والجزم اعراب الفعل **فان قيل** لم عبر عن الحركات الاعرابية بالرفع والنصب والجر لا بالضمة والفتحة والكسرة **قلنا** هذه الاسماء الثلاثة مختصة بالحروف والحركات الاعرابية ولا يطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف الضمة و الفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة **قوله** فالرفع علم الفاعلية **فان قيل** لا نسلم ان الرفع علم الفاعلية لانه كما يوجد في الفاعل كذلك يوجد في غيره كالمبتدأ والخبر وغيرهما **قلنا** الفاعل اعم من ان يكون حقيقة او حكما فالحقيقي ظاهر والحكمي ما وجد فيه خصلة الفاعل من كون الشيء مسندا اليه وكون الشيء جزءا ثانيا من الجملة والنصب علم المفعولية اي علامة كون الشيء مفعولا **فان قيل** لا نسلم ان النصب علامة كون الشيء مفعولا لان النصب كما يوجد في المفعول كذلك يوجد في غير المفعول كالحال والتمييز والمستثنى **قلنا** المفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فالحقيقي ظاهر والحكمي ما وجد فيه خصلة المفعول وهو ما يتعلق به الفعل بعد تمامه بالفاعل والجر علم الاضافة اي علامة كون الشيء مضافا اليه **فان قيل** لم الحقت الياء المصدرية بالفاعل والمفعول لا بالاضافة **قلنا** الاضافة مصدر بنفسها فلا يحتاج الى الحاق الياء بخلاف الفاعل والمفعول لانهما ليسا مصدرين بنفسهما فيحتاجان الى الحاق الياء المصدرية **فان قيل** لم جعل الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة ولم يعكس **قلنا** الرفع ثقيل والفاعل قليل فاعطي الثقيل للقليل رعاية للتعادل و النصب قليل والمفاعيل كثيرة فاعطي الخفيف للكثير رعاية للتعادل ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر فجعل الجر علامة له العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب **فان قيل**

والضمة والفتحة والكسرة مجردة عن التاء فمختصة بالحركات البنائية ولا يطلق على الحركات الاعرابية اصلا

قال العامل ... هذا تعريف العامل ... تعريف مطلق العامل

المعنى المقتضي قائم بالمعرب لا بالعامل فكيف يصح تعريف العامل بما قال المصنف **قلنا**
التقويم بمعنى التحصيل ح فلا اشكال ان المعنى المقتضي حاصل بالعامل ففي جاءني زيد جاء عامل
اذ حصل به معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة له فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف
بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا **فان قيل** المراد بالمفرد اما مقابل التثنية او
الجمع او المضاف فالاول منقوض بالاسماء الستة لانها مفردة بهذا المعنى وليست
معربة بهذا النوع من الاعراب والثاني منقوض بغلام في غلام زيد لانه ليس بمفرد بهذا
المعنى مع انه معرب بهذا النوع من الاعراب **قلنا** المراد بالمفرد المعنى الاول ح لا يدخل فيه
الاسماء الستة لان اللام في المفرد للعهد والمعهود بها المفرد لفظا ومعنى والاسماء الستة و
ان كانت مفردة لفظا لكنها ليست مفردة معنى لكون معانيها منبئة من التعدد **فان
قيل** ان توصيف الجمع بالمكسر لا يصح لان مدار توصيف الشيء بالمشتق قيام المبدء
بذلك الشيء والمكسر مشتق من الكسر والكسر قائم بالمفرد لا بالجمع **قلنا** ان توصيف الجمع
بالمكسر ليس توصيفا بحاله بل هو توصيفه بحال متعلقه اي الجمع الذي كسر واحده **فان
قيل** لم خص هذا الصنف من الاعراب بهذا النوع من الاسماء **قلنا** المفرد المنصرف اصل
من وجهين الاول انه مفرد والمفرد اصل بالنسبة الى التثنية والجمع والثاني انه منصرف والمنصرف
اصل بالنسبة الى غير المنصرف والجمع المكسر المنصرف اصل بالنسبة الى الجمع المصحح وغير المنصرف
وهذا القسم من الاعراب ايضا اصل من وجهين الاول انه اعراب بالحركة والاعراب بالحركة اصل
بالنسبة الى الاعراب بالحرف والثاني انه معرب بالحركات الثلاثة في الاحوال الثلاثة فاعطي
الاصل للاصل رعاية للتناسب **فان قيل** ان نصب قوله رفعا الخ لا يخلو اما على الظرفية او
على المصدرية او على الحالية والكل باطل اما الاول فلان الظرف اما زمان او مكان

والرفع والنصب والجر بعيس بزبان ولامكان وآما الثاني فلان الشرط في المصدر
ان يشتمل معنى الفعل عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزو ومعنى يعرب يشتمل على الاعراب لا على
الرفع والنصب والجر وآما الثالث فلان الحال محمول على ذي الحال وههنا لا يصح الحمل لانه
يلزم حمل صرف الوصف على الذات قلنا انه منصوب على الظرفية بتقدير المضاف اي
يعربان بالضمة حالة رفع آه او على المصدرية بتقدير المضاف اي يعربان بالضمة اعراب
رفع آه او على الحالية لكن المصدر مبني للمفعول اي يعربان بالضمة مرفوعا آه جمع المؤنث
السالم بالضمة والكسرة لانه فرع للجمع المذكر السالم والنصب فيه تابع للجر فكذا في جمع المؤنث
سالا يلزم مخالفة الفرع عن الاصل فان قيل كثير من جموع المذكر معرب بهذا النوع
من الاعراب كالمرفوعات والمنصوبات والمجرورات والسجلات والحاليات فكيف يختص
هذا الصنف من الاعراب بجمع المؤنث السالم قلنا المراد بجمع المؤنث السالم ما جمع بالالف
والتاء سواء كان مفرده مذكرا او مؤنثا غير المنصرف بالضمة والفتحة لانه يشبه الفعل في وجود
الفرعيتين فامتنع فيه ما هو مختص بالاسم يعني الجر والتنوين اخوك وابوك وحموك وهنوك
وفوك وذو مال مضافة الى غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء فان قيل لم خالف

٣٣

... ومتعلقه ... صحيح ... وزن ... التشديد ... الأصل ... معتد به ... حروف ... الاعراب ... الحركات ...

للاستثقال ... عذفت الضمة وتذفت الكسر ... وانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها ... وقلبت الواو المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ... عليه ... الا بعد ... اعني ... من ...

يعقوب محمد حافظ قادومية حكمة تم ...

٣٧

الحم عن الاخوات بكسر الكاف قلنا الحم قريب المرءة من جانب الزوج فلا يضاف الا الى المرءة فان قيل لم قدم الناقص على الاجوف واللفيف قلنا الناقص كثير من الاجوف واللفيف والعزة للتكاثر فان قيل لم خالف ذو عن الاخوات باضافته الى الظاهر دون الضمير قلنا ان ذو وضع وسيلة لتوصيف الشيء باسم الجنس والضمير ليس باسم جنس فان قيل هذه الاسماء ليست معربة بهذا النوع من الاعراب في حالة التثنية والجمع والتصغير فكيف يصح هذا الحكم على سبيل العموم قلنا المراد كونها معربة بهذا النوع حال كونها موحدة مكبرة لانها لو كانت مثنى او مجموعا كان اعرابها كاعراب سائر التثنيات والمجموع ولو كانت مصغرة كان اعرابها بالحركات الثلاثة في الاحوال الثلاثة فان قيل لما كان هذان القيدان مرادين في عبارة المصنف فلم لم يذكرهما قلنا انما لم يذكرهما اكتفاءً بالامثلة فان قيل ينبغي ان يكتفي بالامثلة في حق الاضافة ايضاً قلنا لو اكتفى بالامثلة في حق الاضافة توهم اشتراط اضافتها الى ضمير المخاطب لهذا النوع من الاعراب وليس كذلك فان قيل اخوك اه وبابوا واه مشتمل باللغو والاستحالة الالغاء بالنسبة الى الواو والاستحالة بالنسبة الى الالف والياء قلنا المراد بالاب واخواته الاسماء الستة يعني هذه الاسماء الستة معربة بالواو والخ اذ ربما يحكم على شيء معين ويراد به الحكم على نوع كقولنا زيد ضاحك بالطبع اي الانسان ضاحك بالطبع فان قيل الاصل في المفردات هو الاعراب بالحركة فلم اعربت هذه الاسماء بالحروف قلنا لما كان اعراب المفردات بالحركات واعراب التثنيات والمجموع بالحروف جعلنا اعراب بعض المفردات بالحروف لئلا يلزم المنافرة والوحشة التامة بينهما مع ان بينهما مناسبة الاشتقاق فان قيل لم حصر في الستة قلنا لما كان لكل واحد من التثنية

والجمع احوال ثلثة جعلنا في مقابلة كل حال اسما على حدة فان قيل لم خصوا هذه
الستة قلنا انها مشابهة للتثنية والجمع لفظا ومعنى اما لفظا فلكون آخرها
حرفا صالحا للاعراب واما معنى فلان معانيها منبئة من التعدد كمعنى التثنية والجمع
فان قيل لما ان في آخرها حرفا صالحا للاعراب كذلك في آخر يد ودم فينبغي ان
يعرب بهذا النوع من الاعراب وليس كذلك قلنا قد سمع من العرب اعادة الحروف
المحذوفة عند الاعراب في الاسماء الستة لا في غيرها المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان

واثنتان بالالف والياء فان قيل ان ذكر كلا واثنان واثنتان بعد المثنى مستدرك
لانه ليس المراد بالمثنى لفظه بل المراد افراده وهذه الالفاظ من افراده قلنا لا نسلم
انها من افراده بل من ملحقاته لان ملحقاته مايكون صورته صورة التثنية وليس له مفرد
من لفظه فان قيل لم ذكر كلا ولم يذكر كلتا مع انه في حكمه قلنا انه فرع كلا وذكر الاصل
مغن عن ذكر الفرع فان قيل الحال الواقع بعد المعطوف والمعطوف عليه حال عنهما
فينبغي ان يكون اعراب المثنى بالالف والياء مقيدا بقيد الاضافة الى مضمر وليس الامر
كذلك قلنا انه حال عن كلا فقط وما قيل ان الحال الواقع بعد المعطوف والمعطوف
عليه حال عنهما اكثرية لا كلية فان قيل لم قيد اعراب كلا بالالف والياء
بقيد الاضافة الى المضمر قلنا ان لكلا اعتبارين باعتبار
اللفظ مفرد وباعتبار المعنى مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركة ومعناه
يقتضي الاعراب بالحرف فروعي فيه كلا الاعتبارين بحيث لو كان مضافا الى مظهر
اعرب بالحركة لان الاضافة الى المظهر اصل والاعراب بالحركة اصل ايضا فاعطي
الاصل للاصل رعاية للتناسب ولو كان مضافا الى مضمر اعرب بالحرف لان
الاضافة الى المضمر خلاف الاصل والاعراب بالحرف ايضا خلاف الاصل فاعطي
خلاف الاصل لخلاف الاصل رعاية للتناسب فان قيل هذا ينتقض بنحو جاءني كلا
الرجلين ومررت بكلا الرجلين لانه مضاف الى المظهر وليس معرب بالحركة قلنا انه معرب
بالحركة لكن حركاته تقديرية جمع المذكر السالم واو وعشرون واخواتها بالواو والياء

فان قيل ان ذكر الو عشرون واخواتها بعد جمع المذكر السالم مستدرك اذ ليس
اعرابه لفظا بل اعراب افراده وهي من افراده قلنا لا نسلم انها من افراده بل من ملحقاته
لان صورتها صورة الجمع وليس لها مفرد من لفظها فان قيل هذا الجواب مستقيم
في الواو لا يستقيم في عشرون واخواتها لانه يجوز ان يكون عشرون جمع عشرة
وثلاثون جمع ثلثة وقس عليه غيرها قلنا لو كان عشرون جمع عشرة يصح اطلاق عشرون
على ثلاثين لانه ثلثة مقادير العشرة ولو كان ثلاثون جمع ثلثة يصح اطلاق ثلاثين على
تسعة لانه ثلاثة مقادير الثلثة وهذا اللازم باطل فالملزوم مثله او نقول بان هذه الالفاظ
تدل على كميات محصورة ولا حصر في الجمع فان قيل الاصل في الاعراب الحركة فلم اعرب
التثنية والجمع على الحرف قلنا التثنية والجمع فرع الواحد والاعراب بالحرف فرع الحركة
فاعطي الاصل للاصل والفرع للفرع رعاية للتناسب فان قيل ان جمع المؤنث السالم
فرع المفرد والفرع فينبغي ان يعرب بالحرف قلنا نعم لكن ليس في آخره حرف صالح للاعراب
فاعرب بالحركة للضرورة فان قيل ان اعراب التثنية والجمع خلاف الاصل لان رفع
التثنية بالالف والقياس يقتضي الواو ونصبها بالياء والقياس يقتضي الالف قلنا
لما كان حروف الاعراب ثلاثة والاعراب لكل واحد من التثنية والجمع احوال ثلثة فلو
اعطي الكل للتثنية بقي الجمع بلا اعراب فلو اعطي للجمع بقي التثنية بلا اعراب ولو اشترك لزم
الالتباس بينهما فوزعت بان يعطى الالف للتثنية في حالة الرفع لانه ضمير الفاعل في تثنية
الافعال ويعطى الواو للجمع حالة الرفع لانه ضمير الفاعل في جمع الافعال والياء مشتركة بينهما حالة
الجر فان قيل حينئذ لزم الالتباس بينهما في حالة الجر قلنا الالتباس مرفوع بالحركة ما قبل الياء لان
ما قبلها في التثنية مفتوح وفي الجمع مكسور فان قيل لم لم يحمل على الرفع قلنا بين النصب والجر مناسبة

المكون كل منهما والا على الفضلية بخلاف الرفع لانه دال على العمدة التقديري فيما تعذر

كعصى وغلامي مطلقا فان قيل الاعراب في الماضي والامر الحاضر والحرف متعذر

وليس بمقدر قلنا ان كلمة ما عبارة عن الاسم وهي ليست باسماء فان قيل الضمير

في تعذر لا يخلو اما راجع الى الاعراب او الى الاسم فعلى الاول يبقى الموصول بلا عائد

وعلى الثاني يلزم فساد المعنى كما لا يخفى قلنا الضمير فيه راجع الى الاعراب والعائد

محذوف اعني فيه فان قيل التعذر ما لا يمكن الوصول اليه الا بكلفة ومشقة والاعراب

في عصى وغلامي لا يمكن الوصول اليه اصلا قلنا المراد بالمتعذر ههنا الممتنع فان

قيل لما امتنع الاعراب فيهما فلم جعل من قبيل المعربات لا من قبيل المبنيات قلنا

الممتنع فيهما ظهور الاعراب في اللفظ لا تقديره والمبني ما امتنع فيه كلاهما والمراد بعصى

كل اسم كان في آخره الف مقصورة باقية او محذوفة لالتقاء الساكنين وانما

قدر الاعراب فيه لان الالف ساكن وضعا لا يقبل الاعراب اصلا والمراد بغلامي كل

اسم مضاف الى ياء المتكلم وانما قدر الاعراب فيه لانه لما اشتغل آخره بالحركة الاقتضائية

للياء امتنع عليه دخول حركة اخرى سواء كانت مخالفة او موافقة او مستثقل كقاض

رفعا وجرا والمراد به كل اسم كان في آخره ياء قبلها كسرة وانما قدر الاعراب فيه في حالة

الرفع والجر لا في حالة النصب لان الضمة والكسرة ثقيلتان على الياء بخلاف الفتحة

لانها خفيفة ونحو مسلمي رفعا والمراد به كل جمع مذكر سالم مضاف الى ياء المتكلم وانما قدر
الاعراب فيه في حالة الرفع لا النصب والجر لان في حالة الرفع قلب الواو ياء والقلب
يخرج الشيء عن حقيقته وفي حالة النصب والجر ادغمت الياء في الياء والادغام لا يخرج
الشيء عن حقيقته فان قيل كثيرا ما قدر الاعراب بالحرف في الاحوال الثلثة نحو جاءني
ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم فلم لم يجعل صنفا من اصنافه قلنا هذا
التقدير لعارض الاضافة والعوارض لا تعتبر واللفظي فيما عداه فان قيل الاعراب
اللفظي اصل بالنسبة الى التقديري فلم قدم التقديري على اللفظي قلنا مواضع التقدير
قليلة ومواضع اللفظي كثيرة والقليل بمنزلة الجزء والكثير بمنزلة الكل والجزء مقدم على
الكل في الفهم فقدم في الذكر مطابقة للوضع بالطبع غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او
واحدة منها تقوم مقامهما فان قيل ان ضربت مما وجد فيه علتان التانيث ووزن
الفعل مع انه مبني لا غير المنصرف قلنا كلمة ما عبارة عن الاسم لا عن اللفظ حتى يرد
ما قيل فان قيل ان حضار مما وجد فيه علتان العلمية والتانيث مع انه مبني قلنا
المراد بالاسم الاسم المعرب وحضار (علم للكوكب) مبني فان قيل ان حبلى ومصابيح اذا صارا علمين
لشخصين وجد فيهما علتان كما ترى فينبغي ان يكونا من قبيل القسم الاول مع انهما
من قبيل القسم الثاني وهو ما وجد فيه علة واحدة تقوم مقامهما قلنا المراد بالعلتين
ان تكونا مؤثرتين والعلمية لا تؤثر مع الفي التانيث وصيغة منتهى الجموع
فان قيل ان نوحا مما وجد فيه علتان مؤثرتان العجمة والعلمية مع انه منصرف
على المختار قلنا المراد بالعلتين ان تكونا مؤثرتين مع اجتماع شرائطهما وشرط
العجمة تحرك الاوسط او الزيادة على الثلثة وليس في نوح واحد منهما فان قيل قيام

العلة مقام العلتين لا يصح لان القيام انما يتصور في الاجسام والعلل من قبيل الاعراض
قلنا المراد بقيامهما مقامهما ان تؤثر تاثيرهما وهي عدل او جمع وتانيث او معرفة ووجه
تم جمع ثم تركيب والنون زائدة من قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول تقريب فان
قيل الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور لا يصح لانه يلزم حمل الواحد على المتعدد وهو باطل
قلنا هذا انما يرد لو كان الربط مقدما على العطف وليس كذلك بل الامر بالعكس كما اشار اليه
الشارح بقوله هي اي العلل التسع مجموع ما آه فان قيل ان كلمة ثم تفيد التراخي فعلم منه ان
علية الجمع والتركيب عقيبة من علية الخمسة وليس كذلك قلنا العدول فيهما من التعقيب الى ثم لتحاوز
عن المجرد ومحافظة الوزن لا للتراخي فان قيل ان زائدة لا يخلو اما مرفوع على انه صفة للنون او منصوب
على انه حال منه وكل واحد منهما باطل اما الاول فلعدم المطابقة بين الصفة والموصوف في التعريف
والتنكير واما الثاني فلان الحال عن الفاعل او عن المفعول والنون في هذا التركيب لا فاعل ولا مفعول بل
مبتدأ قلنا انه حال عن النون والنون فاعل في المعنى اي تمنع النون الصرف زائدة من قبلها الف او الف
فاعل الظرف ومبتدأ او الظرف خبره المقدم عليه فان قيل على هذا التوجيه يفهم منه زيادة النون فقط
ان الالف ايضا زائدة ولذا يعبر عنهما بالالف والنون المزيدتين فالصحيح ان يقال ان الالف فاعل
زائدة والظرف متعلق بالزيادة فيفهم منه زيادتهما لكن تقدم الالف على النون في
وصف الزيادة كما في جاء في زيد راكبا من قبله اخوه قوله وهذا القول تقريب اي ذكر
العلل على صورة النظم اقرب الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل من حفظ النثر آه او القول الخ

يكون العلل التسعة قريب الى الحق او القول يكون كل واحد من هذه الامور التسعة علية
قول مجازي لا حقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان منها قوله كعمر واحمر وطلحة وزينب
وابراهيم ومساجد ومعديكرب وعمران واحمد فان قيل ان طلحة كما كان مثالا للتانيث
كذلك مثال للمعرفة فما الفائدة في ايراد زينب بعد طلحة قلنا فيه اشارة الى قسمي
التانيث اللفظي والمعنوي وحكمه ان لا كسرة ولا تنوين لان لكل علة فرعية فاذا وجد
في الاسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل في وجود الفرعيتين فامتنع فيه
الاعراب المختص بالاسم اعني الجر والتنوين فان قيل ان اضافة الحكم الى غير
المنصرف لا يصح لان الحكم انما يضاف الى المؤثر والمؤثر ههنا العلتان او العلة الواحدة
تقوم مقامهما قلنا اضافة الحكم اليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما فان قيل
ان قوله وحكمه مبتدأ والجملة الواقعة بعده خبره ولا بد في الجملة الواقعة خبرا من عائد ولا عائد في هذه الجملة
قلنا العائد محذوف اعني فيه فان قيل هذا الحكم منقوض بقول عائشة في مرثية نبي عليه السلام شعر ماذا على من شم
تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان غواليا صبت علي مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليا × وبقول الشافعي

في مدح ابي حنيفة شعر اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع ‌+ و بقول علي رض في مدح عمر شعر سلام علي خير الانام و سيد حبيب اله العالمين محمد البشير نذير ہاشم الكرم معطوف روف من يسمي باحمد + فاجاب المصنف بقوله يجوز صرفه للضرورة اي ضرورة شعرية وہو الانكسار كما في المثال الاول او الزحاف كما في المثال الثاني او رعاية القافية كما في المثال الثالث فان قيل ہذا الحكم منقوض بقوله تعالى سلاسلا و اغلالا و سعيرا لانه منون من غير ضرورة شعرية فاجاب المصنف بقوله او للتناسب مثل سلاسلا و اغلالا فان قيل ان صرف غير المتصرف للضرورة واجب و للتناسب جائز فكيف يصح قوله يجوز صرفه للضرورة قلنا المراد بالجواز الجواز بمعني الامكان العام المقيد بجانب الوجود يعني لا يكون منع صرفه ضروريا كما في ضرورة او لا كما في التناسب ثم الامكان على قسمين خاص و عام فالخاص ما يكون فيه سلب الضرورة من جانبين و العام ما يكون فيه سلب الضرورة من جانب واحد ثم الامكان العام على قسمين احدہما الامكان العام المقيد بجانب الوجود و ثانيہما الامكان العام المقيد بجانب

فان ثبوت القيام للانسان

جانبين كقولنا الانسان قائم

قوله سلب الضرورة من

التناسب ١٢

كما في ضرورة او لا كما في

ضروريا سواء كان ضروريا

يعني ابعد لا يكون منع صرفه

اوفق بحل العبارة الصحيحة

التناسب

العدم الاول مالايكون فيه سلب الضرورة من جانب العدم سواء كان وجوده ضروريا
او لا والثاني مالايكون فيه سلب الضرورة من جانب الوجود سواء كان عدمه ضروريا او لا
فان قيل ان غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبا
دخال الكسرة والتنوين لا يخرج عن حقيقته فكيف يصح قوله ويجوز صرفه للضرورة **قلنا**
المراد بجواز الصرف جعل غير المنصرف في حكم المنصرف لا جعله منصرفا حقيقة **فان**
قيل الاحتراز عن الزحافات لا يكون ضروريا عند الشعراء فكيف يشتمل قوله ويجوز
صرفه للضرورة **قلنا** الاحتراز عن بعض الزحافات بقدر الامكان ضروري عند الشعراء
قوله وما يقوم مقامهما الجمع فان فيه تكرار الجمعية سواء كان فيه حقيقة كاكالب و
اناعيم او حكما كمساجد ومصابيح والفا التانيث لان فيها نفس التانيث و
لزومها للتانيث وضعا وهذا بمنزلة تانيث آخر **فان قيل** كثيرا ما يكون التاء
لازمة للكلمة بعارض كالعلمية فينبغي ان تكون قائمة مقام السببين **قلنا** التاء
غير لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع بل وقعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض
لها اللزوم بعارض لا يقوى قوة اللزوم الوضعي **فان قيل** الجمع بحرف الجمع كالجمع
بلفظ الجمع فيكون المعنى ان الجمع والفي التانيث سبب واحد قائم مقام السببين
وليس كذلك بل كل واحد منهما سبب على حدة قائم مقام السببين **قلنا** عبارة المصنف
محمول على حذف المبتدأ اي احدهما الجمع وثانيهما التانيث اي كل واحد منهما لا
مجموعهما فلا يرد ان عبارته تشعر ان الفي التانيث كلاهما قائم مقام السببين و
ليس كذلك قوله فالعدل خروجه عن صيغته الاصلية تحقيقا كثلاث ومثلث واخر
وجمع او تقديرا كعمر **فان قيل** العدل صفة المتكلم والخروج صفة اللفظ فلزم حمل

صفة احد المتباينين على صفة مباين آخر وهو باطل قلنا العدل مصدر بمعنى
للمفعول اى فالمعدول خروجه وفيه نظر من وجهين الاول ان المعدول ذات
مع الوصف والخروج صرف الوصف فلزم حمل صرف الوصف على الذات مع الوصف
وهذا باطل والثانى ان اسباب منع الصرف من قبيل الاوصاف والمعدول ذات
مع الوصف قلنا المراد بالمعدول كون الاسم معدولا وفيه نظر من وجهين الاول ان
كون الاسم معدولا متعد والخروج لازم فلزم تفسير المتعدى باللازم وهو باطل والثانى
ان كون الاسم معدولا حاصل بالمصدر والخروج نفس المصدر فلزم حمل نفس المصدر
على الحاصل بالمصدر وهو باطل قلنا المراد بالخروج كون الاسم مخرجا فان قيل ان
الضمير فى خروجه اما راجع الى الاسم او الى العدل فعلى الاول يلزم الاضمار قبل الذكر و
على الثانى يلزم اخذ المحدود فى الحد وهو باطل قلنا ان الضمير فى خروجه راجع
الى الاسم ولا يلزم المحذور بقرينة ان هذا المقام مقام بحث الاسم فان قيل ان الصيغة
عبارة عن الهيئة والمادة والاسم ايضا عنهما فعلى هذا يلزم اخراج الكل عن الكل وهو باطل
قلنا المراد بالصيغة الصورة فان قيل على هذا يلزم اخراج الكل عن الكل وهو باطل
قلنا المراد بالاسم مادته فان قيل تعريف العدل يصدق على المشتقات
لانها ايضا مخرجة عن الصيغة الاصلية قلنا المشتقات خارجة عنه باضافة الصيغة الى
الاسم لان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات بدليل تغايرهما فى المعنى
فان قيل تعريف العدل يصدق على الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم لانها
ايضا مخرجة عن صيغتها الاصلية قلنا العدل خروجه عن صيغته الاصلية مع بقاء
المادة وليس فيها بقاء المادة فان قيل تعريف العدل لا يصدق على ثلاث

ومثلث لعدم بقاء المادة فيها بحذف ثلاثة عن ثلاثة ثلاثة قلنا المراد ببقاء المادة بقاء الحروف
الحروف الاصلية والتاء زائدة فان قيل تعريف العدل يصدق على المغائرات القياسية
كدراع ورام لانها ايضا مخرجة عن صيغتها الاصلية قلنا المعتبر في العدل خروجه عن صيغته الاصلية
ودخوله في صيغة اخرى مغائرة عن العلل بدخول الاولى تحت اصل وقاعدة لا الثانية
وههنا كلا الصيغتين داخلتان تحت اصل وقاعدة فان قيل تعريف العدل يصدق
على المغائرات الشاذة كاقوس وانيب لان اقوس جمع القوس وانيب جمع ناب
وهما من الاجوف والقاعدة فيه ان يجمع على افعال فعلم انهما معدولان من اقواس و
اينياب قلنا هذا انما يرد لو اعتبر جمعيتهما اولا على اقواس وانياب ثم اعتبر اخراجهما
عنهما الى اقوس وانيب وليس كذلك بل القوس جمع ابتداء على اقوس والناب على
انيب لذا سميت بالجموع الشاذة والمعدول لا يسمى بالشاذ فان قيل لم يجوز ان
يكون للمعدول قاعدة ويكونان مخالفين عن هذه القاعدة فلذا سميت بالجموع
الشاذة قلنا ليس للمعدول قاعدة حتى يلزم من مخالفتها تسميتها بالجموع الشاذة
فعلم ان تسميتها بالجموع الشاذة لكونها جمعا على خلاف القياس فان قيل لا حاجة
الى ارتكاب تلك التكلفات لان المقصود من التعريف امتياز المعرف عن بعض
ما عداه وهو حاصل ههنا لامتيازه عن سائر العلل واما امتيازه عن جميع ما عداه فليس
بلازم قلنا ان في مقام التعريف مذهبين مذهب المتقدمين ومذهب المتاخرين
فمذهب المتقدمين ان الشرط في التعريف امتياز المعرف عن بعض ما عداه ومذهب
المتاخرين ان الشرط في التعريف امتياز المعرف عن جميع ما عداه والمختار عند المصنف
مذهب المتاخرين قوله تحقيقا او تقديرا اشارة الى تقسيم العدل يعني العدل على قسمين

تحقيقي وتقديري وفي تفسيرهما خلاف بين العامة والمحققين فمذهب العامة ان العدل
التحقيقي خروج محقق عن اصل محقق والتقديري خروج اعتباري عن اصل اعتباري
بوجوه ثلاثة الاول ان قوله تحقيقا وتقديرا صفتي الخروج وهذا انما يستقيم اذا كان
الخروج في الاول تحقيقا وفي الثاني اعتباريا والثاني ان الخروج في الثاني اعتبار
فلو كان في الاول ايضا اعتباريا يلزم تقسيم الشيء الى نفسه وغيره وهو باطل والثالث
ان العدل التحقيقي ما وجد فيه دليل على وجود الاصل غير منع الصرف ووجود الدليل
على وجود الاصل بعينه دليل على وجود الفرع ووجود الدليل على وجود الفرع بعينه دليل على
وجود الخروج فعلم ان الخروج في الاول تحقيقي وفي الثاني اعتباري ومذهب المحققين
ان العدل التحقيقي خروج اعتباري عن اصل محقق والتقديري خروج اعتباري
عن اصل اعتباري فالحاصل ان الخروج فيهما اعتباري لكن الفرق باعتبار الاصل
وان كان اصله محققا فهو عدل تحقيقي وان كان اصله مقدرا فهو عدل تقديري
لان العدل من الاسباب الاعتبارية الضرورية بحيث يكون العلم بالعلة عقيبا عن
العلم بالحكم فلو كان الخروج في العدل التحقيقي حقيقيا لا يكون العدل من
الاسباب الاعتبارية الضرورية اجيب عن الدليل الاول ان قوله تحقيقا وتقديرا
صفة الخروج باعتبار حاله وعن الثاني ان تقسيم العدل الى التحقيقي والتقديري بحال
متعلقه وهو الاصل لا باعتبار حاله وهو الخروج حتى يلزم تقسيم الشيء الى نفسه وغيره
وعن الثالث نعم ان العدل التحقيقي ما وجد فيه دليل على وجود الاصل غير منع الصرف
ووجود الدليل على وجود الاصل بعينه دليل على الفرع ولكن لا نسلم ان وجود الدليل
على وجود الفرع بعينه دليل على وجود الخروج لجواز ان يكون الاصل موجودا والفرع

موجودا ولا يعتبر اخراج الفرع عن الاصل كما في اقوس وانيب قوله كثلاث ومثلث
مثال العدل التحقيقي لانهما لما وجدا في كلامهم غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر
غير الوصفية والسبب الواحد لا يكفي في منع الصرف فاضطروا الى اعتبار سبب آخر ولما لم
يصلح للاعتبار سبب آخر غير العدل فاعتبروا فيهما العدل التحقيقي لان العدل التحقيقي
ما وجد فيه دليل على وجود الاصل غير منع الصرف ولا شك ان فيهما ايضا وجد الدليل
على وجود الاصل غير منع الصرف وهو ان معناهما مكرر وتكرار المعنى يدل على تكرار
اللفظ ولفظهما غير مكرر فعلم انهما معدولان عن لفظ مكرر وهو ثلاثة ثلاثة فان قيل
المعتبر في سببية منع الصرف الوصفية الاصلية لا صالتها لا العرضية لعروضها والوصفية
فيهما عارضية لعروضها في المعدول عنه قلنا ان وصفيتهما وان كانت عارضية في
المعدول عنه لكن صارت اصلية في المعدول لان العدل بمنزلة الوضع الثاني و
آخر مثال آخر للعدل التحقيقي لانه لما وجد في كلامهم غير منصرف ولم يوجد فيه سبب
ظاهر غير الوصفية والسبب الواحد لا يكفي في منع الصرف فاضطروا الخ لان العدل
التحقيقي ما وجد فيه دليل على وجود الاصل غير منع الصرف ولا شك ان ههنا ايضا
وجد وهو ان آخر جمع اخرى مؤنث آخر وهو اسم التفضيل والقاعدة فيه ان
يستعمل على احد ثلاثة اوجه اللام والاضافة ومن وهو لم يستعمل بواحد منها فعلم
انه معدول عن الآخر او عن آخر من ولم يذهب الى الاضافة احد لان المضاف
اذا قطع عن الاضافة وجب البناء على الضمة كقبل وبعد او التنوين عوضا عن المضاف
اليه كحينئذ ويومئذ او اضافة اخرى مثل الاولى يا تيم تيم عدي وههنا لم يوجد
شيء منها فعلم انه معدول عن احد الامرين الاولين فان قيل لا نسلم ان

حاشية متعلقة بصفحة ٤٨
عن تعريفها باللام انكر بين
ان اللام التعريف كالعلمية
المعدول عن المعدول
عن تعريفها باللام او الاضافة
في اللام في المعدول
عن ذي اللام واجيب
بانه معدول عن
ذي اللام فيكون
معرفة

سحر ليس لكونه معدولا
عن ذي اللام بل
لكونه علما وذهب
ابن جني رحمه الله ان
القياس في آخر لما
تجرد عن اللام والاضافة
ان يستعمل من غيره
لفظ في جميع الاحوال
فآخر في قولك بنسوة
آخر معدول عن آخر
من غير لزوم على هذا القول

ان يكون آخر ان
وآخرون واواخر
واخرى واخريان
معدولات ايضا
عن لفظ آخر الا ان
ان اخرى واواخر
شيئان من اعتبار
العدل بالعلمية
والجمعية والتثنية
مصحوبة باللام والتنوين
لا يجوز فيها كسر

الصرف في موضع النحو
احمران واجمعون فاما
اخريات فاستعمالها
باللام والاضافة كما هو
الاصل ولو لم يكن ايضا
لم يبين فيه انه منع الصرف
لكونه كحرفات هذا
في ادعاء كون ظواهر
الفاظ المؤنثة و
التثنية والمجموعة
معدولة عن الفاظ

الواحد المذكر
بحرف اللام ولا
ان لا مانع
كون آخر و
نقاربه
معدولة عن
اصله وان
فعل التفضيل
على التعيين
بل العدول
٤٨
معدول الى الان
يحققونه فيها
على الاصل
اعتد الاشتراك
الاشتقاق
[illegible]

اخر اسم تفضيل لان اسم التفضيل يدل على زيادة موصوفه على المضيف اسم التفضيل
اليه وآخر بمعنى غير نحو جاءني زيد آخر القوم اي غير القوم قلنا ان آخر في الاصل بمعنى
اشد تأخرا ثم نقل الى معنى غير بجار من الاستعمال والعوارض لا تعتبر قوله وجمع هذا ايضا
مثال العدل التحقيقي لانه لما وجد في كلامهم غير منصرف ولم يوجد فيه سبب غير
الوصفية والسبب الواحد لا يكفي في منع الصرف فاضطروا الخ لان العدل التحقيقي
ما وجد فيه دليل على وجود الاصل غير منع الصرف وههنا ايضا وجد الدليل على وجود
الاصل غير منع الصرف وهو ان جمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وقياس فعلاء افعل
ان كان صفة ان يجمع على فُعْل كحمر جمع حمراء وان كان اسما ان يجمع على فعالى
وفعلاوات كصحراء على صحارى وصحراوات وهو لم يجمع بواحد منهما فعلم انه معدول
عن احد الامرين يعني جُمْع او جمعاوات فان قيل ان اجمع من الفاظ التاكيد
المعنوي فكيف يكون وصفا لان بين الوصفية والتاكيد منافاة قلنا ان جمع في
الاصل وصف ثم غلب استعماله في باب التاكيد والوصف لغلبة الاسمية لا يخرج
عن سببية منع الصرف قوله او تقديرا كعمر لانه لما وجد في كلامهم غير منصرف ولم يوجد فيه
سبب غير العلمية والسبب الواحد لا يكفي في منع الصرف فاضطروا الى اعتبار سبب
آخر ولما لم يصلح للاعتبار سبب آخر غير العدل فاعتبروا فيه العدل التقديري لان
العدل التقديري ما لم يوجد فيه دليل على وجود العدل غير منع الصرف ولا شك ان
ههنا ايضا لم يوجد الدليل على وجود الاصل غير منع الصرف ففرضوا ان عمر معدول
من عامر قوله وباب قطام في تميم فان قيل الظاهر ان المراد بباب كل اسم على
وزن فعال وليس كذلك لان كثيرا من اوزانه مبني كنزال وحضار وفساق

منع الصرف او للحمل

وحضار قلنا المراد بما بنها كل ما يكون على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء وعدل فيه حملا على ذوات الراء لانهم لما وجدوا ذوات الراء مبنية في كلامهم ولم يوجد فيها الا سببين العلمية والتانيث وهما سببان لا يوجبان البناء فقدروا فيها العدل التقديري ولما اعتبروه فيها اعتبروه فيما عداها حملا عليها ثم اورد عليهم ان ذكر باب قطام في هذا المقام غير مناسب لان الكلام في الاسم الذي اعتبر فيه العدل لسبب منع الصرف والعدل فيها ليس لسبب منع الصرف بل للحمل على النظائر واجيب عنه بانه لا نسلم ان كلامنا في الاسم الذي اعتبر فيه العدل اعلى النظائر قوله الوصف فان قيل عد الوصف من اسباب منع الصرف لا يصح لان الوصف في اصطلاحهم اسم دال على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها وهو ذات والاسباب من قبيل الاعراض قلنا المراد بالوصف كون الاسم دالا الخ سواء كان الدلالة بحسب الوضع كما في احمر او بعارض الاستعمال كما في اربع لكن المعتبر في سببية منع الصرف الوصفية الاصلية لاصالتها لا العارضية لعروضها كما قال المصنف شرطه ان يكون في الاصل فان قيل ان الاصل اذا ذكر في مقابلة الوصف يراد به الموصوف وهذا المعنى ثابت في الوصف العارضي ايضا فينبغي ان يكون سببا لمنع الصرف ايضا وليس كذلك قلنا المراد بالاصل الوضع فان قيل ظرفية الوضع للوصف لا يصح لان الظرف اما زمان او مكان والوضع ليس منهما قلنا كلمة في بمعنى عند اي شرطه ان يكون عند الوضع بان يكون وضعه للوصفية قوله فلا تضره الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية فان قيل لا نسلم ان الغلبة لا تضره بل تضره لان الوصفية تزول بالغلبة قلنا المراد بعدم الضرر عدم خروجه

٥٠

عن سببية منع الصرف فان قيل على هذا لو سمي بالاسود الرجل الابيض ينبغي ان يكون غير منصرف للوصفية ووزن الفعل وليس كذلك بل هو غير منصرف للعلمية ووزن الفعل اجيب عنه ان المراد بالغلبة اختصاص الاسم ببعض افراده والرجل الابيض ليس من افراد الاسود وقيل عليه لو سمي بالاسود الرجل الاسود ينبغي ان يكون غير منصرف لوزن الفعل و الوصفية الاصلية لانه فرد من افراد الاسود وليس كذلك بل هو غير منصرف للعلمية و وزن الفعل اجيب عنه بان معنى الغلبة اختصاص الاسم ببعض الافراد بحيث لا يحتاج في الدلالة على الى انضمام قرينة وهو محتاج الى القرينة فهي اما ذكر الموصوف نحو بقر اسود او امر آخر نحو عندي اسود من الرجال **قوله فلذلك فان قيل** المذكور فيما سبق امران اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة وذلك من اسماء الاشارة المفردة المذكرة **قلنا** الامران المذكوران مؤولان بتأويل المذكور

صرف اربع في مررت بنسوة اربع لعروض الوصفية لانه في الاصل اسم للمرتبة المعينة وهو فوق الثلاثة وما دون الخمسة لكنه لما جرى على النسوة صار اسما للنسوة موصوفة بصفة الاربعية **قوله فمنع** اسود وارقم للحية واوهم للقيد لاصالة الوصفية فيها وعدم مضرة الغلبة **قوله** وضعف منع

تقدير السبب
قبل استعمال
الكلمة في
العرب غير
منصرف ودفع
النفي وامثاله
كذلك دفعا لما
يلزم ان يكون
منع صرف بعض

٥٢

الكلمات ... [illegible]
استعمال العرب
... [illegible]
... [illegible]

قوله فصل الجمع
الاول
ابدال التعليل او بعد ابدال الاول
يجمع ان يكون اضعف لانه
... [illegible]
ما عليه ... استعمال
في الاسم ... [illegible]
الاصل ... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]

يعني ايها الفعل من ان المانع
فيه وليس
في الفعل ثلاثة ان تثبت وذلك
في اربعة ثبت على ان تثبت
على التذكير وذلك لان الاول
في اربعة التأنيث ... فان
قولك اربعة رجال
باعتبار ان تثبت في
الجمع المذكر كذا الحال
في الزيدون الا ... ان
كان جمع ... انتهى
... [illegible]
... لا ... حرجان
... [illegible]

المعتبر والا لكان
على خلاف القياس
والعكس على الاصل
لا يقولون ثبات ورجل
... [illegible]
جمع المذكر ... [illegible]
... [illegible]
يقولون ... جمع
... [illegible]
دون ... [illegible]
يقولون ... [illegible]
قوله ... الضعف
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]

انتفى وانتفاء منع
جواز امالته يوجب ضعف
منع صرفها وتقدير العدل
في عمر وامثاله مع الجزم
بعدم تحقق صيغتها
الاصلية والخروج عنها
لا يوجب ضعف
منع الصرف فيها مع
انه اولى بالضعف فكذلك
تقدير السبب بعد
تحقق منع الصرف في
استعمال العرب لا
يوجب ضعفه وانه يوجب
ضعف منع الصرف

افعى كما توهم بعضهم على زعم ان افعى مشتق من الفعوة وهو الخبث ثم صار اسما للحية واجدل كما توهم بعضهم على زعم ان اجدل مشتق من الجدل وهو القوة ثم صار اسما للصقر واخيل كما توهم بعضهم على ان اخيل مشتق من الخال وهى النقطة ثم صار اسما لطائر ذى خيلان وانما ضعف منع صرف هذه الاسماء لانه لا قطع بكونها اوصافا فى الاصل فان قيل كما انه لا قطع بكونها اوصافا فى الاصل كذلك لا قطع بكونها غير اوصاف فى الاصل فلم رجح الانصراف على عدم الانصراف قلنا انما رجح الانصراف على منع الصرف لان الانصراف اصل فى الاسماء قوله التانيث بالتاء فان قيل التانيث المعنوى ايضا بالتاء فكيف يكون مقابلا للتانيث بالتاء قلنا المراد بالتانيث التانيث اللفظى الحاصل بالتاء قوله شرط العلمية ليكون التانيث لازما للكلمة لان الاعلام محفوظة من التغير بقدر الامكان قوله والمعنوى كذلك فان قيل تشبيه التانيث المعنوى باللفظى لا يصح لان علامة التانيث فى اللفظى ملفوظة وفى المعنوى مقدرة قلنا ان تشبيه التانيث المعنوى باللفظى فى اشتراط العلمية فان قيل لما كان التانيث المعنوى مشابها للفظى فى اشتراط العلمية فالعلمية فى اللفظى شرط الوجوب فينبغى

تتمة

قال الفاضل اللاري [illegible] الاعلام [illegible] الاسلام العربية [illegible] جبرئيل بجبرال وجبرال [illegible] قال [illegible]

قوله لتوقف الامكان انما تيسر لان الاعلام [illegible] الرجيم [illegible] قال

[illegible] التعليم [illegible] [illegible] المعنوي [illegible]

فان قلت ان العلية شرط لوجوب منع [illegible] المعنوي [illegible] ويجب منع [illegible]

[illegible] لا يجب [illegible] الوجوب [illegible] المعنوي كذلك

قوله فالعلة في الحقيقة [illegible] للوجوب لا لجواز [illegible] التابعية [illegible]

[illegible] العلية [illegible] الوجوب

[illegible] لجواز منع [illegible] العلية [illegible] وجوب

اما التصرف بالزيادة [illegible] الاعلام العربية [illegible] انتهى ١٢

[illegible] المعنى [illegible]

كما لا يخفى على [illegible] انتهى ١٢

قوله وفي المعنوي [illegible] الجواز

[illegible]

شرط لازم لوجوب منع العرف وبقول شرط بجوازه شرط لازم

[illegible] العلية [illegible] شرط لوجوب منع العرف

[illegible]

[illegible] بلا واسطة وفي المعنوي بالواسطة [illegible]

[illegible]

ان يكون في المعنوي ايضا كذلك قلنا ان بينهما فرقا في ان العلمية في اللفظي شرط
الوجوب وفي المعنوي شرط الجواز واما شرط الوجوب فيه احد الامور الثلاثة
كما اشار اليه المصنف بقوله وشرط تحتم تاثيره الزيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط
او العجمة لانه لو لم يكن كذلك لكان عربيا ثلاثيا ساكن الوسط حصل فيه خفة
معارضة لثقل احد السببين قوله فهند يجوز صرفه لفوات شرط تحتم تاثيره وهو احد
الامور الثلاثة المذكورة ويجوز منعه ايضا نظرا الى وجود السببين وزينب وسقر
وماه وجور ممتنع لوجود شرط تحتم التاثير وهو الزيادة على الثلاثة في الاول وتحرك
الوسط في الثاني والعجمة في الثالث قوله فان سمي به مذكر فشرطه الزيادة على
الثلاثة لتكون الزيادة قائمة مقام ما فات من التانيث المعنوي قوله فقدم
منصرف لان التانيث المعنوي زال بالعلمية للمذكر وليس شيء قائما مقام
ما فات من التانيث المعنوي قوله وعقرب ممتنع لان التانيث المعنوي

حواشي متعلقة

بصفحة ٥٥ الاقرب ومثله [illegible]

[illegible] در جال بل

التحقيق [illegible] بجامعة

[illegible] باعتبار التانيث بل [illegible]

[illegible] الا من [illegible]

[illegible] باعتبار [illegible]

[illegible] الا بالتانيث [illegible]

المذكر [illegible]

لان الا سماء

المؤنث نظرا السماعية كذراع

وعناق اي بزيادة وشمادة

وشمال وجنوب على ابلغها ضرب

قسمة عقلية اما ان يجوز ذي

استعمالها مذكرة ومؤنثة فاذا

سمي بها مذكر جاز فيه ٢

الصرف وتركه ٢

او يغلب استعمالها مذكرة فلا يجوز

بعد تسمية المذكر بها الا الصرف

او يغلب استعمالها مؤنثة فالوجه

ترك الصرف اذا سمي بها مذكر و

يجاز الصرف ايضا اولا يستعمل

الا مؤنثة فليس

فيها بعد التسمية

الا منع الصرف اذ كان

المذكر الا منع الصرف [illegible]

[illegible] الامر [illegible] فان

[illegible] حقيقيين الاوسط

[illegible] الاول

[illegible]

[illegible]

[illegible]

٣ نفيه صريحا

غير منع [illegible] بالطرادان

[illegible] الثانيث [illegible]

[illegible] مثلا

[illegible] كان [illegible]

[illegible]

[illegible] التكميل [illegible]

[illegible]

[illegible] مثلا كما مر فيها

بجواز الامر الثانيث بالطرادان و

[illegible] زيد وعيسى والجرمي يجعلونه

مثل [illegible] في جواز الامرين و

[illegible] صرف على صرف هند

نظرا الى اصله انتهى ١٢ [illegible]

[illegible]

وان زال بالعلمية للمذكر لكن الحرف الرابع قائم مقام ما فات من التانيث

قوله المعرفة قيل عليه عد المعرفة من اسباب منع الصرف لا يصح لان السبب هو
وصف التعريف لا ذات المعرفة اجيب عنه بان المراد بالمعرفة التعريف شرطها
ان تكون علمية فان قيل في عبارة المصنف تكرار الكون احدهما مفهوم من ان
الناصبة المصدرية وثانيهما مفهوم من الياء المصدرية فيكون المعنى شرطها كونها كونها علما
قلنا ان الياء مصدرية لكن المراد بالعلمية هذا النوع من جنس التعريف اعني التعريف
بالعلمية او نقول ان الياء للنسبة فلا يرد الاشكال وانما تكون المعرفة مشروطة
بالعلمية لان اسماء الاشارة والمضمرات والموصولات من قبيل المبنيات ومنع
الصرف من احكام المعربات وبينهما تناف واللام والاضافة تجعلان غير المنصرف
منصرفا فكيف يكون سببا لمنع الصرف فتعين التعريف بالعلمية بالضرورة
فان قيل ما الوجه للمصنف جعل المعرفة سببا والعلمية شرطا ولم يعكس كما فعله صاحب

بالفصل قلنا اذ السببية على الفرعية وفرعية المعرفة للنكرة اظهر من فرعية العلمية
للنكرة قوله العجمة قيل عد العجمة من اسباب منع الصرف لا يصح لان العجمة اسم موضوع
للمعنى في لغة العجمية وهو ذات والاسباب من قبيل الاوصاف قلنا المراد بالعجمة كون
الاسم موضوعا من غير وضع العرب شرطها ان تكون علمية في العجمية حقيقة كما في ابرهيم
او حكما كما في قالون لتكون العجمة لازمة للكلمة لان الاعلام محفوظة من التغير بقدر
الامكان قوله وتحرك الاوسط او الزيادة على الثلاثة لانه لو لم كذلك لكان ثلاثيا
ساكن الاوسط وحصل فيه خفة معارضة لثقل احد السببين اعني العجمة والعلمية
فان قيل حال العجمة كحال التانيث المعنوي وفي التانيث المعنوي جواز
الامرين الصرف ومنعه فينبغي ان يكون في العجمة ايضا جواز الامرين قلنا التانيث
المعنوي وان كان امرا معنويا لكن له علامة ظاهرة في اللفظ في بعض المواد كما
في حال التصغير فله نوع قوة بخلاف العجمة لانه ليس لها علامة ظاهرة في اللفظ اصلا
فان قيل قد اعتبرتم العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط فينبغي ان يعتبر في نوح
قلنا العجمة في ماه وجور مؤكدة لسببين آخرين مع سكون الاوسط ولا يلزم من كونها
مؤكدة لسببين آخرين مع سكون الاوسط كونها سببا على حدة مع سكون الاوسط
قوله فنوح منصرف لفوات الشرط الثاني وهو تحرك الاوسط او الزيادة على الثلاثة
فان قيل ما الوجه للمصنف حيث فرع على انتفاء الشرط الثاني بقوله فنوح منصرف
ولم يتفرع على انتفاء الشرط الاول كما فرع صاحب هداية النحو بقوله فلجام
منصرف قلنا انه انما خص التفريع على انتفاء الشرط الثاني لان عرضه

التنبيه على ما هو الحق وهو الصرف نحو فلذا قدم ما هو متفرع على انتفاء الشرط الثاني على ما هو متفرع على وجوده مع ان الاول عدمي لان الوجودي اشرف من العدمي

قوله وتستر وابراهيم ممتنع لوجود الشرط الثاني وهو التحرك في الاول والزيادة في الثاني

قوله الجمع فان قيل ان مثل رجال ومسلمون جمع مع انه لا يكون سببا لمنع الصرف

قلنا المراد بالجمع ما يكون على صيغة منتهى الجموع كما قال شرطه ان يكون على صيغة منتهى الجموع وهي التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان متحركان اولهما مكسور او ثلاثة اوسطها ساكن اولها مكسور وانما يكون الجمع مشروطا بصيغة منتهى الجموع لتكون صيغة مصونة عن التغير لانها لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع

قوله بغير تاء لانها لو كانت مع تاء كانت على وزن المفردات مثل طواعية وكراهية فيقع في جمعيته خلل وفتور فان قيل ينبغي ان يكون نحو فواره

منصرفا لكونه مع تاء يكون قرازنة غير منصرف لكونه بلا تاء مع ان الامر بالعكس **قلنا** المراد بالهاء
الهاء المنقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف والهاء في قواره اصلي أو المراد بالهاء التاء
مجازا باعتبار ما يئول اليه حالة الوقف **فان قيل** انه لو قال بغير تاء وياء النسبة لكان اولى
ليخرج نحو مدائني فانه منصرف مع انه على صيغة منتهى الجموع بغير تاء **قلنا** لا حاجة الى اخراجه
لانه مع ياء النسبة مفرد محض اسم بلدة معينة وجمعه مدائن وهو لفظ آخر **قوله** كمساجد مثال لما
بعد الفه حرفان متحركان **قوله** ومصابيح مثال لما بعد الفه حروف ثلاثة اوسطها ساكن
قوله واما فرازنة فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمع وهو كونه بلا تاء **فان قيل** المؤثر في سببية
منع الصرف جمعية الجمع والوزن شرط فينبغي ان يكون حضاجر منصرفا لفوات الجمعية فيه
وان كان على صيغة منتهى الجموع لان الوزن بدون الجمعية لا يوثر في منع الصرف **فاجاب**
المصنف بقوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع حاصله ان الجمعية
اعم من الحالي والاصلي وحضاجر وان لم يكن جمعا في الحال لكنه جمع في الاصل لانه كان في
الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن ثم سمي كل فرد من هذا الجنس بحضاجر مبالغة في عظم
بطنها كان كل فرد منها بمنزلة جماعة من هذا الجنس **فان قيل** لا حاجة في منع الصرف
الى اعتبار الجمعية الاصلية لوجود سببين آخرين هما العلمية والتانيث لانه علم للضبع
وهي انثى الضبعان **قلنا** علميته غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والامر ليس
كذلك وتانيثه غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا او مؤنثا **فان قيل** لما كان الجمعية
اعم من الحالي والاصلي **قلنا** مناسب ان يقول الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما
قال في الوصف **قلنا** لو قال كذلك لتوهم ان الجمعية كالوصف قد تكون اصلية
معتبرة وقد تكون عارضية غير معتبرة مثله ليس كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية

فان قيل لما تقضيت النفس عن الاعتراض الوارد على قاعدة بحضاجر تعميم الجمعية بين الحالي والاصلي فما تقول في سراويل فانه لا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بقوله وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر فقد قيل في التفصي عنه انه اعجمي حمل على موازنه حاصله ان الجمعية اعم من ان يكون حقيقة او حكما وسراويل وان لم يكن جمعا حقيقة لكنه جمع حكما لحمله على موازنه من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فان قيل على هذا يلزم بطلان حصر الاسباب في التسع بل تكون عشرة لتسعة هي المذكورة في البيتين وواحدها الحمل على الموازن قلنا بناء هذا الجواب على تعميم الجمعية من الحقيقي والحكمي لا على زيادة سبب آخر وهو الحمل على الوزن قوله وقيل عربي جمع سروالة تقديرا حاصله ان الجمعية اعم من الحقيقي ومن الاعتباري وسراويل وان لم يكن جمعا حقيقة لكنه جمع اعتباري لانه لما وجد في كلامهم غير منصرف ولم يوجد فيه الا الوزن وهذا الوزن بدون الجمعية لا يمنع الصرف فقدروا انه جمع سروالة واذا صرف فلا اشكال فان قيل ان لا لنفي الجنس فيقتضي نفي جنس الاشكال وليس كذلك بل الاشكال وارد وهو انه لما كان سراويل منصرفا فينبغي ان يكون اناعيم ومصابيح منصرفين لان الجمع يخرج عن سببية منع الصرف بموازنة المفرد قلنا المراد بالاشكال المنفي الاشكال الخاص الوارد على قاعدة الجمع لا مطلق الاشكال فنقول في الجواب ان الجمع انما يخرج عن سببية منع الصرف بموازنة المفرد العربي

وسراويل مفرد عجمي قوله نحو جوار رفعا وجرا كقاض اراد به كل جمع منقوص على فواعل واويا
كان او يائيا كالدواعي والجواري فان قيل ان تشبيه جوار بقاض لا يصح لان جوار
جمع وقاض مفرد قلنا ان تشبيه جوار بقاض في الحكم لا في الصيغة فان قيل ان
تشبيه جوار بقاض في الحكم لا يصح ايضا لان صرف قاض اتفاقي وصرف جوار خلافي
قلنا حكم جوار حكم قاض بحسب الصورة لا في الصرف ومنعه فان قيل لا نسلم ان
صورة جوار مثل صورة قاض لان صورة جوار قبل الاعلال على فواعل وصورة
قاض قبل الاعلال على فاعل قلنا ان صورة جوار مثل صورة قاض في
حذف الياء رفعا وجرا ودخول التنوين عليه اعلم ان مثل جوار في حالة النصب غير منصرف
بالاتفاق لبقاء صيغة منتهى الجموع بحالها واما في حالة الرفع ففيه ثلاثة مذاهب
فذهب بعضهم الى انه منصرف مطلقا سواء كان قبل الاعلال او بعده واما قبل
الاعلال لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من
عوارض الكلمة واما بعد الاعلال فلان شرط الجمع في سببية منع الصرف صيغة منتهى
الجموع وهي غير باقية وذهب بعضهم الى انه غير منصرف مطلقا سواء كان قبل
الاعلال او بعده اما قبل الاعلال فلبقاء الصيغة بحالها واما بعد الاعلال فلان
المحذوف كالملفوظ فان قيل لما كان غير منصرف ينبغي ان يمتنع التنوين
عليه قلنا التنوين فيه عوض لا صرفي وذهب بعضهم الى انه منصرف قبل الاعلال
وغير منصرف بعد الاعلال اما صرفه قبل الاعلال فلما مر ان الاعلال المطلق

آه واما منعه بعد الاعلال فلما مر ان المحذوف كالملفوظ **فان قيل** ان الصيغة
قبل الاعلال باقية حقيقة وبعد الاعلال باقية مجازا باعتبار ما كان فلم تركوا
الحقيقة مع قوتها واعتبروا المجاز مع ضعفه **قلنا** صيغة منتهى الجموع وان كانت
قبل الاعلال باقية حقيقة لكنها مع مانع الابدال وهو الاعلال وبعد الاعلال وان كانت
باقية مجازا لكنها بلا مانع والدليل القوي مع وجود المانع ضعيف من الدليل الضعيف
مع عدم وجود المانع فتدبر ان كان لك ادنى تأمل **قوله** التركيب شرط العلمية
ليكون التركيب لازما للكلمة لان الاعلام محفوظة من التغير بقدر الامكان
فان قيل ان مثل النجم وبصرى مما وجد فيه التركيب مع العلمية مع انه منصرف
قلنا ليس المراد بالتركيب مطلقه بل المراد صيرورة الكلمتين او اكثر كلمة
واحدة من غير حرفية جزء **قوله** وان لا يكون باضافة لان الاضافة تؤثر في
المضاف الصرف فكيف تؤثر في المضاف اليه منع الصرف الذي هو ضد
الصرف **قوله** ولا اسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات
والصرف ومنعه من قبيل المعربات **فان قيل** كما شرط فيه ان لا يكون مركبا
اضافيا كذلك شرط فيه ان لا يكون مركبا توصيفا فلم لم يتعرض لنفيه **قلنا**
التركيب التوصيفي مندرج في الاضافي كما ان المضاف اليه قيد للمضاف
كذلك الصفة قيد للموصوف **فان قيل** كما شرط فيه ان لا يكون اسناديا
كذلك شرط فيه ان لا يكون صوتيا ولا تعداديا فلم لم يتعرض لنفيها **قلنا**
انما لم يتعرض لنفيها اكتفاء بذكرها في بحث المبنيات مثل بعلبك **قوله** الالف
والنون **فان قيل** ان عد الالف والنون من اسباب منع الصرف لا يصح لان

متعلقه صفحه ۲۰ ترتيب بعلبك تمام

الاسم ترتيب بعلبك والثاني من تتمة شرح القير بان

المعربان ويثال ان في ادراج شرح يتعلق لعوان تامين

قوله ان قلنا انا لم نعرض ونحوها لان الاول

من العطف ونحو الكلمة الى الاسمين

بتخفيف حرف الكلمة حقيقة اللفظ والتركيب

من تحت والاسمات الكلمة حقيقة لبيت

من الكلمة اي الكلمة والاصوات

البكه كلمة

۞ قوله اكتفاء جملة ۲۰

اي ذكر بما هو اعم من ان يكون مرادا كما في الثاني

او اشارة كما في الاول فلا يرد ان المصنف لم يذكر

الاول في بحث المبنيات فافهم ۞ قال

مثل بعلبك قال الشارح فانه علم البلدة اه قال مولانا عبد الرحمن

قال الفاضل السمرقندي فيه اذا كان بعلبك علم د

للعلمية والتانيث كما هو

فعلم ان مثالا

قطعيا للتركيب

للمؤنث مع منع الصرف انتهى

كلام الفاضل اقول ان التانيث فيه غير معتبر لانه

لو جعل بعلبك علما للرجل ايضا كان غير منصرف للتركيب

والعلمية فيكون مثالا قطعيا للتركيب المؤنث مع منع

الصرف او نقول اسماء الاماكن يكون غير منصرف

بتاويلها بالبلدة وينصرف بتاويلها بالمكان لعدم

التانيث كما قال الشارح يكون

بعلبك منصرفا

كل سبب فرع ووصف شيء آخر والالف والنون من قبيل الذوات **قلنا** للنحاة خلاف في سببيتها لمنع الصرف فذهب بعضهم الى انها سبب لمنع الصرف لكونهما مزيدتين والمزيد فرع المزيد عليه فذهب بعضهم الى انها سبب لمنع الصرف لمشابهتهما لالفي التانيث في عدم قبول التاء والمشبه فرع المشبه به وهذا هو الراجح هو القول الثاني **قوله** وان كانتا في اسم فشرطه العلمية لتكونا لازمتين للكلمة لان الاعلام محفوظة عن التغير بقدر الامكان **فان قيل** الاسم في اصطلاح النحاة ما دل على معنى في نفسه آه وهذا المعنى موجود في الصفة ايضا فذكر الصفة بعد الاسم مستدرك **قلنا** ان للاسم معنيين معنى عام وهو ما يقابل الفعل والحرف ومعنى خاص وهو ما يقابل الصفة والمراد ههنا المعنى الثاني **فان قيل** ان الضمير في قوله فشرطه راجع الى الالف والنون وهما امران فلا يحصل المطابقة بين الضمير ومرجعه **قلنا** نعم لكنه افرد الضمير باعتبار انهما سبب واحد او نقول ان الضمير راجع الى الاسم المشتمل على الالف والنون لكن هذا الجواب لا يخلو عن المساهمة لان الشروط السابقة مضافة الى الاسباب لا الى الاسماء وهذا الشرط مضاف الى الاسم والاول حقيقة والثاني مجاز كما ترى كعمران او في صفة فانتفاء فعلانة لان المقصود مشابهتهما لالفي التانيث في عدم قبول التاء وهي لا تحصل الا بانتفاء فعلانة **فان قيل** ان قوله فانتفاء فعلانة جزاء الشرط وهو لا يكون الا جملة وهذا الجزاء

ليس بجملة قلنا ان قوله فانتفاء فعلانة خبر مبتدا محذوف اي فشرطه انتفاء فعلانة
فان قيل ان فعلانة اما بفتح الفاء او ضمها فان كان الثاني فينبغي ان يكون
عريان غير منصرف لوجود الشرط فيه لانه بضم الفاء وان كان الاول فينبغي
ان يكون ندمان غير منصرف لوجود الشرط فيه لانه بفتح الفاء قلنا المراد به امتناع
دخول تاء التانيث سواء كان بفتح الفاء او ضمها قوله وقيل وجود فعلى لان
المقصود مشابهتها لالف التانيث في عدم قبول التاء والتيقن به انما يحصل
بوجود فعلى لان وجوده يستلزم انتفاء فعلانة قوله ومن ثمه اختلف في
رحمان فعلى المذهب الاول غير منصرف لوجود الشرط فيه وهو انتفاء فعلانة
لان الرحمان صفة خاصة لله لا يطلق على غيره تعالى لا على المذكر ولا على المونث
وعلى المذهب الثاني منصرف لفوات الشرط وهو وجود فعلى لانه لا يكون
مونثه رحمى لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى اصلا قوله دون
سكران لوجود الشرط على المذهبين لان مونثه سكرى ووجود فعلى يستلزم انتفاء
فعلانة وندمان لفوات الشرط على المذهبين لان مونثه ندمانة ووجود فعلانة
يستلزم انتفاء فعلى قوله وزن الفعل فان قيل ان وزن الفعل كيفية لازمة للفعل
فكيف يؤثر في منع صرف الاسم قلنا المراد بوزن الفعل كون الاسم على وزن

وزن يعد من اوزان الفعل فهو صفة الاسم مؤثر فيه قوله ان يختص به فان قيل ان وزن الفعل اما موجود في الاسم او لا فعلى الاول لا يكون مختصا بالفعل لان خاصة الشئ ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره وعلى الثاني لا يكون سببا لمنع الصرف في الاسم قلنا انه موجود في الاسم ومعنى اختصاصه بالفعل انه لا يوجد في الاسم ابتداء بل على سبيل النقل من الفعلية الى الاسمية فان قيل لا نسلم انه لا يوجد في الاسماء ابتداء بل يوجد كما في بقم وشلم قلنا المراد بالاختصاص الاختصاص في اللغة العربية وهما من الاسماء العجمية كشمر وضرب ويكون في اوله زيادة كزيادة اي لا يكون الوزن مختصا به بل يكون مشتركا بينه وبين الاسم لكن في اوله ما يكون مختصا بالفعل وهو حروف المضارعة فان قيل ان الضمير في اوله راجع الى وزن الفعل وهو معنى مصدري فكيف يكون ظرفا للزيادة قلنا نعم لكن المراد به ليس المعنى المصدري بل المراد به ما يكون على وزن الفعل او نقول الضمير في اوله راجع الى ما يكون على وزن الفعل قوله غير قابل للتاء لان هذه التاء ليست الا متحركة والتاء المتحركة من خواص الاسم فيقوى بها جهة الاسمية ويضعف جهة المشابهة بالفعل فان قيل ان اربع اذا سمي به مذكر قابل للتاء مع انه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل قلنا المراد بالتاء التاء القياسية وهذه ليست بقياسية فان قيل ان اسود قابل للتاء القياسية لانه يقال للحية الانثى اسودة مع انه غير منصرف للوصفية ووزن الفعل قلنا المراد بالتاء هي التي لحقت بالاسم من جهة تمنع صرفه من تلك الجهة ومنع صرفه للوصفية الاصلية ولحوق التاء به باعتبار غلبة الاسمية العارضة قوله ومن ثمه امتنع

احمر لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء لان مونثه حمراء لا احمرة و الفرق
بين الاول و ذلك وجد فيه الزيادة المذكورة لكنه قابل للتاء لان مونثه يعملة للناقة
القوية على السير و العمل قوله وما فيه علمية موثرة اذا نكر صرف اى الاسم الذى جمع
معه العلمية سواء كان اجتماعه شرطا او تاثيرا بمعنے الاول ان يكون موثرا بنفسه و
يكون شرطا لتاثير سبب اخر و معنى الثانى ان يكون موثرا بنفسه و لا يكون شرطا
لتاثير سبب اخر و تنكيره على وجهين احدهما ان يراد بالعلم المسمى به و
ثانيهما ان يكون العلم كناية عن الوصف المشهور صاحبه بذلك الوصف نحو لكل
فرعون موسى اى لكل مبطل محق قوله لما تبين اى لدليل ظهر بالالتزام من قوله و
ما يقوم مقامها الجمع و الفا التانيث ان العلمية غير موثرة معهما و من قوله فلا
تضره الغلبة انها لا تجامع مع الوصف و من اشتراطها فى التانيث و المعرفة
و العجمة و التركيب و الالف و النون اذا كانتا فى اسم انها تجامع مع ما هى شرط
فيه و من مثلة العدل و وزن الفعل انها تجامع معهما من غير اشتراطها لهما قوله
من انها لا تجامع موثرة الا ما هى شرط فيه الا العدل و وزن الفعل فاذا نكر بقے
بلا سبب فى الاول و على سبب واحد فى الثانى فان قيل فے عبارة لتعدد
الاستثناء من المستثنى منه الواحد بلا اداة العاطف هو باطل قلنا لا نسلم ان المستثنے
منه واحد بل متعدد لان الاستثناء الاول من مجموع الاسباب و الثانى مما بقى
من الاستثناء الاول فيكون المعنى انها لا تجامع موثرة مع مجموع الاسباب
الا ما هى شرط فيه و لا تجامع مع غير ما هى شرط فيه الا العدل و وزن الفعل
فان قيل لم لا يجوز ان يكون الاسم غير منصرف للعلمية و العدل او وزن

الفعل فالعلمية وان زالت بالتنكير لكن العدل و وزن الفعل باقيان فاجاب
بقوله وهما متضادان فلا يكون معها الا احدهما لان اوزان الفعل قياسية
واوزان العدل غير قياسية فلا يوجد مع العلمية الا احد الامرين يعني العدل
و وزن الفعل فان قيل لا نسلم ان بينهما تضادا لان اِصْمِتْ بكسرتين علما
للمفازة من اوزان الفعل وجد العدل فيه لانه امر من صَمَتَ يَصْمُتُ و
قياسه ان يجيء بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه امر معدول عنه قلنا لا نسلم
انه امر من صَمَتَ يَصْمُتُ بل يجوز ان يكون من صمت يصمِت بكسر العين فيهما
وان لم يشتهر او نقول ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في العدل بدون
اقتضاء منع الصرف ومنع صرفه لا يقتضي العدل لوجود سببين آخرين وهما العلمية
والتانيث فان قيل المنفي بقوله لا يكون اما مطلق السبب او احد الامرين
اي العدل و وزن الفعل فعلى الاول يلزم خلاف الواقع وعلى الثاني
يلزم استثناء الشيء عن نفسه قلنا المنفي ما يكون امرا دائرا بين مجموعهما وبين

69

وبين احدهما فقط لا ما يعمه وغيره حتى يلزم خلاف الواقع ولا المختص بواحد منهما
حتى يلزم استثناء الشيء عن نفسه قوله فاذا نكر بقي بلا سبب او على سبب
واحد فان قيل ان العلمية شرط في التانيث مع ان التانيث لا يزول
بزوال العلمية قلنا المراد بالزوال زوال وصف السبب لا زوال ذات
السبب ولا شك ان وصف السبب زوال بزوال العلمية قوله وخالف
سيبويه الاخفش في مثل احمر علما اذا نكر فان قيل ان سيبويه استاذ الاخفش
فاسناد المخالفة اليه غير مستحسن قلنا نعم لكن لما كان قول التلميذ اظهر لموافقته
مع القاعدة المذكورة جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ تنبيها على اصالته
قوله فان قيل ان المخالفة بينهما واقع في سكران ايضا فلم خص احمر قلنا
المراد بمثل احمر ما كان لمعنى الوصفية فيه ظاهرا قبل العلمية سواء كان على وزن
افعل او فعلان وايضا لا يرد افعل التاكيد ولا افعل التفضيل لان افعل التاكيد
منصرف بالاتفاق بعد التنكير لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى
كل وافعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية ايضا منصرف بالاتفاق بعد
التنكير لضعف معنى الوصفية فيه بزوال من التفضيلية وافعل التفضيل
المستعمل بمن غير منصرف بالاتفاق بعد التنكير لظهور معنى الوصفية فيه لسبب
من التفضيلية قوله اعتبارا للصفة الاصلية بعد التنكير فان قيل لم يجوز ان
يكون الاخفش مرفوعا بالفاعلية وسيبويه منصوبا على المفعولية لكن قدم
المفعول على الفاعل تعظيما للاستاذ وح لا يلزم اسناد المخالفة الى
الاستاذ قلنا ان قوله اعتبارا منصوب على انه مفعول له لخالف وشرط

نصبه بتقدير اللام وهو مشروط بشروط ثلاثة احدها ان يكون فاعله وفاعل فعله
واحدا او فاعل الاعتبار كان لسيبويه فعلم ان فاعل الخلاف ايضا سيبويه ودليل
سيبويه ان الوصفية زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير فلا مانع من اعتبار الوصفية
الاصلية فان قيل لما ان لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لكن لا باعث
على اعتبارها مع ان الاصل في الاسماء الصرف قلنا الباعث موجود وهو قياسه
على اسود وارقم مع زوال الوصفية فيهما بغلبة الاسمية على الوصفية فان قيل
ان قياسه عليهما قياس مع الفارق لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية وعن احمر
زالت بالكلية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها فيه ودليل الاخفش ان
الوصفية زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعود من غير ضرورة ثم اعترض على سيبويه
من جانب الاخفش بانه لو كانت الوصفية معتبرة في مثل احمر بعد التنكير
لكانت معتبرة في مثل حاتم حال العلمية ايضا والوصفية في حاتم غير معتبرة فعلم
انها في مثل احمر ايضا غير معتبرة فاجاب بقوله ولا يلزمه باب حاتم لما يلزم من
اعتبار المتضادين في حكم واحد وتقرير الجواب انه لا يلزم من اعتبارها في مثل
احمر بعد التنكير اعتبارها في باب حاتم حال العلمية لما يلزم من اعتبارها
في باب حاتم اعتبار المتضادين في حكم واحد وهو باطل فان قيل
ان اعتبارهما في حكم واحد جائز كما في عمر واحمر قلنا ان اعتبارهما في حكم
واحد باطل اذا كان في لفظ واحد لا في لفظين وعمر واحمر لفظان فان
قيل التضاد بين العلمية المحققة والوصفية المحققة بين العلمية المحققة
والوصفية الاعتبارية قلنا اجتماع المتضادين في الاعتبار مثل اجتماع المتضادين

حقيقة واجتماع المتضادين حقيقة باطل فكذا في الاعتبار قوله وجميع الباب باللام
او الاضافة ينجر بالكسر فان قيل ان الباء للسببية واللام ذات فكيف يكون
سببا فلانجرار بالكسر قلنا ان مدخول الباء محذوف وهو الدخول فان قيل
نوقض بقوله المال لاحمد لانه مدخول اللام مع انه لم ينجر بالكسر قلنا المراد باللام
لام التعريف فان قيل نوقض بقوله غلام احمد لان احمد مضاف اليه مع انه
لم يكن مجرورا بالكسر قلنا المراد بالاضافة اضافة الى الغير لا اضافة الغير اليه
فان قيل الكسرة بالتاء مشتركة بين القاب البناء والاعراب والكسر بدون
التاء خاصة بالقاب البناء وكلامنا في الحركات الاعرابية فالحق ان يقول
بالكسرة قلنا المراد بالكسر صورة الكسر لا حقيقتها فان قيل ان حبلى في
مررت بالحبلى او بحبليكم مدخول اللام والاضافة مع انه لم يكن مجرورا بالكسر
قلنا الكسر اعم من اللفظي والتقديري فان قيل لا حاجة الى التقييد بالكسر
بل المناسب ان يقول ينجر قلنا الانجرار قد يكون بالفتح وهو غير مراد فان
قيل ينبغي ان يكتفي بقوله ينكسر لتعين الجر بالكسرة قلنا انما لم يكتف بقوله
ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا والمراد الحركات الاعرابية
فان قيل ينبغي ان يكتفي بقوله ينصرف قلنا في صرف هذا الاسم
خلاف فذهب بعضهم الى انه منصرف مطلقا اي سواء كان السببان
باقيين مع اللام والاضافة اولا اما في الثاني فظاهر واما في الاول
فلان اللام والاضافة من الخواص المعظمة المكبرة للاسم فيترجح
بهما جهة الاسمية على جهة الفعلية وذهب بعضهم الى انه

غير منصرف مطلقا اما عند بقاء السببين فظاهر واما عند عدم بقاءهما فلان الزوال العارضي لا اعتبار له فان قيل لما كان غير منصرف ينبغي ان يمتنع الكسرة عليه كما امتنع التنوين قلنا الممتنع من غير منصرف هو التنوين بالذات ثم امتناع الكسرة تبعية التنوين فلما ضعف مشابهته بالفعل اثر في سقوط التنوين المتبوع لا التابع وذهب بعضهم الى ان الاسم عند بقاء السببين غير منصرف ووجهه ظاهر وعند عدم بقائهما منصرف ووجهه ظاهر لما تمت المقدمة شرع في بيان المقاصد وهي المرفوعات والمنصوبات والمجرورات وقدم المرفوعات على المنصوبات ثم المجرورات لان المرفوعات عمدة والمنصوبات والمجرورات فضلة والعمدة اصل والفضلة فرع والاصل مقدم على الفرع فقال **المرفوعات** اما بالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف فيكون التقدير هذا بحث المرفوعات واما بالرفع على انها مبتدأ وخبره محذوف فيكون التقدير المرفوعات هذه او بالوقف لانها واقع موقع الفصل ولا محل للفصل من الاعراب اعلم ان الاسماء المرفوعة ثمانية بالاستقراء ووجه الضبط ان عامل الاسم المرفوع لا يخلو اما معنوي واما لفظي فان كان الاول فالمعمول لا يخلو اما مسند اليه او مسند به فالاول هو القسم الاول من المبتدأ وان كان مسندا به فايضا لا يخلو اما ان يشترط فيه ان يكون رافعا للاسم الظاهر

اما المجرور فلما
كان جنسا منحصرا
في نوع واحد
وهو المضاف اليه
ولم يكن فيه تكثر
الاصناف والملحقات
لم يصح فيه
الاشارة و
الاستعارة المذكورة

۷۳

فالمناسب ان
يقال ايضا و
المشاكلة في المقابل
وهذا كلام لا يخلو
عن توجيه
المحشي انتهى
المحقق
كلامه قدس سره بما فيه
فتأمل فيه
محمد شعيب

تحت (بعد)
متعلقة بصفحه
فصل وتنكيره وافراده باعتبار
تاويل كل واحد وغيره و
… كان … مفعول به
… بصيغة … وجوه
الفعل المتعدد … مولانا عصام
وقد يتبع مثلا قال … تعريف
ولما ثبت بالنفس دلالة الا
ولم … ان المرفوع ليس
المرفوع يتبين … ذلك
واحد … الفاعل فان … الا
الوجه بصيغة الجمع الدالة على
التعدد والاشارة المجرورات فانه …
المشاكلة ومع المنصوبات مستعار
الثلاثة ومنها …

موقعها انتهى قال ٢
مولانا نور الحق فان قيل … من
بيان فرق … ان جمع المرفوعات
اشارة الى التعدد وان المنصوبات
لا يصح الاشارة اليه … مستعار
للكثرة … ان الكثرة والتعدد …
وان الحمل في المجرورات على مجرد
المشاكلة ليس بضروري فانه لو اعتبر
التعدد والكثرة فيه لما ظهر ان
مجرد وكل … ومجرور … اخر
وفي كل منها اثر عامل مخصوص
ويعبر عن ذلك بمعنى خاص لم
يكن … غير قابل للاعتبار في
امثال هذه المواضع

تحقيق
… التعدد وتعدد
ان يقال المراد … المرفوع جنسا
الانواع ولما كان المرفوع … ان يشار
… النوع متعددة … كما
يشير اليه … وكذا التعدد اعلاها
… الشرح … انواع جميع
صح في بعض … خلاف
باب المرفوعات … نوعا واحدا و
… المنصوبات فان … متعلقة به و
… المفعول والمبتدا … الاصناف
تعدد … بتعدد الاصناف … الاشارة
لا الانواع … بتعدد …
… الانواع … الملحقات … صح
الى التعدد … الاصناف والملحقات
فيه … الاصناف … المشاكلة

او لا فالاول ہو القسم الثانی من المبتدأ والثانی الخبر وان کان لفظیا فایضا
لا یخلو اما ان یکون فعلا او شبہہ او حرفا فالاول ایضا لا یخلو اما ان یکون قائما
بالاسم او واقعا علی الاسم فالاول ہو الفاعل والثانی مفعول ما لم یسم فاعلہ
وان کان حرفا فمعمولہ لا یخلو اما مسند الیہ او مسند بہ فالاول اما فی کلام موجب
او فی غیر موجب فالاول اسم الافعال الناقصۃ سوی لیس والثانی
اسم لیس واسم ما ولا المشبہتین بلیس وان کان مسندا بہ فایضا لا یخلو اما فی
کلام موجب او غیر موجب فالاول خبر الحروف المشبہۃ بالفعل والثانی خبر لا
التی لنفی الجنس فان قیل ان الافعال الناقصۃ افعال فکیف یصح
اطلاق الحروف علیہا قلنا انہا وان کانت افعالا صورۃ لکنہا حروف
معنی ولذا لا تتم بالمرفوع فقط فان قیل المرفوعات لا یخلو اما جمع المرفوع
او المرفوعۃ وکل واحد منہما لا یصح اما الاول فلان مفرد جمع المؤنث السالم
مؤنث والمرفوع مذکر واما الثانی فلان المرفوع والمنصوب والمجرور من
صفات الاسم والاسم مذکر والمرفوعۃ مؤنث قلنا انہ جمع المرفوع لا المرفوعۃ
لکنہ بناء علی قاعدۃ ہی ان المرفوع والمنصوب والمجرور من صفات الاسم
والاسم مذکر لا یعقل وصفۃ المذکر غیر العاقل یجمع بہذا الجمع مطردا ای قیاسا
کایام خالیات وجمال سجلات ہو ای جنس المرفوع تدل علیہ المرفوعات
من قبیل دلالۃ الجمع علی الجنس لا من قبیل دلالۃ الجمع علی الفرد فان قیل
ان ضمیر ہو لا یخلو اما راجع الی المرفوعات او الی المرفوع فعلی الاول
لا یحصل المطابقۃ بین الراجع والمرجع الیہ وعلی الثانی یلزم الاضمار قبل

[illegible]

۷۵

وہی مؤنث فیحصل المطابقۃ لان کلاہما فی الخامس [illegible] الاسم [illegible] المرفوع [illegible]

تحفۃ نادرہ لحافظ محمد یعقوب

الذكر قيل فے الجواب ان ضمیر ہو راجع الی المرفوعات وتذکیر الضمیر بناء علی قاعدة ان الضمیر اذا دار بین المرجع الیہ والخبر فرعایة الخبر اولی لکن ہذا الجواب ضعیف لانہ یلزم تعریف الافراد والتعریف انما یکون للجنس بالجنس قیل فی الجواب ان ضمیر ہو راجع الی المرفوع ولا یقال انہ لیس بمذکور لان المذکور اعم من ان یکون مطابقة او تضمنا وہہنا وان لم یکن مذکورا مطابقة لکنہ مذکور تضمنا لان المرفوعات تدل علی المرفوع من قبیل دلالة الجمع علی الفرد فلا یلزم الاضمار قبل الذکر لکن ہذا الجواب ضعیف لانہ یلزم تعریف الفرد والتعریف انما یکون للجنس بالجنس فاجاب الشارح بما حاصلہ ان ضمیر ہو راجع الی جنس المرفوع تدل علیہ المرفوعات من قبیل دلالة الجمع علی الجنس لا من قبیل دلالة الجمع علی الفرد فلا یلزم المحذور اصلا ما ای الاسم الذی اشتمل علی علم الفاعلیة ای علی علامة کون الشئ فاعلا ہی الضمة فے المفردات وجمع المؤنث السالم والجمع المکسر المنصرف وغیر المنصرف والالف فے التثنیات والواو فی الاسماء الستة وجمع المذکر السالم وعلامة الفاعل اعم من ان یکون لفظا او تقدیرا او محلا فان قیل تعریف المرفوع لا یکون مانعا عن دخول الغیر لانہ دخل فیہ الحرف الذی ہو محل الاعراب لانہ لفظ وشئ اشتمل علی علم الفاعلیة قلنا ان کلمة ما عبارة عن الاسم لا عن اللفظ والشئ حتی یرد النقض فان قیل ان المتبادر من الاشتمال اشتمال الکل علی الجزء فہذا الحد یصدق علی المرفوع بالحرف لا علی المرفوع بالحرکة لانہا لیست جزء الکلمة قلنا المراد بالاشتمال اشتمال الموصوف علی الصفة لا اشتمال الکل علی الجزء

فان قيل على هذا يصدق الحد على المرفوع بالحركة لا على المرفوع بالحرف لانه
ليس صفة الكلمة قلنا الاصل في الاعراب الاعراب بالحركة والاعراب بالحرف
فرع لاعراب بالحركة لا اعتبار له فان قيل اطلاق العلم على الحروف والحركات
لا يصح لان العلم قسم من الاسم والاسم قسم من الكلمة والمعتبر في مفهومها
الوضع ولا وضع في الحروف والحركات قلنا المراد بالعلم العلامة فان قيل
لا نسلم ان الرفع علامة الفاعل لان علامة الشيء لا تنفك عن الشيء والرفع
منفك عن ذات الفاعل قلنا ان الرفع علامة على كون الشيء فاعلا لا علامة
ذاته ولا شك ان الرفع لا ينفك عن كون الشيء فاعلا فان قيل تعريف
المرفوع لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المرفوع في جائني موسى وجائني
هؤلاء لانهما لا يكونان مشتملين على علامة كون الشيء فاعلا قلنا علامة الفاعل
اعم من ان يكون لفظا نحو جائني زيد او تقديرا نحو جائني موسى او محلا
نحو جائني هؤلاء فمنه اي من جنس المرفوع على ان يكون الضمير راجعا الى
المحدود لانه المقصود او من جنس ما اشتمل على علامة كون الشيء فاعلا على
ان يكون الضمير راجع الى الحد لانه قريب الفاعل ثم اعلم ان في اصل
المرفوعات مذهبين مذهب الجمهور ومذهب البعض فمذهب الجمهور ان
اصل المرفوعات الفاعل باعتبار الوجهين الاول فلانه جزء الجملة الفعلية
التي هي اصل الجمل لموافقتها غرض المتكلم من الاخبار والاستخبار عن
الحدث الواقع في احد الازمنة الثلاثة واما الثاني فلان العامل فيه لفظي
والعامل في المبتدا معنوي وقوة العامل تدل على قوة المعمول ومذهب

البعض ان اصل المرفوعات المبتدأ باعتبار الوجهين الاول فانه باق على
ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم واما الثاني فانه محكوم عليه بالحكم
المطلق سواء كان جامدا او مشتقا بخلاف الفاعل لانه محكوم عليه بالحكم الاشتقاقي
فقط لكن يرد عليه فاعل افعال المدح والذم لانهما محكوم عليهما بالحكم الجامد
ايضا الا ان يقال ان هذا الحكم باعتبار الاغلب ثم لما كان المختار
عند المصنف مذهب الجمهور قدم الفاعل على ساير المرفوعات فقال
وهو ما اسند اليه الفعل او شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به مثل قام زيد هذا مثال
لما اسند اليه الفعل وزيد قائم ابوه هذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل
فان قيل تعريف الفاعل لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه الفاعل
في مثل هذا التركيب اعجبني ان ضربت زيدا لانه ليس باسم قلنا الاسم
اعم من ان يكون صريحا او تأويلا والفاعل في هذا المثال وان لم يكن اسما
صريحا لكنه اسم تأويلا تقديره اعجبني ضربك زيدا فان قيل تعريف الفاعل
لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه غير الفاعل كالمعطوف في
مثل جاءني زيد وعمرو لانه مما اسند اليه الفعل وقدم عليه على جهة قيامه به
قلنا المراد بالاسناد الاسناد بالاصالة فان قيل الاسناد المأخوذ
في تعريف المصنف مطلق وتقرير المراد به الاسناد بالاصالة وهذا ليس الا اخذ

المجاز في التعريف وأخذ المجاز في التعريفات شنيع قلنا بان اخذ المجاز
في التعريفات شنيع بدون القرينة وههنا وجد القرينة وهو ذكر التوابع
فيما سياتي فان قيل ان ايراد كلمة او في تعريف الفاعل شنيع لانها
للتشكيك والتعريف للايضاح وبينهما منافاة قلنا كلمة او ههنا
لتقسيم المحدود بقرينة ذكر القيد في التعريف الشامل للشقين فان
قيل ان التعريف لايكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه المبتدا
في مثل هذا التركيب كريم من يكرمك لانه اسم مما اسند اليه شبه الفعل و
قدم عليه على آه قلنا المراد بتقديم الفعل عليه وشبهه هو التقديم الوجوبي و
تقديم الخبر على المبتدا على سبيل الجواز فان قيل كثيرا ما يجب تقديم الخبر
على المبتدا في مثل في الدار رجل قلنا المراد بالتقديم الوجوبي هو التقديم
الوجوبي النوعي وهذا فردي فان قيل ان قوله على جهة قيامه به جار و
مجرور والجار والمجرور اذا وقعا في عبارة القوم لابد له من الاعراب المحلي
فما الاعراب المحلي ههنا قلنا الاعراب المحلي ههنا النصب على المصدرية
فان قيل الشرط في المصدر ان يشتمل معنى الفعل عليه من قبيل اشتمال
الكل على الجزء ومعنى اسند مشتمل على الاسناد لا على جهة قيامه به قلنا
ان مصدرية مجاز باعتبار الموصوف المحذوف اعني اسنادا فان قيل
ان ظرفية الجار والمجرور مصدرية وحالية باعتبار المتعلق فمتعلقه لايخلو
اما اسند المذكور او الاسناد المحذوف فعلى الاول يلزم تقديم الصفة
على الموصوف وعلى الثاني يلزم اتصاف الشيء على نفسه وكلاهما باطلان

قلنا ان متعلقه ليس مسند المذكور ولا الاسناد المحذوف حتى يرد النقض بل متعلقه امر آخر اعني وقعا فيكون تقدير العبارة هكذا ما اسند اليه الفعل او شبهه اسنادا واقعا على جهة قيامه به فان قيل ان تعريف الفاعل لا يكون جامعا للافراده لانه خرج منه الفاعل في تحرك زيد وطال عمرو لان المتبادر من القيام القيام بمعنى الحدوث والموت والطول ليسا حادثين من الفاعل قلنا المراد بقيام الفعل كونه على صيغة المعلوم سواء كان حادثا من الفاعل او قائما به فان قيل ان العمدة من النحاة صاحب المفصل وهو لم يذكر هذا القيد اعني قوله على جهة قيامه به فلم خالف المصنف رحمه الله عن صاحب المفصل قلنا المحتاج الى ذكر هذا القيد من لم يدخل مفعول ما لم يسم فاعله في تعريف الفاعل كالمصنف رحمه الله بخلاف صاحب المفصل لانه دخل مفعول ما لم يسم فاعله في تعريف الفاعل فالواجب عنده ترك هذا القيد والاصل في الفاعل ان يلي الفعل لان الفاعل كالجزء من الفعل لفظا ومعنى اما لفظا فبدليل سكون اللام في ضربت واما معنى فلان تمام الفعل لا يكون بدون الفاعل وجزء الشيء مما يلي الشيء فان قيل المتبادر من الاصل الاصل بمعنى القاعدة فيكون المعنى والقاعدة في الفاعل ان يلي الفعل فينبغي ان لا يجوز ضرب زيد لوجود الفصل بين الفعل والفاعل والمفعول قلنا الاصل ههنا بمعنى الراجح لا بمعنى القاعدة فان قيل لا نسلم ان الراجح في الفاعل ان يلي الفعل بل ممتنع كما في مثل ما ضرب زيدا الا عمرو قلنا الراجح في الفاعل ان يلي الفعل عند عدم المانع وههنا وجد المانع

وهو وقوع الفاعل بعد الا فان قيل لما كان الراجح في الفاعل ان يلي الفعل فينبغي ان يضعف هذا التركيب جاء الرجل لوجود الفصل بين الفعل والفاعل باللام قلنا ان معنى الولي ان لا يكون بين الفعل والفاعل شيء من معمولات الفعل واللام ليس معمولا للفعل فلذلك جاز ضرب غلامه زيد لان مرجع الضمير وان كان متأخرا لفظا لكنه متقدم رتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا لا رتبة وهو جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا لان مرجع الضمير متأخر لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وهو غير جائز خلافا للاخفش وابن جني فان الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة معا جائز عندهما بدليل قول الشاعر جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل قلنا انه محمول على ضرورة الشعر وكلامنا في سعة الكلام او نقول ان الضمير في ربه راجع الى المصدر للفعل المذكور اي رب الجزاء تقديره هكذا جزى رب الجزاء عني عديا او واذا انتفى الاعراب فيهما لفظا والقرينة نحو ضرب موسى عيسى فان قيل ان ضمير فيهما راجع الى الفاعل والمفعول والفاعل مذكور والمفعول غير مذكور فيلزم الاضمار قبل الذكر قلنا الفاعل مذكور صريحا في ضمن الامثلة والمفعول وان لم يكن مذكورا صريحا لكنه مذكور في ضمن الامثلة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر فان قيل ان ذكر الاعراب مع القرينة مستدرك لان القرينة امر دال على تعين الشيء وهذا المعنى موجود في الاعراب قلنا بينهما فرق وهو ان الاعراب امر دال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع والقرينة امر دال على

٨١

قوله ۱ الخ

متعلق بمحذوف ای الاحتیاج

الیهما فان قیل انهم قالوا ان اتی فی نحو

ضربت موسی حبلی قرینة تعین بها ثبت الفاعل

مع انها موضوعة لتانیث فلیس له الجواب

ولا دلالة لها علی کون الفاعل مؤنثا بالوضع

وانما دلالتها علی کون الآخر مؤنث فاعلا فی

لا بالوضع وکون الآخر

مونثا

٢ لفاعلية بالاولى المخصوص

يكون مستقلا فلا يكون ح فاعلا او لا يتحقق

الاول المحشي فلا جرم قال الجواب الصحيح المرضي

انه قال سلمنا ان تاء التانيث موضوع

لخصوص الفاعل لكن دلالته على كون المذكور

موضوع للتعيين وقال مولانا نور الحق وفيه ما

ولا دلالة لها على التعيين من [illegible]

الآخر مونث بحيث

يصلح كل واحد منهما ان يكون فاعلا و

مفعولا فحصول تاء التانيث على ان الفاعل

من بينهما هو الاسم المؤنث ليست قرينة

على خصوص من اه حبلى او سكرى او نحو

ولك ان تقول ولا يبعد ان يقال ان التاء موضوعة

لتانيث الفاعل لا الفاعلية وفيه تامل

انما هو باعتبار دلالتها ٣

٣ على الفاعلية و [illegible] انتهى

ان هذا من ذلك وقال الحافظ قال بعض

فافهم وقال [illegible] يجب تقديم الفاعل

الناس ان وجوب تقديم الفاعل في هذه الصورة [illegible]

على المفعول [illegible] متاخر عن الفعل

ان يكون المفعول متاخرا عن الفعل

كما يتحقق بمثل موسى ضرب عيسى انتهى قال مولانا عصام

لا نسلم ان وجوب تقديم الفاعل

على المفعول مشروط بها

ط فان قولك موسى ضرب

[illegible] يحتمل ان يكون الراجع اليه

سى فاعلا وعيسى مفعولا ويحتمل ان

يكون موسى مفعولا فافهم ودقق ١٢

[illegible]

الاول وقال ح بالاعتبار الثاني في لا

بحيث ان الاول انما كان [illegible] الاستثناء وفي بيان الحجة

وفاعل بالمخصوص من حيث فاعل [illegible]

[illegible] على الجري [illegible] اليه مجازا [illegible]

[illegible] يكون اللفظ زيد [illegible] مجازا [illegible]

[illegible] ان التاء [illegible] حرف [illegible]

موضوع لخصوص الفاعل

لو كان موضوعا

عه اى مولانا محمد عبد الحليم اسكنه الله في دار النعيم ١٢

فاعلیۃ الفاعل ومفعولیۃ المفعول لا بالوضع فلا یکون ذکر القرینۃ شاملا
للاعراب او کان مضمرا متصلا نحو ضربت زیدا فان قیل ہذہ القاعدۃ
منقوضۃ بمثل زیدا ضربت لان الفاعل ضمیر متصل بالفعل مع ان تقدیم
الفاعل علی المفعول غیر واجب قلنا ان وجوب تقدیم الفاعل علی المفعول
بشرط کونہ عقیبا عن الفعل او وقع مفعولہ بعد الا فان قیل ہذا ینقض
بمثل ما ضرب الا عمرا زید لان المفعول ہہنا وقع بعد الا مع ان تقدیم
الفاعل علی المفعول لیس بواجب قلنا ہذا الحکم مشروط بشرط
توسط الا بین الفاعل والمفعول فی صورتی التقدیم والتاخیر نحو
ما ضرب زید الا عمرا او معناہا مثل انما ضرب زید عمرا وجب تقدیمہ
ای تقدیم الفاعل علی المفعول فی جمیع ہذہ الصور اما فی الاول
فلئلا یلزم الالتباس بین الفاعل والمفعول واما فی الثانی فلئلا
فاۃ الاتصال بالانفصال واما فی الثالث فلئلا یفوت الحصر
المطلوب لان مقصود المتکلم انحصار ضاربیۃ زید فی عمرو مع جواز
کون عمرو مضروبا بشخص آخر وانما قلنا بشرط توسط الا
بین الفاعل والمفعول فی صورتی التقدیم والتاخیر لانہ لو قدم
المفعول علی الفاعل مع الا فیقال ما ضرب الا عمرا زید فالظاہر انہ لا
یلزم فوات الحصر لکن یلزم قصر الصفۃ قبل تمام الصفۃ لان تمام الصفۃ
لا یجیئ الا بذکر مسند الیہ وہو لیس مذکورا وانما قلنا الظاہر لانہ یحتمل ان یکون
معناہ ما ضرب احدا احدا الا عمرا زید فیفید الحصر من الجانبین والمقصود

قال وإذا اتصل به ضمير مفعول اي ضمير راجع الى المفعول او تكرر اذا اتصل بصلته او بصفته ضمير المفعول عند من لم يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبي نحو ضرب زيدا الذي ضرب

حصر في جانب الفاعل فقط واذا اتصل به ضمير مفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع
بعد الا نحو ما ضرب عمرا الا زيد او معناها مثل انما ضرب عمرا زيد او اتصل به مفعوله نحو
ضربك زيد وهو غير متصل وجب تاخيره اي تاخير الفاعل عن المفعول في جميع
هذه الصور اما في الاول فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما في الثاني
فلئلا ينقلب الحصر المطلوب لان مقصود المتكلم انحصار مضروبية عمرو في زيد مع
جواز كون زيد ان يكون ضاربا لشخص آخر ولو قدم الفاعل على المفعول لكان
مفيدا للعكس واما في الثالث فلمنافاة الاتصال بالانفصال وقد يحذف
الفعل لقيام قرينة جوازا فالقرينة سوال السائل سواء كان ملفوظا
كما في مثل زيد لمن قال من قام او مقدرا كما في المثال الآتي فان
قيل كما يحذف الفعل كذلك يحذف شبهه فلم خص حذف الفعل بالذكر
قلنا المراد بالفعل ما يكون رافعا للفاعل سواء كان فعلا او شبهه فان
قيل لما كان المراد بالفعل ما يكون رافعا للفاعل فلم خص الفعل بالذكر
قلنا انما خص بالذكر لاصالته فان قيل حذف الفعل من احكام الفعل
وكلامنا في احكام الفاعل فيلزم الخروج عن المبحث قلنا ان الفعل الرافع
للفاعل من متعلقات الفاعل والبحث من متعلقات الشيء يكون بحثا
عن احوال ذلك الشيء فان قيل ان قوله جوازا مفعول مطلق لقوله ويحذف
والشرط في المفعول المطلق ان يكون معنى الفعل المذكور مشتملا عليه من قبيل
اشتمال الكل على الجزء ومعنى الفعل المذكور مشتمل على حذف لا على جوازا قلنا
ان جوازا مفعول مطلق مجازا باعتبار الموصوف المحذوف اعني حذفا

فان قيل ان الصفة محمول على الموصوف وههنا لا يصح الحمل لان هذا حمل
المبدأ على المبدأ وهذا باطل قلنا ان جواز المصدر مبني للفاعل اعني جائزا
فان قيل ما الوجه ان هذا التركيب من باب حذف الفعل لا من باب حذف
الجزء قلنا لو كان هذا التركيب من باب حذف الفعل يلزم حذف جزء الجملة
ولو كان من باب حذف الجزء يلزم حذف كل الجملة والتقليل في الحذف اولى
من الكثرة وليبك يزيد ضارع لخصومة فضارع فاعل لفعل
محذوف وهو يبكيه المقدر والقرينة عليه سوال المقدر وهو من يبكيه لان
ليبك على صيغة مجهولة وصيغة المجهولة منشأ التردد والابهام والتردد والابهام
منشأ السوال فيكون التقدير هكذا وليبك يزيد من يبكيه يبكيه ضارع فان قيل
ان اللام في قوله لخصومة لا يخلو اما متعلق بيبكيه المقدر واما متعلق بضارع
فان كان الاول فاللام في قوله لخصومة لام اجلية وهي التي تجعل مدخوله
علة لما قبله والخصومة ليس علة البكاء بل علة البكاء فوت يزيد وان كان الثاني
يلزم عمل اسم الفاعل بلا اعتماد قلنا انه متعلق بضارع وهو صفة للموصوف

المحذوف وهو شخص فيكون التقدير وليبك يزيد من يبكيه يبكيه شخص ضارع

ووجوبا في مثل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك فاجره والمراد به كل تركيب حذف فيه الفعل الرافع للفاعل ثم فسر لرفع الابهام الناشي عن الحذف فهٰهنا الحذف واجب للقرينة وسد المسد اما القرينة فهو دخول حرف الشرط لان حرف الشرط لا يدخل الا على الفعل وجوبا وليس ههنا الفعل لفظا فعلم انه مقدر واما سد المسد فهو اقامة المفسر مقام المفسر فيكون تقديره وان استجارك احد من المشركين استجارك فاجره فحذف استجارك الاول واقيم الثاني مقام الاول لئلا يلزم الجمع بين المفسِّر والمفسَّر **فان قيل** الجمع بينهما جائز كما في مثل جاءني رجل اي زيد **قلنا** الجمع بينهما ممتنع اذا كان علة تفسير المفسر رفع الابهام الناشي عن الحذف وههنا ليس الابهام ناشيا عن الحذف بل ناشي من نكارة رجل وقد يحذف ان معا في مثل نعم لمن قال اقام زيد فههنا الحذف جائز لقرينة سوال السائل لا واجب باعتبار عدم وجود سد المسد **فان قيل** ينبغي ان يكون هذا الحذف واجبا ويقام نعم مقام الفعل والفاعل **قلنا** ان نعم حرف غير مستقل والفعل والفاعل جملة وهي مستقلة وغير المستقل لا يقام مقام المستقل **فان قيل** هذا ينقض بتركيب يا زيد لان ههنا قام حرف النداء مقام الفعل والفاعل **قلنا** اقامة حرف النداء مقام الفعل والفاعل سماعي لا يقاس عليه غيره **فان قيل** لم كان هذا التركيب من باب حذف الجملة الفعلية لا من باب حذف الجملة الاسمية **قلنا** لان التركيب من باب الحذف الجملة الفعلية يكون الجواب مطابقا

للسوال ولو كان من باب حذف الجملة الاسمية لايجيء المطابقة بين الجواب
والسوال والمطابقة اولى من عدم المطابقة هو اذا تنازع الفعلان ظاهرا
بعدهما فان قيل التنازع كما يكون بين الفعلين كذلك يجيء في غير الفعلين
ايضا فلم خص الفعلين بالذكر قلنا المراد بالفعلين العاملان فان قيل لما كان
المراد بالفعلين العاملين فلم ذكر الفعلين دون العاملين قلنا ذكر الفعلين لاصالة
في العمل فان قيل التنازع كما يجري في الفعلين كذلك يجري في اكثر من الفعلين
كما في قوله عليه السلام كما صليت وسلمت آه فلم اقتصر على الفعلين قلنا ذكر
الفعلين ليس للحصر بل الاقتصار على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان فان قيل
التنازع يتصور في ذات الروح والفعلان ليسا من ذات الروح قلنا التنازع
في اللغة نزاع ساختن بايكديگر در چيزي وفي الاصطلاح توجه العاملين
بحسب المعنى الى اسم يقع في محل يصلح لمعمولية كل واحد منهما على سبيل البدل
وقوله ظاهرا احتراز عن الضمير لان الضمير لايخلو اما متصل او منفصل فان كان متصلا
فيجب تعين اعمال الفعل الثاني لانه جزء من الفعل الثاني ولايجوز اعمال احد
الفعلين في جزء فعل آخر وان كان منفصلا نحو ما ضرب واكرم الا انا فيجوز ان
تصور التنازع لكن لايمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اعمال الثاني

والاضمار في الاول عند البصريين والعكس عند الكوفيين لانك لو ضمرت فلا تخلو
اما ان تضمر مع الاو مدونه فعلى الاول يلزم اضمار الحرف وعلى الثاني يلزم فساد
المعنى فان قيل كما لا يمكن قطعه في الضمير كذلك لا يمكن في الظاهر ايضا
في مثل ما ضرب واكرم الا زيد قلنا الحكم مبني على ما هو اغلب والاغلب في الظاهر
امكان القطع وفي الضمير عدم امكانه فان قيل باب التفاعل لازم لا يقتضي
المفعول فكيف يكون قوله ظاهرا منصوبا على المفعولية قلنا باب التفاعل
على قسمين احدهما ما يكون منقولا من المفاعلة المتعدية الى مفعولين والثاني
ما يكون منقولا من المفاعلة المتعدية الى مفعول واحد والاول يكون متعديا
الى مفعول نحو تجاذبنا الثوب والثاني يكون لازما نحو تساكوا وتشاكوا نحو او
تعاسلوا والتنازع من قبيل القسم الاول وقوله بعدهما احتراز عما وقع مقدما
عليهما او متوسطا بينهما لانه تعين فيه اعمال الفعل الاول اذ هو يستحق قبل الثاني
فلا يكون فيه مجال التنازع فقد يكون في الفاعلية نحو ضربني واكرمني زيد و
في المفعولية نحو ضربت واكرمت زيدا وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين
فان قيل لما كان التنازع بين الفعلين في الفاعلية والمفعولية كانا مختلفين
من حيث الاقتضاء فلا حاجة الى قوله مختلفين قلنا التنازع بين الفعلين
في الفاعلية والمفعولية على قسمين احدهما مع اتفاق اقتضاء الفعلين اذا كان
المتنازع فيه متعددا نحو ضرب واهان زيد عمرا والثاني مع اختلاف الاقتضاء
اذا كان المتنازع فيه واحدا نحو ضربني واكرمت زيدا فقوله مختلفين لتخصيص
القسم الثاني بالارادة فان قيل لما كان التنازع بين الفعلين في الفاعلية

والمفعولية على قسمين فح يبطل حصر اقسام التنازع في الثلاثة بل صار الاقسام اربعة قلنا الاول منها مندرج في القسمين الاولين فان قيل لم ذكر مثالين للقسمين الاولين لا للثالث مع انه اهم بالمثال قلنا انه وان لم يذكر مثالا صريحا لكنه ذكر ضمنا لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الثاني حصل مثال للقسم الثالث فيختار البصريون اعمال الثاني للقرب والجوار والكوفيون اعمال الاول للتقدم والسبقية فان اعملت الثاني اضمرت الفاعل في الاول ان اقتضى الفعل الاول الفاعلية لان التنازع اذا تحقق بين الفعلين فللقطعه طرق ثلاثة حذف واضمار وذكر فان حذفت يلزم حذف الفاعل من غير سد المسد وان ذكرت يلزم التكرار فتعين الاضمار بالضرورة على وفق الظاهر في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث رعاية للمطابقة بين الراجع والمرجع اليه في هذا الامور دون الحذف لئلا يلزم حذف الفاعل من غير سد المسد خلافا للكسائي فان عنده يحذف الفاعل لان التنازع اذا تحقق بين الفعلين فللقطعه طرق ثلاثة حذف واضمار وذكر فان اضمرت يلزم الاضمار قبل الذكر وان ذكرت يلزم التكرار فتعين الحذف بالضرورة قلنا الاضمار قبل الذكر بشرط التفسير في العمدة جائز وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعلية عند الجمهور

خلافاً للفراء فان عنده لا يجوز اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل بل تعين اعمال الفعل الاول لانه لو اعمل الثاني لزم الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي وحذفت المفعول ان استغنى عنه لان التنازع اذا تحقق بين الفعلين فالقطعة طرق ثلاثة حذف واضمار وذكر فان اضمرت يلزم الاضمار قبل الذكر وهو لا يجوز وان ذكرت يلزم التكرار فتعين الحذف بالضرورة لان حذف الفضلة جائز والا اظهرت نحو حسبني منطلقاً وحسبت زيداً منطلقاً لان التنازع اذا تحقق بين الفعلين فالقطعة طرق ثلاثة حذف واضمار وذكر فان حذفت يلزم حذف احد مفعولي افعال القلوب وهو لا يجوز كما سيجيء وجهه في افعال القلوب وان اضمرت يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة فتعين الاظهار بالضرورة وان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني ان اقتضى الفعل الثاني الفاعلية لان التنازع اذا تحقق بين الفعلين فالقطعة طرق ثلاثة حذف واضمار وذكر فان حذفت يلزم حذف الفاعل من غير سد المسد وهو لا يجوز وان ذكرت يلزم التكرار فتعين الاضمار بالضرورة والمفعول على المختار لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير عن المذكور وعلى المذهب غير المختار يحذف المفعول لان التنازع اذا تحقق بين الفعلين فالقطعة طرق ثلاثة حذف واضمار وذكر فان اضمرت يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وهو لا يجوز وان ذكرت يلزم التكرار فتعين الحذف بالضرورة لانه حذف الفضلة وحذفه جائز الا اي ان لم تضمر كما هو المذهب المختار وعلم يحذف كما هو

المذهب غير المختار ان يمنع مانع عن الاضمار والحذف فتظهر نحو حسبني وحسبتهما منطلقين
الزيدان منطلقا لان التنازع اذا تحقق بين الفعلين فلقطعه طرق ثلاثة حذف
واضمار وذكر فان حذفت يلزم حذف احد مفعولي افعال القلوب وهو لا يجوز
ووجهه ما مر وان اضمرت فلا تخلو اما ان تضمر مفردا او تضمر مثنى فعلى الاول لا يحصل
المطابقة بين مفعولي الفعل الثاني وعلى الثاني لا يحصل المطابقة بين الراجع
والمرجع اليه فتعين الاظهار بالضرورة فان قيل لا تنازع في هذه الصورة
لان الشرط في التنازع ان يكون اقتضاء الفعلين واحدا وفي هذه الصورة
ليس اقتضاء الفعلين واحدا لان الفعل الاول يقتضي مفعولا مفردا والفعل
الثاني يقتضي مفعولا مثنى قلنا ان اقتضاء الفعلين ههنا واحد اذا قطعت
المفعول الثاني لهما اسنادا الى اتصاف ذات ما بالانطلاق مع قطع
النظر عن الافراد والتثنية ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل
الاول بقول امرء القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب
قليل من المال حيث التنازع بين كفاني واطلب في قليل فالاول
يقتضي رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وانت اعملت الاول
فعلم ان اعمال الفعل الاول اولى فاجاب المصنف رح عن جانب
البصريين بقوله وقول امرء القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال
ليس منه اي باب التنازع لفساد المعنى على تقدير التنازع لان قول
امرء القيس على تقدير تنازع كفاني ولم اطلب في قليل يستلزم عدم

السعي وعدم كفاية قليل من المال وطلب قليل من المال وانما يستلزم هذا المعنى لان هذا الشعر مصدر بكلمة لو وكلمة لو اذا دخلت على الشرط او الجزاء او على المعطوف على احدهما يجعل المثبت منهما منفيا والمنفي منهما مثبتا فعلم ان المفعول لم اطلب محذوف وهو العز والمجد بقرينة البيت الآتي وهو قوله ولكن ما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي مفعول ما لم يسم فاعله فان قيل ان مفعول ما لم يسم فاعله قسم على حدة من المرفوعات فلم لم يفصله من الفاعل بقوله منها قلنا انما لم يفصله عن الفاعل لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه فان قيل في عبارة المصنف تناقض لان قوله لم يسم فاعله يشعر بعدم وجود الفاعل وقوله حذف فاعله يشعر بوجوده قلنا ان قوله لم يسم فاعله بمعنى لم يذكر فاعله فان قيل كيف يصح اضافة الفاعل الى المفعول مع انه فاعل الفعل لا فاعل المفعول قلنا ان اضافته الى المفعول لادنى ملابسة وهو كونه فاعلا لفعل متعلق به فان قيل ان اقامة المفعول مقام الفاعل لا يصح لان الفعل حادث عن الفاعل وواقع على المفعول وهما في طرفي النقيض قلنا ان اقامة المفعول مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه فان قيل ان هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه الفاعل في مثل هذا التركيب انبت الربيع البقل لان فاعل انبت محذوف وهو الله تعالى والربيع قائم مقام الفاعل قلنا المراد بالفاعل الفاعل النحوي والله تعالى فاعل حقيقي وشرط اي شرط حذف الفاعل واقامة المفعول مقامه

ان تغيير صيغة الفعل الى فعل او يفعل لان معناه غريب فاختير له وزن غريب ليدل
غرابة اللفظ على غرابة المعنى فان قيل هذا الشرط لا يصح مطلقا لان تغيير صيغة
الفعل الى فعل او يفعل لا يستقيم في شبه الفعل قلنا هذا الشرط فيما اذا كان عامله فعلا
واما اذا كان عامله شبه الفعل فالشرط تغيير صيغته الى المفعول واما ذكر الفعل
فلاصالته فان قيل هذا الحد لا يصدق على افتعل واستفعل ويفتعل ويستفعل
وغيرها من الافعال المزيد فيها قلنا المراد بقوله فعل ماضي مجهول وبقوله يفعل
مضارع مجهول من قبيل ذكر العام وارادة الوصف المشتهر به لان فعل ويفعل
اعلام للوزن او نقول انهما مذكوران على سبيل التمثيل ولا يقع المفعول
الثاني مقام الفاعل من باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا
تاما فلو اسند اليه الفعل يكون مسندا اليه فلزم كون الشيء الواحد مسندا ومسندا
اليه معا مع كون كل منهما باسنادين تامّا فلا يرد نحو اعجبني ضرب زيد عمرا لان
احد الاسنادين وهو اسناد المصدر الى عمرو غير تام والثالث من باب
اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا او
المفعول له والمفعول معه كذلك اي كالمفعول الثاني من باب علمت والثالث
من باب اعلمت في عدم صحة اقامتها مقام الفاعل اما المفعول له فلان
نصبه يشعر بكونه مفعولا له فلو اقيم مقام الفاعل لفات النصب والاشعار
فان قيل نوقض بنحو ضرب للتاديب لانه قائم مقام الفاعل قلنا المراد
بالمفعول له ما هو بدون اللام وهو مع اللام فان قيل ينبغي ان لا يقوم الظرف
مقام الفاعل لان نصبه ايضا يشعر بظرفيته قلنا الظرفية كثيرا ما يعلم

من نفس الصيغة واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو لان الواو دليل الانفصال والفاعل كالجزء من الفعل ولا بدون الواو فانه لم يعرف حينئذٍ كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به في الكلام مع سائر المفاعيل التي يصلح وقوعها مقام الفاعل تعين اي المفعول به له للقيام مقامه لشدة مشابهته بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما لان الضرب مثلا كما لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب فان قيل لا شك في انه اذا وجد المفعول به في كلام فقط تعين وقوعه موقع الفاعل فلا حاجة الى قوله تعين له قلنا ليس المراد المفعول به فقط بل المراد المفعول به مع المفاعيل فان قيل كثيرا ما وجد المفعول به في الكلام مع المفاعيل مع انه لا يتعين وقوعه موقع الفاعل كما اذا وجد المفعول به في الكلام مع المفعول له والمفعول معه قلنا المراد بالمفاعيل المفاعيل التي يصح وقوعها موقع الفاعل وهما ليسا من هذا القبيل تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره فتعين زيد وان لم يكن اي المفعول به في الكلام مع سائر المفاعيل التي يصح وقوعها مقام الفاعل فالجميع سواء الحكم ترجيح لبعضها على بعض والاول اي المفعول

الاول من باب اعطيت اولى اي اقامة مقام الفاعل من الثاني لان فيه
معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني والمراد بباب اعطيت كل فعل يتعدى الى
المفعولين وثانيهما غير الاول فان قيل هذا ينتقض بنحو اعطى زيد عمرا لانه تعين
فيه اقامة المفعول الاول مقام الفاعل قلنا ذلك عند الامن عن اللبس
واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول مقام الفاعل ومنها المبتدأ و
الخبر فان قيل ان كل واحد من المبتدأ والخبر قسم على حدة من المرفوعات
فلم جمعهما في فصل واحد قلنا انما جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما
على ما هو الاصل ولاشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدأ هو الاسم المجرد عن
العوامل اللفظية فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المبتدأ
في قوله تعالى ان تصوموا خير لكم لانه ليس باسم قلنا ان الاسم اعم من الصريحي
والتاويلي فالمبتدأ في هذا المثال وان لم يكن اسما صريحا لكنه اسم تاويلا
بان المصدرية اي صيامكم خير لكم فان قيل هذا الجواب منقوض بالمبتدأ
الواقع في قول الشاعر تسمع بالمعيدي خير من ان تراه وستعرف قدره
ان فتح فاه + لانه ليس باسم لا صريحا كما هو الظاهر ولا تاويلا لعدم ان المصدرية
فيه قلنا ان ان المصدرية ههنا مقدر يعني ان تسمع بالمعيدي الخ فان قيل
ان تقدير ان مختص بالمواضع الستة وهي ما بعد حتى ولام كي ولام الجحود والفاء

قوله قلنا متعلقة بصفحة (٩٥) ح
ان الاسم اعم من ان
قال بعض الافاضل [illegible]
بان الكلام في [illegible] يكون
الاسم الحقيقي [illegible] قول
المصنف هنا
المبتدأ ومنها الاسم المرفوع
المبتدأ ومعنى قولنا المبتدأ
هو فالاسم المرفوع المبتدأ
[illegible] يرجع الى الاسم المرفوع
المبتدأ [illegible] الى التقسيم
الاسم من المعنى ٢

قوله [illegible] في قول الشاعر
[illegible]
[illegible] وذكر من
[illegible]
منسوب الى
السعد بن عدنان [illegible]
الجيم والعين والدال
الكسرة وانما خففت
الدال استثقالا للجمع بين
التشديد بين ياء التصغير
[illegible] ٢

[illegible]
[illegible] قال
لان ان [illegible] قال
كان [illegible]
[illegible] قال ان سمع
[illegible]
صاحب [illegible]
العلوم ان [illegible]
[illegible]
كان [illegible] السماء [illegible]
[illegible]
خبر من ان

[illegible] فقال [illegible]
ان الرجال [illegible]
[illegible]
[illegible] فانحجب
[illegible]
[illegible] العيش المرء
[illegible]
مثلا لكن قال
مولانا عبد الرحيم الصفوري
مع [illegible] زيادة واو
[illegible] ان
[illegible] وتعرف قدره
قول الاستاذ [illegible] له
ان [illegible]
[illegible]

والواو وهذا الموضع ليس منها قلنا ان ذكر هذه المواضع الستة لشهرتها لا للحصر اذ الكثير انما يقدر ان في غيرها على سبيل الشذوذ كما في قول الشاعر الا يا ايهذا اللائمي احضر الوغى **فان قيل** التجريد عن العوامل اللفظية يقتضي سبق وجودها ووجود العامل اللفظي ليس بضروري **قلنا** التجريد بمعنى لم يوجد من قبيل ذكر اللازم وارادة الملزوم **فان قيل** هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المبتدأ في مثل بحسبك درهم لانه ليس بمجرد عن العامل اللفظي **قلنا** المراد بالعامل اللفظي ما يكون له تاثير في المعنى

والباء في هذا المثال زائدة او الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام رافعة لظاهر خلافا لسيبويه والاخفش لان عندهما يجوز ابتدائية الصفة

بلا لنفی و استفهام لکن عند سیبویه مع قبح و عند الاخفش بلا قبح تمسکا بقول الشاعر شعر فخیر نحن عند الناس منکم فان قیل لم لا یجوز ان یکون نحن مبتداء مسند الیه و خیر خبره المقدم علیه قلنا لو کان الامر کذلک لزم الفصل بین اسم التفضیل و معموله اعنی منکم باجنبی و هو نحن و هو لا یجوز فعلم ان خیر امبتداء مسند به و نحن فاعله سد مسد الخبر فالجواب عن جانب الجمهور ان هذا محمول علی ضرورة الشعر و کلامنا فی سعة الکلام فان قیل ان تعریف هذا القسم من المبتداء لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه المبتداء فی مثل قوله اقریشی زید لانه لیس بصفة قلنا ان الصفة اعم من ان یکون حقیقة او جاریة مجراها وهذه الصفة وان لم تکن صفة حقیقة لکنها جاریة مجراها لان فی آخره یاء النسبة والمنسوب علی تاویل المشتق فان قیل ان تعریف هذا القسم من المبتداء لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه المبتداء فی مثل قوله تعالی اراغب انت [illegible] لانه وان کان صفة لکنه لیس برافع لظاهر قلنا ان الظاهر اعم من ان [illegible] حقیقة او جاریا مجراه والضمیر المنفصل وان لم یکن ظاهرا حقیقة لکنه

جار مجراه [illegible] الکم الزیدان فان قلت ای

الصفة [illegible] النفی والف الاستفهام مطلقا [illegible] الاعراب

الصفة [illegible] بعدها فاعله سد مسد الخبر او کون ما بعدها [illegible]

کون [illegible] فان قیل ان [illegible] الصفة

لا [illegible] الصفة المذکورة [illegible] ان یجوز

الاعراب فی مثل [illegible] لیس الامر [illegible]

اليه وكون الصفة خبرا مقدما عليه وعلى الثاني ينبغي ان يجوز الامران في مثل اقائم
زيد لكونه واقعا بعد حرف الاستفهام رافعا الظاهر وليس الامر كذلك بل تعين فيه كون
الصفة مبتدا مسندا اليه وكون ما بعدها فاعلا سادا مسد الخبر قلنا ان الضمير في طابقت لا يكون راجعا
الى المطلق ولا الى الصفة المذكورة بل الى الصفة الواقعة بعد حرف النفي و
الاستفهام فقط مثل اقائم زيد بالوقف ثم اعلم ان الصفة الواقعة بعد حرف النفي
والاستفهام اما مطابقة لظاهر اولا فالاول ما طابق في الافراد وفي التثنية
والجمعية ففي الاول جواز الامرين وفي الثاني تعين كون ما بعدها مبتدا مسندا
اليه وكون الصفة خبرا مقدما عليه ولا يجوز عكسه لان حال الصفة كحال الفعل
والفعل المسند الى الظاهر يكون موحدا ابدا والمسند الى الضمير يثنى بتثنيته و
يجمع بجمعيته والصفة ههنا مثنى او مجموع فعلم انها لم تكن مسندة الى الظاهر
والشرط في المبتدا المسند به ان يكون رافعا لظاهر وان لم تكن مطابقة
لظاهر فاما ان تكون الصفة مفردة وما بعدها مثنى او مجموعا او بالعكس فالعكس
محض احتمال عقلي ليس لواقع في الخارج وفي الاول تعين كون الصفة مبتدا
مسندا اليه وكون ما بعدها فاعلا سادا مسد الخبر ولا يجوز عكسه لعدم المطابقة
بين المبتدا والخبر والخبر هو المجرد عن العوامل اللفظية المسند به المغاير للصفة
المذكورة فان قيل ان تعريف الخبر لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه
دخل فيه المضارع في مثل يقوم زيد لانه المجرد عن العوامل اللفظية المسند به

المغائر للصفة المذكورة **قلنا** المراد بالمجرد الاسم المجرد بقرينة ان كلامنا فی مرفوعات
الاسم والمضارع من مرفوعات الفعل وقوله المسند به احتراز عن القسم الاول
من المبتدأ وقوله المغائر للصفة المذكورة احتراز عن القسم الثانی من المبتدأ
ویحتمل ان یکون المراد بقوله المسند به ما یکون مسندا الی المبتدأ ویکون الباء
بمعنی الی ویکون الضمیر المجرور راجعا الی المبتدأ وعلی کل من التقدیرین خرج
به القسم الثانی من المبتدأ **فان قیل** لما خرج به القسم الثانی من المبتدأ
فیکون قوله المغائر للصفة المذکورة بلا فائدة **قلنا** ان قوله المغائر للصفة
المذکورة تاکید للاحتراز **فان قیل** المسند ماخوذ من الاسناد وهو متعد بنفسه
فلا حاجة الی تعدیته بالباء **قلنا** ان تعدیته بالباء لتضمنه معنی الوقوع
ای ما یوقع به الاسناد **فان قیل** المبتدأ عامل فی الخبر والخبر فی المبتدأ فکیف
یصح قوله المبتدأ والخبر اسمان مجردان عن العوامل اللفظیة **قلنا** فی هذا المقام
ثلثة مذاهب قیل المبتدأ عامل فی الخبر والخبر عامل فی المبتدأ وقیل العامل
فی المبتدأ معنوی والمبتدأ عامل فی الخبر وقیل العامل فی المبتدأ والخبر معنوی
کما هو مذهب البصریین والمختار عند المصنف فیهم **فان قیل** العامل فی
المبتدأ والخبر هو التجرد عن العامل اللفظی وهو عدمی فکیف یؤثر **قلنا**

والخبر هو المجرد عن العامل اللفظي وهو عدمي فكيف يؤثر قلنا العوامل في
كلام العرب امارات لتاثير المتكلم لا مؤثرة في الحقيقة والاصل اي الاولى وما ينبغي
في المبتدا عند عدم المانع التقديم اي تقديم المبتدا على الخبر لان المبتدا
ذات والخبر حال من احواله والذات مقدم على احواله فان قيل هذا الدليل
يوجب تقديم الفاعل على الفعل ايضا لان الفعل حال من احوال الفاعل
قلنا نعم لكن وجوب تاخيره عن الفعل لعارض الالتباس والعوارض لا تعتبر
فان قيل المتبادر من الاصل هي القاعدة فيكون المعنى والقاعدة في المبتدا
التقديم فينبغي ان لا يجوز في داره زيد تاخيره عن الخبر قلنا الاصل ههنا
بمعنى الراجح فان قيل لا نسلم ان الراجح في المبتدا التقديم بل امتنع
كما في الدار رجل قلنا الراجح في المبتدا التقديم عند عدم المانع
وههنا وجد المانع وهو نكارة المبتدا ومن ثمه اي لاجل اصل المذكور ان
الاولى وما ينبغي في المبتدا التقديم جاز اي هذا التركيب في داره زيد لعود
الضمير الى ما هو مقدم رتبة وان كان موخرا لفظا وامتنع اي هذا التركيب
صاحبها في الدار لعود الضمير الى ما هو موخر لفظا ورتبة وقد يكون المبتدا
نكرة وان كان الاصل في المبتدا التعريف لان الاهم الكثير الوقوع في
كلامهم الحكم على امور معلومة معينة او تخصصت بوجه ما اي بوجه من

وجوه التخصيص مثل ولعبد مؤمن خير من مشرك فعبد مبتدا نكرة تخصصت
بالمؤمن وخير من مشرك خبره وارجل في الدار ام امرأة فرجل مبتدا نكرة تخصصت
بعلم المتكلم فان المتكلم بهذا الكلام يعلم بكون احدهما في الدار لا على التعين لكنه
يسئل المخاطب عن تعينه فان قيل المبتدا امر لفظي وعلم المتكلم امر ذهني
فكيف يصح تخصيص اللفظي بالذهني قلنا ان علم المتكلم وان كان امرا ذهنيا
لكنه مؤول بتاويل اللفظي فكانه قال اي من الامرين المعلوم كون احدهما
فيها كائنا فيها وما احد خير منك فاحد مبتدا نكرة وقعت في سياق النفي
والنكرة الواقعة في سياق النفي عامة فتعينت وتخصصت فان قيل
بين التخصيص والتعميم منافاة فكيف يحصل التخصيص بالتعميم قلنا ان التخصيص
معنيين تخصيص بمعنى قطع الشركة وتخصيص بمعنى رفع الابهام والمراد بالتخصيص
ههنا معنى الثاني وهو لازم في التعميم فان قيل هذا منقوض بقول عمر رض
تمرة خير من جرادة فان النكرة فيه وقعت في الاثبات مع انها مبتدا
قلنا ليس المراد بالنكرة مطلق النكرة بل التي قصد بها العموم سواء كان
بالاداة كما في مثال المتن او بطريق المجاز كما في هذا المثال وشر اهر ذا ناب
فشر مبتدا نكرة تخصصت بما تخصص به الفاعل قبل ذكره وهو الفعل لانك
اذا قلت ضرب علم منه ان ما يذكر بعده امر يصلح ان يحكم عليه بالضرب فاذا
قلت رجل فهو في قوة قولك رجل صالح لصحة الحكم عليه بالضرب انما تخصص
بما تخصص به الفاعل اذ يستعمل في موضع هذا التركيب ما اهر ذا ناب
الا شر بمعنى الحصر والتخصيص كما يحصل بهذا التركيب ما اهر ذا ناب الا شر

له قوله هذا منقوض بقول عمر روي ان جماعة من اهل حمص اصابوا جرادة وكانوا محرمين فسألوا عن كعب الاحبار فحكم عليهم في كل جرادة درهما فقال عمر رضي ارى دراهمكم كثيرة يا اهل حمص تمرة خير من جرادة

۱۰۲

كذلك يحصل بهذا التركيب شر اهر ذا ناب فان قيل الحصر يستقيم في الاول لاداة الحصر فيه ولا يستقيم في الثاني لعدم الاداة فيه قلنا الاداة وان لم تكن موجودة في اللفظ لكنها موجودة في المعنى لان شر اهر ذا ناب في الاصل اهر ذا ناب شر فاهر فعل ماض معلوم والضمير المستكن فيه راجع الى الغائب الفاعل وهو المبدل منه وشر بدل عنه والبدل والمبدل منه في الحقيقة شيء واحد وتخصيصه جائز باسناد الفعل فتخصيص البدل ايضا يجيء باسناد الفعل ثم قدم شر على اهر لافادة الحصر لان تقديم ما حقه التاخير يفيد الحصر فان قيل المهر للكلب قد يكون بنباح معتاد وقد يكون بنباح غير معتاد فالاول يحتمل الخير والشر فيصح تخصيصه بالنسبة الى الخير والثاني لا يحتمل الا الشر فقط فلا يصح تخصيصه قلنا المهر للكلب اذا كان بنباح غير معتاد فانا نخصص بالصفة المقدرة اي شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل في كلام العرب يقال لرجل قوي ادرك العجز في حادثة فان قيل لم قال ان شر بدل عن الفاعل ولم يقل انه عين فاعل قلنا انه لو كان عين فاعل يلزم عند التقديم على الفعل تقديم الفاعل على الفعل وهو باطل فان قيل لا نسلم ان شر بدل عن ضمير الفاعل لان النكرة لا تكون بدلا عن معرفة الا اذا وصفت كما في قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة قلنا الضمير انما يكون معرفة اذا كان مرجعه مذكورا لفظا او معنى او حكما وههنا ليس مرجعه مذكورا كما في ربه رجلا ونعم رجلا فان قيل ان علة التخصيص تقديم الفعل عليه واذا قدمت على الفعل فاتت علة التخصيص فلا يحصل التخصيص قلنا اذا نظرنا الى الاصل والاصل تقديم

الفعل عليه واما تقديمه على الفعل فهو عارضي لا اعتبار له فان قيل لا نسلم ان
التقديم ما حقه التاخير يفيد الحصر لانه مخالف لما عين مذهب المصنف قلنا ان هذا
مذهب السكاكي والمصنف اختار مذهبه فان قيل يلزم من تقديم شر على
اهر تقديم البدل على المبدل منه وهو باطل قلنا هذا الحكم في البدل الواقعي

انتهى ثم قال السكاكي
وشرطها اي وشرط جعل الكلام من هذا الباب
اعتبار التقديم والتأخير فيه ان لا يمنع من التخصيص مانع
كقولك رجل جاءني على ما مر ان تقديره رجل جاءني لا امرأة ولا رجلان
دون قولهم شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص واما على تقدير
الاول يعني تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد ان المهر شر لا خير لان
المهر لا يكون الا شرا واما على التقدير الثاني يعني تخصيص الواحد فلنبوه
بالمقصود عن مظان استعماله اي لنبو تخصيص الواحد عن مواضع استعمال
هذا الكلام لانه لا يقصد به ان المهر شر لا شران وهذا ظاهر واذ قد صح الاخبار
تخصيصه حيث تأول بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه اي وجه الجمع بين
جعل الكلام ... وبين ما ذكره من المانع من التخصيص تفظيع شأن
الشر بتنكيره اي جعل التنكير للتعظيم والتهويل ليكون المعنى شر عظيم
فظيع اهر ذا ناب لا شر حقير فيكون تخصيصا نوعيا والمانع

في البدل الاعتباري وهذا البدل اعتباري وفي الدار رجل فرجل مبتدا
نكرة تخصصت بتقديم الخبر عليه لانه اذا قيل في الدار علم منه ان ما يذكر بعده
ما يصح كونه محكوما عليه باستقراره في داره فاذا قيل رجل فهو في قوة قوله رجل
صالح لصحة الحكم عليه بالاستقرار في الدار وسلام عليك فسلام مبتدا نكرة
تخصصت بالاضافة الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما عليك فسلاما مصدر
للتاكيد والمؤكد والموكد في الحقيقة شيء واحد والموكد تخصص بالنسبة الى المتكلم
وكذا المؤكد ثم عدل من فعلية الجملة الى اسميتها لقصد الدلالة على الدوام
والاستمرار فحذف الفعل وابدل النصب بالرفع لصحة الابتدائية فقال سلام
عليك فان قيل كثيرا ما يكون المبتدا نكرة غير مخصوصة بوجه من وجوه التخصيص
كما في شل كوكب انقض الساعة فكيف يصح قوله وقد يكون المبتدا نكرة اذا
تخصصت بوجه ما قلنا مدار صحة ابتدائية النكرة على الافادة لا على ما ذكره من
التخصيصات لكن غالب مواد الافادة هذا المواضع فان قيل الخبر سوا الاسم

المجرد عن العوامل اللفظية فينبغي ان لا يكون الجملة خبرا فاجاب بقوله والخبر قد يكون
جملة مثل زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فلابد من العائد لان الجملة مستقلة بنفسها
فلابد فيهما من الربط والربط لا يكون الا بالعائد والعائد اما ضمير كما في المثالين
المذكورين او اللام كما في نعم الرجل زيدا ووضع المظهر موضع الضمير كما في مثل
الحاقة ما الحاقة او كون الخبر تفسير المبتدأ نحو قل هو الله احد فان قيل هذه
القاعدة منقوضة بمثل البر الكر بستين درهما والسمن منوان بدرهم لان الخبر فيه جملة
مع عدم العائد فيه فاجاب بقوله وقد يحذف العائد وحاصل الجواب ان العائد
محذوف فيهما فيكون التقدير البر الكر منه بستين والسمن منوان منه بدرهم بقرينة ان
بائع البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا فالاكثر على انه مقدر بجملة فان
قيل كيف يصح جعل الباء صلة التقدير بل صلة التقدير كلمة في قلنا التقدير
بمعنى التاويل وصلة التاويل الباء فان قيل المقدر هو الفعل وحده
لا الجملة فكيف يصح قوله مقدر بجملة قلنا المراد بالجملة الفعل مجازا من قبيل
ذكر الكل وارادة الجزء وانما قدر الفعل لا الاسم لان متعلق الظرف عامل في
الظرف والاصل في العمل الفعل لوضعه للعمل فلما وجب التقدير فالاصل
اولى بالتقدير وهذا راي البصريين واما الكوفيون فيقدرون الاسم لان الظرف
في محل الخبر والاصل في الخبر الافراد والمفرد لا يكون الا اسما واذا كان المبتدأ
مشتملا على ما له صدر الكلام مثل من ابوك فان قيل ان من في من ابوك نكرة
فكيف يصح ابتدائية قلنا ان من وان كان نكرة صورة لكنه معرفة معنى بتاويل
بان هذا ابوك ام ذاك او كانا معرفتين فان قيل هذه القاعدة منقوضة

نحو ابو حنيفة ابو يوسف لان المبتدا او الخبر ...

تقديم المبتدا على الخبر قلنا هذا الحكم فيما لا قرينة ...

وههنا وجد القرينة على كون ابي يوسف مبتدا ...

او كانا متساويين في اصل التخصيص فان قيل ...

... لعدم المساواة بينهما مع ان تقديم ...

المراد بالمساواة المساواة في الاصل التخصيص

... او كان الخبر فعلا له اي للمبتدا مثل زيد قام ... في تقديم

المبتدا على الخبر في جميع هذه الصور اما في الاول فلان ... صدارة ماله صدر

الكلام واما في الثاني والثالث فلئلا يلتبس ... المبتدا بالخبر واما

في الرابع فلئلا يلتبس المبتدا بالفاعل فان قيل هذا يستقيم فيما اذا كان

الفعل مفردا نحو زيد قام ولا يستقيم فيما اذا كان ... نحو الزيدان

قاما والزيدون قاموا لان حينئذ لا يلتبس المبتدا ... ان

لم يلتبس المبتدا بالفاعل لكن يلزم مبتدا او تقول انه يلتبس بعين الفاعل [illegible]
من يجوز كون الالف والواو حرفين [illegible] تثنية الفاعل وجمعه [illegible]
مبتدا واذا تضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام اي خبر الذي هو مفرد [illegible]
ان كان [illegible] فلان [illegible] اين في [illegible] ليس مفردا [illegible] الظرف [illegible]
بالفعل [illegible] مثالي [illegible] ان [illegible]
اي للمبتدا مثل في الدار رجل او كان لمتعلقه [illegible] اي متعلق الخبر [illegible]
ممتنع معها التقدير [illegible] عبده متوكل [illegible]
مثل [illegible] او كان الخبر [illegible] اي يعني ان ان مع [illegible]
المفرد المبتدا [illegible] تقديمها اي الخبر [illegible] مبتدا في
جميع [illegible] فلا يفوت صدارة ماله صدر الكلام [illegible]
الثاني [illegible] مبتدا واما في الثالث فلئلا يلزم الاضمار قبل
الذكر لفظا ورتبة واما في الرابع فلئلا يلزم الالتباس بين ان المفتوحة وان
المكسورة في التلفظ [illegible] عن الفتحة لخفائها [illegible] مبتدا والخبر
سواء كان بحسب اللفظ والمعنى جميعا [illegible] بحسب اللفظ فقط مثال الاول
مثل زيد [illegible] عالم عاقل فاضل ومثال الثاني هذا حلو حامض فان المقصود
منها اثبات الكيفية المتوسطة بين الحلاوة والحموضة وهو المز فيكون التقدير
هذا مز لكن الاولى في الاول ايراد العاطف مع جواز تركه اما ايراده فبالنظر
الى التعدد في اللفظ [illegible] واما تركه فبالنظر الى اتحادهما بحسب المصداق
والاولى في الثاني العكس اما تركه فبالنظر الى اتحادهما في المعنى [illegible]

١٠٩

فبالنظر الى تغائرهما فى اللفظ فان قيل لما كان التعدد بحسب اللفظ و
المعنى على قسمين احدهما مع ايراد العاطف وثانيهما بدون العاطف فلم ذكر
المصنف مثال القسم الثانى لا الاول قلنا ان التعدد بالعاطف لا خفاء
فيه لا فى المبتداء ولا فى الخبر والتعدد بغير العاطف ففيه خفاء بحيث انه لا يجوز فى
جانب المبتداء فتوهم الواهم لانه يجوز فى جانب الخبر ايضاً فاورد المصنف رح
مثالا فى الخبر تنبيها على الجواز او نقول ان التعدد بالعاطف ليس بخبر فى
الحقيقة بل هو من توابعه وقد يتضمن المبتداء معنى الشرط هو سببية الاول
لحصول الثانى او للحكم به فلا يرد عليه وما بكم من نعمة فمن الله لان ههنا
وان لم يكن الاول سببا لحصول الثانى لكنه سبب للحكم على الثانى فيصح
دخول الفاء فى الخبر لانه لما تضمن المبتداء معنى الشرط فيشبه المبتداء بالشرط والخبر
بالجزاء فيصح دخول الفاء فى الخبر كما فى الجزاء فان قيل ان المتكلم لا يخلو اما ان
يقصد الدلالة على ذلك المعنى او لم يقصد فعلى الاول يجب دخول الفاء
فى الخبر وعلى الثانى ممتنع فكيف يصح قوله فيصح دخول الفاء فى الخبر قلنا
ان صحة دخول فى الخبر نظرا الى مجرد تضمن المبتداء معنى الشرط مع
قطع النظر عن قصد المتكلم وعدم قصده وذلك اى المبتداء المتضمن معنى
الشرط الاسم الموصول بفعل او ظرف فان قيل نوقض بقوله تعالى
اِنَّ الْمَوْتَ الَّذِیْ تَفِرُّوْنَ مِنْهُ فَاِنَّهٗ مُلٰقِیْكُمْ فان الموت مبتداء متضمن
لمعنى الشرط بدليل دخول الفاء على خبرها مع انه ليس بموصول لا بفعل
ولا بظرف قلنا عبارة المصنف على تقدير المعطوف فيكون التقدير وذلك

الاسم الموصول بفعل او ظرف او الاسم الموصوف بالموصول المذكور او النكرة الموصوفة بهما فان قيل نوقض بمثل كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم فان الغلام مبتدأ متضمن لمعنى الشرط بدليل دخول الفاء على خبره مع انه ليس بموصوف لا بفعل ولا بظرف قلنا عبارة المصنف على تقدير المعطوف فيكون التقدير او النكرة الموصوفة بهما او الاسم المضاف اليهما مثل الذي يأتيني او في الدار فله درهم وكل رجل يأتيني او في الدار فله درهم لا يقال ان الموت في قوله تعالى ان الموت آه لا يكون مبتدأ بل هو اسم ان لانا نقول اسمها في الحقيقة مبتدأ لانها من دواخل المبتدأ والخبر لا يقال ليس الاول سببا للثاني في الآية المذكورة لان فرار زيد مثلا عن الموت لا يكون سببا لملاقاة الموت لانا نقول الاول سبب للحكم به لانه لما فر ثم لاقاه فيحكم عليه بانه هو الموت الذي انت تفر منه فان قيل نوقض بالمبتدأ في مثل ليت الذي يأتيني او في الدار له درهم او لعل الذي يأتيني او في الدار له درهم لانه مبتدأ متضمن لمعنى الشرط مع انه لا يصح دخول الفاء في خبره فاجاب المصنف بقوله ليت ولعل مانعان بالاتفاق لان صحة دخول الفاء عليه انما يكون بمشابهة المبتدأ بالشرط والخبر بالجزاء وليت ولعل تزيلان تلك المشابهة لانهما تخرجان الكلام عن الخبرية الى الانشائية والشرط

112

والجزاء في قبيل الاخبار فان قيل ما بال كان وباب علمت ايضا يدخلان
بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل بالاتفاق قلنا تخصيصهما بالاتفاق
انما هو بالنسبة الى البعض مما عداهما من الحروف المشبهة بالفعل لا بالنسبة
الى الجميع وقد الحق بعضهم ان بهما لان صحة دخولها كالآلات لمشابهة المبتدأ
المتضمن معنى الشرط بالشرط والجزاء وان يبطل تلك المشابهة لان الشرط والجزاء من قبيل
المترددات وان للتحقيق وبينهما منافاة فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة
ايضا بهما فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قلنا الحاق ان المكسورة
بهما انما هو عند سيبويه فاشتهر قوله مع ذكره المعترض والحاق ان المفتوحة
بهما انما هو عند غيره فلم يعتبر بقوله فلم يذكره لعدم شهرته مع ان كلا من
القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء اما ان المكسورة فمخالف
لقوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل توبتهم وان
المفتوحة مخالف من قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه ولكن مخالف
عن قول الشاعر شعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم + ولكن ما يقضى فسوف يكون

قوله وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازا كقول المستهل الهلال والله فالقرينة
حالية ... لان ... لتعيين الشيء اولا باسم الاشارة ثم الحكم على ذلك
الشيء ... حالية فيكون التقدير هذا الهلال والله فان قيل لم اتى
بالقسم ... على المثال قلنا انما اتى به جريا على ما هو عادة المستهلين غالبا

نصب الہلال عند الوقت فان قیل حذف المبتدأ على القسمين جائز ووجب فلم ذكر الاول دون الثاني قلنا انما لم يذكر الثاني لقلته كما في الحمد لله اہل الحمد اي ہو اہل الحمد والخبر جواز امثل خرجت فاذا السبع والقرينة عليه دخول اذا المفاجاة لانه لا يدخل الا على الجملة الاسمية غالبا والسبع مفرد فعلم ان خبره محذوف يعني موقف اوجوبا فيما التزم في موضعه غيره وذلك منحصر في اربعة مواضع اولها كل مبتدأ وقع بعد لولا ثم حذف خبره واقيم جواب لولا مقامه مثل لولا زيد لكان كذا فہہنا الحذف وجب لوجود القرينة وساد المسد اما القرينة فهو دخول لولا لانها لامتناع الشيء الثاني لوجود الشيء الاول فيدل على موجود واما ساد المسد فهو اقامة جواب لولا مقام الخبر فيكون التقدير لولا زيد موجود لكان كذا فان قيل هذا ينقض بقول الشاعر ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد لان المبتدأ في هذا المثال وقع بعد لولا مع انه لم يحذف خبره قلنا هذا اذا كان الخبر من الافعال العامة وهذا من الافعال الخاصة والافعال العامة اربعة هي الكون والحصول والثبوت والوجود كما في قول الناظم افعال عام نزد ارباب عقول كون ہست ثبوت ہست وجود ہست حصول وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا صريحا او تاويلا مضافا الى الفاعل او المفعول به وبعده حال من الفاعل او من المفعول او منهما او كل اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر ثم حذف الخبر واقيم الحال مقامه مثل ضربي زيدا قائما فہہنا الحذف واجب لوجود القرينة وساد المسد اما القرينة فلان استعمال المفعولات في كلامهم محذوف واما ساد المسد فهو اقامة الحال مقام الخبر فيكون التقدير ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما ثم حذف حاصل كما حذف متعلقات الظروف فبقي اذا كان قائما ثم حذفت اذا مع فعل الشرط العامل في الحال واقيم الحال مقام

محققة فتسمية مدخولها شرطا مسامحة نظرا الى ان الحال يرجع الى معنى الشرط كذا قال جمال الناظرين

الظرف فـ الظرف قائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر كما هو مذهب البصريين
وفيه نظر من وجهين الاول ان حذف اذا مع الجملة المضاف اليها غير معهود في
كلامهم والثاني ان قائما لا يخلو اما حال او خبر كان فعلى الاول يلزم العدول
من كان الناقصة الى كان التامة وهو خلاف الاصل وعلى الثاني يلزم اقامة
خبر كان مقام المبتدا وكلامنا في اقامة الحال مقام خبر المبتدا وقال الرضي
تقديره ضربي زيدا يلابسه قائما اذا اردت الحال من المفعول وضربي زيدا
يلابسني قائما اذا اردت الحال عن الفاعل ثم حذف ذو الحال فبقي ضربي
زيدا يلابس قائما ثم حذف يلابس الذي هو خبر المبتدا والعامل في الحال
واقيم الحال مقامه وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما حاصل بجعل
قائما من متعلقات المبتدا ثم حذف حاصل فبقي ضربي زيدا قائما لكن مذهبهم
ضعيف باعتبار الوجهين الاول انه يلزمهم حذف الخبر من غير سد شيء مسده
والثاني انه يلزمهم تقييد المبتدا المقصود عمومه بدليل الاستعمال وقال الاخفش
ان خبر هذا المبتدا الذي الحال سده مصدر مضاف الى صاحب الحال
فيكون تقديره ضربي زيدا ضربه قائم ثم حذف الخبر واقيم الحال مقامه لكن مذهبه
ضعيف لانه يلزم حذف المصدر مع بقاء المعمول وهو غير جائز وقال
بعضهم ان هذا المبتدا لا خبر له لكونه مئولا بتاويل الفعل اذ المعنى ما ضرب زيدا
الا قائما لكن مذهبهم ضعيف لانه لا بد من المناسبة بين المختصر والمطول و
لا مناسبة ههنا لان المطول مشتمل على اداة الحصر والمختصر غير مشتمل عليها
ومثال المصدر الصريح المضاف الى الفاعل فقط مثل ذهابي راجلا

ومثال المصدر الصريح المضاف الى المفعول فقط مثل ضرب زيد عريانا ومثال المصدر الصريح المضاف الى الفاعل والمفعول مثل ضرب زيد عمرا قائمين ومثال المصدر التاويلي المضاف الى الفاعل فقط مثل ان ذهبت راجلا ومثال المصدر التاويلي المضاف الى المفعول فقط مثل ان ضرب زيد عريانا ومثال المصدر التاويلي المضاف الى الفاعل والمفعول مثل ان ضرب زيد عمرا قائمين ومثال الاسم التفضيل المضاف الى هذه الاقسام الستة مثل اكثر ذهابي راجلا واكثر ضرب زيد عريانا واكثر ضرب زيد عمرا قائمين واكثر ان ذهبت راجلا واكثر ان ضرب زيدا عريانا واكثر ان ضرب زيد عمرا قائمين ومثال الشاكل مبتدا اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شئ بالواو التي بمعنى مع ثم حذف الخبر واقيم المعطوف مقامه مثل وكل رجل وضيعته فههنا الحذف واجب لوجود القرينة

وساد المسند فالقرينة الواو التي بمعنى مع لدلالتها على معنى المقارنة وساد المسند
اقامة المعطوف مقام الخبر فيكون التقدير وكل رجل مقرون مع ضيعته
ولعمرك مبتدأ محذوف الخبر وجوبا اي لعمرك قسمي او يميني فعل القسم ثم حذف الخبر واقيم جواب
القسم مقامه مثل ولعمرك لافعلن كذا فهنا الحذف واجب لوجود القرينة
وساد المسند فالقرينة ذكر المقسم به لان المقسم به يدل على فعل القسم واما ساد المسند
فهو اقامة جواب القسم مقامه فيكون تقديره ولعمرك قسمي لافعلن كذا خبر ان
واخواتها اي بعض من المرفوعات خبر ان واخواتها لان هذه الحروف مشابهة
للفعل لفظا ومعنى اما لفظا ففي الثلاثية والرباعية والادغام واما معنى فلان
معانيها معاني الافعال لان معنى ان وان تحقق ومعنى كان تشبيه ومعنى
لكن استدرك ومعنى ليت تمنى ومعنى لعل ترجى وللفعل عملان اصلي وفرعي
فالاصلي تقديم المرفوع على المنصوب والفرعي تقديم المنصوب على المرفوع
فاعطي لها العمل الفرعي هو المسند بعد دخول هذه الحروف فان قيل يصدق
التحديد على يقوم في ان زيدا يقوم ابوه مع انه ليس بخبر بل الخبر هو الجملة يقوم
ابوه قيل في الجواب المراد بالمسند المسند الى اسم هذه الحروف لكنه ضعيف
لانه يستلزم استدراك قوله بعد دخول هذه آه وقيل في الجواب المراد بالمسند

الاسم المسند ويقوم فعل مسند لكنه ضعيف لانه يحتاج الى تاويل الجملة بالاسم فيما
اذا وقع خبره فالاولى في الجواب ان يقال المراد بدخول هذه الحروف عليهما
وورودها عليهما لايراث الاثر فيهما لفظا ومعنى مثل ان زيدا قائم وامره اي امر خبر
ان واخواتها كامر خبر المبتدا في الاقسام والشرائط والاحكام **فان قيل**
عبارة المصنف يشعر بان كل ما يصح ان يكون خبرا للمبتدا يصح ان يكون
خبر الباب ان فينبغي ان يقال ان اين زيدا وان من ابوك كما يقال
اين زيد ومن ابوك **قلنا** ان امره كامر خبر المبتدا عند وجود الشرائط
وعدم المانع وههنا وجد المانع لان ان للتحقيق واين ومن للاستفهام وبينهما
تناف الا في تقديمه اي لا يجوز تقديم الخبر على الاسم لئلا يلزم بطلان العمل العرفي
الا ان يكون ظرفا لان شان الظروف على التوسع لكن لو كان الاسم معرفة

فتقديم الخبر عليه جائز ولو كان نكرة فتقديم الخبر عليه واجب مثال الاول كما
في قوله تعالى ان الينا ايابهم ومثال الثاني كما في قول الشاعر ان من
البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة خبر لا التي لنفي الجنس اي بعض من المرفوعات
خبر لا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس وانما كان خبرها من المرفوعات لان لا
هذه مشابهة بان المفتوحة لفظا ومعنى اما لفظا ففي فتح الاول واما معنى اما
بعلاقة التضاد واما بعلاقة المناسبة اما علاقة التضاد فهو حمل النقيض على النقيض
واما علاقة المناسبة فلان لا لتاكيد النفي وان لتاكيد الاثبات فلما شابهت بان
لفظا ومعنى اعطى لها عملها هو المسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظريف فيها
فان قيل لم عدل المصنف رح عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل فيها
قلنا انما عدل عن المثال المشهور فان المثال المشهور توهم التباس
الخبر بالنعت لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة له وقوله فيها خبر بعد خبر
لا ظرف الظريف ولا حال لان الظرافة لا تتقيد بالدار فان قيل المثال
لتوضيح الممثل والتوضيح يحصل بمثال واحد فما الحاجة الى ايراد المثالين قلنا
انما اورد المثالين لئلا يلزم الكذب في نفي الظرافة عن جنس غلام رجل
وايضا خبر لا على قسمين ظرف وغير ظرف فالاول مثال غير الظرف
والثاني مثال الظرف ويحذف اي خبر لا كثيرا اذا كان الخبر
من الافعال العامة لدلالة النفي عليه لان النفي يقتضي المنفي ولما لم
يكن القرينة على خصوص المنفي حملنا النفي على نفي الامر الشامل كما في
قوله لا اله الا الله يعني لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اصلا اي

لا يظهرون خبرا لا في اللفظ سواء كان عاما او خاصا لان كثرت الحذف
عندهم دليل وجوب الحذف او المراد انهم لا يثبتونه اصلا اي لا لفظا و
لا تقديرا فيقولون انه اسم فعل بمعنى انتفى فيتم بالفاعل فلا حاجة
الى الخبر فان قيل هذا ينتقض بمثل لا رجل قائم لان خبر لا مذكور فيه
قلنا ان ما ترى خبرا في هذا المثال فيحملون على الصفة دون الخبر اسم ما و لا
المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر هو المسند اليه
بعد دخولهما مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك ثم اعلم ان في عمل
ما ولا مذهبين مذهب بنو تميم ومذهب الحجازيين فبنو تميم ذهبوا الى
ان ما ولا لا عمل لهما من وجهين الاول ان الشرط في العامل اختصاصه
بنوع واحد وهما ليسا مختصين بنوع واحد لانهما كما تدخلان على الاسماء كذلك
تدخلان على الافعال والثاني بدليل قول الشاعر شعر ومهفهف بالغصن
قلت له انتسب + فاجاب ما قتل المحب حرام + فان قيل لابد من المطابقة
بين الجواب والسوال ولا مطابقة بينهما في قول الشاعر قلنا المطابقة
حاصلة بالرمز الخفي للعشاق اعني برفع حرام والحجازيون ذهبوا
الى عملهما من وجهين الاول فلانهما مشابهتان بليس في النفي والدخول
على المبتدا والخبر والثاني بدليل قوله تعالى ما هذا بشرا وان قلت ان الشرط
في العامل اختصاصه بنوع واحد وهما ليسا مختصين بنوع واحد فنقول
انهما ايضا مختصان بنوع واحد لكن اشتبهت عليك الفرق بين ما ولا الداخلتين
على الاسماء وبين ما ولا الداخلتين على الافعال باعتبار مشاكلتهما في صورة واما

قول الشاعر وصفت آه ففيه مصادرة على المطلوب لان الشاعر من بني تميم
فان قيل لما كان في عمل ما ولا مذهبان فلم اختار مذهب الحجازيين على مذهب
بني تميم قلنا انما اختار مذهبهم لموافقة التنزيل وهو اي عمل ليس في لا شاذ اي قليل
لان مشابهة لا بليس ناقص لان ليس لنفي الحال ولا النفي المطلق فاقتصر عمله على مورد السماع
والسماع موجود في النكرة لا في المعرفة كما في قول الشاعر شعر من صد عن نيرانها فانا ابن
قيس لا براح لي فان قيل لم لا يجوز ان يكون لا في هذا المثال لنفي الجنس
قلنا لو كان لا لنفي الجنس لما جاز في ما بعدها الرفع بدون التكرير والرفع فيما
بعدها واقع بلا تكرير في البيت فعلم انها ليست لنفي الجنس بل المشبهة بليس
لما فرغ المصنف رح من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات
لكثرتها وخفة النصب فقال المنصوبات هي اثنى عشر بالاستقراء و
وجه الضبط ان عامل الاسم المنصوب لا يخلو اما فعل او شبهه او حرف فان
كان فعلا او شبهه فمعمولهما لا يخلو اما من المفاعيل او من الملحقات بها فالاول
لا يخلو اما جزء من مفهوم الفعل او لا فالاول هو المفعول المطلق والثاني
لا يخلو اما ان يكون الفعل واقعا عليه او فيه او له او معه فالاول هو المفعول
به والثاني هو المفعول فيه والثالث هو المفعول له والرابع هو المفعول معه
وما كان من ملحقات المفاعيل فانه لا يخلو اما مبين او لا الثاني هو المستثنى
فالاول اما مبين للذات او للصفة فالاول هو التمييز والثاني هو الحال وان كان
عامله حرفا فذلك الاسم لا يخلو اما مسند اليه او اما مسند به فالاول لا يخلو اما في
كلام موجب او غير موجب فالاول هو اسم الحروف المشبهة بالفعل والثاني

اسم لا التي لنفي الجنس انكان مسندا به فانه لا يخلو اما في كلام موجب وغير موجب في الاول هو خبر الافعال الناقصة سوى ليس الثاني خبر ليس وخبر ما ولا المشبهتين بليس هو اي جنس المنصوب يدل عليه المنصوبات من قبيل دلالة الجمع على الجنس لا من قبيل دلالة الجمع على الفرد ما اي اسم الذي اشتمل ذلك الاسم من قبيل اشتمال الموصوف على الصفة لا من قبيل اشتمال الكل على الجزء على علم المفعولية اي على علامة كون الشئ مفعولا وهو الفتحة في المفردات وغير المنصرف والكسرة في الجمع المونث السالم والالف في اسماء الستة والياء في التثنية والجمع المذكر السالم فمنه اي بعض من جنس المنصوبات على ان يرجع الضمير الى المحدود لانه هو المقصود او بعض من جنس ما اشتمل على علامة كون الشئ مفعولا على ان يرجع الضمير الى الحد لانه قريب المفعول له المطلق يسمى به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في او اللام او مع هو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المفعول المطلق في مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف شرافة لانه ليس مما فعله فاعل فعل مذكور قلنا المراد بفعل الفاعل قيامه به لا ان الفاعل مؤثر فيه وموجد له فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المفعول المطلق في مثل ما ضربت ضربا لانه ليس قائما بفاعل الفعل بل منفي عنه قلنا المراد بقيام الفعل بفاعل الفعل المذكور صحة اسناده اليه سواء كان ايجابا او سلبا فان قيل لم زيد لفظ الاسم في تعريف المفعول المطلق مع انه لا حاجة اليه لصحة التعريف بدونه قلنا انما زيد لفظ الاسم في التعريف لئلا يصدق تعريف المفعول المطلق على المعنى لان ما فعله فاعل فعل

ذكور هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ فان قيل ان توصيف
الفعل بمذكور لا يصح لان المتبادر من الفعل الفعل الاصطلاحي وهو مركب
من النسبة والحدث والزمان والنسبة والزمان لا يكونان قابلين للذكر
قلنا المراد بالفعل الفعل اللغوي وهو الحدث فان قيل ان تعريف
المفعول المطلق لا يكون جامعا لافراده لانه خرج عنه المفعول المطلق في
مثل ضربت ضربا لان الحدث ههنا ليس بمذكور قلنا المذكور اعم من ان يكون
مطابقة او تضمنا فان قيل ان تعريف المفعول المطلق لا يكون جامعا
لافراده لانه خرج منه المفعول المطلق في قوله تعالى فضرب الرقاب لان
الفعل ههنا ليس بمذكور قلنا الفعل اعم من يكون لفظا او تقديرا وههنا وان
لم يكن مذكورا لفظا لكنه تقديرا فيكون التقدير فضربوا ضرب الرقاب فان قيل
ان التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المفعول المطلق في مثل انا
ضارب ضربا لان فعله لم يكن مذكورا لا حقيقة ولا حكما قلنا الفعل اعم من ان
يكون حقيقة او شبه الفعل فان قيل كون الفعل المذكور بمعنى المفعول
المطلق محال لان الفعل كل والمفعول المطلق جزء وبين الكل والجزء مغايرة
تامة فكيف يكون احدهما بمعنى الآخر قلنا المراد بقوله بمعناه ان يكون معنى
الفعل المذكور مشتملا عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء لان بينهما اتحاد في المعنى
فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه المفعول
به في مثل كرهت كراهتي لانه مما فعله فاعل فعل مذكور ومعنى الفعل المذكور مشتمل
عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء قلنا ان للكراهة اعتبارين احدهما كونها

قوله مشتملا عليه من قبيل اشتمال الكل او معناه ان تحقق الفعل تحقق الاسم الذي هو المفعول المطلق لا اشتمال مفهوم الفعل على مفهوم الاسم الذي هو هو فلا يرد انه خرج منه المفعول المطلق الذي لبيان النوع

بحث قامت بفاعل الفعل المذكور وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل
الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل باعتبار الاول كما في كرهت كراهة فهو مفعول
مطلق واذا ذكرت بعده باعتبار الثاني كما في كرهت كراهتي فهو مفعول
به لا مفعول مطلق فما كان مفعولا مطلقا فهو ليس بخارج وما كان مفعولا
به فهو ليس براجل وقد يكون للتاكيد والنوع والعدد ووجه الضبط ان المفعول
المطلق لا يخلو اما في مفهومه زيادة على مفهوم الفعل اولا الثاني للتاكيد
والاول اما ان يكون فيه زيادة للنوع او العدد فالاول للنوع والثاني
للعدد نحو جلست جلوسا وجلسة وجلسة فالاول لا يثنى ولا يجمع لانه دال على
الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمعية تستلزمان التعدد و
بينهما تناف بخلاف اخويه لانهما لا يدلان على الماهية المعراة بل يدلان
على الماهية مع النوعية او التعدد وهما لا ينافيان التعدد وقد يكون بغير
لفظه سواء كان المغايرة بحسب المادة نحو قعدت جلوسا او بحسب الباب
نحو انبته الله نباتا وقال سيبويه لا يجوز المفعول المطلق من غير لفظ فعله بل
يقدر له فعل من لفظه فيقول قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت
نباتا لكن مذهبه ضعيف ومنقوض بقوله تعالى لا تضرونه شيئا لانه يقول
في الجواب ان شيئا بمعنى قليل وهو صفة لموصوف محذوف وهو ضرا اي
لا تضرونه ضرا قليلا وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم
خير مقدم فالقرينة عليه حال القادم وفيه نظر من وجهين الاول لا نسلم
انه مفعول مطلق لان الشرط في المفعول المطلق ان يشتمل معنى

الفعل المذكور عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء ومعنى قدمت ليشتمل على قد
وبالا على خير والثاني ان الشرط في المفعول المطلق ان يكون مصدرا
وخير اسم التفضيل قلنا ان مصدريته مجاز باعتبار الموصوف المحذوف او المضاف
اليه اي قدمت قدوما خير مقدم وجوبا سماعا نحو سقيا ورعيا وخيبة و
جدعا وحمدا وشكرا وعجبا لانه لا يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة
مع هذه المصادر وهذا معنى الحذف الوجوبي السماعي فان قيل لا نسلم انه
لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة مع المصادر بل وجد مع
بعض هذه المصادر نحو حمدت حمدا وشكرت شكرا وعجبت عجبا قلنا
المراد بعدم الوجود وعدم الوجود في كلام الفصحاء وهذه اللغة غير فصيحة ولقول
المراد بعدم الوجود عدم الوجود مع اللام وهذه المصادر بدون اللام
فان قيل على هذا لا يحصل المطابقة بين المثال والممثل لان الممثل هو
المصدر مع اللام والمذكور في المثال هو المصدر بدون اللام قلنا
ان امثلة المصنف رح ايضا مستعملة باللام لكن حذف اللام للاختصار و
قياسا في مواضع اي في مواضع عديدة فان قيل المتبادر من المواضع
المواضع المذكورة في وليس كذلك لانه كما يحذف الفعل الناصب
قياسا في هذه المواضع كذلك يحذف في غيرها نحو انت قياما والناس
قعودا اي انت قمت قياما والناس قعدوا قعودا قلنا المراد بالمواضع
المواضع المتعددة لا المحصورة لكن تخصيص هذه المواضع بالذكر لكثرة المباحث
عنها ومنها ما وقع مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم لا يكون اي المفعول

المطلق خبرا عنه فان قيل ان كلمة ما لا يخلو اما عبارة عن الموضع او عن
المفعول المطلق فعلى الاول لا يصح حمل قوله مثبتا على ما لان المثبت
والمحذوف هو المفعول المطلق لا الموضع وعلى الثاني لا يصح حمل ما على
منها للمباينة بينهما قلنا ان كلمة ما عبارة عن المفعول المطلق والعبارة
بناء على ان من للتبعيض
محمولة على حذف المضاف وهو الموضع فيكون التقدير هكذا ومنها موضع
ما وقع مثبتا او وقع مكررا في موضع الخبر عن اسم لا يكون لمفعول المطلق
خبرا عنه فلا يرد النقض بقوله تعالى اذا دكت الارض دكا دكا
لانه وقع مكررا لكن ليس في موضع الخبر نحو ما انت الا سيرا فسيرا مفعول مطلق وقع
مثبتا بعد نفي وهو ما التي داخلة على اسم وهو انت الذي لا يكون لمفعول المطلق
خبرا عنه والا لزم حمل صرف الوصف على الذات وذا لا يجوز وما انت الا سير البريد
فسير البريد مفعول مطلق وقع مثبتا بعد نفي وهو ما التي داخلة على اسم وهو انت الذي لا يكون
لمفعول المطلق خبرا عنه والا لزم حمل صرف الوصف على الذات وذا لا يجوز فان
قيل المثال لتوضيح الممثل والتوضيح يحصل بمثال واحد فلم اورد المثالين
قلنا انما اورد المثالين للتنبيه على ان الاسم الواقع في موضع الخبر على قسمين نكرة
ومعرفة فالاول مثال النكرة والثاني مثال المعرفة او مفرد ومضاف فالاول
مثال المفرد والثاني مثال المضاف او فعل المبتدا وشبه به فعل المبتدا فالاول
مثال فعل المبتدا والثاني مثال المشبه به فعل المبتدا وانما انت سيرا فسيرا
مفعول مطلق وقع مثبتا بعد معنى نفي وهو انما التي داخلة على الاسم
وهو انت الذي لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه والا لزم حمل صرف

الوصف على الذات وهو لا يجوز وزيد سيرا سيرا فسيرا مفعول مطلق وقع
مكررا في موضع الخبر من الاسم وهو زيد الذي لا يكون المفعول المطلق
خبرا عنه والا لزم حمل صرف الوصف على الذات وهو لا يجوز وانما وجب حذف
الفعل الناصب في هذه المواضع لان القاعدة هذه ان المصدر اذا حمل
على الذات والقرينة دالة على عدم ارادة المجاز فالعقل يحكم بكون المصدر
مفعولا مطلقا لفعل محذوف فههنا الحذف وجب لوجود القرينة وساد
المسد اما القرينة فهو نصب المعمول واما ساد المسد فهو اقامة المعمول مقام
العامل فيكون التقدير انت لا تسير الا سيرا اما انت الا تسير سير البريد وانما
انت تسير سيرا وزيد يسير سيرا سيرا فان قيل انهما ظابطتان مستقلتان فلم
جمعهما في منها واحد قلنا انهما جمعهما في منها واحد لاشتراكهما في قيد وهو وقوع
المفعول المطلق في موضع الخبر عن الاسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه
ومنها ما وقع تفصيلا اي بيان لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد من مضمون
الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول والمراد بالاثر الغرض المطلوب
منه والمراد بتفصيل الاثر بيان الانواع المحتملة نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد
واما فداء فشدوا جملة وشد الوثاق مضمون الجملة والغرض المطلوب من شد الوثاق اما من
او الفداء فالله تعالى فصل الانواع المحتملة بقوله فاما منا بعد واما فداء والمراد
بمثل هذا التركيب كل تركيب اذا طلب الفعل بصيغة الامر ثم ذكر فائدة الامر
بصورة المصدر على سبيل الترديد فالعقل يحكم بكون المصدر مفعولا مطلقا لفعل
محذوف نحو كل الطعام فاما شبعا بعد واما كسبا فههنا الحذف وجب لوجود

١٢٧

القرينة وساد المسد أما القرينة فهو نصب المعمول وأما ساد المسد فهو إقامة
جملة المتقدمة الدالة على المصدر الذي للمفعول المطلق عوض منه مقام
العامل فيكون التقدير هكذا فشدوا الوثاق فإما تمنون منا بعد وإما تفدون
فداء، ومنها ما وقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وعلى صاحبه
فقوله للتشبيه احتراز عن نحو لزيد صوت صوت حسن وقوله علاجا احترازا
عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء وقوله بعد جملة احتراز عن نحو صوت زيد صوت
حمار وقوله على اسم بمعناه احتراز عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت
حمار وقوله على صاحبه احتراز عن نحو مررت بالبلد فاذا له صوت صوت حمار
نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى فصوت حمار
مفعول مطلق للتشبيه دال على فعل من افعال الجوارح وقع بعد جملة
اعني له صوت مشتملة على اسم بمعناه اعني صوتا وايضا مشتملة على صاحبه
وهو الضمير المجرور في له فههنا الحذف واجب لوجود القرينة وساد
المسد أما القرينة فهو نصب المعمول وأما ساد المسد فهو اقامة الجملة المتقدمة
المؤدية لما اداه العامل فيكون التقدير مررت به فاذا له صوت يصوت
صوت حمار وصراخ يصرخ صراخ الثكلى فان قيل لا نسلم ان صوت
حمار مفعول مطلق لان المفعول المطلق لا يكون الا مصدرا وصوت
ليس بمصدر لان المصدر ما يكون في معناه الفارسي الدال والنون
كالضرب بمعنى زدن او التاء والنون كالقتل بمعنى كشتن وصوت
ليس كذلك لان معناه الفارسي بانگ قلنا الصوت المجرد بمعنى

المزيد اعني التصويت ومعناه الفارسي بانگ کردن فان قيل لانسلم
ان صوت حمار مفعول مطلق لان الشرط في المفعول المطلق ان يشتمل
معنى الفعل المذكور من قبيل اشتمال الكل على الجزء ومعنى يصوت
مشتمل على صوت زيد لا على صوت حمار قلنا ان صوت حمار مفعول
مطلق مجازا باعتبار انه مضاف اليه لصفة المفعول المطلق الحقيقي
فيكون التقدير مررت به فاذا له صوت يصوت صوتا مثل صوت
حمار فان قيل المثال لتوضيح المثل والتوضيح يحصل بمثال واحد فما
الحاجة الى ايراد المثالين قلنا انما اورد مثالين للتنبيه على ان هذا النوع
من المفعول المطلق على قسمين احدهما نكرة وثانيهما معرفة فالاول مثال النكرة
والثاني مثال المعرفة ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره نحو له علي الف
درهم اعترافا فاعترافا مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره
لان كلمة على في اصطلاح الفقهاء نص في لزوم المال على سبيل الاعتراف
فههنا الحذف واجب لوجود القرينة وساد المسد اما القرينة فهو نصب
المعمول واما ساد المسد فهو اقامة الجملة المتقدمة المؤدية لما اداه العامل
مقامه فيكون التقدير هذا له علي الف درهم اعترفت اعترافا ويسمى تاكيدا
لنفسه لانه مؤكد لنفسه لا لامر مغائر ومنها ما وقع مضمون جملة لها
محتمل غيره نحو زيد قائم حقا فحقا مفعول مطلق وقع مضمون جملة لها
محتمل غيره لان زيد قائم اخبار والاخبار يحتمل الصدق والكذب
والحق والباطل فههنا الحذف واجب لوجود القرينة وساد المسد

اما القرینۃ فہو نصب المعمول واما سادّ المسد فہو اقامۃ الجملۃ المتقدمۃ المؤدیۃ
لما اداہ العامل مقامہ فیکون التقدیر کذا زید قائم حق حقا ویسمی تاکیدا
لغیرہ فان قیل ان التاکید لغیرہ محال لان التاکید ہو التلفظ بلفظ
واحد مرتین وہذا المعنی لایحصل مع المغایرۃ قلنا المراد بالمغایرۃ ہہنا ہی المغایرۃ
الاعتباریۃ لا الواقعیۃ لان حقا اذا کان منصوصا علیہ بلفظ المصدر فہو مؤکد
للحق المتحمل للجملۃ او نقول ان معنی التاکید لغیرہ انہ یؤکد نفسہ لاجل دفع غیرہ
فان قیل علی ہذا لایحصل المغایرۃ بین ہذین الضابطتین قلنا المغایرۃ
ثابتۃ لان المفعول المطلق فی الضابطۃ الاولی مؤکد لنفسہ فقط وفی ہذہ
الضابطۃ مؤکد لنفسہ مع دفع غیرہ ومنہا ما وقع مثنی وان لم یکن للتثنیۃ
حقیقۃ بل للتکریر والتکثیر فان قیل ہذا ینتقض بقولہ تعالی ثم ارجع البصر کرتین
لان کرتین مفعول مطلق وقع علی صورۃ التثنیۃ مع ان الفعل الناصب لہ
مذکور قلنا المراد بالمثنی المثنی المضاف الی الفاعل او المفعول وہذا المثنی
غیر مضاف فان قیل لما کان قید الاضافۃ مرادا فی ہذہ الضابطۃ فلم لم
یذکرہ قلنا انما لم یذکرہ اکتفاء بالمثال فان قیل المثال لتوضیح الممثل
بعد تمام الممثل وانت تممت الممثل بالمثال وہذا لیس الاکتفاء قلنا لانسلم
انہ تکلف بل تفطن اذ فیہ اشارۃ الی مقصودیۃ المثال بجعلہ جزء من الممثل
نحو لبیک وسعدیک فان قیل ان لبیک وسعدیک لایخلو اما مصدر
المجرد او مصدر المزید فالاول مسلم لکنہ لایدل علی التکریر والتکثیر والمقصود
فی ہذا المقام التکریر والتکثیر والثانی ممنوع لانہ کذب حسا لانہ مجرد

عن الزوائد قلنا انه مصدر المزيد لان لبيك في الاصل الب لك البابين
ثم حذف الفعل واقيم المصدر مقام الفعل فقال البابين لك ثم رد المصدر
الى الثلاثي المجرد بحذف الزوائد فصار لبين لك ثم حذف اللام الجارة
للتخفيف وسقط النون بالاضافة فصار لبيك ثم ادغم الباء في الباء فصار لبيك
كذلك سعديك في الاصل اسعدك اسعادين ثم حذف الفعل واقيم المصدر
مقامه فصار اسعادينك ثم رد المصدر الى الثلاثي المجرد بحذف الزوائد
وسقط النون بالاضافة فصار سعديك فههنا حذف الفعل وجب باعتبار
وجود القرينة وساد المسد اما القرينة فهي نصب المعمول واما ساد المسد
فهو اقامة المعمول مقام العامل او اجيب بانه مصدر المجرد ولكن معناه
معنى المزيد المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل اي ما يتعلق به بالذات
فعل الفاعل المعتبر اسناده الى الفاعل والفاعل اعم من يكون حقيقة
او اعتبارا فان قيل ان تعريف المفعول به لا يكون جامعا لافراده
لانه خرج منه المفعول به في مثل اياك نعبد لانه لم يقع عليه فعل الفاعل
قلنا المراد بالوقوع التعلق فان قيل ان تعريف المفعول به لا يكون
مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه زيد في مثل مررت بزيد لانه تعلق به فعل
الفاعل قلنا المراد بالتعلق التعلق بالذات لا بواسطة حرف الجر وهذا
بواسطة حرف الجر فان قيل ان تعريف المفعول به لا يكون مانعا عن
دخول الغير لانه دخل فيه مفعول ما لم يسم فاعله في مثل ضرب زيد لانه تعلق
به بالذات فعل الفاعل قلنا المراد بالفعل الفعل الذي اعتبر اسناده الى

الفاعل وهذا الفعل ليس مما اعتبر اسناده الى الفاعل فان قيل ان تعريف المفعول
به لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المفعول به في مثل اعطي زيد درهما لانه لم يعتبر
فيه اسناد الفعل الى الفاعل قلنا الفاعل اعم من ان يكون حقيقة او حكما وههنا وان
لم يعتبر اسناده الى الفاعل الحقيقي لكن اعتبر اسناده الى الفاعل الحكمي نحو ضربت زيدا
وقد يتقدم على الفعل اما جوازا نحو الله اعبد او وجوبا نحو من رأيت لان الفعل قوي العمل
فيعمل في المفعول المتقدم والمتاخر فان قيل هذا ينتقض بمثل من القرآن تكلف لسانك
لانه لم يجز تقديم المفعول به اعني لسانك على الفعل اعني ان تكلف قلنا ان جواز تقديم
المفعول به على الفعل عند عدم المانع وههنا وجد المانع وهو ان موصول حرفي وتكلف
صلته وتقديم الصلة على الموصول ممنوع فكذا امتنع تقديم معمولها على الموصول بالطريق
الاولى نحو زيدا ضربت وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك زيدا لمن قال من
اضرب فالقرينة عليه سؤال السائل ووجوبا في اربعة مواضع فان قيل حصر الحذف
الوجوبي في اربعة مواضع غير مستقيم لانه كما يحذف الفعل في هذه المواضع كذلك يحذف

في باب الاغراء نحو اخاك اخاك اي خذ اخاك و في المنصوب على المدح نحو الحمد لله
الحميد اعني الحميد و في المنصوب على الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم اعني الرجيم و
في المنصوب على الترحم نحو مررت بزيد المسكين اعني المسكين **قلنا** تخصيص هذه
المواضع بالذكر ليس للحصر بل للكثرة المباحث بالنسبة الى هذه الابواب الاول
سماعي نحو امرأ ونفسه اي اترك امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم اي وانتهوا عن التثليث
واقصدوا خيرا لكم **فان قيل** هذا المثال لا يطابق الممثل لان الممثل حذف
الفعل الناصب للمفعول به والفعل الناصب ههنا للمفعول به مذكور اعني
وانتهوا **قلنا** ان الفعل الناصب للمفعول به محذوف اعني واقصدوا **فان
قيل** ان اعمال المذكور اولى من المحذوف فينبغي ان يكون وانتهوا عاملا **قلنا** لو كان
وانتهوا عاملا لزم فساد المعنى هو نفي الخير اذ يكون المعنى حينئذ وانتهوا عن الخير فعلم
ان الفعل الناصب للمفعول به محذوف اي واقصدوا فيكون التقدير وانتهوا
عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا اي اتيت اهلا **فان قيل**
الاهل يجيء على معنيين بمعنى الاقارب وبمعنى العمارة فلو كان بمعنى الاقارب يستقيم
مفعوليته ولو كان بمعنى العمارة لا يستقيم مفعوليته **قلنا** لو كان الاهل بمعنى العمارة
فهو صفة الموصوف المحذوف اعني المكان **فان قيل** ان الصفة محمول على الموصوف
وههنا لا يصح الحمل لانه يلزم حمل حرف الوصف على الذات وهو لا يجوز **قلنا** لو كان الاهل
بمعنى العمارة فهو بمعنى الماهول فيكون التقدير اتيت مكانا ماهولا اي معمورا لا خرابا وسهلا اي وطئت
سهلا من البلاد لا حزنا وانما كان حذف الفعل في هذه المواضع سماعيا لانه لم يوجد في كلامهم
استعمال الافعال العاملة مع هذه المفاعيل وهذا معنى وجوب الحذف سماعا **الثاني**

المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا فان قيل
ان تعريف المنادى لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المنادى الذي يقع الحال
بينه والمنادى قلنا طلب التوجه اعم من ان يكون بوجهه او بقلبه فان قيل
ان تعريف المنادى لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المنادى في مثل يا سماء ويا جبال
ويا ارض لانه ليس ذا وجه ولا قلب قلنا طلب التوجه بوجهه او بقلبه اعم من ان يكون
حقيقة او حكما وههنا ان لم يكن حقيقة لكنه حكما بان نزلت هذه الاشياء اولا
منزلة من له صلاحية النداء ثم دخل عليها حرف النداء فان قيل ينبغي ان
يكون المندوب داخلا في المنادى بان ينزل اولا منزلة من له صلاحية النداء
ثم دخل عليه حرف النداء قلنا دخول حرف النداء عليه لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة
من له صلاحية النداء فان قيل هذا تحكم قلنا لا نسلم انه تحكم بل اثبات الفرق بينهما
بدليل وهو المندوب كثير الدوران على السنتهم فيبعد جعله من ملحقات المنادى بخلاف يا سماء
ويا جبال ويا ارض لانها ليست كثير الدوران على السنتهم فلا يبعد جعله من ملحقات
المنادى فان قيل ان نصب لفظا او تقديرا لا يخلو اما على المصدرية من المطلوب
او النائب او على الحالية من الضمير المجرور في اقباله الراجع الى المنادى وكلها باطل
اما الاول والثاني فان الشرط في المصدر ان يشتمل معنى الفعل المذكور عليه من
قبيل اشتمال الكل على الجزء ومعنى المطلوب يشتمل على الطلب ومعنى النائب يشتمل على
النيابة لا على لفظا وتقديرا واما الثالث فلان الحال محمول على ذي الحال
وههنا لا يصح الحمل لانه يلزم حمل حرف الوصف على الذات وهو لا يجوز قلنا ان
نصبه على المصدرية عن المطلوب لكن مصدرية مجازا باعتبار الموصوف المحذوف اي

اى طلبا لفظيا فيكون التقدير المنادى هو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو طلبا لفظيا او تقديريا فان قيل ان توصيف الطلب باللفظى والتقديرى لا يصح لان الطلب نسبة بين الطالب والمطلوب والنسبة امر معنوى ليس قابلا للاتصاف باللفظى والتقديرى قلنا ان توصيف الطلب باللفظى والتقديرى ليس توصيفا بحاله بل هو توصيف بحال متعلقه وهو آلة الطلب او نقول عن اصل الاعتراض ان نصبه على المصدرية عن النائب لكن مصدريته مجازا باعتبار الموصوف المحذوف وهو النيابة فيكون التقدير المنادى هو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو انابة لفظية او تقديرية فان قيل ان توصيف النيابة باللفظى والتقديرى لا يصح لان النيابة نسبة بين النائب والمنوب والنسبة امر معنوى ليس قابلا للاتصاف باللفظى والتقديرى قلنا ان توصيف النيابة باللفظى والتقديرى ليس توصيفا بحاله بل بحال متعلقه وهو النائب او نقول عن اصل الاعتراض ان نصبه على الحالية عن الضمير المجرور فى اقباله الراجع الى المنادى لكن المصدر بمعنى المفعول اعنى الملفوظ والمقدر فيكون التقدير المنادى هو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو ملفوظا او مقدرا فان قيل المنادى منصوب بحرف النداء الذى سد مسد الفعل كما هو مذهب المبرد او منصوب بحرف النداء من حيث ان حروف النداء من قبيل اسماء الافعال كما هو مذهب ابو على فعلى هذا لا يصح حد المنادى مما نحن فيه اعنى المفعول به لفعل محذوف قلنا فى هذا المقام ثلاثة مذاهب مذهب سيبويه ومذهب المبرد ومذهب ابو على فمذهب سيبويه المنادى منصوب بفعل مقدر ومذهب المبرد ان المنادى منصوب بحرف النداء الذى سد مسد الفعل ومذهب ابو على ان المنادى منصوب بحرف النداء من حيث ان حروف النداء

من قبل اسماء الافعال والمختار عند المصنف مذهب سيبويه فيصح عده
مما نحن فيه وعلى المذاهب كلها يا زيد جملة والمنادى ليس جزء الجملة بل جزء
الجملة محذوف فان فعند سيبويه احدهما الفعل والاخر فاعل وعند المبرد احد جزئي
الجملة حرف النداء الذي ساد مسد الفعل والفاعل محذوف وعند ابو علي احد
جزئي الجملة اسم الفعل والآخر الضمير المستكن فيه ويبنى على ما يرفع به ان كان
مفردا معرفة فان قيل الضمير في يبنى راجع الى المنادى وفي يرفع اليه
راجع الى المنادى فعلى هذا يلزم كون الاسم الواحد معربا ومبنيا وهو محال
قلنا الضمير في يبنى راجع الى المنادى وفي يرفع راجع الى الاسم فلا يلزم
كون الاسم الواحد معربا ومبنيا لكنه ضعيف لانه مخالف عن سياق الكلام
لان سوق الكلام لبيان احكام المنادى فقيل في الجواب الضمير في
يبنى راجع الى المنادى وفي يرفع مسند الى الجار والمجرور وقيل في الجواب الضمير في يبنى
راجع الى المنادى وفي يرفع اليه راجع الى المنادى لكن رفعه قبل دخول حرف
النداء وبناءه بعد دخول حرف النداء فلا يلزم كون الاسم الواحد معربا ومبنيا فان
قيل لم يبنى هذا القسم من المنادى مع ان الاصل في الاسماء الاعراب ولم يبنى على

الضمة دون الفتحة والكسرة قلنا انه بني لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة
للكاف الحرفية الخطابية وبني على الضمة دون الفتحة والكسرة لانه لو بني على الفتحة
لالتبس بالمنادى الذي في آخره الف ثم حذف الالف اكتفى بفتحة
ما قبلها ولو بني على الكسرة لالتبس بالمنادى الذي هو مضاف الى ياء
المتكلم ثم حذف الياء واكتفي بكسرة ما قبلها نحو يا زيد ويا رجل ويا
زيدان ويا زيدون ويخفض بلام الاستغاثة فان قيل ان يخفض
صفة الخافض فلا يصح نسبه الى المنادى قلنا ان يخفض بمعنى ينجر والانجرار
صفة المنادى فان قيل لم خص اللام من بين سائر الحروف للاستغاثة قلنا ان
المصنف خص اللام لان لام الاستغاثة اللام الجارة ولام الجارة للاختصاص والمستغاث ايضا مخصوص
من بين امثاله بالدعاء فيكون بينهما مناسبة مثل يا لزيد فان قيل ان لام الاستغاثة اللام
الجارة ولام الجارة اذا دخل على الاسم الظاهر فتكون مكسورة معه فلم فتحت اللام مع المستغاث

قلنا انما فتحت اللام لئلا يلتبس المستغاث بالمستغاث له فيما اذا حذف المستغاث
واقيم المستغاث له مقامه فان قيل الالتباس يرتفع بالعكس فينبغي ان يعكس قلنا
لم يكن العكس لان المنادى المستغاث واقع موقع الكاف الاسمي واللام يجانس لفتح الكاف
الاسمي مفتوحة فكذا مع ما يقوم مقامه بخلاف المستغاث له لانه لا يقع موقع الكاف
الاسمي فان قيل لم اعرب هذا القسم من المنادى مع تحقق علة البناء فيه وهو
وقوعه موقع الكاف الاسمية ولم انجر قلنا انما اعرب لان لام الاستغاثة لام
الجارة وهي من الخواص المعظمة المكبرة للاسم يقوي بها جهة الاسمية ويضعف
بها جهة المشابهة بالحرف وانما انجر هذا القسم من المنادى لان لام الاستغاثة
لام الجارة وعمل الجارة جر المدخول فان قيل كما يخفض المنادى بلام
الاستغاثة كذلك يخفض بلام التهديد وبلام التعجب مثال لام التهديد نحو يا لزيد
لاقتلنك ومثال لام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي فلم اهمل المصنف ذكرهما
قلنا هذان اللامان داخلان في لام الاستغاثة لان المهدد على صيغة
اسم الفاعل يطلب الاستغاثة من المهدد على صيغة اسم المفعول للحضور وللخلوص
عن الم الخصومة وكذا المتعجب على صيغة اسم الفاعل يطلب الاستغاثة من المتعجب
منه للحضور والخلوص عن الحيرة والتعجب ونقول عن لام التعجب بوجه آخر
هو ان المنادى في مثل هذا قول العرب يا للماء ويا للدواهي ليس الماء
والدواهي بل المنادى محذوف اعني يا قوم ويا هؤلاء ثم حذف المنادى
واقيم المستغاث له مقام المنادى فان قيل القول بحذف المنادى
على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لان الفتحة علامة المستغاث

المستغاث قلنا لما كان المنادي المحذوف نسيا منسيا واقيم المستغاث له
مقامه اعطي له حكم المنادي ويفتح لاستحاق الفتحاء والالام فيه لان اللام يقتضي
جر مدخوله والالف يقتضي فتحة ما قبلها وبينهما تناف نحو يا زيداه فان قيل
لم بني هذا القسم من المنادي مع ان الاصل في الاسماء الاعراب ولم بني على الفتحة
دون الضمة والكسرة قلنا انما بني هذا القسم لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة
بالكاف الحرفية الخطابية وبني على الفتحة لان في آخره الف والالف يقتضي فتحة
ما قبلها وينصب ما سواهما فان قيل المذكور فيما سبق اقسام ثلاثة وهما ضمير
التثنية فلا يحصل المطابقة بين الراجع والمرجع اليه قلنا الضمير فيما سواهما
راجع الى المنادي المفرد المعرفة والمستغاث مطلقا سواء كان مستغاثا
باللام او بالالف فان قيل هذا ينتقض بنحو يا فتى القوم لانه ما سواهما من القسمين
المذكورين وليس بمنصوب قلنا ان النصب اعم من ان يكون لفظا او تقديرا
وههنا وان لم يكن لفظا لكنه تقديرا فان قيل هذا ينتقض بنحو يا خمسة عشر
لانه ما سواهما من القسمين المذكورين مع انه ليس بمنصوب لا لفظا ولا تقديرا
قلنا هذا الحكم في المنادي المعرب قبل دخول حرف النداء وهذا المنادي مبني قبل
دخول حرف النداء اعلم ان ما سوى المنادي المفرد المعرفة على اربعة اقسام قسم
لا يكون مفردا بل يكون مضافا او شبهه وقسم لا يكون معرفة بل يكون نكرة وقسم
لا يكون مفردا ولا معرفة ومثال الاول نحو عبد الله ومثال الثاني نحو يا طالعا
جبلا ومثال الثالث نحو يا رجلا لغير معين اي حال كونه مقولا لغير معين ومثال
الرابع نحو يا حسن الوجه ظريفا فان قيل ما الوجه للمصنف حيث ذكر امثلة الاقسام

الثلاثة الاول ولم يذكر مثال القسم الرابع قلنا لما اوضح اشتمال كل واحد من القيدين بالمثال اسهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد المثال على حدة او نقول ان مثال القسم الثاني يحتمل ان يكون مثالا للقسم الرابع بحيث ان يكون المراد يا طالعا جبلا بهذه العبارة سواء يراد به المعين او يراد به غير المعين فان اراد به المعين كان مثالا للقسم الثاني وان اراد به غير المعين فهو مثال للقسم الرابع فان قيل لم اعرب هذا القسم من المنادى مع تحقق علة البناء فيه وهو وقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة للكاف الحرفية الخطابية ولم نصب هذا القسم من المنادى قلنا انما اعرب هذا القسم من المنادى لان الاضافة وشبهها من الخواص المعظمة المكبرة للاسم يقوى بها جهة الاسمية ويضعف بها جهة المشابهة بالحرف وانما نصب لان المنادى مفعول به في الحقيقة واعراب المفعول به النصب عند عدم المانع فان قيل هذا الدليل يستقيم في المضاف وشبهه لا في النكرة قلنا ان النكرة انما اعربت لعدم وقوعها موقع الكاف الاسمية لان النكرة لا تقع موقع المعرفة فان قيل ما الوجه للمصنف حيث ذكر امثلة ما سوى المنادى المفرد المعرفة ولم يذكر امثلة ما سوى المنادى المستغاث قلنا هذه الامثلة كما تكون امثلة ما سوى المنادى المفرد المعرفة كذلك تكون امثلة لما سوى المنادى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد الامثلة على حدة **وتوابع** المنادى المبني على الضمة المفردة حقيقة او حكما فقوله وتوابع المنادى المبني احتراز عن توابع المنادى المعرب لان توابع المعرب تابعة في اللفظ وقوله على الضمة احتراز عن توابع المنادى المبني على الفتحة لان في توابعها تعين النصب لان لفظه ومحله يقتضيان امرا واحدا وهو النصب وقوله

المفردة احتراز عن التوابع المضافة لان فيها ايضاً تعين النصب وتعميم المفرد عن الحقيقي والحكمي لئلا يرد النقض على توابع المضافة بالاضافة اللفظية ولشبه المضاف لانهما في حكم المفرد غالباً في جواز الوجهين من التاكيد فان قيل هذا ينتقض بنحو يا زيد زيد لانه تاكيد مع انه تعين فيه الضمة قلنا المراد بالتاكيد التاكيد المعنوي لان التاكيد اللفظي في حكم الاول غالبا فان قيل لما كان المراد بالتاكيد التاكيد المعنوي فما الوجه للمصنف حيث لم يقيد التاكيد بقيد المعنوي قلنا انما لم يقيد التاكيد بقيد المعنوي لان المختار عنده مذهب سيبويه وهو يقول بجواز الوجهين في مطلق التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه فان قيل توابع المنادى المفرد المعرفة خمسة فما الوجه للمصنف حيث ذكر البعض منها وترك البعض وقيد البعض قلنا ان الحكم الآتي لا يجري في توابع كلها بل يجري في البعض وايضا لا يجري في البعض مطلقا بل يجري مع قيد فالمصنف ذكر التوابع الجارية فيها هذا الحكم وصرح بالقيد فيما هو يحتاج الى ذكره ترفع على لفظه فان قيل ان توابع المبني تابع المحل ومحل المنادى محل النصب على المفعولية فينبغي ان يكون تابعه منصوبا باللفظ قلنا بناء المنادى عارضي فيشبه بالمعرب تابع المعرب تابع للفظه وتنصب على محله لان التابع المبني تابع لمحله ومحله محل النصب على المفعولية فيكون تابعه منصوبا نحو يا زيد العاقل والعاقل هذا مثال الصفة ويا غلام بشر وبشرا هذا مثال عطف البيان ويا تميم اجمعون واجمعين هذا مثال التاكيد ويا زيد والحارث والحارثَ هذا مثال المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه فان قيل لم قصر على مثال الصفة قلنا انما

اقتصر علی مثال الصفة للشهرة فان قیل الشهرة موجب للترک لا للذکر قلنا
عن الاصل الاعتراض انما اقتصر علی مثال الصفة لدفع وہم الواہم وہو ان
المنادی المعرفة واقع موقع الکاف الاسمی والکاف الاسمی ضمیر والضمیر لا یوصف فتوہم
الواہم ان المنادی ایضا لا یقع موصوفا فلذا ذکر المصنف مثالا منبہا علی الجواز ای علی جواز
توصیفہ والخلیل فی المعطوف یختار الرفع مع جواز النصب لان ہذا المعطوف
المذکور منادی مستقل فی الحقیقة فینبغی ان یکون جاریة علی حالة کان جاریة
علیہا علی تقدیر مباشرة حرف النداء لکنہ لما لم یباشرہ معہ حرف النداء جعل
تلک الحالة اعرابا فصار رفعا وابو عمرو والنصب ای یختار النصب مع جواز الرفع
لان ہذا المعطوف المذکور لما امتنع دخول حرف النداء علیہ فہو لم یکن منادی
مستقلا فی الحقیقة بل یکون تابعا للمنادی وتابع المبنی تابع لمحلہ ومحلہ النصب
علی المفعولیة فیکون تابعہ منصوبا ایضا وابو العباس ان کان کالحسن
ای کاسم الحسن فی جواز نزع اللام عنہ فکالخلیل فی اختیار الرفع مع جواز
النصب لامکان جعلہ منادی مستقلا والا ای وان لم یکن کاسم الحسن فی
جواز نزع اللام منہ فکابی عمرو فی اختیار النصب مع جواز الرفع لعدم امکان
جعلہ منادی مستقلا والمضافة ای التوابع المضافة بالاضافة المعنویة تنتصب لان
التوابع المضافة اذا وقعت عین المنادی فتنتصب مع مباشرة حرف النداء فاذا
وقعت توابع المنادی فتنتصب بالطریق الاولی مثال الصفة المضافة نحو یا زید
ذا المال مثال التاکید المضاف نحو یا تمیم کلہم ومثال عطف البیان المضاف نحو یا زید
اخا عمرو ویا زید ابا عبد اللہ والبدل والمعطوف غیر ما ذکر حکمہ حکم المستقل ای حکم المنادی المستقل

مطلقا سواء کانا مفردین او مضافین او شبه مضافین معرفتین او نکرتین
مثال البدل المضاف نحو یا زید ابا عبد الله و مثال شبه المضاف نحو یا زید
طالعا جبلا و مثال البدل المفرد المعرفة نحو یا زید عمرو و مثال البدل النکرة
نحو یا زید رجلا صالحا و امثلة المعطوف لجنبها امثلة البدل مع ایراد الواو
فیها اما فی البدل فلانه مقصود بالحکم والمبدل منه توطئة لذکره و اما فی المعطوف
فلانه لما لا مانع من دخول حرف النداء علیه فکان حرف النداء مقدرا فیه **فان
قیل** انکم قلتم ان المنادی المفرد المعرفة یبنی علی الضمة فهذا منقوض بنحو یا زید
بن عمرو لانه منادی مفرد معرفة مع ان فیه اختیار الفتحة **فاجاب** المصنف بقوله
والعلم الموصوف بابن حال کون الابن مضافا الی علم آخر یختار فتحه و ان کان
القیاس یقتضی الضمة لان هذا القسم من المنادی کثیر الاستعمال فی کلامهم والکثیر
یقتضی التخفیف مخففوه باختیار الفتحة **فان قیل** انکم قلتم ان دخول حرف النداء
علی المعرف باللام ممتنع فهذه القاعدة منقوضة بنحو یا ایها الرجل و یا هذا الرجل
و یا ایهذا الرجل لان الرجل فی هذه الامثلة معرف باللام مع ان دخول حرف
النداء صحیح علیه **فاجاب** المصنف بقوله واذا نودی المعرف باللام
قیل فی هذا المعرف باللام یا ایها الرجل بتوسط الامرین هو ای
و هو هذا الرجل بتوسط هذا و یا ایهذا الرجل بتوسط الامرین هو ای

وهذا التلازم يلزم اجتماع الّتي لتعريف بلا فاصل **حاصل** الجواب ان دخول حرف النداء على المعرف باللام ممتنع بالذات لا بالواسطة وههنا وجد الواسطة **فان قيل** ان ايّ منادى مفرد معرفة والرجل تابع له وفي توابع المنادى المفرد المعرفة جواز الوجهين الرفع والنصب مع ان ههنا التزموا رفع الرجل **فاجاب** المصنف بقوله والتزموا رفع الرجل لانه المقصود بالنداء **فان قيل** لما كان الرجل مقصودا بالنداء كان في حكم المنادى المفرد المعرفة وفي توابع المنادى المفرد المعرفة جواز الوجهين فينبغي ان يكون في توابعه ايضا جواز الوجهين والامر ليس كذلك **فاجاب** المصنف بقوله وتوابعه وانما التزموا رفع توابعه لانها توابع معرب وتوابع المعرب تابعة في اللفظ **فان قيل** انكم قلتم ان دخول حرف النداء على المعرف باللام بالذات ممتنع فهذه القاعدة منقوضة بنحو يا الله لانه معرف باللام مع انه دخل عليه حرف النداء بالذات **فاجاب** المصنف بقوله وقالوا يا الله خاصة **حاصل** الجواب ان دخول حرف النداء على المعرف باللام بالذات ممتنع ان لم يكن اللام لازما عوضيا وههنا اللام لازم عوضي

أي الأصل الالاه ثم حذف الهمزة المكسورة وعوض عنها اللام فصار الالاه ثم
ادغمت اللام في اللام فصار الله فان قيل هذا منقوض بقول الشاعر من اجلك
يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني لان اللام فيه لازم غير عوض مع انه
دخل عليه حرف النداء قلنا انه شاذ ولا اعتبار للشاذ فان قيل هذا ينتقض بقول
الشاعر فيا الغلامان اللذان فرا اياكما ان تكسبا شرا لان اللام فيه ليس لازما
ولا عوضا مع انه دخل عليه حرف النداء قلنا هذا اشذ شذوذا ولا اعتبار له ايضا
فان قيل انكم قلتم ان المنادى المفرد المعرفة مبني على الضمة فهذا منقوض بنحو
يا تيم تيم عدي لانه المنادى المفرد المعرفة مع ان فيه جواز الوجهين الضم والنصب
فاجاب المصنف بقوله وذلك في مثل يا تيم تيم عدي والمراد بمثل هذا التركيب
كل تركيب كرر فيه المنادى المفرد المعرفة ويلي الثاني الاسم المجرور بالاضافة
الضم لانه المنادى المفرد المعرفة وهو المنادى المفرد المعرفة مبني على الضم والنصب
لان تيم الاول مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف

والمضاف اليه كما هو مذهب سيبويه او ان تجعل الاول مضافا الى عدي المحذوف لقرينة
المذكور كما هو مذهب المبرد والمنادى المضاف من قبيل منصوب المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه
اربعة لان المنادى المضاف الى ياء المتكلم كثير الاستعمال في كلامهم وكثير الاستعمال
يقتضي التخفيف فيختار والتخفيف فيه لكثرة الوجوه نحو يا غلامي بسكون الياء ويا غلامي
بفتح الياء ويا غلام بحذف الياء اكتفاء بكسرة ما قبلها ويا غلاما بقلب الياء الفا و
ابدال الكسرة فتحا فان قيل هذا منقوض بنحو يا عدي فانه المنادى المضاف الى ياء المتكلم
ولم يجز فيه الوجهان الآخران قلنا جواز الوجهين الآخرين في المنادى المضاف الى ياء
المتكلم المشتهر بالاضافة الى ياء المتكلم لتدل الشهرة على الياء المحذوفة بالحذف والقلب
وبالهاء وقفا فرقا بين الوصل والوقف وقالوا يا ابي ويا امي بالوجوه الاربعة المذكورة
مع زيادة الوجهين الآخرين لان نداء الاب والام كثير بالنسبة الى نداء الغلام فالمختار وفيه
زيادة الوجهين الآخرين للتخفيف ويا ابت ويا امت بقلب الياء بالتاء فتحا اي حال كون
التاء مفتوحة موافقة لحركة الياء وكسرا اي حال كون التاء مكسورة لمناسبة الياء وبالالف
بعد التاء لانه جمع بين العوضين وهو جائز دون الياء لانه جمع بين العوض والمعوض عنه

قوله لما بينه الياء اى الياء الساكنة [illegible]

فان الياء [illegible] لا لانها اعصاء من [illegible]

[illegible] بالكسر الواردة [illegible]

[illegible] وانما [illegible] الكسرة [illegible]

[illegible] كسرت التاء [illegible]

[illegible] ودلالة عليها [illegible]

قوله بين العوض والمعوض [illegible] والياء [illegible]

[illegible] وبينه [illegible] لحافظ [illegible]

[illegible]

[illegible] في المضاف [illegible]

[illegible] الاضافة [illegible] في الوصل [illegible]

[illegible] ثبتت الياء [illegible] في الحالتين [illegible]

[illegible] محذوفة [illegible]

قوله فتح الياء هو الاصل [illegible]

الذي على حرف واحد [illegible]

قوله سكون الياء وهو الاكثر [illegible]

قوله [illegible]

[illegible]

وهو غير جائز ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل يا غلام يا غلامي الوجوه
الاربعة المذكورة وقالوا بزيادة وجه اخر يا ابن ام ويا ابن عم بقلب الياء
الفا وحذف الالف اكتفاء بالفتحة ما قبلها لثقل التضعيف وكثرة الاستعمال
وطول اللفظ ولما كان من خصائص المنادى ترخيم المنادى شرع
المصنف في بيانه فقال وترخيم المنادى جائز مطلقا سواء كان في الضرورة
الشعرية او في سعة الكلام اي غيره وضرورة الترخيم في اللغة دنب بريده را گويند
وفي الاصطلاح وهو حذف في آخره تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى تقتضيه
للحذف فان قيل تعريف الترخيم لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه ترخيم
غير المنادى قلنا هذا التعريف مخصوص بترخيم المنادى وترخيم غير المنادى معلوم
بالقياس او نقول هذا التعريف لمطلق الترخيم لان الضمير المرفوع راجع الى
الترخيم مطلقا والضمير المجرور في آخره راجع الى الاسم فيكون المعنى هو اي
الترخيم مطلقا حذف في آخر الاسم تخفيفا وشرطه ان لا يكون مضافا لانه لو كان
مضافا فانك لا تخلو اما ان تحذف في آخر المضاف او في آخر المضاف اليه

فعلى الاول يلزم الترخيم في وسط الكلمة بالنظر الى المعنى وعلى الثاني يلزم الترخيم في غير المنادى بالنظر الى اللفظ ولا مستغاثا لا باللام ولا بالالف اما عدم كونه باللام فلانه لم يظهر فيه اثر حرف النداء من الضمة والنصب فلا يجري فيه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى واما عدم كونه بالالف فلان الزيادة في آخره للغرض المطلوب وهو الاستغاثة والحذف ينافيه فان قيل كما يشترط ان لا يكون المنادى مستغاثا فكذلك يشترط ان لا يكون مندوبا فلم لم يتعرض المصنف لنفيه قلنا المندوب غير داخل في المنادى عند المصنف وهذه الشروط شروط ترخيم المنادى ولو لم يسلم ان المندوب داخل في المنادى فوجه اشتراطه ظاهر وهو ان المطلوب في آخره زيادة لمد الصوت والحذف ينافيه ولا جملة لان الجمل تجري مجرى الامثال فلا تغير فيها كما لا تغير الامثال ويكون اي المنادى المرخم اما علما زائدا على ثلاثة احرف اما كونه علما فلان العلم لشهرته امره يكون ما ابقي دليلا على ما القي واما كونه زائدا على ثلاثة احرف فلئلا يلزم النقصان عن القدر الصالح للكلمة بالترخيم واما بتاء التانيث فان لم يكن علما ولا زائدا على ثلاثة احرف لان وضع التاء على الزوال فيكفي لسقوطه ادنى مقتضى للسقوط فان قيل هذا ينتقض بنحو يا صاح في يا صاحبا فانه ليس بعلم ولا ملتبسا بتاء التانيث مع انه رخم فيه قلنا انه شاذ ولا اعتبار له والوجه في الشذوذ كثرة استعماله منادى ولما فرغ المصنف من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كيفية المرخم فقال فان كان في آخره زيادتان في حكم الواحدة يعني انهما زيدتا معا كاسماء اذا جعلتها اعلاما ومروان او حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف لئلا يلزم نقص الاسم

عن اقل ابنية المعرب حذفتا اي الحرفان في كلا القسمين اما في الاول فلما لبقية الرفع

بالوضع واما في الثاني فلئلا يصدق المثل المشهور وهو قولهم صلت على الاسد وبلت

عن النقد فان قيل هذا ينتقض بنحو سعلاة لان في آخره حرف صحيح قبله مدة مع

انه لا يحذف فيه الحرفان قلنا المراد بالصحيح الصحيح الاصلي والتاء زائدة فان قيل

هذا ينتقض بنحو مدعو ومرمي لانه ليس في آخرهما حرف صحيح مع انه يحذف فيها الحرفان

قلنا الصحيح اعم من ان يكون حقيقة او حكما والحرف الاخير منهما وان لم يكن صحيحا

حقيقة لكنه صحيح حكما لانه في حكم الصحيح في الاصالة فان قيل هذا ينتقض بنحو مختار

لان في آخره حرف صحيح ما قبله مدة مع انه لا يحذف الحرفان الاخيران قلنا المراد

بالمدة المدة الزائدة وهذه المدة مدة اصلية وان كان مركبا من غير المركب الاسنادي

والاضافي حذف الاسم الاخير لانه بمنزلة تاء التانيث في العروض تم الطرد وان

كان غير ذلك فحرف واحد لعدم موجب حذف الزائد وهو اي المنادى المرخم

حكم المنادى الثابت على الاكثر لان المحذوف كالملفوظ فيكون آخره كالوسط

حكما فيقال يا حار بكسر الراء ويا ثمو بسكون الواو المتطرفة قبلها ضمة و

يا كروا بواو متحركة قبلها فتحة وقد يجعل اسما برأسه في الاعراب والبناء على

الاستعمال الاقل بجعل المحذوف نسيا منسيا فيقال يا حار بضم الراء لانه منادى مفرد

معرفة والمنادى المفرد المعرفة مبني على الضمة فينبغي ان يبنى على الضمة ويا ثمي

بقلب الواو ياء وابدال الضمة بالكسرة لان الواو وقعت في الطرف وما قبلها ضمة و

الواو اذا وقعت في الطرف قلبت الواو ياء وضمة ما قبلها ابدلت بالكسرة ويا كرا

بقلب الواو الفا بسبب انتقاء مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو وقد استعملوا صيغة

الندا فی المندوب وہی للیا خاصۃ لان الیا اشہر من بین صیغ النداء
فہی اولی بالتعمیم المندوب فی اللغۃ میت یبکی علیہ احد ویعد دمحاسنہ لیعلم الناس
علی ان موتہ امر عظیم ویعذروہ فی البکاء ویشارکوہ فی التفجع علیہ وفی الاصطلاح
ہو المتفجع علیہ بیا او وا فان قیل ان حکم المندوب کحکم المنادی
للمفرد المعرفۃ فی الاعراب والبناء فما الحامل علیہم فی عدم اندراجہ فی المنادی
فاجاب المصنف بقولہ وحکمہ ای حکم المندوب فی المنادی بیا وحکمہ
ای المندوب فی الاعراب والبناء حکم المنادی بشرط وقوعہ علی صورۃ قسم من
اقسام المنادی فلا یرد علیہ النکرۃ ولک زیادۃ الالف فی آخرہ لمد الصوت
المطلوب فی الندبۃ فان قیل بتقدیر زیادۃ الالف یلزم الالتباس
بین ندبۃ غلام المخاطب والمخاطبۃ وبین ندبۃ غلام المثنی وندبۃ غلام
الجمع فاجاب المصنف بقولہ فان خفت اللبس بتقدیر زیادۃ الالف فی
آخرہ عدلت عن الالف الی حرف کان حرکۃ آخر المندوب من جنسہ نحو
واغلامکیہ واغلامکموہ ولک الہاء فی الوقف بحفظ المدات ولا یندب الا المعروف

ليعذر النادب لسبب معرفة المندوب في الندبة فلا يقال وا رجلاه او لم يشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص وامتنع مثل وا زيد الطويلاه يعني امتنع الحاق الالف في آخر صفة المندوب خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف بآخر صفة المندوب لانه لما جاز الحاق الالف بآخر ما اضيف اليه المندوب مع ان بين المضاف والمضاف اليه مغايرة بالذات جاز الحاق الالف بآخر صفة المندوب بالطريق الاولى لاتحادهما بالذات والآخر بدليل قولهم وا جمجمتي الشاميتيناه قلنا لا يلزم من جواز الحاق الالف بآخر ما اضيف اليه المندوب جواز الحاق الالف بآخر صفة المندوب لان الاتصال بين المضاف والمضاف اليه وان كان انقص في المعنى لكنه اتم في اللفظ والاتصال بين الصفة والموصوف وان كان اتم في المعنى لكنه انقص في اللفظ والمنظور اليه عند النحوي بحث من الفاظ لا المعاني واما قوله وا جمجمتي الشاميتيناه فشاذ فلا اعتبار له ويجوز حذف حرف النداء للتخفيف الا مع اسم الجنس لان اسم الجنس لا يكثر نداءه مثل نداء العلم فلا يسبق الذهن الى كونه منادى على تقدير حذف حرف النداء والاشارة لانه بمنزلة اسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب في آخرهما الزيادة وطول الكلام

والحذف بناء فيها والبواقي من المعارف التي يجوز معها حذف حرف النداء اربعة احدها العلم سواء مع ابدال الميم المشددة نحو اللهم او بغيره نحو يوسف اعرض عن هذا وثانيها لفظة اي الموصوف بذي اللام نحو يا ايها الرجل او بموصوف ذي اللام نحو ايهذا الرجل وثالثها المضاف الى مطلق المعرفة غلام زيد افعل كذا ورابعها الموصول نحو من لا يزال محسنا احسن الي فان قيل انكم قلتم ان حذف حرف النداء لا يجوز في اسم الجنس فهذه القاعدة منقوضة بنحو اصبح ليل وافتد مخنوق واطرق كرا لانه اسم جنس مع ان حذف حرف النداء منه جائز فاجاب المصنف بقوله وشذ اي حذف حرف النداء مع اسم الجنس في مثل هذا التركيب اصبح ليل وافتد

تحقیق واطرق کرا او قد یحذف المنادی لقیام قرینة جوازا ای حذفا جائزا نحو الا
یا اسجدوا فانّه لما کان یا مختصة بالنداء فعلم بحرف النداء ان حرف النداء لا یدخل الا علی الاسم
وههنا دخل علی الفعل فعلم ان المنادی محذوف اعنی یا قوم او نحوه فیکون التقدیر
الا یا قوم اسجدوا والثالث ما اضمر عامله ای الثالث من المواضع الاربعة المذکورة
الوجب فیه حذف الفعل الناصب للمفعول به بالحذف الوجوبی القیاسی ما ای
مفعول به اضمر عامله ای قدر عامله الناصب له علی شریطة التفسیر ای علی شرط تفسیر العامل
بما بعده اضمر لیتقضی الشرط واضافة الشریطة الی التفسیر بیانیة فیکون حاصل
المعنی هذا الثالث ما اضمر عامله بناء علی شرط هو تفسیر العامل بما بعده وههنا
الحذف واجب لئلا یلزم الجمع بین المفسر والمفسر فان قیل ان کلمة ما لا
تخلو اما عبارة عن المفعول به او عن المفعول المطلق فعلی الاول یلزم
تعریف الخاص بالعام وهو باطل وعلی الثانی لا یکون التعریف مانعا
عن دخول الغیر فیه لانه یدخل فیه المفعول فیه فی نحو هذا الترکیب یوم
الجمعة صمت فیه قلنا ان کلمة ما عبارة عن المفعول به والمراد بکلمة اسم
هو المفعول به مجازا من قبیل ذکر العام وارادة الخاص وهو کل اسم بعده فعل
او شبهه مشتغل عنه ای فارغ کل واحد منهما عن العمل فی ذلک الاسم بضمیره ای
بسبب تسلیطهما بالعمل فی ضمیر ذلک الاسم او متعلقه ای متعلق ذلک الاسم
او متعلق ضمیره بحیث لو سلط بالجر وقطع هذا الاشتغال علیه ای علی ذلک
الاسم هو ای الفعل او شبهه او مناسبه فی الترادف او اللزوم لنصبه علی
المفعولیة فان قیل هذا التعریف لا یکون جامعا لافراده انه

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] انه ليس بمنصوب [illegible]
[illegible] قلنا [illegible] [illegible] بالكلام [illegible]
[illegible] فان قيل [illegible]
[illegible] [illegible]
بعين قلنا ههنا اشتغالان احدهما مذكور والاخر مقدر فالمذكور بمعنى
الفراغ متعد بالعين والمقدر بمعنى التسليط متعد بالباء فان قيل
هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه المبتدا في مثل زيد
ضربته لان بعده فعل مشتغل عنه بضميره وليس منه ما قلنا الشرط فيما اضمر
عامله ان يكون المانع من عمل الفعل فيه تجرده اشتغاله بالضمير والمانع من عمل ضربته
في زيد ليس مجرد اشتغاله بالضمير بل معه امر آخر وهو عمل العامل المعنوي اعني الرفع
بالابتدائية فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه

قوله فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه المبتدا

خبر لان في قوله زيد الست ابا ه لان بعده فعل مشتغل عنه بضميره وسلط عليه
التصحيح انه ليس بامر ماله قلنا المراد بالنصب النصب على المفعولية لا
على الخبرية وهنا على الخبرية لكان فان قيل المثال لتوضيح المثل والتوضيح
يحصل بمثال واحد فلا حاجة الى تعدد الامثلة قلنا ان تعدد الامثلة باعتبار
تعدد المثالات بحيث ان في هذا المقام امور اربعة احدها اشتغال الفعل بالضمير يمكن
التسليط بعينه والثاني اشتغال الفعل بالضمير يمكن التسليط باعتبار المرادف و
الثالث اشتغال الفعل بالمتعلق يمكن التسليط باعتبار اللازم والرابع اشتغال الفعل
بالضمير يمكن التسليط باعتبار اللازم نحو زيدا ضربته هذا مثال الفعل المشتغل بالضمير
الممكن التسليط بعينه وزيد مررت به هذا مثال الفعل المشتغل بالضمير الممكن
التسليط باعتبار المرادف اي جاوزت لان مررت بعد تعديته بالباء
مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه هذا مثال الفعل المشتغل بالمتعلق الممكن
التسليط باعتبار اللازم يعني اهنت لان ضرب الغلام يستلزم الاهانة لسيده وزيدا
حبست عليه وهذا مثال الفعل المشتغل بالضمير الممكن التسليط باعتبار اللازم يعني لابست
لان حبس الغني على الشيء يستلزم الملابسة المحبوس عليه ونصب اي زيد في هذه الامثلة
بفعل مضمر يفسره ما بعده اي ضربت وجاوزت واهنت ولابست اعلم ان الاسم
الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير على خمسة اقسام قسم يختار فيه
الرفع مع جواز النصب وقسم يختار فيه النصب مع جواز الرفع وقسم
يتعين فيه الرفع وقسم يتعين فيه النصب وقسم يستوي فيه الامران فقال ويختار فيه الرفع بالابتداء
عند عدم قرينة خلافه فان قيل عند عدم قرينة خلافه تعين الرفع لا اختياره قلت المراد

لعدم القرينة عدم القرينة المرجحة لا المصححة يعني ان المصحح موجود منهما من الجانبين لكن
القرينة المصححة للرفع اقوى من القرينة المصححة للنصب في هذا الصورة فان تجرده عن العامل
اللفظي قرينة مصححة للرفع ووجود ما له صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب لكن القرينة المصححة
للرفع اقوى من القرينة المصححة للنصب لما فيها من السلامة عن الحذف وعند وجود اقوى
منهما والعلم يختار الرفع في هذا الاسم المذكور عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين لكن
القرينة المرجحة للرفع اقوى من القرينة المرجحة للنصب يعني كما ان قرينتي الصحة موجودتان
من الجانبين كذا قرينتي الترجيح موجودتان من الجانبين لكن القرينة المرجحة
للرفع اقوى من القرينة المرجحة للنصب كاما اي اما الداخلة على ذلك
الاسم المذكور مع غير الطلب نحو لقيت القوم اما زيد فاكرمته فتجرد زيد عن
العامل اللفظي قرينة مصححة للرفع ووجود ما له صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب
ودخول اما قرينة مرجحة للرفع والعطف على الفعلية قرينة مرجحة للنصب
لكن القرينة المرجحة للرفع اقوى من القرينة المرجحة للنصب لان
كلمة اما لا تدخل الا على الاسم غالبا وايضا تايد بالسلامة عن الحذف
واذا للمفاجاة نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فتجرد زيد اه قرينة مصححة للنصب فدخول
اذا آه قرينة مرجحة للرفع والعطف آه قرينة مرجحة للنصب لكن القرينة المرجحة للرفع
اقوى من القرينة المرجحة للنصب لان اذا المفاجاة لا تدخل الا على المبتدا
غالبا وايضا تايد بالسلامة عن الحذف فان قيل هذا يلزم المخالفة عما ذكر
في باب الظروف بحيث ان المبتدا لازم بعد اذا المفاجاة قلنا المراد
بلزوم المبتدا بعدها غلبة وقوعه بعدها ويختار النصب بالعطف اي بعطف الجملة

او يقع ذلك الاسم المشتغل عنه بعد حرف يغلب التقدير له رعاية للمناسبة بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفي والقو يختار النصب في هذا الاسم المذكور اذا وقع بعد حرف النفي نحو ما زيدا ضربته والاستفهام نحو ازيدا ضربته واذا الشرطية نحو اذا عبد الله تلقيه فاكرمه وحيث نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي الامر والنهي اي فعل الامر والنهي نحو زيدا اضربه وزيدا لا تضربه اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل غالبا اما في حرف النفي وحرف الاستفهام واذا الشرطية وحيث الشرطية فلانها لا تدخل الا على الفعل غالبا وفي هذه الصور ليس الفعل ملفوظا فعلم انه مقدر واما في الامر والنهي فلانه لو كان الاسم مرفوعا بالابتداء لكان الامر والنهي خبرين عنه وهما من قبيل الانشاءات والانشاء لا يقع خبرا الا بتاويل بعيد وعند خوف لبس المفسر بالصفة اي يختار النصب في هذا الاسم المذكور عند خوف التباس المفسر بالصفة فان قيل ان التباس المفسر بالصفة محال لان المفسر في حالة النصب والصفة في حالة الرفع فلا يجتمعان في تركيب واحد قلنا المراد بالمفسر الخبر لكن اطلاق المفسر عليه بطريق المجاز باعتبار انه يكون مفسرا في حالة النصب مثل انا كل شيء خلقناه بقدر والمراد بمثل هذا التركيب كل تركيب لو كان الاسم فيه منصوبا بالفعل المقدر لكان مفيدا للمعنى الصحيح ولو كان الاسم مرفوعا بالابتداء ففيه احتمالان احدهما ان يكون ذلك الاسم مرفوعا بالابتداء ويكون جميع ما بعده خبره وعلى هذا التقدير يكون مفيدا للمعنى الصحيح والآخر ان يكون ذلك الاسم مرفوعا بالابتداء ويكون ما بعده صفته وما بعد المتاخر خبراله وعلى هذا التقدير يكون مفيدا للمعنى الفاسد فهنا ايضا

النصب لان جهة النصب خالية عن احتمال المعنى الفاسد وفي جهة الرفع احتمال المعنى الفاسد وهو كون الكلام عطفا على الطرف فالخالي عن احتمال المعنى الفاسد اولى من محتمله لجري على ما في عماله المعنى الفاسد يستوي الامران في مثل زيد قام وعمرا اكرمته والمراد بمثل هذا التركيب كل تركيب وقع عطف الجملة الواقع بعد الاسم المذكور فيها على جملة اخرى ذات وجهين اسمية باعتبار المبتدأ وفعلية باعتبار الخبر فالعطف على الكبرى يقتضي الرفع والعطف على الصغرى يقتضي النصب ولا ترجيح لاحدهما على الآخر فان قيل العطف على الصغرى لا يصح لان الصغرى مشتمل على ضمير عائد الى المبتدأ والمعطوف خالي عن المعطوف قلنا الضمير الحاصل ان يكون لفظا او تقديرا فيهما وان لم يكن الضمير لفظا لكنه تقديرا فيكون التقدير زيد قام وعمرا اكرمته عنده او في داره فان قيل ينبغي ان يكون ههنا اختيار الرفع لان السلامة عن الحذف مرجح للرفع قلنا السلامة من الحذف معارض لقرب المعطوف عليه فان قيل التفاوت بين الصغرى والكبرى في القرب والبعد بل الكبرى اليه غير مفصول قلنا عدم التفاوت بين الصغرى والكبرى في القرب والبعد باعتبار منتهى الجملتين واما باعتبار مبتدا الجملتين فالصغرى قريبة والكبرى بعيدة ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض لان حرف الشرط وحرف التحضيض لا يدخلان الا على الفعل لفظا او تقديرا وههنا ليس الفعل لفظا فظهر انه مقدر فان قيل قد تقرر فيما سبق ان الاسم المذكور اذا وقع بعد حرف الاستفهام ففيه اختيار النصب فهذه القاعدة منقوضة بنحو زيد ذهب به لان زيد وقع بعد حرف الاستفهام مع انه تعين

فيه الرفع فاجاب المصنف بقوله وليس نحو زيد ذهب به اي باب الاضمار
عامله لان الشرط فيما اضمر عامله ان يكون الفعل المفسر ممكن التسليط وليس الفعل
ههنا ممكن التسليط لانه ذهب فعل لازم وهو لا يعمل النصب على المفعولية
فان قيل ينبغي ان يقدر اذهب قلنا ان اذهب فعل مجهول وهو ايضا
لا يعمل النصب المفعولية فان قيل ينبغي ان يقدر ههنا صيغة اخرى في
اذهب على صيغة المعلوم او يلابس قلنا المراد بالمناسبة ان يكون مرادفا
بالفعل المذكور او لازما مع اتحاد المسند اليه وليس ههنا اتحاد المسند اليه فالرفع
واجب فان قيل انكم قلتم ان الاسم المذكور اذا وجد فيه القرينتان المرجحتان
من الجانبين لكن القرينة المصححة للرفع اقوى من القرينة المصححة للنصب
ففيه اختيار الرفع وهذه القاعدة منقوضة بمثل قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر
لانه من هذا القبيل مع انه تعين فيه الرفع فاجاب المصنف بقوله وكذا
وكل شيء فعلوه في الزبر لانه ليس من هذا القبيل اي من باب الاضمار على شريطة
التفسير لان الشرط فيما اضمر عامله ان يكون الفعل المفسر ممكن التسليط وههنا ليس
الفعل ممكن التسليط لانه لو كان ممكن التسليط لكان المعنى فعلوا كل
شيء في الزبر فيلزم فساد المعنى لان الزبر ليس محل الفعل العباد بل هو محل
لفعل كرام الكاتبين وهو كتابة افعالهم بدليل قوله تعالى وكل
صغير وكبير مستطر فان قيل انكم قلتم ان الاسم المذكور اذا وقع

قبل الامر والنهي ففيه اختيار النصب فهذه القاعدة منقوضة بقوله تعالى الزانية
والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة لان الزانية وقعت قبل الامر وهو فاجلدوا
مع ان القراء اتفقوا برفع الزانية فيحملوا النحاة لاخراج هذه الآية عن هذه
القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فقال ونحو الزانية و
الزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الفاء بمعنى الشرط اي الفاء مرتبطة بمعنى
الشرط عند المبرد لان اللام في الزانية لام موصولية ومبتدأ متضمن لمعنى الشرط
وزانية صلته والفاء في فاجلدوا فاء جزائية ومثل هذه الفاء يمنع عمل ما بعدها فيما
قبلها فلا يكون محل التسليط والشرط فيما اضمر عامله ان يكون الفعل المفسر ممكن
التسليط وجملتان عند سيبويه لان الزانية مبتدأ محذوف المضاف وهو
الحكم وخبره محذوف وهو فيما يتلى عليكم فيكون التقدير وحكم الزانية والزاني
فيما يتلى عليكم وقوله فاجلدوا جملة ثانية اوردت لبيان الحكم الموعود وجزء احد
الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فلا يكون محل التسليط والشرط فيما اضمر عامله ان
يكون الفعل المفسر ممكن التسليط والا اي وان لم يكن الفاء مرتبطة بمعنى
الشرط كما هو مذهب المبرد او ان لم يكن الآية جملتان كما هو مذهب سيبويه
فالمختار النصب واختيار النصب باطل باتفاق القراء فعلم ان الفاء مرتبطة
بمعنى الشرط او الآية جملتان والرابع التحذير وهو في اللغة تخويف الشي عن
الشيء وتبعيده عنه وفي الاصطلاح وهو معمول اي كل اسم عمل فيه النصب على
المفعولية بتقدير اتق تحذيرا مما بعده فنصب تحذيرا بناء على انه مفعول مطلق
لفعل محذوف هو حذر اي حذر ذلك المعمول تحذيرا مما بعده او بناء على انه مفعول

[illegible] الاول [illegible]
[illegible] ان [illegible]
[illegible]

[illegible] النتيجة [illegible]
[illegible]

ان القياس [illegible] المطلوب [illegible]
[illegible] من المقدمتين [illegible]
[illegible] الا [illegible] قول [illegible]
[illegible] النتيجة [illegible]
[illegible] النتيجة [illegible]

[illegible]

الفعل محذوف وهو ذكر اي ذكر ذلك المعمول تحذيرا مما بعده فان قيل ان حمل
معمول عليه هو الصحيح ان هو راجع الى التحذير وهو معرف بالوصف المعمول فاذا حمل هو
راجع اليه لزم حمل الذات على الوصف على معرف الوصف وهو لا يجوز قلنا ان ضمير هو راجع الى
التحذير الاصطلاحي لا الى التحذير اللغوي بطريق الاستخدام والاستخدام ان يكون للفظ معنيان
احدهما اريد عن الذكر الصريح والآخر اريد حين ارجاع الضمير اليه ولا شك ان للتحذير
معنيين معنى لغوي ومعنى اصطلاحي فالاول مراد عن الذكر الصريح والثاني مراد عن
الضمير فان قيل ان تعريف التحذير لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه الضمير
المستكن في اتق لانه ايضا معمول بتقدير اتق قلنا المراد بالمعمول معمول النصب و
هذا الضمير معمول الرفع او ذكر المحذر منه مكررا فان قيل ان قوله او ذكر المحذر منه
مكررا على صيغة الفعل عطف على معمول فعلى هذا يلزم عطف الجملة على المفرد وهو لا يجوز
قلنا ان قوله او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة الفعل عطف على او ذكر المقدر
فان قيل ان عطفه على حذر او ذكر المقدر لا يجوز ايضا لان فيهما ضمير راجع الى
المعمول ولا ضمير راجع اليه في المعطوف قلنا ههنا ايضا الضمير راجع الى المعمول
لكن وضع الظاهر موضع الضمير للتنبيه على ان المراد بالمعمول المحذر منه لا المحذر منه
فان قيل ان ايراد كلمة او في التعريف مستنكر لان كلمة او للتشكيك وهو
ينافي التعريف قلنا ان كلمة او ههنا للتقسيم لا للتشكيك بحيث ان التحذير
على قسمين احدهما محذر والآخر محذر منه ثم اعلم ان التحذير اذا كان محذرا فالشرط
فيه ذكر المحذر منه لا يقاضي للمخاطب في التحذير اذا كان محذرا منه فالشرط
فيه تكرار المحذر منه لا يقاضي المخاطب ثم اعلم ان التحذير اذا كان

محذرا فالمحذر منه لا يخلو اما اسم صريح او اسم تاويلي فان كان اسما صريحا فلذكره طريقان الواو ومن ومن امثلة كان اسما تاويليا فلذكره طريق ثالثة الواو ومن وتقديره من مثل اياك والاسد هذا مثال لما اي لقسم كان التحذير فيه محذرا والمحذر منه اسما صريحا مذكورا بالواو وتقديره هكذا اتق نفسك من الاسد والاسد من نفسك ثم حذف من نفسك من اجزاء المعطوف واكتفى بمن نفسك في اجزاء المعطوف عليه فيكون التقدير اتق نفسك من الاسد والاسد ثم حذف من الاسد من اجزاء المعطوف عليه واكتفى بالاسد في اجزاء المعطوف فصار اتق نفسك والاسد ثم حذف اتق لضيق الوقت فلما حذف اتق محذوف لنفس الغير لانها انما اوردت المنفصل بين ضميري الفاعل والمفعول الراجعين الى شيء واحد وهو المخاطب فبقي اياك والاسد ثم المتصل ابدل بالمنفصل فصار اياك والاسد واياك وان تحذف هذا مثال لما كان التحذير فيه محذرا والمحذر منه اسم تاويلي مذكور بالواو فان قيل ان داب المصنفين هذا ان يردوا الامثلة على طبق الممثلات فالظاهر ان الاول مثال الاول والثاني مثال للقسم الثاني فالاول مستقيم والثاني غير مستقيم باعتبار الوجهين الاول ان الشرط في القسم الثاني ان يكون التحذير محذرا منه وههنا التحذير محذر والثاني ان الشرط في القسم الثاني تكرار المحذر منه وههنا ليس تكرار المحذر منه قلنا ان هذين المثالين مثالان للقسم الاول من التحذير فان قيل ايراد المثال لتوضيح الممثل والتوضيح يحصل بمثال واحد فما الحاجة الى تعدد الامثلة قلنا ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد الممثلات بحيث ان الاول مثال لقسم كان التحذير فيه محذرا والمحذر منه اسما صريحا مذكورا بالواو والثاني مثال لقسم كان التحذير فيه

محذر و المحذر منه اسما ثانيا و يليها مذكورا بالواو فان قيل عطف سند على اياك الصحيح ان

الكاف منه ههنا عامل المعطوف عليه يعمل في المعطوف فيكون التقدير اتق

نفسك من الاسد و اتق الاسد من نفسك و اتقاء الاسد من النفس متعذر قلنا

اتقاء الاسد من النفس في الحقيقة راجع الى اتقاء النفس من الاسد و الطريق الطريق ههنا

مثال تقسيم كان التحذير فيه محذرا منه و يكون مكررا اى اتق الطريق الطريق

فان قيل ان تقدير اتق في النوع الاول غير مستقيم لانه فعل لازم و الفعل اللازم

لا يحمل النصب بالمفعولية و تقدير بعد في النوع الثاني غير مستقيم لان معنى المثال

الثاني على اتقاء النفس عن طريق لا على تبعيد الطريق عن النفس فالصحيح في

الجواب ان يقال انه هو معمول بتقدير بعد او اتق فيقدر بعد في جميع افراد

النوع الاول و في بعض افراد النوع الثاني نحو نفسك نفسك و يقدر اتق

في بعض افراد النوع الثاني نحو الطريق الطريق فان قيل ان التقدير اتق

في النوع الثاني غير مستقيم لان اتقاء فعل لازم و الفعل اللازم لا يحمل النصب بالمفعولية

قلنا ان التقدير اتق في بعض افراد النوع الثاني من باب حذف الايصال

فان قيل ينبغي ان يكون تقدير اتق في النوع الاول ايضا من باب حذف

الايصال قلنا ان حذف الايصال سماعي لا قياسي فلا يقاس عليه غيره

فان قيل لا نسلم ان نفسك نفسك من افراد النوع الثاني لان الشرط

في النوع الثاني ان يكون التحذير محذرا و نفسك محذر لا محذر منه قلنا ان معنى نفسك

نفسك هذا بعد نفسك عما يؤذيك من العجب و التكبر فان قيل هذا الجواب غير دافع للاعتراض

لان نفسك على هذا التقدير ايضا محذر منه قلنا ان النفس و ان كان محذرا في الحقيقة لكنه

عنه منها باعتبار اللازم وهو التعجب والتكر فان قيل تعريف التحذير لا يكون
جامعا لافراده لانه خرج منها الاسد في مثل هذا التركيب اياك والاسد لانه خارج
عن القسمين اما خارج عن القسم الاول فلان الشرط في النوع الاول ان يكون التحذير
محذرا والاسد محذر منه واما خارج عن القسم الثاني فلان الشرط في القسم الثاني تكرار
المحذر منه وههنا ليس تكرار المحذر منه قلنا ان كان الاسد خارجا عنه فلا ضير فيه
لانه تابع للتحذير لا عين التحذير والتوابع خارجة عن المحدود بدليل ذكرها فيما بعد والقول
اياك من الاسد هذا امثال لما كان التحذير فيه محذرا ويكون المحذر منه اسما
صريحا مذكورا بمن ومن ان تحذف هذا امثال لما كان التحذير فيه
محذرا ويكون المحذر منه اسما تاويليا مذكورا بمن واياك وان
تحذف بتقدير من هذا امثال لما كان التحذير فيه محذرا ويكون
المحذر منه اسما تاويليا مذكورا بتقدير من وانما قدر من فيه لان من من الحروف
الجارة وحذف الحروف الجارة مع ان وان قياس لان ان موصول
حرفي وما بعدها صلته والصورة صورة الجملة تادي معنى المفرد فحذف منه من للتخفيف
والقول اياك الاسد امتناع تقدير من مع الاسم الصريح فان قيل ينبغي ان
يكون هذا بتقدير العاطف قلنا حذف الحروف الجارة مع ان وان قياس وبغيرها
شاذ كثير وحذف حروف العطف لم يثبت الا نادرا فلما لم يمكن الحمل على الشاذ
الكثير لم يمكن حمله على النادر بالطريق الاولى المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل
مذكور والمذكور اعم من ان يكون مطابقة او تضمنا والفعل اعم من ان يكون
لفظا او تقديرا حقيقة كان او شبهه الفعل فان قيل المتبادر من الفعل الفعل

الاصطلاحي الذي هو المركب من النسبة الى الزمان فان الحدث ما يقابل الزمان الا
الحدث فكيف يصح قوله بفعل مذكور قلنا المراد بالفعل الفعل بمعنى
اللغوي وهو الحدث ثم ان قيل لما كان المراد بالفعل الفعل بالمعنى اللغوي
فلا يكون التعريف جامعا لافراده لانه خرج منه المفعول فيه في مثل صمت يوم
الجمعة لان الحدث غير مذكور فيه قلنا المذكور اعم من ان يكون مطابقة نحو ضربت يوم
الجمعة او في ضمن الفعل نحو ضربت يوم الجمعة فان قيل هذا التعريف لا يكون
جامعا لافراده لانه خرج منه المفعول فيه في مثل يوم الجمعة
صمت فيه لانه الحدث لم يكن مذكورا فيه اصلا اي لا مطابقة كما هو
الظاهر ولا في ضمن الفعل لعدم الفعل ههنا قلنا الفعل اعم من ان يكون لفظا
او تقديرا وههنا وان لم يكن لفظا لكنه تقديرا فان قيل هذا التعريف لا يكون
جامعا لافراده لانه خرج منه المفعول فيه في مثل انا ضارب يوم الجمعة لعدم الفعل
ههنا لا لفظا ولا تقديرا قلنا الفعل اعم من ان يكون حقيقة او شبهه
وههنا وان لم يكن الفعل حقيقة لكنه شبه الفعل فان قيل هذا التعريف
لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه المفعول به في مثل
شهدت يوم الجمعة فان يوم الجمعة اسم فعل فيه فعل المذكور وهو الشهود فان
الشهود في يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة قلنا قيد الحيثية مراد في التعريف
وهو ان المفعول فيه اسم ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور
لا من حيث انه وقع عليه فعل مذكور وذكر يوم الجمعة من حيث وقع عليه فعل
مذكور لا من حيث انه فعل فيه فعل مذكور ثم ان قيل لما كان قيد الحيثية مرادا

في التعريف غير مذكور بلا فائدة قلنا نعم لكن ذكر مذكور لزيادة تصوير المعرف من زمان او مكان وبشرط النصب بتقدير في اذ التلفظ بها يوجب الجر في المفعول فيه فظروف الزمان كلها تقبل ذلك اي النصب بتقدير في اما الزمان المبهم فلان الزمان المبهم جزء من مفهوم الفعل فكان شبيها بالمفعول المطلق والمفعول المطلق يصل الفعل اليه بالذات فكذا الى هذا اي الى الزمان المبهم يصل الفعل بالذات بلا واسطة في واما الزمان المحدود فمحمول على الزمان المبهم لاشتراكهما في الذات وهو الزمانية وظروف المكان ان كان مبهما قبل ذلك اي النصب بتقدير في لان المكان المبهم محمول على الزمان المبهم لاشتراكهما في الوصف وهو الابهام والا اي وان لم يكن مبهما بل هو محدود فلا اي لا يقبل النصب بتقدير في لان المكان المحدود لم يكن محمولا على الزمان المبهم لعدم اشتراكهما لا ذاتا ولا وصفا وفسر المبهم من المكان بالجهات الستة فان امام زيد مثلا شيئا اول بجميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فان قيل هذه القاعدة منقوضة على عند ولدى ونحو دون وسوى لانها ليست من الجهات الستة مع انها يقدر فيها في فاجاب المصنف بقوله وحمل عليه عند ولدى وشبههما لانها مبهمة وما يشابهها في الابهام فان قيل القاعدة منقوضة بلفظ المكان لانه محدود مع انه يقدر فيه في فاجاب المصنف بقوله ولفظ مكان اي كذا محمول على المبهم المفسر بالجهات الستة لفظ المكان لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الستة فان قيل القاعدة منقوضة بما وقع بعد دخلت نحو دخلت الدار لان الدار محدود مع انه يقدر فيه في فاجاب المصنف بقوله وما بعد دخلت اي حمل على المفسر بالجهات الستة ما وقع بعد دخلت لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الستة ابهاما على الاصح فقوله على

الاصح احترز من المذهب غير الاصح لان المذهب غير الاصح ان ما بعد دخلت مفعول به لا
مفعول فيه لكن المذهب الاصح ان ما بعد دخلت مفعول فيه والاصل فيه ذكر في لكنه
حذف لكثرة استعماله **فان قيل** ان علامة المفعول فيه وقوعه بعد تمام الفعل بالمفعول
به و تمام معنى الدخول لا يكون الا بالدار فعلم انه مفعول به لا مفعول فيه **قلنا**
ان الدخول فعل لازم و الفعل اللازم لا يعمل النصب في المفعول به فعلم انه مفعول
فيه لا مفعول به **فان قيل** ان بعضا من خواص المفعول فيه ان ينسب الفعل
الى مكان خاص لوقوعه فيه يصح ان ينسب الى المكان الذي شامل له وغيره و فعل
الدخول بالنسبة الى الدار تعين لذلك فعلم انه مفعول به لا مفعول فيه **قلنا** هذا
الحكم في كل فعل لم يعتبر في مفهومه الانتقال من الخارج الى الداخل او من الداخل الى الخارج
والمعتبر في مفهوم الدخول هو النقل من الخارج الى الداخل و ينصب بفعل مضمر بلا شريطة
التفسير فيما بعد نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى صمت و على شريطة التفسير فيما بعد
نحو يوم الجمعة صمت فيه **المفعول له** هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او بسبب
وجوده فعل مذكور اعم من ان يكون حقيقة او حكما **فلا يرد** الاعتراض على ما كان
فعله مقدرا نحو تاديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور لخرج انه عن
التاديب في هذا التركيب يعني التاديب فان فعله غير مذكور **فان قيل** لا نسلم ان
فعله غير مذكور بل هو مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا **قلنا** المراد بالمذكور
المذكور معه **فان قيل** ان فعله الغير مذكور معه كما في ضربت تاديبا **قلنا** المراد بالمذكور
معه ما وقع فعله معه في التركيب الذي وقع هو فيه **فان قيل** ينتقض بمثل الجنبي
التاديب الذي ضربته لاجله لان فعله وقع معه في التركيب الذي هو فيه **قلنا** المراد بذكره معه

معه ارادة معه لا يراث الآخر فيه مثل ضربته تاديبا هذا مثال لما فعل لقصد تحصيله
فعل مذكور وهو الضرب قعدت عن الحرب جبنا هذا مثال لما فعل بسبب وجوده
فعل مذكور وهو القعود خلافا للزجاج فان قيل ان خلافا مفعول مطلق والشرط
في المفعول المطلق ان يكون معنى الفعل المذكور مشتملا عليه من قبيل اشتمال الكل
على الجزء وليس قبله الفعل الذي يشتمل معناه عليه قلنا الفعل اعم من ان يكون لفظا
او تقديرا او بهما وان لم يكن قبله لفظا لكنه تقديرا فيكون التقدير القائل يكون
المفعول له سموا استقلالا غير داخل في المفعول المطلق يخالف خلافا للزجاج
فانه عنده مصدر فان قيل الشرط في المصدر ان يكون معنى الفعل المذكور مشتملا
عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء ومعنى ضربت مشتمل على الضرب لا على التاديب ومعنى قعدت
مشتمل على القعود لا على الجبن قلنا الاشتمال اعم من ان يكون صريحا او تاويلا او بهما وان لم يكن
صريحا لكنه تاويلا اذ المعنى عنده في المثالين المذكورين هذا ادبته بالضرب تاديبا وجبنت في القعود
عن الحرب جبنا او نقول ان مصدريته مجاز باعتبار المضاف اي ضربته ضرب تاديب و
قعدت عن الحرب قعود جبن ونقول عن قول الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع آخر
لا يخرج الشيء عن حقيقته الا ترى الى انه يصح تاويل الحال بالظرف مع انه لا يخرج
عن حقيقته وشرط نصبه تقدير اللام لان التلفظ باللام يوجب الجر في المفعول له
فان قيل كما ان اللام للتعليل كذلك من والباء وفي ايضا للتعليل فلم
خص تقدير اللام بالذكر مثال من كما في قوله تعالى ولو انزلنا هذا القرآن على
جبل لرأيته خاشعا متصدعا من خشية الله ومثال الباء كما في قوله
تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات ومثال في

كما في قوله عم ان امرأة دخلت النار في هرة **قلنا** ان اللام غالب في
تعليلات الافعال و تقدير من والباء و في ليس غالبا في تعليلات الافعال
فلا يقدر وانما يجوز حذفها اذا كان فعلا اي حدثا لا عينا احترز به عن نحو جئتك
للسمن لفاعل الفعل المعلل به اي يكون فاعل الفعل العامل والمفعول له واحدا احترز
به عن نحو هذا التركيب جئتك لمجيئك اياي ومقارنا له في الوجود اي يكون
زمان احدهما بعينه زمان الآخر او جزء من زمان الآخر احترز به عن نحو هذا التركيب
اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس ان المفعول له عند وجود هذه الشرائط يشبه
بالمفعول المطلق واليه يصل الفعل بالذات فكذا اليه فيتعلق به الفعل بلا واسطة لتعلق
المصدرية **فان قيل** ما الوجه للمصنف حيث لم يكتف بارجاع الضمير المستكن في
يجوز الى التقدير اللام مع انه اول على المقصود واخصر وخير الكلام ما قل ودل و ذكر حذفها
قلنا التقدير اسقاط عن اللفظ والبقاء في النية والحذف اسقاط مطلقا سواء كان
مع البقاء في النية اولا فلو اكتفى بارجاع الضمير المستكن في يجوز الى تقدير اللام يتوهم
الواهم ان الاسقاط عن اللفظ والبقاء في النية كلاهما مشروطان بالشروط الآتية
وليس كذلك بل البقاء اصلي لا يحتاج الى الشرط **المفعول معه فان قيل**
ان الضمير في معه لا يخلو اما راجع الى لفظ ال او الى لفظ المفعول فعلى الاول
يلزم اضمار الحرف وكون الشيء مضمرا من خواص الاسم وعلى الثاني
يلزم معية الشيء لنفسه وهو باطل **قلنا** الضمير راجع الى لفظ ال
لكن اللام موصول بمعنى الذي والمفعول بمعنى فعل فيكون
التقدير الذي فعل معه **فان قيل** ان فعل فعل

١٧١

فعل مجهول يقتضي مفعول مالم يسم فاعله اي شيئ مفعول مالم يسم فاعله في هذا التركيب قلنا ان مفعول مالم يسم في هذا التركيب لفظ معه فان قيل ان مفعول مالم يسم فاعله من قبيل المرفوعات ولفظ معه منصوب قلنا نعم لكنه من قبيل الظروف اللازم نصبها وتركها منصوبا جريا على ما استعملته في الاكثر وان وقع موقع المرفوع كما في قوله تعالى لقد تقطع بينكم قيل في الجواب قوله مفعول معه من قبيل قول الشاعر وقد حيل بين العير والنزوان يعني كما ان المفعول مالم يسم فاعله في هذا التركيب مصدر الفعل المجهول وبين ظرف اي حيل الحيلولة كذلك مفعول مالم يسم فاعله في المفعول معه مصدر مفعول ومعه ظرف اي الذي فعل فعل المصاحبة لكن الراي

الاول شريف بعد الموقعة التمييز هو مذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل اما في
الصدور نحو استوى الماء والخشبة او في الوقوع نحو كفاك وزيدا درهم لفظا بان يكون
الفعل مذكورا او مقدرا في نظم الكلام او معنى بان يكون الفعل مستفادا من فحوى الكلام من غير
تقدير وتصريح في نظم الكلام فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل
فيه المعطوف في مثل هذا التركيب جاءني زيد وعمرو وضربت زيدا وعمرا لانه مذكور بعد الواو
ومصاحب لمعمول الفعل في الصدور والوقوع مع انه ليس مفعولا معه قلنا المراد بمصاحبة معمول
فعل شركته المعمول في الفعل في الصدور والوقوع مع اتحاد الزمان نحو سرت وزيدا او المكان نحو لو تركت
الناقة وفصيلها لرضعها فان قيل ان عد المفعول معه من معمولات الفعل
لا يصح بل هو منصوب بالواو كما نص عليه عبد القاهر في نواصب الاسم قلنا
كلام المصنف بناء على مذهب الجمهور والعامل فيه عند الجمهور الفعل او معناه بتوسط
الواو التي بمعنى مع فان قيل لم وضع الواو موضع مع قلنا انما وضعوا
الواو موضع مع لكونها اخصر فان قيل كما ان الواو اخصر كذلك الفاء ايضا
اخصر فلم اختار الواو على الفاء قلنا ان اصل هذا الواو واو العطف التي فيها
معنى الجمعية فناسب معنى المعية فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان
اي كون الاسم معطوفا وكون الاسم مفعولا معه جائزان لانه ليس المانع
من اعتبار الاحتمالين نحو جئت انا وزيدا وزيد فان قيل هذا الحكم كما
يجري في الفعل كذلك يجري في شبه الفعل فلم خص الفعل بهذا الحكم قلنا
المراد بالفعل الامر الذي دال على الحدث وهو اعم من الفعل وشبهه فان
قيل هذا الحكم منقوض بنحو ضربت زيدا وعمرا لان الفعل فيه لفظي والعطف جائز

١٧٣

مع انه تعين فيه العطف قلنا المراد بجواز العطف عدم وجوبه وفي هذا المثال
واجب فان قيل هذه القاعدة منقوضة بنحو جئت وزيدا لان الفعل فيه
لفظي وجاز العطف مع ان فيه تعين النصب قلنا المراد بجواز العطف هذا المعنى
ان لا يكون العطف واجبا ولا ممتنعا والعطف في هذا المثال ممتنع حاصل
الجواب ان المراد بجواز العطف الجواز بمعنى الامكان الخاص المقتضي لسلب الضرورة
عن الجانبين والا تعين النصب ذا الاوجه سواه نحو جئت وزيدا وان كان الفعل
معنى وجاز العطف تعين العطف لئلا يلزم الحمل على عمل العامل المعنوي مع
وجود العامل اللفظي نحو ما لزيد وعمرو والا تعين النصب اذ لا وجه سواه نحو ما لك
وزيدا وما شانك وعمرا وانما امتنع العطف فيهما اما في الصورة الاولى لان العطف
على الضمير المجرور بلا اعادة الجار ممتنع في كلامهم واما في الصورة الثانية لان مقصود
المتكلم السوال عن شانهما لا عن شان المخاطب وذات عمرو ولو يجوز العطف
لكان السوال عن شان المخاطب وذات عمرو وهو خلاف من مقصود المتكلم وانما كان
الفعل في هذه الامثلة معنوي لان المعنى اي معنى هذه الامثلة المذكورة ما تصنع
فان قيل ان دليل المصنف دليل على معنوية الفعل والمدعى غير مذكور في
كلام المصنف قلنا ان دليل المصنف دليل المدعى المقدر فيكون التقدير و
انما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع فان قيل هذا الدليل
لا يطابق المدعى لان المدعى معنوية الفعل في الامثلة الثلاثة والدليل يدل
على معنوية الفعل في المثالين الاخرين فقط قلنا ان عبارة المصنف على
تقدير المعطوف اي لان المعنى ما تصنع وما يلائمه اي ما يصنع لما فرغ

المصنف رحمه عن بیان المفاعیل شرع فی بیان الملحقات بها فقال الحال
ما یبین ہیئۃ الفاعل والمفعول بہ اوکلاہما من حیث انہ فاعل او مفعول
والفاعل والمفعول اعم من ان یکون حقیقۃ او حکما فبذکر الہیئۃ احترز عن
التمییز لانہ یبین ذات الشیئ وبذکر اضافۃ الہیئۃ الی الفاعل والمفعول احترز
بہ عن صفۃ المبتدا فی مثل ہذا الترکیب زید العالم اخوک لانہ یبین الہیئۃ لغیر الفاعل
والمفعول فان قیل ان تعریف الحال لایکون مانعا عن دخول الغیر لانہ دخل
فیہ صفۃ الفاعل والمفعول فی مثل ہذا الترکیب جائنی رجل عالم ورئیت رجلا عالما
لانہا الغیر تبین ہیئۃ الفاعل والمفعول قلنا قید الحیثیۃ مراد فی التعریف ای
الحال یبین ہیئۃ الفاعل او المفعول من حیث انہ فاعل او مفعول بخلاف
صفۃ الفاعل والمفعول فانہا تبین ہیئۃ الفاعل والمفعول لا من حیث انہ
فاعل او مفعول فان قیل ان تعریف الحال لایکون جامعا لافرادہ
لانہ خرج منہ الحال فی مثل ضرب زید عمرا راکبین لانہا تبین ہیئتہما لا
احدہما قلنا کلمۃ او ہہنا لمانعۃ الخلو لا لمانعۃ الجمع فلا یخرج عنہ مثل ضرب
زید عمرا راکبین فان قیل ان تعریف الحال لایکون جامعا لافرادہ
لانہ خرج منہ الحال عن المفعول المطلق فی مثل ضربت الضرب شدیدا و
کذا الحال عن المفعول معہ فی مثل جئت وزیدا راکبین وکذا الحال عن
المضاف الیہ فی مثل قولہ تعالی بل نتبع ملۃ ابراہیم حنیفا قلنا المراد بالفاعل
والمفعول اعم من ان یکون حقیقۃ او حکما فیدخل فیہ الحال عن المفعول
المطلق لکونہ بمعنی احدثت الضرب شدیدا وکذا الحال عن المفعول معہ لان

المفعول معه لا يخلو اما مصاحب لمعمول الفعل في الصدور واما مصاحب
لمعمول الفعل في الوقوع فان كان الاول فهو بمعنى الفاعل وان كان الثاني
فهو بمعنى المفعول وكذا الحال عن المضاف اليه اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا
ويصح حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فان قيل هذا منقوض
بقوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فان مصبحين حال عن المضاف اليه يعني
هؤلاء مع انه لا يصح حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه اجيب عنه
ان ههنا وان لم يصح حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقام المضاف
لكن المضاف جزء عن المضاف اليه والحال عن المضاف اليه بعينه حال
عن المضاف فان قيل الحال اما عن الفاعل او عن المفعول به فالدابر
في هذا التركيب ليس فاعلا او مفعولا بل نقول ان قلنا الدابر في هذا التركيب
مفعول بالرسم فاعل باعتبار الضمير المستكن في مقطوع الراجع الى الدابر لفظا او
معنى فالفاعل اللفظي والمفعول اللفظي ما يكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول
باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج والملفوظ اعم من ان
يكون حقيقة او حكما والفاعل المعنوي ما يكون فاعلية الفاعل ومفعولية
المفعول باعتبار المعنى المستفاد من فحوى الكلام من غير تقدير وتصريح
به في نظم الكلام مثل ضربت زيدا قائما هذا مثال اللفظي الملفوظ حقيقي فان
فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيد باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار
معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما هذا مثال اللفظي الملفوظ
الحكمي فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه

قوله مفعول بالرسم فاعلا باعتبار الضمير أو ... هذا يلزم ان يصح حال عن المبتدأ ... فعل او ظرف

من حيث اعتبار معنى الخارج عنه ولفظ المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما هذا مثال
المعنوي لان مفعولية زيد باعتبار المعنى المستفاد من فحوى الكلام من غير
التقدير والتصريح به في نظم الكلام اعني اشير وانبه المستفاد من هذا فان
قيل ينبغي ان يكون اشير وانبه مقدرين في نظم الكلام فيكون هذا من قبيل
الملفوظ الحكمي قلنا لو كان اشير وانبه مقدرين في نظم الكلام لكان مقصود المتكلم
هو الاخبار بان في نفس الامر ليس كذلك بل مقصود المتكلم هو الحكم على المشار اليه
بالزيدية فعلم ان مفعولية انما هي باعتبار معنى اشير وانبه الخارج عن منطوق الكلام
المشير ونحو القائم حال عنه فهي معنوية لا لفظية وعاملها الفعل او شبهه
او معناه والفعل ظاهر لا حاجة الى تعريفه وشبهه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيب
فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه اسم الفاعل والمصدر
لان عمل الفعل ليس من تركيبه تامل وفي معنى الفعل بين مذهب المصنف
ومذهب الشارح فذهب المصنف الى ان العامل المعنوي ما يكون له حصة
في اللفظ سواء كان مقدرا في نظم الكلام او كان مستفادا من فحوى الكلام وذهب
الشارح الى ان معنى الفعل ما يكون مستفادا من فحوى الكلام من غير تقدير وتصريح
به في نظم الكلام فالعامل في مثل ضربت زيدا قائما لفظي اتفاقا والعامل في مثل هذا
زيد قائما معنوي اتفاقا والعامل في مثل زيد في الدار قائما محل النزاع
فعند المصنف العامل فيه معنوي وعند الشارح العامل فيه لفظي وشرطها
ان تكون نكرة لان الغرض من الحال تقييد الحدث المنسوب الى ذي الحال
وهو يحصل بالنكرة فلا حاجة الى المعرفة وصاحبها معرفة غالبا اي غالب الموارد لان

ذا الحال محكوم عليه في الواقع والاصل في المحكوم عليه التعريف فان قيل ان
قيد غالبا ينافي الشرطية لان الشرط يقتضي عدم جواز التخلف وقيد غالبا يقتضي
جواز التخلف وبينهما منافاة قلنا ان غالبا ليس قيد الشرط بل هو قيد الاشتراط
لان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو
جاءني رجل من بني تميم فارسا مغنية عن التعريف مثل غناء المعرفة او مستغرقة
نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا او وقعت في حيز الاستفهام
نحو هل اتاك رجل راكبا او كان الحال متقدما على ذي الحال نحو جاءني راكبا
رجل او وقع الحال بعد الا نحو جاءني رجل الا راكبا وثانيهما ما يكون ذو الحال
غير هذه الامور المذكورة فغالب مواد وقوع الحال فيه هو القسم الثاني و
وقوع الحال فيه مشروط بشرط كون صاحبها معرفة وقيل في الجواب ان
قوله صاحبها معرفة مبتدأ وخبر معطوف على قوله وشرطها ان تكون نكرة من قبيل
عطف الجملة الاسمية على الجملة الاسمية فلا يكون قيد الغالب قيد الشرط حتى يرد
النقض لكن هذا الجواب ضعيف لما فيه صرف الكلام من الظاهر الى خلاف الظاهر
فان قيل انكم قلتم ان الشرط في الحال هو ان يكون نكرة فهذه القاعدة منقوضة
بقول الشاعر وارسلها العراك لان العراك حال مع انه معرفة باللام وبقولهم مررت به وحده
لان وحده حال مع انه معرفة بالاضافة وبقولهم فعلت جهدك لان جهدك
حال مع انه معرفة بالاضافة فاجاب المصنف بقوله وارسلها العراك و
مررت به وحده ونحو متأول بتأويل النكرة من وجهين الاول ان هذه مصا
مصادر للافعال المحذوفة وهذه الافعال مع [illegible]

١٧٨

او نحوه فيكون التقدير وارسلها المعترك العراك وهرت به منفردا وحده وفعله مجتهدا جهده لذاتها اي ان صورتها وان كان صورة المعرفة لكنها في المعنى نكرة كما في اللام الزائدة والاضافة اللفظية فيكون التقدير وارسلها معتركة وهرت به منفردا وفعله مجتهدا او تمام البيت هذا ارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال فان قيل الارسال يتصور من ذوي العقول والحمار الوحشي ليس منها قلنا المراد بالارسال البعث فان قيل البعث حيوة بعد الممات وهذه خاصة الله تعالى قلنا المراد بالبعث تخلية بين المرسل وما يريده ثم النغص عبارة عن عدم تمام الشرب والدخال هذا ان يشرب البعير ثم يرد من العطش الى الحوض ويدخل بين البعيرين العطشانين ليشرب الباقي فان قيل هذا المعنى يتصور في البعير والحمار الوحشي ارسل الاتن لا البعير قلنا المراد بالدخال الدخال بالمعنى اللغوي وهو نفس دخول البعض في البعض او نقول ان عبارة الشاعر محمولة على حذف المضاف فيكون التقدير هذا على نغص مثل نغص الدخال فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها من وجهين الاول ان الحال وذو الحال في الاصل المبتدأ

والخبر والمبتدأ اذا كان نكرة وجب تقديم الخبر عليه والثاني فلئلا يلتبس الحال بالصفة في النصب واما غير حالة النصب فمحمولة على حالة النصب طردا للباب فان قيل هذه القاعدة منقوضة بنحو جاءني رجل من بني تميم فارسا لان ذا الحال فيه نكرة مع انه لا يقدم الحال عليه قلنا المراد بالنكرة النكرة المحضة وهذه نكرة مخصصة فان قيل هذه القاعدة منقوضة بنحو جاءني رجل وزيد راكبين لان ذا الحال فيه نكرة محضة مع انه لا يقدم الحال عليها قلنا هذا الحكم فيما اذا لم يكن الحال مشتركا بين المعرفة والنكرة وهذه الحال مشتركة بين المعرفة والنكرة ولا تتقدم على العامل المعنوي لان العامل المعنوي ضعيف العمل فيعمل في المعمول المتأخر فان قيل هذه القاعدة منقوضة بمثل هذا التركيب زيد قائما كعمرو قاعدا لان قائما حال عن زيد والعامل فيه معنوي وهو التشبيه المستفاد من الكاف مع انه قدم على العامل المعنوي قلنا هذا التقديم

اشد او دفع حجة لان من مستثنيين باعتبارين مختلفين وجب ان يليق كلوا عقد
من عاملين مصاحبها بخلاف الظرف فان قيل ان قوله بخلاف الظرف
لا يخلوا اما متعلق بالضمير المستكن في يتقدم الراجع الى الحال او بالعامل المعنوي
فعلى التقدير الاول يكون المعنى لا يتقدم الحال على العامل المعنوي بخلاف
الظرف فان الظرف يتقدم على العامل المعنوي ثم الظرف لا يخلوا اما مندرج
في العامل المعنوي او لا فان كان مندرجا في العامل المعنوي كما هو مذهب
المصنف يلزم تقديم الشيء على نفسه وهو لا يجوز الا ان لم يكن مندرجا
فيه كما هو مذهب الشارح يلزم الخروج عن المبحث لان بحثنا في تقديم الحال
على العامل المعنوي لا في تقديم الظرف عليه وعلى التقدير الثاني يكون المعنى
لا يتقدم الحال على العامل المعنوي بخلاف الظرف لان الحال يتقدم
على الظرف ثم الظرف لا يخلوا اما مندرج في العامل المعنوي او لا فان كان
مندرجا فيه كما هو مذهب المصنف في صدد الاختصار فينبغي ان يقول
الا الظرف وان لم يندرج فيه كما هو مذهب الشارح فتخصيصه بالظرف باطل
لان الحال لا يتقدم على الظرف كذلك لا يتقدم على الفعل وشبهه قلنا ان قوله بخلاف
الظرف متعلق بالعامل المعنوي والظرف غير مندرج في العامل المعنوي والمعنى ...

والخلاف يعني الاختلاف فيكون التقدير ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي
بالاتفاق مع اختلاف في الظرف بحيث ان في الظرف مذهبين مذهب
سيبويه ومذهب الاخفش فمذهب سيبويه انه لا يجوز تقديم الحال على الظرف
لان الظرف ضعيف العمل فيعمل في المعمول المتاخر لا في المعمول المتقدم
ومذهب الاخفش ان الظرف لا يخلو اما معتمد على المبتدا او لا فان كان معتمدا
على المبتدا فيجوز تقديم الحال عليه لانه حصل له القوة بسبب الاعتماد فيعمل
في المعمول المتاخر والمتقدم وان لم يكن معتمدا على المبتدا فلا يجوز تقديم الحال
على الظرف لانه ضعيف العمل فيعمل في المعمول المتاخر دون المتقدم او
نقول ان قوله بخلاف الظرف متعلق بضمير يتقدم والظرف غير مندرج
في العامل المعنوي وان قلت يلزم الخروج عن المبحث فنقول لا
يلزم الخروج عن المبحث لان الحال مشابه بالظرف بحيث ان فيه معنى
الظرفية فلما لم يجز تقديم الحال على العامل المعنوي فتوهم الواهم ان تقديم
الظرف ايضا لا يجوز عليه فاجاب المصنف بقوله بخلاف الظرف او
نقول ان قوله بخلاف الظرف متعلق بضمير يتقدم والظرف مندرج في
العامل المعنوي وان قلت يلزم تقديم الشيء على نفسه فنقول لا يلزم تقديم الشيء
على نفسه لان العامل المعنوي على قسمين احدهما ظرف والآخر غير ظرف فالحال لا يتقدم على
العامل المعنوي الذي هو غير الظرف بخلاف الظرف فان الظرف يتقدم على العامل المعنوي
الذي هو غير الظرف فالحاصل انه تقديم احد القسمين على الآخر لا تقديم الشيء على
نفسه ولا على المجرور على الاصح اي في رايهم لا يتقدم الحال على ذي الحال المجرور

سواء كان المجرور بالاضافة او بحرف الجر فان كان المجرور بالاضافة فلا يتقدم
الحال عليه اتفاقا لان الحال فرع ذي الحال وتابعه وذو الحال ههنا مضاف
اليه وتقديم المضاف اليه على المضاف ممتنع فكذا التقديم بما هو من متعلقاته ممتنع
بالطريق الاولى نحو جاءني مجردا عن الثياب ضارب زيد وان كان مجرورا
بحرف الجر ففيه مذهبان اصح وغير اصح فالمذهب الاصح ان ههنا ايضا
لا يتقدم الحال على ذي الحال لان الحال فرع ذي الحال وتابعه وذي الحال ههنا
مجرور وتقديم المجرور على الجار ممتنع فتقديم متعلقات المجرور على الجار ممتنع بالطريق
الاولى والمذهب غير الاصح انه يتقدم الحال عليه لان حروف الجارة من معدات
الفعل اللازم فكانها من بعض حروف الفعل وتقديم الحال على الفعل جائز فلذا
عليها الحال في قوله تعالى وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ قلنا ان كافة
حال عن كاف الخطاب والتاء للمبالغة او نقول ان كافة صفة مصدر
محذوف فيكون التقدير وما ارسلناك الا ارسالة كافة للناس
او نقول انه مفعول مطلق لفعل محذوف اي وما ارسلناك الا ان
تكف كافة للناس وكلما دل على هيئة اي على بيان هيئة الفاعل والمفعول
به سواء كان جامدا او مشتقا صح ان يقع حالا من الفاعل او من المفعول لان
الغرض من الحال بيان هيئة الفاعل والمفعول به وهو كما يحصل بالمشتقات كذلك
يحصل بالجوامد وهذا رد على من شرط الاشتقاق في الحال واول الجوامد بالمشتق مثل

هذا بسرا اطيب منه رطبا فالعامل في رطبا هو اطيب باتفاق النحاة و في بسرا مذهبين
مذهب المحققين و مذهب العامة فمذهب المحققين ان العامل في بسرا ايضا اطيب
فان قيل ان اطيب اسم التفضيل و هو ضعيف العمل يعمل في المعمول المتاخر
لا في المتقدم قلنا نعم لكن هذا التقديم بناء على قاعدة وهي انه اذا وقع عن شيء
واحد حالان باعتبارين مختلفين وجب ان يلي كل واحد من الحالين لذي الحال
و لاشك ان بسرا حال من المشار اليه باعتبار انه مفضل فيلي الى هذا و رطبا حال من
المشار اليه باعتبار انه مفضل عليه فيلي الى منه فان قيل لما كان بسرا حالا من المشار
اليه باعتبار انه مفضل و بهذه الحيثية انما المعتبر لعدم اعتباره في اطيب فينبغي ان يكون بسرا
مجردا عن اطيب قلنا نعم لكن الضمير في المقام بمنزلة الظاهر كالعدم فاقيم الظاهر مقام ضمير
الحال اليه و مذهب العامة ان العامل في بسرا الاشارة و التنبيه المستفادين من هذا
لكن مذهبهم ضعيف من وجهين الاول ان الحال قيد لعامل ذي الحال و البسرية
قيد الاشارة و التنبيه و الثاني انه يجوز ان يقع موقع اسم الاشارة اسم صريح لا يصح
اعماله نحو ثمرة نخلي بسرا اطيب منه رطبا و قد تكون جملة خبرية اما كونها جملة فلان
الغرض من الحال بيان هيئة الفاعل و المفعول به و هو كما يحصل بالمفردات كذلك يحصل
بالجمل اما كونها خبرية فلان الحال مربوط بذي الحال و الانشاء لا يقبل الربط فالاسمية مثبتة بالواو

والضمير لان الجملة الاسمية اكدت في الاستقلال فلا بد فيها من رابط قوي و
هو الواو والضمير معا نحو جاءني زيد وهو راكب او الواو وحده لان الواو يقع في
اول الكلام وجوبا فيدل على الربط من اول الوهلة نحو كنت نبيا وآدم
بين الماء والطين او بالضمير على ضعف لان الضمير لا يقع في اول الكلام
وجوبا فلا يدل على الربط من اول الوهلة نحو كلمته فوه الى فيّ والمضارع
المثبت بالضمير وحده لان المضارع المثبت مشابه باسم الفاعل لفظا
ومعنى وهو متلبس بالضمير وحده فكان ايضا متلبسا بالضمير وحده نحو جاءني
زيد يسرع اي جاءني زيد مسرعا وما سواها بالواو والضمير او باحدهما لضعف
لان الجملة الفعلية ليست اكدت في الاستقلال فلا تقتضي الرابط القوي
وهو الواو والضمير معا مثال المضارع المنفي المتلبس بالواو والضمير معا نحو
جاءني زيد وما يتكلم غلامه ومثال المضارع المنفي المتلبس بالواو وحده نحو
جاءني زيد وما يتكلم عمرو ومثال الماضي المثبت المتلبس بالواو والضمير
معا نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه ومثال الماضي بالضمير فقط نحو جاء زيد قد خرج
غلامه ومثال ما كان متلبسا بالواو فقط نحو جاءني زيد وقد خرج عمرو ومثال
الماضي المنفي المتلبس بالواو والضمير معا نحو جاءني زيد وما خرج غلامه والماضي
المنفي المتلبس بالضمير وحده نحو جاءني زيد ما خرج غلامه ومثال الماضي المنفي المتلبس
بالواو وحده نحو جاءني زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت من لفظة قد
اي من دخول لفظة قد ظاهرة نحو جاءني زيد قد خرج غلامه او مقدرة نحو جاؤكم
حصرت صدورهم لان الماضي لا يصلح ان يقع الواقع لتقريبه [illegible]

الی زمان الحال لکن الماضی اذا وقع حالا لابد فیہ من قد لیدل علی تقریب
زمان الماضے الی زمان عامل ذی الحال مجازا ویجوز حذف العامل
ای عامل الحال لقیام قرینۃ سواء کانت القرینۃ حالیۃ او مقالیۃ مثال
القرینۃ الحالیۃ کقولک للمسافر راشدا مهدیا ای سر راشدا مهدیا فالقرینۃ
علیہ حال المسافر ومثال القرینۃ المقالیۃ کقولہ تعالی ایحسب الانسان
ان لن نجمع عظامہ بلی قادرین علی ان نسوی بنانہ ای بلی نجمعہا قادرین
علے ان نسوی بنانہ ویجب حذف عامل الحال فی المؤکدۃ اے فی الحال
المؤکدۃ فالحال المؤکدۃ ما لاتنفک عن صاحبہا غالبا والحال المنتقل ما تنفک
عن صاحبہا غالبا فان قیل ہذہ القاعدۃ منقوضۃ بقولہ تعالی شہد اللہ
قائما بالقسط لانہ حال مؤکدۃ مع انہ لایحذف عاملہا قلنا المراد بالحال
المؤکدۃ بعض الاحوال المؤکدۃ مثل زید ابوک عطوفا ای احقہ فان قیل
ان حقہ لایخلو اما بفتح الہمزۃ او بضمہا فان قلت بفتح الہمزۃ فہو مضارع
متکلم من الثلاثی المجرد ولا یدل علی المبالغۃ والمقصود ہہنا المبالغۃ وان
قلت بضم الہمزۃ فہو مضارع متکلم من باب الافعال فیدل علی الاحقاق
لا علے التحقیق والمقصود فی ہذا المقام التحقیق دون الاحقاق قلنا انہ
بفتح الہمزۃ لکنہ بمعنی تحققتہ فہذا المجاز بابی مع اتحاد اللفظ ونقول انہ
بضم الہمزۃ لکنہ بمعنے اثبتہ فہذا مجاز لفظی مع اتحاد الباب وشرطہا ای شرط
وجوب حذف عامل الحال المؤکدۃ ہذا ان یکون مقررۃ ای مؤکدۃ لمضمون
ای لمدلول جملۃ اسمیۃ التی ہی المرکبۃ من الاجزاء التی لیست صالحۃ للعمل

187

فلما قال لمضمون جملة فيحترز به عن الحال الذي يؤكد لبعض اجزاء الجملة نحو قوله تعالى
انا ارسلناك للناس رسولا ولما قال اسمية فيحترز به عن الحال الذي يؤكد
لمضمون جملة فعلية نحو قوله تعالى شهد الله قائما بالقسط فان قيل هذه
القاعدة منقوضة بقوله تعالى الله شاهد قائما بالقسط لان الحال فيه مؤكد
لمضمون جملة اسمية مع انه لا يحذف عاملها قلنا المراد بالجملة الاسمية التي هي
المركبة من الاجزاء التي لا تصلح للعمل وههنا الجزء الثاني صالحا للعمل فههنا الحذف
واجب باعتبار القرينة وسداد المسند اما القرينة فهي نصب المعمول واما سداد
المسد فهو اقامة المعمول مقام العامل التمييز ما يرفع الابهام المستقر اي
الثابت والكائن في المعنى الموضوع له من حيث انه معنى موضوع له فان
قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه مات
في مثل هذا التركيب قطع زرقة اي مات لانه رافع الابهام عن المعنى الموضوع
له مع انه ليس بتمييز قلنا ان كلمة ما عبارة عن الاسم ومات فعل فان
قيل المستقر بحسب اللغة هو الثابت مطلقا وقد اردت الابهام الوضعي
فهذه ليس الا مجازا وفي المجاز لا بد من القرينة فما القرينة لك ههنا قلنا القرينة
ههنا قاعدة العلماء وهي ان الشئ اذا ذكر مطلقا يصرف الى الكامل والكامل
في هذا المقام الابهام الوضعي فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن
دخول الغير فيه لانه دخل فيه قرينة المشترك كجارية في نحو رأيت عينا جارية
لانه رافع الابهام عن المعنى الموضوع له مع انه ليس بتمييز وكذا دخل فيه
اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل لانه رافع الابهام عن المعنى الموضوع له مع انه

قوله عن ذات مذكورة او مقدرة

اي عن ذات لا مذكورة ولا مقدرة بل يفهم من فحوى الكلام

ليس بتمييز وكذا دخل فيه عطف البيان في مثل ابو حفص عمر لانه رافع الابهام
عن المعنى الموضوع له مع انه ليس بتمييز قلنا المراد بالابهام ما هو الثابت
والكائن في المعنى الموضوع له من حيث انه معنى موضوع له وهذا الابهام ليس
من هذه الحيثية بل نشأ من تعدد الوضع كما في المثال الاول او من تعدد
المستعمل فيه او من تعدد الموضوع له على اختلاف المذهبين كما في المثال الثاني
او من عدم الاشتهار كما في المثال الثالث عن ذات فبذكر الذات احتراز
عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف لا عن الذات
وتحقيق المقام هذا ان الواضع وضع الرطل لنصف المن والابهام فيه من
حيث القدر بل الابهام فيه من حيث الجنس والوصف فاذا اريد رفع الابهام
من الجنس يقال رطل زيتا فيسمى هذا التمييز واذا اريد رفع الابهام عن الوصف
يقال كيلا مدنيا بغداديا فيسمى بالنعت والحال مذكورة او مقدرة فيه اشارة
الى تقسيم التمييز يعني ان التمييز على قسمين احدهما يرفع الابهام عن ذات
مذكورة نحو رطل زيتا وثانيهما مثله يرفع الابهام عن ذات مقدرة نحو طاب زيد ابا
فهو في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ابا فالاول يرفع الابهام عن مفرد

١٨٩

پنج است جان من تو مقادیر را شناس
کیل است و وزن عدد زراع است هم قیاس

مقدار غالبا فبالمفرد احترز عن الجملة وشبهها وعن الاضافة وبالمقدار احترز
عن غير المقدار والمقدار ما يقدر به الاشياء عرفا والمقادير خمسة كما في قول الناظم مقدرات
هم پنج است بشناس * عدد کیل وزن زراع مقیاس * اما في العدد نحو
عشرون درهما وسيأتي اي بيان تمييز عشرون في باب اسماء العدد واما في
غيره نحو رطل زيتا ومنوان سمنا وعلى التمرة مثلها زبدا فان قيل التمييز رافع
الابهام عن الذات ولا ابهام في هذه المقادير قلنا المراد بالمقادير ههنا المقدرات
فان قيل ان التمييز رافع الابهام عن المعنى الموضوع له والمقدرات ليس
معنى موضوعا له قلنا الموضوع له اعم من ان يكون موضوعا له بوضع شخصي او
نوعي فالمجاز وان لم يكن موضوعا له بوضع شخصي لكنه موضوع له بوضع نوعي فالوضع
الشخصي بان يلاحظ اللفظ بخصوصه ويوضع للمعنى بخصوصه كما في الجوامد والوضع
النوعي تعيين اللفظ بازاء المعنى باعتبار قاعدة كلية كما في المشتقات مثلا كما
نقول ان كل لفظ على وزن فاعل فهو موضوع لذات من له الفعل والوضع
النوعي في المجازات موجود بحيث ان كل لفظ مقارن لقرينة صارفة فهو متعين
للمعنى مناسب للمعنى الموضوع له ثم الوضع النوعي على قسمين وضع نوعي في الحقائق و
وضع نوعي في المجازات فالوضع النوعي في الحقائق بان يتعين اللفظ للمعنى باعتبار
قاعدة كلية بحيث لا يحتاج هذا اللفظ في الدلالة على ذلك المعنى الى انضمام قرينة
والوضع النوعي في المجازات بان يتعين اللفظ بازاء المعنى باعتبار قاعدة كلية
بحيث يحتاج هذا اللفظ في الدلالة على ذلك المعنى الى انضمام قرينة فان قيل اللفظ
بالقرينة لا يخلو اما الطباق مع القاعدة الكلية او لا سواء فالاول يحتاج في الوضع

النوعي للمجازات كذلك يوجد في الوضع النوعي للحقائق والثاني كما لا يوجد في الوضع النوعي للحقائق كذلك لا يوجد في الوضع النوعي للمجازات فعلى هذا لا يحصل الفرق بين الوضع النوعي للحقائق وبين الوضع النوعي للمجازات قلنا المراد بالقرينة امر سواه ولا نسلم انه كما لا يوجد في الوضع النوعي للحقائق كذلك لا يوجد في الوضع النوعي للمجازات بل في الوضع النوعي للمجازات لا بد من قرينتين احداهما لحصول الانطباق بالقاعدة الكلية والاخرى لافهام المعنى سواء كانتا مذكورتين حقيقة كما في رئيت اسدا ليس بمفترس يرمي او كانت واحدة قائمة مقام القرينتين كما في رئيت اسدا يرمي فان قيل المقادير خمسة فما الوجه للمصنف حيث ذكر البعض وترك البعض وكر البعض قلنا ان مطمح نظر المصنف ليس في بيان المقادير بل في بيان ما يتم به المفرد المقدار ليتحقق علة نصب التمييز بحيث ان يشبه المفرد المقدار بالفعل ويشبه تتمه بالفاعل ويشبه تمييزه بالمفعول فان قيل ان المفرد المقدار كما يتم بالامور الاربعة المذكورة كذلك يتم بالالف واللام لان معنى تمام الاسم كونه بحالة يستحيل معه الاضافة والاسم كما يستحيل اضافته مع هذه الامور الاربعة المذكورة كذلك يستحيل الاضافة مع الالف واللام فلو وقع الاسم بعد الاسم التام بالالف واللام فينبغي ان يكون منصوبا على التمييز فيقال عندي الراقود خلا قلنا المراد بالتمم ليس مطلق التمم بل المراد بالمتمم المتمم الذي يشبه بالفاعل والالف واللام ليس مشابها بالفاعل لان الفاعل عقيب الفعل

والام مقدم على الاسم فيغر وان كان جنسا وهو مالیتشابه اجزاءه ويقع مجردا
عن التاء على القليل والكثير وافرد لان المقصود من التثنية والجمعية هو الدلالة
على كثرة الافراد والجنس كاف في الدلالة على كثرة الافراد فلا حاجة الى التثنية
والجمعية الا ان يقصد الانواع لان الجنس وان دل على كثرة الافراد لا يدل
على كثرة الانواع فلا بد فيه من التثنية والجمعية ليدل على كثرة الانواع فان
قيل ان التميز كما يثنى ويجمع لقصد الانواع كذلك يثنى ويجمع لقصد الاعداد
فما الوجه للمصنف ان يخصص قصد الانواع بالاستثناء قلنا المراد بالانواع
حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية ويجمع في غيره لان
الاصل الموافقة بين التميز والمميز ثم ان كان اي المفرد المقدار تاما بتنوين او بنون
التثنية جازت الاضافة اي المفرد المقدار الى تميزه لان المقصود من التميز رفع
الابهام وهو يحصل بالاضافة مع زيادة التخفيف فان قيل ان الظاهر
من سياق الكلام ان الضمير في كان راجع الى التميز فيكون المعنى وان كان
التميز متلبسا بتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة فح يلزم الخروج عن
المبحث لان البحث في تنوين المفرد المقدار لا في تنوين التميز قلنا ان الضمير في
كان راجع الى المفرد المقدار لا الى التميز فلا يلزم الخروج عن المبحث لكنه مخالف لسياق

١٩٧

الكلام فالاولى في الجواب ان يقال وان وجد التميز متلبسا بتنوين المفرد او بنون التثنية فانه لما تم الاسم بها اقتضى التميز فكان التميز متلبسا بهما حكما والا اى وان لم يتم بتنوين المفرد او بنون التثنية بل تم بنون الجمع او بالاضافة فلا اى لا يجوز اضافة المفرد المقدار الى التميز اما في الاضافة فلئلا يلزم اضافة المضاف واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير التميز فلو ضيف الى التميز لزم الالتباس في بعض الصور كما في عشرين رمضان فلا يضاف في غير صورة الالتباس ايضا لاطراد الباب وعن غير مقدار اى قد يرفع الابهام عن مفرد غير مقدار نحو خاتم حديدا و الخفض اكثر لان المقصود من التميز رفع الابهام وهو يحصل بالاضافة مع زيادة التخفيف والقسم الثانى يرفع الابهام عن نسبة ثابتة في جملة او ما ضاهاها اى في شبه جملة فان قيل هذا يلزم المخالفة بين الاجمال والتفصيل لان الاجمال يشعر بان القسم الثانى عن التميز يرفع الابهام عن ذات مقدرة والتفصيل يشعر بان القسم الثانى عن التميز يرفع الابهام عن النسبة في جملة او ما ضاهاها قلنا الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام في نفس النسبة ورفع الابهام عن نفس النسبة

١٩٢

يستلزم لرفع الابهام عن طرف النسبة لكن المصنف اقتصر على النسبة للتنبيه
على ان المقابلة بين قسمي التميز ليست باعتبار تقدير الذات وذكره بل باعتبار
الذات والنسبة فان كان التميز رافع الابهام عن الذات فهو القسم الاول
سواء كانت الذات مذكورة نحو رطل زيتا او مقدرة نحو نعم رجلا وان كان
التميز رافع الابهام عن النسبة فهو القسم الثاني سواء كانت الذات مذكورة
نحو طاب زيد نفسا او مقدرة نحو طاب زيدا ابا اي طاب شيء منسوب الى زيد ابا
ثم اعلم ان التميز عن النسبة على اربعة اقسام عين اضافي وعين غير اضافي
وعرض اضافي وعرض غير اضافي فالعين الاضافي ما يكون قائما بنفسه و
يعتبر في مفهومه الاضافة الى الغير كالاب والعين غير الاضافي ما يكون
قائما بنفسه ولا يعتبر في مفهومه الاضافة الى الغير كالنفس والدار والعرض
الاضافي ما يكون قائما بالغير ويعتبر في مفهومه الاضافة الى الغير كالابوة و
العرض غير الاضافي ما يكون قائما بالغير ولا يعتبر في مفهومه الاضافة الى
الغير كالعلم وايضا التميز عن النسبة باعتبار ما انتصب عنه على ثلثة اقسام قسم
خاص بالمنتصب عنه وقسم خاص بمتعلقه وقسم صالح لهما مثل طاب زيد نفسا
هذا مثال الجملة والتميز فيه عين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه وزيد اطيب
ابا هذا مثال شبه الجملة والتميز فيه عين اضافي صالح لهما فان قيل لما كان التميز
في المثال الاول خاص بالمنتصب عنه وفي الثاني صالح لهما فالظاهر ان
النفس خاص بالجملة والاب خاص بشبه الجملة قلنا لا فرق بين المثالين في التميز
بحيث ان تميز الجملة كما يجري في الجملة كذلك يجري في شبه الجملة وتميز شبه

الجملة كما يجري في شبه الجملة كذلك يجري في الجملة فصار هذان المثالان في قوة
اربعة امثلة وابوة ودارا وعلما قوله ابوة ودارا وعلما ناظرا الى كل واحد من
المثالين غير مختص بالمثال الاخير فصار كل واحد من المثالين في قوة خمسة امثلة
فان قيل المثال لتوضيح المثل والتوضيح يحصل بالمثال الواحد فلا حاجة الى
تعدد الامثلة قلنا ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد المتملات بحيث ان
النفس عين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه والاب عين اضافي صالح لهما
والابوة عرض اضافي والدار عين غير اضافي والعلم عرض غير اضافي وهذه الثلاثة
خاصة بمتعلق ما انتصب عنه او في اضافته مثل يعجبني طيبه ابا وابوة ودارا وعلما
وترك النفس لانه اظهر من التميزات ويصدوره فارسا فان قيل المثال
لتوضيح الممثل والتوضيح يحصل بمثال واحد فما الحاجة الى ايراد المثالين قلنا
انما اورد مثالين للتنبيه على ان التميز عن النسبة كما يكون جامدا كذلك يكون
مشتقا فان قيل ان العمدة من النحاة صاحب المفصل وهو اورد هذا المثال
في القسم الاول فما الاوجه للمصنف حيث خالف عن صاحب المفصل قلنا
ان الضمير في ويحه لا يخلو اما معلوم واما غير معلوم فان كان معلوما فالتميز رافع
الابهام عن نسبة المدح فيكون مثالا للقسم الثاني وان كان غير معلوم فالتميز
يرفع الابهام عن نفس الضمير فيكون مثالا للقسم الاول فصاحب المفصل نظر
الى ابهام الضمير فيصير مثالا للقسم الاول والمصنف نظر الى معلومية الضمير فيصير
مثالا للقسم الثاني ثم ان كان اسما ذاتيا يصح جعله لما انتصب عنه جاز ان
يكون له اي لما انتصب عنه ولمتعلقه فان قيل هذا ينقض بمثل نفساني

قوله فالتميز يرفع الابهام عن نفس الضمير [illegible]

طاب زيد نفسا لانه اسم ذاتي يصح جعله لما انتصب عنه مع انه لا يجوز ان يكون له و لمتعلقه بل هو خاص بما انتصب عنه **قلنا** المراد بالاسم الذاتي ما يصح جعله لما انتصب عنه و لم يكن نصا فيما انتصب عنه و النفس نص في المنتصب عنه و الا اي و ان لم يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه اي خاص لمتعلق ما انتصب عنه فيطابق فيهما اي في هذين القسمين ما قصد من وحدة التمييز و تثنية و جمعية سواء كان القصد لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا و طاب الزيدان ابوين و طاب الزيدون اباء او لموافقة المعنى الذي كان ثابتا في ما انتصب عنه نحو طاب زيد ابا اذا اريد له اب واحد او طاب زيد ابوين اذا اريد له اب و جد او جدا او طاب زيد اباء اذا اريد له اب و اجداد الا اي لا يطابق اذا كان جنسا و وجهه ما مر الا اي يطابق ان يقصد الانواع و وجهه ما مر و ان كان صفة كانت له اي خاص بالمنتصب عنه لان الصفة تقتضي الموصوف و المذكور اولى بموصوفية من مقدر **فان قيل** ان التمييز يرفع الابهام عن الذات فكيف يكون صفة **قلنا** المراد بالصفة الاسم المشتق **فان قيل** هذا ينتقض بنحو كفى زيد رجلا لانه جامد مع انه خاص بما انتصب عنه **قلنا** المشتق اعم من ان يكون صريحا او تاويلا فرجلا و ان لم يكن مشتقا صريحا لكنه مشتق تاويلا فيكون التقدير كفى زيد كاملا في الرجلية و طبقه اي مطابقة التمييز مع ما انتصب عنه في الافراد و التثنية و الجمعية و التذكير و التانيث لانه حامل لضمير ما انتصب عنه **فان قيل** ان قوله و طبقه عطف على خبر كان و خبر كان محمول

على اسم كان وههنا لا يصح الحمل لانه لزم حمل صرف الوصف على الذات
قلنا الواو ليس للعطف بل بمعنى مع او نقول الواو للعطف والمصدر
بمعنى للفاعل فيكون المعنى كانت صفة له ومطابقة له احتملت اي الصفة
المذكورة الحال لاستقامة المعنى على تقدير الحالية فان قيل لما كان
المعنى مستقيما على التقديرين فما الوجه للمصنف حيث حكم بحمله على الحال على سبيل
الاحتمال قلنا لان زيادة من يؤيد جهة التمييز لان من تزاد مع التمييز لا
مع الحال او نقول ان مقصودنا مدحه بالفروسية لا مدحه بشيء آخر في
حال الفروسية ولا يتقدم على عامله اذا كان عامله اسما جامدا لان الجامد ضعيف
العمل لانه مشابه للفعل مشابهة ضعيفة فيعمل في المعمول المتاخر لا في المتقدم
والاصح ان لا يتقدم على الفعل لان التمييز عن النسبة فاعل في الحقيقة وتقديم
الفاعل على الفعل ممتنع فان قيل هذه القاعدة منقوضة بقوله تعالى
فجرنا الارض عيونا لان عيونا تمييز عن النسبة وليس بفاعل وبقولهم امتلأ
الاناء ماء لان ماء تمييز عن النسبة وليس بفاعل قلنا ان الفاعل اعم من
ان يكون فاعلا لنفس الفعل مثل طاب زيد نفسا لانه في قوة قوله طاب
نفس زيد او يكون فاعل الفعل بعد جعله لازما كما في فجرنا الارض عيونا لانه
اذا انتقلت الى باب الانفعال فيكون المعنى انفجرت عيونا او بعد

جعله متعديا كما في امتلاء الاناء ماء لانه اذا انتقلت الى الثلاثي المجرد فيكون المعنى ملأه الماء. فان قيل ان ماء في مثل هذا التركيب امتلاء الاناء ماء فاعل من حيث قصد المتكلم من غير حاجة الى جعل الفعل متعديا الا ان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل المجاز وقع فيه الابهام فلاجرم ميزه بقوله ماء فهو في قوة قوله ملأه الماء كما في هذا التركيب ربح زيد تجارة اي ربح تجارة زيد خلافا للمازني والمبرد فانهما يقولان بجواز تقديم التمييز على الفعل لان الفعل قوي العمل فيعمل في المعمول المتاخر والمتقدم كما في قول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها + وما كاد نفسا بالفراق تطيب + المستثنى متصل ومنقطع ووجه الحصر ان المستثنى لا يخلو اما ان يعلم دخوله في المستثنى منه قبل الاستثناء قطعا او علم خروجه من المستثنى منه قبل الاستثناء قطعا فان كان الاول فهو متصل وان كان الثاني فهو منقطع فان قيل ان تقسيم المستثنى الى المتصل والمنقطع لا يصح لان الشرط في التقسيم ان يكون للمقسم مفهوم مشترك صادق على كل قسم وليس للمستثنى مفهوم مشترك ان يصدق على كل قسم قلنا المفهوم اعم من ان يكون حقيقة او اعتبارا فههنا وان لم يكن حقيقة لكنه اعتبارا اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة فان قيل ان تقسيم المستثنى الى المتصل والمنقطع لا يصح لان التقسيم بناء على التعريف والمصنف لم يعرفه قلنا ان المعلومية بهذا الوجه كافية لصحة التقسيم فان قيل لما كان المعلومية بهذا الوجه كافيا لصحة التقسيم فما الوجه للمصنف حيث عرف

بیت ٢ اول

صنعة تسطیح

ذلك السعيد الذي ... الوجه السعيد

بالعلم ... الا انه لا يبلغ الا الايام

بانها ... المتنابه ... الا البيع لان التميز ... الايام

... فتعدد المعنى ... فاتصل ... البيع ... يتقال ... الام

... التقعيد الا ... فلا ... ان ... الا و

... ماتبع بالشعر ... الغير ... انجز ... و

... فتمسك بها ... المقصود الا ...

... قال ... الا ... والا

... المعنى

... کلم که اصدی

نقش دل با شد بفراق دوست خود

بس نکو ... وقطع الفت خواهد کرد

من ٢١ ... ٥٢ ... اقتضابا ... الادیب ... البیت

المصنف قال الشیخ الرضی فقائل ان یمنع اختلافهما

... الا انه ... ولکن ... لتقاربهما ...

... المستثنی ... المذکور ...

الا ... ایضاً ...

کتبی فلا شك

ان المعنی متعدد لکون

السن ... البیت ... السعدی ... الرحمن

ودیل ... ان ودیل ... بن ساد ... ری ... ام

... وستاره ... وابیکار ... با ... بی دور

گردن دوست خود را وصال آنگه ... زد ... بیت ... فنه

آن ... آن ... ارحیث ... فی

بجای ... گمان

مع انهما لا ینفکان ...

... ثنائی القسمین ...

... الا ... الصوت ... التحیر

... بل ... ان ... اللفظ ... بین ... التصل

... فتحل ... ان الوجه ... فصار المعنی ... تنبیه

قال المصنف ... من ان ... ولا ... حقیقتین

... السائر ... وان کانا ... ان ... المستثنی

عن الاخر ... ان ... اللفظ ...

... ستیرا

كل قسم تعريفا على حدة قلنا ان لكل قسم احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها على كل واحد
من غير معرفة كل واحد منها فلذا اعرف كل قسم تعريفا على حدة فالمتصل هو الاسم
المخرج عن متعدد لفظا اي سواء كان المتعدد لفظا نحو جاءني القوم الا زيدا
او تقديرا نحو ما جاءني الا زيد بالا واخواتها والمنقطع هو الاسم المذكور بعدها
اي بعد الا واخواتها غير مخرج عن المتعدد لان الاخراج عن المتعدد يقتضي
الدخول في المستثنى منه والمستثنى المنقطع غير داخل في المستثنى منه ثم اعلم ان
المستثنى على قسمين متصل ومنقطع وفي تفسيرهما خلاف بين العامة والمحققين
فمذهب العامة ان المستثنى المتصل ما يكون المستثنى من جنس المستثنى
منه والمستثنى المنقطع الا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه لان المشهور
في مثال المستثنى المتصل قولهم جاءني القوم الا زيدا والمشهور في مثال
المنقطع قولهم جاءني القوم الا حمارا ومذهب المحققين ان المستثنى المتصل ما يكون
المستثنى داخلا في المستثنى منه قبل الاستثناء قطعا سواء كان المستثنى
من جنس المستثنى منه او لا والمستثنى المنقطع ما يكون المستثنى خارجا من
المستثنى منه قبل الاستثناء قطعا سواء كان المستثنى من جنس المستثنى منه او لا والمختار
عند المصنف مذهب المحققين وهو منصوب وجوبا اذا كان اي وقع بعد الا غير
صفة في كلام موجب لان ما يحتمل نصب المستثنى على الاستثنائية هو الرفع
والنصب على البدلية والبدل هنا ممتنع لان البدل في حكم تكرير العامل
فانه لا يخلو اما ان تقول بتكرير العامل او لا فان كررت يلزم فساد المعنى
والا يلزم المخالفة عن قاعدة البدل فان قيل يجب على المصنف ان يقيد

الكلام بقيد تام ليخرج هذا القول قربت الايام كذا الا ان المستثنى فيه منصوب
على الظرفية لا على الاستثنائية قلنا لا حاجة الى هذا القيد لان كلامنا في نصب
المستثنى مطلقا لا في نصبه على الاستثنائية بدليل قول المصنف او كان
بعد خلا وعدا فان قيل وجب على المصنف ان يقيد الكلام بقيد تام ليخرج
عن هذه القاعدة قوله في الايام كذا الا ان المستثنى فيه مرفوع لا منصوب قلنا لا حاجة
الى هذا القيد لان هذا المثال فرد من افراد المستثنى المفرغ والمستثنى المفرغ خارج عن
هذا التقسيم بقرينة المقابلة او مقدما على المستثنى منه مثل جاءني الا زيدا القوم
لان ما يحتمل نصب المستثنى على الاستثنائية هو الرفع والنصب والجر على البدلية
وههنا البدل ممتنع والا يلزم تقديم البدل على المبدل منه وهو لا يجوز او منقطع
نحو جاءني القوم الا حمارا لان ما يحتمل نصب المستثنى على الاستثنائية هو الرفع و
النصب والجر على البدلية وهذا المثال لا يحتمل البدل الا بدل الغلط لكن
بدل الغلط ههنا ممتنع لان مبنى البدل الغلط على السهو والغفلة ومبنى المستثنى
المنقطع على الروية والفطانة وبينهما تناف في الاكثر اى في اكثر الاستعمالات
وهو استعمال الحجازيين ولما قال اكثر الاستعمالات احترز عن اقل الاستعمالات
وهو استعمال بني تميم لان مذهب بني تميم ان المستثنى المنقطع على قسمين
قسم يصح حذف المستثنى منه واقامة المستثنى مقام المستثنى منه وقسم لا يصح حذف
المستثنى منه واقامة المستثنى مقام المستثنى منه ففي الاول جواز البدلية وفي
الثاني تعين النصب على الاستثنائية كما في قوله تعالى لا عاصم اليوم من
امر الله الا من رحم او كان بعد خلا وعدا نحو جاءني القوم خلا زيدا وعدا زيدا

لان خلا وعدا افعال والمستثنى بعدهما مفعول به واعرابه النصب على المفعولية **فان قيل** ان نصب المستثنى بعد عدا مستقيم وبعد خلا غير مستقيم لان خلا فعل لازم وهو لا يعمل النصب على المفعولية **قلنا** ان خلا وان كان فعلا لازما لكن يتعدى بواسطة حرف الجر كما في هذا التركيب خلت الديار من الانيس او **نقول** ان خلا من باب حذف الايصال **او نقول** ان خلا يتضمن معنى جاوز وجاوز متعد بنفسه فكذلك متعد بنفسه **فان قيل** ان دفع الاعتراض حصل بالوجه الاول فما الحاجة الى زيادة الوجهين الاخيرين **قلنا** ان النحاة التزموا التضمن وحذف الايصال لتوكد مشابهته بالا المستثنى التي هي ام الباب **فان قيل** ان الضمير في خلا وعدا لا يخلو اما راجع الى المستثنى منه او الى امر آخر فعلى الاول لا يجيء المطابقة بين الراجع والمرجع اليه وعلى الثاني يلزم الاضمار قبل الذكر **قلنا** الضمير في خلا وعدا راجع الى مصدر الفعل المذكور او الى اسم فاعل الفعل المذكور او الى بعض المطلق من المستثنى منه فيكون التقدير جاءني القوم خلا مجيئهم او خلا الجائي منهم او خلا بعضهم زيدا وكذا الحال عدا القوم **فان قيل** ان خلا وعدا افعال والمستثنى الواقع بعدهما مفعول به والفعل مع الفاعل والمفعول جملة ولا بد في الجملة من الاعراب فما الاعراب ههنا **قلنا** ان اعرابها النصب على الحالية **فان قيل** الماضي اذا وقع حالا لا بد فيه من قد وليس فيها لفظة قد **قلنا** ان لفظة قد ههنا مقدر ولم يظهر لتوكد مشابهته بالا التي هي ام الباب في الاكثر وانما قال في الاكثر احترز عن اقل الاستعمالات لان على اقل الاستعمالات كان المستثنى بعد خلا

٢٠١

وعدا مجرورا لان خلا وعدا حروف جارة وعمل الجارة جر المدخول او ماخلا وماعدا
اي واليها المستثنى منصوب اذا وقع بعدهما نحو جائني القوم ماخلا زيدا
او ماعدا زيدا لان ماخلا وماعدا افعال والمستثنى الواقع بعدهما مفعول به و
اعراب المفعول به النصب على المفعولية ثم اعلم ان ماخلا وما عدا في محل
النصب اما على الظرفية واما على الحالية فان قيل ان النصب ماخلا و ما عدا
على الظرفية لايصح لان الظرف على قسمين زمان ومكان وماخلا وماعدا لاظرف
زمان ولامكان قلنا ان ظرفيتهما مجاز باعتبار المضاف لان ما في ماخلا
وماعدا مامصدرية وما المصدرية اذا دخلت على الفعل كان الفعل بها ولا
بالمصدر فيكونان مأولين بمعنى المصدر وتقدير الاوقات قبل المصادر
شائع فيقدر فيهما وقت فيكون التقدير جائني القوم وقت خلو مجيئهم زيدا
او جائني القوم وقت عدو مجيئهم زيدا فان قيل ان نصب ماخلا و ماعدا على
الحالية لايصح لان الحال محمول على ذي الحال وههنا لايصح الحمل لانه يلزم حمل
صرف الوصف على الذات وهو لايجوز قلنا المصدر مبني للفاعل فيكون
التقدير جائني القوم خاليا مجيئهم زيدا او متجاوزا مجيئهم زيدا وليس و لايكون اي
واليها المستثنى منصوب اذا وقع بعدهما نحو سيجيئ الملك لايكون بشرا وليس
بشرا لان ليس و لايكون من الافعال الناقصة والمستثنى بعدهما خبر الافعال
الناقصة وخبرها من المنصوبات فان قيل ان ليس ولايكون من الافعال
الناقصة و الافعال الناقصة تقتضي الاسم و الخبر فخبرهما الاسم
الواقع بعدهما فما اسمهما قلنا ان اسمهما الضمير المستكن فيهما الراجع الى

الی اسم فاعل الفعل المذکور او الی بعض المطلق من المستثنی منہ لکن یلزم اضمار
اسمہا فی باب الاستثناء لیؤکد مشابہتہ بالا التی ہی ام الباب ثم اعلم انہ لایجوز
التصرف فی ہذہ الافعال لانہا واقعۃ موقع الا وہو حرف لایتصرف فیہا فکذا
فیما وقع موقعہا وایضا استعملت ہذہ الافعال فی المستثنی المتصل الغیر المفرغ
ویجوز فیہ النصب علی الاستثنائیۃ ویختار البدل فیما وقع بعد الا فی کلام
موجب وذکر المستثنی منہ نحو ما فعلوہ الا قلیل والا قلیلا لانہ لو حمل ما بعد الا علی
البدل لاستحق الاعراب بالاصالۃ ولو حمل ما بعد الا علی المستثنی لاستحق الاعراب
بالواسطۃ واستحقاق الاعراب بالاصالۃ اولی من استحقاق الاعراب بالواسطۃ
فان قیل البدل فی حکم تکریر العامل فانت لاتخلو اما کررت العامل اولا
فان کررت العامل یلزم فساد المعنی والا یلزم المخالفۃ عن قاعدۃ البدل قلنا
انا نقول بتکریر العامل لکن المراد بالعامل اصل العامل بدون حرف النفی
فان قیل لانسلم ان ما بعد الا لو حمل علی البدل لاستحق الاعراب بالاصالۃ
لان البدل قسم من التوابع والتوابع تستحق الاعراب بواسطۃ المتبوعات
قلنا المراد بالاصالۃ والتبعیۃ الاصالۃ والتبعیۃ بالنظر الی قصد المتکلم ولاشک
ان البدل مقصود المتکلم والمستثنی غیر مقصود لہ ویعرب علی حسب العوامل
ای علی حسب اقتضاء العوامل اذا کان المستثنی منہ غیر مذکور لانہ فرغ لہ
العامل من المستثنی منہ فلذلک سمی ہذا القسم بالمستثنی المفرغ فان قیل
لما فرغ لہ العامل عن المستثنی منہ فینبغی ان یسمی بالمفرغ لہ قلنا المراد
بالمفرغ المفرغ لہ وہو فی غیر الموجب لیفید فائدۃ صحیحۃ وہو صحۃ الحکم علی

سبيل الشمول ليدخل المستثنى في المستثنى منه ثم اخرج بالا مثل ما ضربني الا زيد فان قيل هذا ينتقض بنحو قرءت الا يوم كذا لانه مستثنى مفرغ موجود في كلام موجب فاجاب المصنف بقوله الا ان يستقيم المعنى وهو صحة الحكم على سبيل الشمول مثل قرءت الا يوم كذا لانه ليس المراد بالايام جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع والشهر والسنة فان قيل كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور كذلك لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب في بعض الصور نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط استقامة المعنى فيهما قلنا الاعتبار للغالب والغالب في غير الموجب استقامة المعنى وفي الموجب عدم استقامة المعنى لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل ومخالفة واحد منها كثير غالب واشتراك جميع افراد الجنس في تعلق الفعل ومخالفة واحد منها قليل نادر فان قيل كما لا يصح هذا التركيب قرءت الا يوم كذا الا اذا كان المراد بالايام ايام الاسبوع والشهر والسنة ينبغي ان يصح هذا التركيب ضربني الا زيدا اذا اريد به جماعة مخصوصة بواسطة القرائن قلنا الفرق بين هذين المثالين باعتبار وجود القرينة وعدم القرينة والقرينة بالفعل موجودة في هذا التركيب قرءت الا يوم كذا لا في هذا التركيب ضربني الا زيد وعلى تقدير وجود القرينة فيه لا شك في صحته ومن ثمه اي لاجل ان مستثنى المفرغ لا يوجد في كلام موجب لم يجز ما زال زيد الا عالما لان النفي اذا دخل على النفي يفيد الاثبات فيكون المعنى ثبت زيد على جميع الصفات الا على صفة العلم وهذا المعنى فاسد لان صفات

قوله والقرينة بالفعل موجودة في هذا التركيب الخ اقول لا يخفى على من له ذهن سليم وطبع مستقيم انه لا فرق بين المثالين بان القرينة في احدهما

٢٠٣

زيد بعضها مناقض لبعض فكيف يجمع في شخص واحد **فان قيل** يتبع
اي يحمل صفات زيد على ما اي على الصفات التي يمكن جمعها في شخص واحد
ثم يستثني من جملتها صفة العلم او يحمل على كل الصفات مبالغة في نفي صفة
العلم فعلى هذين التقديرين يرجع هذا المثال الى صورة استقامة المعنى **قلنا**
على هذين التاويلين يرجع جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستغناء
ومع انه لم يقل به احد من الناس **فان قيل** قد تقرر فيما سبق ان المستثنى
منه اذا كان مذكورا في كلام غير موجب ففيه جواز النصب واختيار البدل
فهذا منقوض بمثل ما جائني من احد الا زيد ولا احد فيها الا عمرو وما زيد شيئا
الا شيئ لا يعبأ به لان المستثنى منه في هذه الامثلة مذكور في كلام غير موجب مع
انه لا يختار فيها البدل لانه لو كان البدل مختارا لكان المستثنى مجرورا في
المثال الاول ومنصوبا في المثالين الآخرين ومع انه مرفوع في الكل
فاجاب المصنف بقوله واذا تعذر البدل على اللفظ اي من حيث الحمل
على لفظ المستثنى منه فعلى الموضع اي يحمل على محل المستثنى منه لان يحمل على
المختار بقدر الامكان مثل جائني من احد الا زيد ولا احد فيها الا عمرو وما زيد
شيئا الا شيئ لا يعبأ به وقوله لا يعبأ به صفة للشيئ واتى وصف به لئلا يلزم
استثناء الشيئ من نفسه **فان قيل** هذا الدليل انما يستقيم على النسخة التي
وقع فيها هذا القيد ولا يستقيم على النسخة التي لا يقع فيها هذا القيد لان على هذه
النسخة اليه يلزم استثناء الشيئ من نفسه **قلنا** ان على النسخة التي لا يقع فيها
هذه القيد لا يلزم استثناء الشيئ من نفسه لان المستثنى منه شيئ مطلق سواء يعبأ به

عليه صفة من غير صفة الشيئية اولا والمستثنى شئ لا زيد عليه صفة من غير صفة
الشيئية لان من تزاد بعد الاثبات لان من وضعها الواضع لاستغراق النفي
والكلام بعد الا موجب فما دلا لا تقدر ان عاملتين اي حال كونهما عاملتين
لانهما عملتا للنفي وقد انتقض بالا فان قيل لا احد في هذا المثال محلان
من الاعراب محل قريب هو نصبه لكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم
اعتبر واحمله على المحل البعيد لا القريب قلنا ان محله القريب انما هو لعمل لا فيه
بمعنى النفي وقد انتقض النفي بالا بخلاف محل البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه فان
قيل هذه القاعدة منقوضة بليس زيد شيئا الا شيئا لان النفي ههنا ايضا منتقض
بالا مع ان المستثنى محمول على البدل من حيث اللفظ فاجاب المصنف
بقوله بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا لانها عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر اي
التاثير لنقض معنى النفي اي لانتقاض معنى النفي في بطلان عملها لبقاء الامر
العامل هي لاجله اي لام وهو الفعلية فان قيل ان نفي ليس لا ينفك من فعلية
ليس ونفي ليس باطل فينبغي ان يكون فعلية ايضا باطل قلنا ان قوله ليس زيد
شيئا الا شيئا سؤال بقوله ما كان زيد شيئا الا شيئا ومن ثمه اي لاجل ان
عمل ليس للفعلية وعمل ما ولا للنفي جاز ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد
الا قائما اما جواز الاول لان عمل ليس للفعلية وهي باقية واما امتناع الثاني
فلان عمل ما للنفي وقد انتقض النفي بالا ومخصوص اذا وقع بعد غير وسوى و
[illegible] لانهما مضافة والمستثنى بعدهما مضاف اليه والمضاف يعمل الجر في
[illegible] المستثنى مجرور اذا وقع بعد حاشا لانه حرف جر وعمل

الجارة جر المدخول في الاكثر وانما قال في الاكثر لان المستثنى بعده منصوب على الاستعمال الاقل لان حاشا فعل والمستثنى بعده مفعول به واعرابه النصب عند عدم المانع واعراب غير فيه اي في باب الاستثناء كاعراب المستثنى بالا على التفصيل اي على التفصيل المذكور لانه لما كان المستثنى مجرورا بكلمة غير نقل اليه اعراب المستثنى وكلمة غير صفة في الاصل لدلالتها على ذات مبهمة موصوفة بصفة المغايرة حملت على الا في استثناء بطريق المجاز والعلاقة بينهما هذا ان كل واحد منهما مفيد مغايرة ما بعدها لما قبلها كما حملت الا عليها في الصفة اذا كانت تابعة اي واقعة لجمع اي بعد المتعدد منكور غير محصور اما كونه بعد المتعدد ليطابق حالها صفة حالها من اداة الاستثناء اما كونه منكورا لانه لو كان معرفا باللام لا يخلو اما للاستغراق او للعهد فعلى الاول لا يتعذر المتصل وعلى الثاني فانت لا تخلو اما ان يشار باللام الى جماعة يكون المستثنى داخل فيه قطعا او الى جماعة يكون المستثنى خارجا عنه قطعا فان كان الاول فلا يتعذر المتصل الخ وان كان الثاني فلا يتعذر المنقطع والشرط لكون الا بمعنى غير تعذر قسمي الاستثناء واما كونه غير محصور لان المحصور على قسمين احدهما جنس مستغرق والثاني البعض معلوم العدد منه وعلى كل واحد من التقديرين وجب دخول ما بعدها فيما قبلها فلا يتعذر المستثنى المتصل والشرط لكون

قال

الا بمعنى غير لتعذر فسمي الاستثناء المتعذر الاستثناء عند وجود هذه الشرائط نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فالا واقعة بعد متعدد وهو آلهة والمتعدد منكور غير محصور فيكون الا بمعنى غير فيكون المعنى لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا والفرق في هذه الآية مانع اخر عن حمل الا على معنى الاستثناء لانه لو حمل الا على معنى الاستثناء لصار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل على اثبات الواحدانية كما لا يخفى والمقصود اثبات وحدانية الله بخلاف ما اذا كان الا بمعنى غير لانه يدل على نفي غير الله ونفي غير الله يستلزم لاثبات وحدانية الله تعالى وضعف حمل الا بمعنى غير في غيره اي في غير جمع المنكر المحصور لاستقامة الاستثناء ومذهب سيبويه انه يجوز حمل الا بمعنى غير مع استقامة الاستثناء كما في قول الشاعر وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فالا بمعنى غير بدليل رفع الفرقدان

اعطى كونه فقال بعض الافاضل ... زمان معا لا يتقاربان في ...
المشفقة انما لو كانا زمانين ... بعض ...
ما ليتدان ... وجدا لا يتقاربان ... من القطع ...
وان كانا مستاقتين في انقلا ...
في الواقع لا متحاذان ...
قول بعض

قلنا هذا البيت محمول على الشذوذ واعتبار للشاذ على ان في هذا البيت
شذوذين آخرين احدهما وصف الكل دون المضاف اليه والمقصود
وصف المضاف اليه وكلمة كل للاحاطة والشمول والثاني انه يلزم الفصل
بين الصفة والموصوف بالخبر وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب على
الظرفية لانهما في الاصل صفتان للمكان كما في قوله تعالى مكانا سوى ثم
حذف الموصوف واقيم الصفة مقام الموصوف فيصير بمعنى المكان على
الاصح فقوله على الاصح احتراز عن المذهب الغير الاصح وهو مذهب الكوفيين
فانهم يجوزون خروجهما عن الظرفية ويتصرفون فيهما رفعا ونصبا وجرا كما في
قول الشاعر صفحنا عن بني ذهل وقلنا القوم اخوان + عسى الايام ان يرجعن
قوما كالذي كانوا + فلما صرح الشر فامسى وهو عريان + فلم يبق سوى العدوان
دناهم كما دانوا + خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخولها مثل كان زيد قائما
وامره كامر خبر المبتدأ في الاقسام والشرائط والاحكام فان قيل لما كان
امر خبرها كامر خبر المبتدأ في الاقسام والشرائط والاحكام وخبر المبتدأ اذا كان
معرفة لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ فخبر هذه الافعال ان كان معرفة فينبغي
ان لا يجوز تقديمه على اسمائها فاجاب المصنف بقوله ويتقدم اي خبر
كان على اسم كان وان معرفة اي حال كونه معرفة لان الالتباس يدفع باختلاف
الاعراب فان قيل هذه القاعدة منقوضة بمثل هذا التركيب كان الفتى
هذا لان خبر كان فيه معرفة مع انه لا يجوز تقديمه على اسم كان قلنا هذا الحكم فيما
اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا والاعراب ههنا في الاول تقديري

وفي الثاني محل وتقديره حذف عاملها اي عامل خبر كان وهو نفس كان لان
كان كثير الاستعمال من بين من الاخوات فبتقدير حذفه فيسبق الذهن اليه
مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر والمراد من المثال التركيب
اذا ذكر ان ثم اسم ثم فاء ثم اسم ويجوز في مثله اربعة اوجه نصب الاول
ورفع الثاني اما نصب الاول فلانه خبر لكان المحذوف وخبر كان من
المنصوبات واما رفع الثاني فلانه خبر المبتدأ المحذوف وخبر المبتدأ من المرفوعات
فيكون التقدير ان كان عمله خيرا فجزاءه خير والثاني نصبهما على ان خيرا في
الموضعين خبر لكان المحذوف وخبر كان من المنصوبات فيكون التقدير
ان كان عمله خيرا فكان جزاءه خيرا والثالث رفعهما اما رفع الاول فعلى انه
اسم لكان المحذوف واسم كان من المرفوعات واما رفع الثاني فلانه
خبر المبتدأ المحذوف وخبر المبتدأ المحذوف ايضا من المرفوعات فيكون
التقدير ان كان في عمله خير فجزاءه خير والرابع رفع الاول ونصب الثاني
اما رفع الاول فلانه اسم لكان المحذوف وهو من المرفوعات واما نصب
الثاني فلانه خبر لكان المحذوف وهو من المنصوبات فيكون التقدير ان
كان في عمله خير فكان جزاءه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها باعتبار قلة
الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف كان في مثل اما انت منطلقا
انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت ثم حذف اللام الجارة للتخفيف
وحذف كان للاختصار وعوض عنه ما وابدل المتصل بالمنفصل فصار ان
ما انت منطلقا ثم ادغم النون في الميم فصار اما انت منطلقا فهنا

الحذف واجب باعتبار وجود القرينة وسد الشئ مسده اما القرينة فهو نصب المعمول واما سداد المسد فهو اقامة المقام كان اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها مثل ان زيدا قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافا او مشبها به واما الولي فلان لا ضعيف العمل لا يعمل مع الفاصل واما النكرة فلان لا لنفي الجنس تقتضي الكثرة والتعريف يقتضي القلة وبينهما منافاة واما الاضافة وشبهها فلانها من الخواص المعظمة المكبرة للاسم فيقوى بهما جهة الاسمية ويضعف بهما جهة المشابهة بالحرف فان قيل ما الوجه للمصنف حيث عرف المنصوب بلا ولم يعرف مطلق اسم لا قلنا ان اسم لا لا كل من المنصوبات ولا اكثر منها بل هو اقل منها فلذا عرف المنصوب بلا بخلاف سائر المنصوبات فانها اما كل من المنصوبات او اكثر منها والاكثر حكم الكل فان قيل ان تعريف مطلق اسم لا حصل بقوله هو المسند اليه بعد دخولها فما الفائدة في ذكر هذا القول يليها نكرة آه قلنا نعم ان تعريف مطلق اسم لا حصل بهذا القدر لكن مراد المصنف في هذا المقام حد المنصوب فلذا زاد قوله يليها نكرة مثل لا غلام رجل ظريف فيها ولا عشرين درهما لك فان كان اي مسند اليه مفردا بانتفاء الشرط الثالث فهو مبني على ما ينصب به بالحرف والحركة قبل دخول لا اما كونه مبنيا فلانه متضمن لمعنى من الاستغراقية والمتضمن لمعنى الحرف مبني فهو ايضا مبني وانما تضمن لمعنى من الاستغراقية لانه وقع في جواب سوال السائل الذي هو مشتمل على كلمة من والمذكور في السوال كالمعاد في الجواب واما كونه مبنيا

على الفتح فلموافقة الحركة البنائية مع الحركة الاعرابية وان كان معرفة باستفاء الشرط الثاني او مفصول بينه وبين لا بانتفاء الشرط الاول وجب الرفع اي رفع المعمول والتكرير اي تكرير اسم لا مثال الاول نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ومثال الثاني نحو لا في الدار رجل ولا امرأة اما رفع الاول فلانه لما لم يظهر اثر لا في المعرفة فوجب فيه الرفع على الابتدائية واما التكرير في الاول فليكون جبيرة لما فات من النكرة واما الرفع في الثاني فلان لا ضعيف العمل لا يعمل مع الفاصل واما التكرير في الثاني فلمطابقة الجواب مع السؤال فان قيل قد تقرر فيما سبق ان اسم لا اذا كان معرفة وجب الرفع والتكرير فهذه القاعدة منقوضة بقول الشاعر قضية ولا ابا حسن لها لان اسم لا فيه معرفة ومع انه لا يكون مرفوعا ولا مكررا فاجاب المصنف بقوله ومثل قضية ولا ابا حسن لها متأول بتأويل النكرة باعتبار الوجهين الاول ان هذه العبارة محمولة على حذف المضاف اي قضية ولا مثل ابي حسن لها لان لفظ المثل لتوغله في الابهام لا يعرف بالاضافة واما الثاني فلان ابي حسن كناية عن الوصف المشتهر صاحب العلم به وهو الفصل بين الحق والباطل اي قضية ولا فيصل لها وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه والمراد بمثل هذا التركيب كل تركيب كرر فيه لا على سبيل العطف وعقيب كل واحد نكرة مفردة بلا فاصلة فتحهما على ان لا في الموضعين لنفي الجنس واسمها نكرة مفردة بلا فاصل واسم لا اذا كان كذلك فهو مبني على الفتح وفتح الاول ونصب الثاني اما فتح الاول فلان لا الاول لنفي الجنس واسمها نكرة مفردة بلا فاصل آه

واما النصب للثاني فلان لا الثاني زائدة لتاكيد النفي واسمها معطوف
على المحل القريب للاول ومحل القريب للاول النصب فهو ايضا منصوب
وفتح الاول ورفعه اي الثاني اما فتح الاول فلما مر واما الرفع الثاني فلان
لا الثاني زائدة لتاكيد النفي واسمها معطوف على محل البعيد للاول ومحله البعيد
محل الرفع على الابتداء فهو ايضا مرفوع ورفعهما مع المطابقة للجواب مع السوال
ويجوز في هذه الوجوه الاربعة المذكورة عطف الجملة على الجملة على ان لكل واحد
منهما خبر على حدة وعطف المفرد على المفرد على ان يكون لهما خبر واحد ورفع
الاول على ضعف وفتح الثاني اما رفع الاول فلان لا الاول بمعنى ليس فـ
اسم لا التي بمعنى ليس مرفوع فهو ايضا مرفوع واما ضعفه فلان عمل لا بمعنى ليس
قليل واما فتح الثاني فلان لا الثاني لنفي الجنس واسمها نكرة مفردة بلا فاصل
واسم لا اذا كان كذلك فهو مبني على الفتح وتعين في هذا الوجه عطف الجملة
على الجملة ولا يجوز عطف المفرد على المفرد والا لزم كون الاسم الواحد مرفوعا
ومنصوبا وهو محال وايضا يحتمل ان يكون رفع الاول لالغاء عمل لا بالتكرير
لان الشرط لصحة الغاء عمل لا التكرير فقط وهو موجود ههنا وفي هذا الوجه كما يجوز
عطف الجملة على الجملة كذلك يجوز عطف المفرد على المفرد واذا دخلت
الهمزة اي همزة الاستفهام على لا النفي الجنس لم تغير العمل اي تاثير لا في
دخوله اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله بدخول كلمات الاستفهام وان
غير معناه ومعناها الاستفهام نحو الا رجل في الدار او العرض نحو الا نزول
عندي او التمني نحو الا ماء اشربه فان قيل هذه القاعدة منقوضة

بقوله الشاعر الا رجلا جزاه الله خيرا ولان ههنا تغير عمل لا عن البناء الى الاعراب
قلنا ان لا هذه ليست لنفي الجنس حتى دخل عليها همزة الاستفهام بل هي
حرف موضوع للتحضيض برأسه فان قيل حرف التحضيض تدخل على الافعال
وهي داخلة على الاسم قلنا الفعل اعم من ان يكون لفظا او تقديرا وههنا و
ان لم يكن لفظا لكنه تقديرا فيكون التقدير الا تروني رجلا جزاه الله او نقول عن
الاصل الاعتراض ان هذه لنفي الجنس دخلت عليها همزة الاستفهام لكن النصب
والتنوين لضرورة الشعر ولا اعتبار له ونعت المبني اي اسم لا المبني بالفتح
الاول مفردا يليه مبني على الفتح من حيث حمل النعت على المنعوت لاتحاد
والاتصال بينهما او التوجه حرف النفي الى النعت حقيقة لان النفي اذا توجه
الى المقيد ينفي القيد عنه فان قيل انه اذا كرر المبني مبني على الفتح ثم جعل
نعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء باردا مع انه يصدق عليه انه نعت المبني
الاول مفردا يليه قلنا المراد بالمبني في قوله ونعت المبني ليبنى على الفتح
بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا وباردا في هذا المثال نعت للتابع
لا للمتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس ما يليه لتوسط التابع
بينهما ومعرب لان الاصل في التوابع تبعيتها لمتبوعاتها في الاعراب دون
البناء رفعا اي حمله على المحل البعيد للاول ونصبا اي حمله على محل القريب للاول
نحو لا رجل ظريف وظريفا والا اي وان لم يكن النعت بهذا فالاعراب
رفعا اي حملا على المحل البعيد للاول ونصبا اي حملا على المحل القريب للاول
ولا يجوز فيه البناء لان فوات الشرط يستلزم لفوات المشروط والعطف

الثالث فلان ما ولا ضعيف العمل لا يعمل مع تغير الترتيب واذا عطفت عليه
اي على اسم ما ولا بموجب اي بعاطف هو مفيد الايجاب فالرفع اي حكم المعطوف
الرفع لان العاطف الذي هو مفيد الايجاب مثل بل في انتقاض النفي نحو
ما زيد مقيما بل مسافر او لكن مسافر المجرورات هو اي جنس المجرور يدل عليه
المجرورات من قبيل دلالة الجمع على الجنس لا من قبيل دلالة الجمع على المفرد ما اي اسم
اشتمل ذلك الاسم من قبيل اشتمال الموصوف على الصفة لا من قبيل اشتمال الكل على الجزء على
علم المضاف اليه اي على علامة كون الشي مضافا اليه اعني الكسرة في
المفردات وفي الجمع المؤنث السالم والفتحة في غير المنصرف والياء في الاسماء
الستة وفي التثنيات وفي الجمع المذكر السالم والمضاف اليه كل اسم نسب
اليه شي بواسطة حرف الجر لفظا نحو مررت بزيد او تقديرا نحو غلام زيد فان
قيل ان المصنف في صدد الاختصار فينبغي ان يقال المجرور كل اسم نسب اليه
شئ بواسطة الخ قلنا انما يرد لو كان بين المجرور والمضاف اليه ترادف
والامر ليس كذلك بل المجرور عام والمضاف اليه خاص لان المجرور بالحرف

٢١٨

الجر الزائد المضاف اليه بالاضافة اللفظية على مذهب من لا يقول الاضافة
اللفظية بتقدير حرف الجر لانه مجرور مع انه ليس بمضاف اليه فان قيل ان تعريف
المضاف اليه لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المضاف اليه في مثل
قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم لانه ليس باسم قلنا الاسم اعم من
ان يكون صريحا او تاويلا فالجملة وان لم تكن اسما صريحا لكنها اسم تاويلا
بتقدير ان الناصبة المصدرية فالتقدير هذا يوم نفع الصادقين صدقهم
فان قيل ان تقدير ان مختص بالمواضع الستة وهذا الموضع ليس منها
قلنا ان تلك المواضع مواضع مشهورة وكثيرا ما يقدر ان في غيرها كما في
قول الشاعر تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ويعرف قدره ان فتح
فاه فان قيل ان تعريف المضاف اليه لا يكون جامعا لافراده لانه
خرج منه المضاف اليه بالاضافة اللفظية على مذهب من لا يقول الاضافة
اللفظية بتقدير حرف الجر قلنا الظاهر من كلام المصنف في المتن ومن التصريح
في الشرح هذا ان تقسيم الاضافة الى اللفظية والمعنوية انما هي الاضافة التي
هي بتقدير حرف الجر وقسم الشئ لا يخالف عن المقسم لكن منشأ خطأ هذا البعض
هذا ان المصنف لم يبين تقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية لا في المتن
ولا في الشرح وان تكلف بعضهم في اضافة اسم الفاعل الى مفعوله بتقدير
اللام نحو ضارب زيد اي ضارب لزيد وفي اضافة صفة المشبهة الى
فاعله بتقدير من البيانية نحو حسن الوجه اي حسن من حيث الوجه فان قيل
هلنا في الحقيقة تخصيص فكيف يصح قولهم اي قول المصنف ان الاضافة

الفعلية لا تفيد التخصيص قلنا هذا التخصيص حصل قبل الاضافة لا بالاضافة
فان قيل ان تعريف المضاف اليه لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه
لانه دخل فيه المفعول فيه في مثل هذا التركيب قمت يوم الجمعة لان اليوم اسم
نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر وهو في مع انه ليس مضافا اليه فاجاب
المصنف بقوله مرادا اي حال كون حرف الجر مرادا من حيث العمل بالبقاء
الاثر فالتقدير اي تقدير حرف الجر شرطه اي لتقدير حرف الجر ان يكون
المضاف اسما لاختصاص لوازم الاضافة بالاسم وهي التعريف و التخصيص
والتخفيف لانه لو كان المضاف فعلا وجب التلفظ بحرف الجر لايصال
الفعل الى المفعول مجردا تنوينه اي منسلخا منه تنوينه او ما يقوم مقامه من نون
التثنية و الجمع لاجلها اي لاجل الاضافة لان التنوين و ما يقوم مقامه
يوجب تمام الكلمة و انقطاع الكلمة عما بعدها و الاضافة توجب الاتصال و
الامتزاج فلما اراد النحاة الامتزاج بين الكلمتين بحيث تكسب الاولى

۲۲۱

من الثانية التعريف والتخصيص و التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام
الكلمة واتموها بالثانية وهي اي الاضافة بتقدير حرف الجر على قسمين معنوية
ولفظية ووجه الضبط ان المضاف لا يخلو اما صفة عاملة في المضاف اليه
قبل الاضافة اولا فالاول لفظية والثاني معنوية فالمعنوية ان يكون المضاف
غير صفة اي كون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها يعني لا يكون المضاف
صفة اصلا كغلام زيد او يكون صفة لكن لا يكون عاملا في المضاف
اليه كما في كريم المصر فان قيل فالمعنوية مبتدأ وقوله ان يكون بتاويل
الكون خبره والخبر محمول على المبتدأ وههنا لا يصح الحمل لانه يلزم حمل الوصف
على الذات وهو لا يجوز قلنا ان قوله ان يكون بتاويل الكون خبر المبتدأ
المحذوف وهو علامتها وهذا المبتدأ مع خبره جملة اسمية خبر لقوله فالمعنوية فيكون
التقدير فالمعنوية علامتها اه وهي اي الاضافة المعنوية اما بمعنى اللام فيما
اي في المضاف اليه الذي عدا جنس المضاف وظرفه واما بمعنى من في جنس
المضاف واما بمعنى في في ظرفه ووجه الحصر ان المضاف اليه لا يخلو اما ظرف
للمضاف اولا الاول بمعنى في نحو ضرب اليوم وان لم يكن المضاف اليه ظرفا
للمضاف فايضا لا يخلو اما ان يكون بين المضاف والمضاف اليه نسبة
التباين او المساواة او نسبة عموم وخصوص مطلقا او نسبة عموم وخصوص من وجه
فالاول هي الاضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد والثاني ممتنع لعدم الفائدة
في الاضافة مثل ليث واسد وحبس ومنع وان كان الثالث فايضا
لا يخلو اما ان يكون اضافة العام الى الخاص او بالعكس فان كان

الاول فهو اضافة بمعنى اللام مثل يوم الاحد وان كان الثاني فهو ممتنع لعدم الفائدة في الاضافة مثل احد اليوم وان كان الرابع فايضا لا يخلو اما ان يكون المضاف اصلا بالنسبة الى المضاف اليه او بالعكس فان كان الاول فهو ايضا اضافة بمعنى اللام نحو فضة خاتمك خير من فضة خاتمي وان كان الثاني فهو اضافة بمعنى من نحو خاتم فضة والمراد بكون المضاف اصلا بالنسبة الى المضاف اليه هو ان يكون المضاف اليه متخذا من المضاف والمراد بكون المضاف اليه اصلا بالنسبة الى المضاف هذا ان يكون المضاف متخذا من المضاف اليه وهو اي الاضافة بمعنى في قليل في استعمال العرب فلهذا ردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى قوله ضرب اليوم يعني ضرب له اختصاص باليوم بملابسة وقوعه فيه فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يصح رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن لما كان الاضافة بمعنى في قليل في استعمال العرب ردوها الى الاضافة بمعنى اللام لتقليل الاقسام واما الاضافة بمعنى من فكثير في كلامهم فلم يردوها الى الاضافة بمعنى اللام بل الاولى ان تجعل قسما على حدة نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريفا اي تعريف المضاف مع المعرفة اي مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية وضعت لمعلومية المضاف ومعهوديته لا ان نسبة الشيء الى امر معين يفيد تعين المنسوب الا ترى ان الفعل ينسب الى فاعل معين ولا يفيد تعين الفعل فان قيل

قوله متعلق بصفحة (٢٢٣) وتلك حيث

لكن الشرط في الاستقامة الى ان في المعرف يوجد

لكن الشرط في الاستعمال في التراكيب على النعت

الاضافة الا سماعا بتقديم انتقد في التركيب

بالاعتبار السابق لم يعلم

الثامن المصدر نحو يتعلق

التاسع وجوب

التقدير ولهذا وجب تقديم المبتدأ

نحو غلام من عندك والعاشر الاعراب نحو هذه خمسة

عشر زيد في نحو عرضه والاثر البناء والحادي عشر البناء وكل

في نحو غشية ابواب آخرها ان يكون المضاف مبهما نحو مثل ودون

وبين نحو لدى وعمل منه وبين ما يختص الباب

الثاني ان يكون المضاف زمانا مبهما و

المضاف اليه ٢

وان كون يوم ٢

فتح يوم في الباب الثالث ان يكون

المضاف زمانا مبهما والمضاف اليه فعل مبني نحو على حين عاتبت

بين ما يشعر على الصبي وقلت الا اصح والشيب

وان على بعض ورد ذا التفصيل بحالتين

فتح بين مرتين من كتب

ومعنا ورد البيان و

ما يجب لدى وعمل

يوم انتم

تنقلت وحال

لم يتعد اذا اريد

انه يفيد التعريف وان كان اضافة

يكسب المعرف يتبع الاعراب

شخص فقال المصنف ان قد يتبع

فلا معرب قراءة نافع بناء يوم ينفع الصادقين

الصحيح المضاف اللبيب فاحفظه فان من البلاغة

فتح اليوم ومثله لما اوقف

الادب شعب

هذه القاعدة منقوضة بغلام زيد من غير اشارة الى معين لانها اضافة معنوية
والمضاف اليه معرفة مع انها لا تفيد تعريف المضاف قلنا ان حال الاضافة
كحال اللام لان اللام في الاصل وضع الواضع للتعيين وقد لا يقصد به التعيين
فكذا الاضافة في الاصل وضع الواضع للتعيين وقد لا يقصد به التعيين فلا
تخرج من اداة التعريف **فان قيل** هذه القاعدة منقوضة بمثل زيد
وغير زيد لانها اضافة معنوية والمضاف معرفة مع انها لا تفيد تعريف
المضاف **قلنا** هذا الحكم في غير غير ومثل لانهما لتوغلهما في الابهام لا يتعرفان
بالاضافة الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد ليعرف بغيرية كقولك عليك
بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلة في
شئ من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل له جاء مثلك **و تخصيصا مع النكرة**
اي يفيد الاضافة المعنوية تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة لان
التخصيص عبارة عن تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل الاضافة الى
الرجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام المرأة فلما اضيف الى الرجل خرج
عنه غلام المرأة **وشرطها تجريد المضاف من التعريف** لان المضاف لو لم
يكن مجردا عن التعريف فالمضاف اليه لا يخلو اما معرفة واما نكرة فعلى
الاول يلزم تحصيل الحاصل وعلى الثاني يلزم طلب الادنى مع حصول
الاقوى فان قيل ان تجريد المضاف من التعريف يقتضي سبق تلبس
المضاف بالتعريف وتلبس المضاف بالتعريف غير لازم قلنا ان التجريد
بمعنى التجرد والخلو سواء كان نكرة بنفسه او يكون نكرة بتجريد المتكلم ونقول

ان فی عبارۃ المصنف عقد رفیکون التقدیر شرطہا تجرید المضاف من التعریف اذا کان المضاف معرفۃ فان قیل ہذہ القاعدۃ منقوضۃ بمثل قولہم الثلاثۃ الاثواب والخمسۃ الدراہم والمائۃ الدینار لانہا اضافۃ معنویۃ ومع ان المضاف فیہ غیر مجرد من التعریف فاجاب المصنف بقولہ و ما اجازہ الکوفیون من ای ہذا الترکیب الثلاثۃ الاثواب وشبہہ من العدد المعرف باللام المضاف الی معدودہ ضعیف قیاسا و استعمالا اما قیاسا فلانہ یلزم تحصیل الحاصل واما استعمالا فلانہ مخالف من استعمال الفصحاء ومثلہ قول ذی الرمۃ ایا منزلی السلمی سلام علیکما + ہل الازمن اللائی مضین رواجع + وہل یرجع التسلیم او یکشف العمی + ثلاث الاثافی والدیار البلاقع + فان قیل ہذہ القاعدۃ منقوضۃ بقول بنی عم بالایعت الدینار لانہ اضافۃ معنویۃ مع ان المضاف غیر مجرد عن التعریف قلنا ہذا الترکیب محمول علی البدل دون الاضافۃ فان قیل لا فرق بین اضافۃ المعرفۃ وجعل المعرفۃ علما فی لزوم تعریف المعرف کما فی قولہ النجم و الصعق والثریا وابن عباس فما الوجہ ان اضافۃ المعرفۃ لا یجوز وجعل المعرفۃ علما یجوز قلنا لا نسلم ان فی ہذہ الامثلۃ لزوم تعریف المعرف بل فیہ زوال التعریف وہو التعریف الحاصل باللام او الاضافۃ وحصول التعریف الآخر وہو التعریف بالعلمیۃ واللفظیۃ ان یکون المضاف صفۃ مضافۃ الی معمولہا مثل ضارب زید ہذا من قبیل اضافۃ اسم الفاعل الی مفعولہ وحسن الوجہ ہذا من قبیل اضافۃ الصفۃ المشبہۃ الی فاعلہا ولا تفید الا تخفیفا

225

تعليقة صفحة ٣٢

قد صح الفاني ان الابتداء

ان الاستاذ قد صح بانه [illegible] لمضاف

الارادة [illegible] المعنوية [illegible]

التسمية في الاضافة ان [illegible] في العرف

[illegible] وضعا [illegible] الى المعرفة [illegible]

الاشارة الى [illegible] تحصيل التعريف [illegible]

[illegible]

قوله ٣ ولنا بحث اقول

ليعرف قال مولانا المذكور ان التعريف

الحاصل بالاضافة ادنى مرتبة من اقسام التعريف كلها وقد قال

بعضهم ان التعريف المضاف مثل المضاف اليه [illegible] وان قال

بالتعيين من المضاف [illegible] لا يلزم من الاتعيين من الاقسام

كلها قال ٣ قال ان يكون المضاف معرفة [illegible]

والمراد من الصفة [illegible] انما عل و

المفعول والصفة

قوله المضاف المعرف باللام [illegible] كلها

فانها ادنى مرتبة من اقسام التعريف كلها

[illegible] باللام الذي [illegible] الادنى [illegible]

[illegible] فانهم لا يحتج عليه [illegible] على [illegible]

انه وان لم يكن فيه تحصيل الحاصل [illegible] تصحيح الحمل اولا

فائدة في ان الاداة تعريف اللام الموجودة في الكلمة و

[illegible] التعريف [illegible] فافهم

كذا قال مولانا ٣

[illegible] والتسوية

[illegible] بالعمل المفاعيل

[illegible] لمعرفة [illegible]

[illegible] التفصيل [illegible]

[illegible] الفعل [illegible] واما [illegible]

[illegible] الاسم [illegible]

[illegible] من المتاخرين [illegible]

[illegible] الى [illegible] وقال انه الصحيح [illegible] معرفة

افضل الكلام [illegible] الاضافة [illegible]

[illegible] النكرة بالمعرفة ٣

[illegible]

في اللفظ لا التعريف ولا التخصيص سواء كان في جانب المضاف او في جانب المضاف اليه اما التخفيف في جانب المضاف فبحذف التنوين وما يقوم مقامه من نون التثنية والجمع واما التخفيف في جانب المضاف اليه فبحذف الضمير واستتاره في الصفة فان قيل ما وجه الفرق ان الاضافة المعنوية مفيد الفائدة في اللفظ والمعنى والاضافة اللفظية مفيد الفائدة في اللفظ دون المعنى قلنا ان في الاضافة المعنوية بين المضاف والمضاف اليه انفصالا في اللفظ والمعنى فلما اضيف حصل الاتصال في اللفظ فرتب عليه فائدة لفظية وايضا حصل الاتصال في المعنى فرتب عليه فائدة معنوية وفي الاضافة اللفظية بين المضاف والمضاف اليه انفصال في اللفظ مع الاتصال في المعنى فلما اضيف حصل الاتصال في اللفظ فرتب عليه فائدة لفظية فقط ومن ثمه اي لاجل ان فائدة الاضافة اللفظية تخفيف في اللفظ فقط لا التعريف ولا التخصيص جاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع مررت بزيد حسن الوجه لان الاضافة اللفظية لو كان مفيد التعريف لامتنع الاول وجاز الثاني واما امتناع الاول فلانه يلزم توصيف النكرة بالمعرفة وهذا لا يجوز واما جواز الثاني فلانه يلزم توصيف المعرفة بالمعرفة وهو لا يجوز فان قيل ان المشار اليه ثمه امور ثلاثة حصول التخفيف وانتفاء التعريف والتخصيص فينبغي ان يكون لهذه الامور الثلاثة دخل في هذا التفريع والامر ليس كذلك لان انتفاء التخصيص لا دخل له في هذا التفريع قلنا نعم ان المشار اليه ثمه امور ثلاثة لكن جاز ان يكون هذا التفريع باعتبار بعض الامور او نقول ان هذا التخصيص حصل قبل الاضافة لانه حصل بالاضافة

وجاز الضارب زيد والضاربو زيد لان فائدة الاضافة اللفظية تخفيف
في اللفظ فقط وهو حاصل ههنا بحذف نوني التثنية والجمع وامتنع الضارب
زيد لان فائدة الاضافة اللفظية التخفيف في اللفظ فقط وهو غير حاصل
ههنا لان التنوين سقط باللام دون الاضافة فان قيل الواجب على
المصنف ان يقدم هذا التفريع على التفريع الاول باعتبار الوجهين الاول
ان اصله مذكور صريحا واصل الاول مفهوم ضمنا والمذكور مقدم على المفهوم
والثاني ان اصله مفرد واصل الاول مركب والمفرد مقدم على المركب قلنا
نعم لكن اخره لكثرة لواحقه خلافا للفراء فانه يقول ان هذا التركيب الضارب
زيد جائز لان فائدة الاضافة اللفظية تخفيف في اللفظ فقط وهو حاصل ههنا
لان التنوين سقط بالاضافة واللام عقيب عن الاضافة قلنا ان القول بتاخير
اللام المقدم حسا خلاف الظاهر ثم استدل الفراء بوجه آخر وهو ان الضارب زيد
جائز بدليل شعر الاعشى وهو قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله و
وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى بطريق العطف هكذا الواهب
وعبدها فهو من قبيل الضارب زيد وهو جائز فينبغي ان يكون الضارب زيد ايضا
جائزا فاجاب المصنف بقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها
يعني ان الاستدلال بهذا التركيب ضعيف لان فائدة الاضافة اللفظية
التخفيف في اللفظ وهو غير حاصل ههنا لان التنوين سقط باللام لا بالاضافة
لكن هذا الجواب ضعيف لان فيه شوب المصادرة على المطلوب لان امتناع
الضارب زيد موقوف لضعف هذا الاستدلال وضعف هذا الاستدلال موقوف

على ضعف الدليل الذي هو دليل على امتناع الضارب زيد فالاولى في
الجواب ان يقال ان الاستدلال بهذا التركيب ضعيف اذ لا تصريح فيه على
جر عبدها بل يجوز ان يكون منصوبا ومعطوفا على محل المائة على انه مفعول
معه او لانه كثيرا ما يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في رب شاة
وسخلتها وتمام البيت هذا الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي خلفها
اطفالها فان قيل ان اضافة العبد الى الهجان لا يصح لان العبد يضاف
الى المالك لا الى غيره قلنا المراد بالعبد راعيها او نقول المراد بالعبد عبد
حقيقة لكن اضافه الى الهجان باعتبار ادنى مناسبة وهو انه قائم بخدمتها كما ان
العبد قائم بخدمة المولى ثم استدل الفراء بوجه آخر وهو ان الضارب زيد جائز
ومحمول على الضارب الرجل فاجاب المصنف بقوله وانما جاز الضارب
الرجل حملا على المختار اي على وجه المختار في الحسن الوجه والعلاقة بينهما ان المضاف
فيهما صفة ومحلى باللام والمضاف اليه اسم جنس ومحلى باللام بخلاف الضارب زيد
لان المضاف فيه وان كان صفة لكن المضاف اليه ليس باسم الجنس ثم استدل
الفراء بوجه آخر وهو ان الضارب زيد جائز ومحمول على الضاربك فاجاب
المصنف بقوله وجاز الضاربك وشبهه وهو الضاربي والضاربه فيمن اي في قول
من قال انه اي الضارب في الضاربك مضاف حملا على ضاربك لان
القاعدة هذه انهم اذا ارادوا اتصال اسم الفاعل واسم المفعول مجردة عن اللام
بمعمولاتها وكانت الحال ان معمولاتها ضمائر فهم اي النحاة التزموا الاضافة
ولم ينظروا الى تحقق التخفيف فقالوا ضاربك بلا تخفيف بالاضافة فلما جاز

ضاربك بالتخفيف نحو اعليه الضاربك والعلاقة بينهما انهما من باب في احد المضاف
فيهما صفة والمضاف اليه ضمير متصل والتنوين فيهما سقط قبل الاضافة لا للاضافة
بخلاف الضارب زيد ان المضاف فيه وان كان صفة لكن المضاف اليه ليس
بضمير **فان قيل** الدليل على التنوين في ضاربك سقط قبل الاضافة لا
للاضافة **قلنا** الدليل عليه انه لو سقط التنوين في ضاربك بالاضافة لتصور
ولا ضاربك كما يتصور ولا ضارب زيدا ولم يتصور هذا فعلم ان التنوين في
ضاربك سقط قبل الاضافة لا للاضافة **فان قيل** يجوز ان يكون ضاربك
في الاصل ضارب اياك ثم سقط التنوين بالاضافة وابدلت المنفصل بالمتصل
فصار ضاربك لان فيه نهاية التخفيف **قلنا** ان التخفيف في الاضافة اللفظية
على قسمين احدهما في جانب المضاف وثانيهما في جانب المضاف اليه اما في جانب
المضاف فبحذف التنوين وما يقوم مقامه واما في جانب المضاف اليه فبحذف الضمير
واستتاره في الصفة واما ابدال المنفصل بالمتصل فليس منهما فهو خلاف عن لغة العرب
فان قيل ينبغي ان يجوز الضارب زيد محمولا على ضاربه زيد والعلاقة بينهما
ان المضاف فيهما صفة والمضاف اليه علم **قلنا** لو جاز الضارب زيد محمولا على ضاربه
زيد فلم يبق الفائدة في اشتراط التخفيف ولا يضاف موصوف الى صفته ولا صفة
الى موصوفها لان كل واحد من التركيب التوصيفي والاضافي في معنى لا يصح
اقامة احدهما مقام الآخر لان مبنى التركيب التوصيفي على الاتحاد بين الصفة

والموصوف ومبنى التركيب الاضافي على المغائرة بين المضاف والمضاف
اليه وبينهما منافاة فان قيل انك قلت انه لايجوز اضافة الموصوف الى
الصفة فهذه القاعدة منقوضة بقولهم مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة
الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف
الى صفة مع انه جائز فاجاب المصنف بقوله ومثل مسجد الجامع وجانب
الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء متاول بتقدير الوقت في الاولى و
بتقدير المكان في الثاني وبتقدير الساعة في الثالث وبتقدير حبة في الرابع
فيكون تقديره مسجد الوقت الجامع وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة
الاولى وبقلة الحبة الحمقاء فلو قدرت هذه الامور في نظم الكلام حصل دفع
الاعتراض بوجهين بحيث ان المضاف لايكون موصوفا والمضاف اليه
لايكون صفة حذفت هذه الامور حصل دفع الاعتراض بوجه واحد بحيث ان
المضاف ليس بموصوف وان كان المضاف اليه صفة فان قيل هذا التقدير لايستقيم
في جانب الغربي فان المقصود توصيف الجانب بالغربي لا توصيف المكان
بالغربي قلنا ان المكان على قسمين المكان الكل والمكان الجزء فالمراد بالمكان
ههنا المكان الجزء وهو لايغاير الجانب فان قيل لما كان المراد بالمكان المكان الجزء فحينئذ
لايحصل المغائرة بين المضاف والمضاف اليه قلنا ان هذه الاضافة اضافة بيانية فان
قيل انك قلت انه لايجوز اضافة الصفة الى موصوفها فهذه القاعدة منقوضة بقولهم جرد قطيفة
واخلاق ثياب فان اصلها قطيفة جرد وثياب اخلاق ثم قدمت الصفة على الموصوف واضيفت
الصفة الى موصوفها مع انه جائز فاجاب المصنف بقوله ومثل جرد قطيفة

واخلاق ثياب متناول بحيث انهم لما اخذوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد بقي
الصفة بلا موصوف وعدم استعمال الصفة بلا موصوف لا يجوز في كلامهم فخرجوا الصفة
عن الصفتية وجعلوه بمنزلة سائر اسماء الاجناس ثم اضافوا الى شيء هو موصوف
في الواقع البيان والتخصيص فصار من قبيل اضافة العام الى الخاص وكذا
حال اخلاق ثياب قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص
كليث واسد وحبس ومنع لعدم الفائدة في الاضافة فان قيل انك قلت
ان اضافة الاحد المتساويين الى الآخر لا يجوز فهذه القاعدة منقوضة بكل الدراهم
وعين الشيء لانه من قبيل اضافة احد المتساويين الى الآخر ومع انه جائز فاجاب
المصنف بقوله بخلاف كل الدراهم وعين الشيء فانه اي المضاف في هذين التركيبين
يختص اي يصير خاصا بسبب الاضافة حاصله انا لا نسلم ان هذا اضافة احد المتساويين
الى الآخر بل من قبيل اضافة العام الى الخاص فان قيل ان اللام في الشيء
لو كان للعهد فالعينية العين من الشيء ظاهر وان كان اللام للجنس فالعينية العين عن الشيء مشكل

قلنا لو كان اللام في الشيء للجنس فاعمية العين عن الشيء ظاهر لان المراد بالعين ما هو قائم بذاته سواء كان موجودا في الخارج او موجودا في الذهن والمراد بالشيء ما هو موجود في الخارج فان قيل ان هذا اضافة المعرفة الى المعرفة وهو يفيد التعريف لا التخصيص فكيف يصح قوله فانه يختص قلنا معنى قوله فانه يختص هذا انه لا يبقى على عمومه سواء كان معرفة او نكرة مخصصة فان قيل انك قلت ان اضافة احد المتساويين الى الآخر لا يجوز فهذه القاعدة منقوضة على سعيد كرز لان السعيد والكرز اسمان للمسمى الواحد واضيف احدهما الى الآخر مع انه جائز فاجاب المصنف بقوله وقولهم سعيد كرز متاول بحيث ان المراد بالاول مدلول والمراد بالثاني هذا اللفظ فيكون التقدير جاءني مدلول هذا اللفظ فكان من قبيل اضافة العام الى الخاص لا من قبيل اضافة احد المتساويين الى الآخر واذا اضيف الاسم الصحيح او الملحق به الى ياء المتكلم كسر آخره لان الياء تقتضي كسرة ما قبلها والصحيح في اصطلاح النحاة ما ليس في آخره حرف علة والملحق به ما في آخره حرف علة ما قبلها ساكن كدلو وظبي وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون كحرف الصحيح بعد السكوت في استراحة اللسان وحرف العلة بعد السكوت لا ثقل عليها الحركة فكذا بعد السكون والياء مفتوحة للخفة او ساكنة للاخفية لكن الفتح هو الاصل اذ الاصل في الكلمات التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل في الحركات الفتح للخفة وان كان آخره الفا ثبتت لعدم موجب الانقلاب وهذيل تقلبها لغير التثنية اي لغير

الف التثنية ياء لحصول المشاكلة بياء المتكلم واما الف التثنية فلا تقلب الفا لئلا يلزم التباس المرفوع بغير المرفوع وان كان ياء ادغمت لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مع سكون الاولى وان كان واوا قلبت وادغمت لان الواو والياء اذا اجتمعا في كلمة واحدة والاولى منهما ساكنة قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلاثة للساكنين اي للزوم التقاء الساكنين على تقدير عدم التحرك فاختير الفتحة للخفة واما الاسماء الستة فعند اضافتها الى ياء المتكلم فاخي وابي بلا رد المحذوف بجعل المحذوف نسيا منسيا واجاز المبرد اخي وابي بالرد والقلب والادغام اما في الاب فبدليل قول الشاعر وابي مالك ذو المجاز بداره وآلاخ محمول على الاب قلنا هذا مخالف عن القياس استعمال الفصحاء على انه يجوز ان يكون ابي جمع اب اصله ابين حذف النون بالاضافة وادغمت الياء في الياء رفضا لابي كما في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا * بكين وفديننا بالابين وتقول حمي وهني بلا رد المحذوف

بجعلها نسيا منسيا ويقال اي في الفم في بالميم والقلب للاوغام في الاكثر
اي في الاستعمال الاكثر وفمي في بعضها اي في بعض الاستعمال بابقاء الميم
المعوضة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب وحم
وهن وفم بالحركات الثلاثة في الفاء وفتح الفاء افصح منها اي من الضمة والكسر
الخفيفة المفتوحة ... مثل يد ... والمحذوف ... بالرد فقط وحم بالرد والقلب
بالهمزة وعصا بالرد والقلب بالالف مطلقا سواء كان مضافا او غير مضاف و
هن مثل يد بلا رد والمحذوف مطلقا سواء كان مفردا او مضافا وذو لا
يضاف الى مضمر لانه وضع اواضع وصلة لتوصيف الشيء باسم الجنس والضمير
لا يقع اسم الجنس فان قيل ان ذو كما لا يضاف الى مضمر كذلك لا يضاف
الى اسم الاشارة والعلم والموصول فينبغي ان يقول ذو لا يضاف الى غير
اسم الجنس قلنا نعم لكن المصنف خصص المضمر بالذكر لان لهذه الاسماء الخمسة
احكاما خاصة عند اضافتها الى ياء المتكلم فينبغي ان يعرف اضافة ذو الى الضمير
مطلقا لاجراء هذه الاحكام اختصر فان قيل ... قلت ان ذو لا يضاف
الى مضمر فهذه القاعدة منقوضة بقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس
ذووه لان ذو يضاف الى مضمر ... قلنا هذا شاذ لا اعتبار له لانه
يقطع اي ذو عن الاضافة لان ذو وضع لاجل وصلة لتوصيف الشيء باسم
الجنس وهذا المعنى لا يحصل بدون الاضافة ولما فرغ المصنف من بيان الاسماء
المستحقة للاعراب بالاصالة شرع في بيان الاسماء المستحقة للاعراب بالتبعية
فقال التوابع اي جنس التابع ثم اعلم ان التوابع خمسة النعت والتاكيد و

البيان والبدل والمعطوف ووجه الضبط ان المقصود بالنسبة لا يخلو
اما تابع او متبوع او كلاهما فان كان الاول فهو البدل وان كان الثاني
فالغرض من ايراد التابع لا يخلو اما دلالة على معنى هو ثابت في متبوعه او تقرره
او توضيحه فالاول نعت والثاني تاكيد والثالث عطف
البيان وان كان المقصود كليهما فهو المعطوف كل ثان
اي كل متاخر متى لوحظ مع سابقة كان في المرتبة الثانية منه باعراب
سابقة اي متلبس بجنس اعراب سابقة من جهة واحدة شخصية فان قيل
ان التوابع جمع تابع والتابع وزن فاعل ووزن الفاعل لا يجمع على فواعل
فكيف يجمع التابع على توابع قلنا ان وزن الفاعل على قسمين صفتي
واسمي فالصفتي لا يجمع على هذه الصيغة والاسمي يجمع والتابع فاعل اسمي
لا صفتي ولهذا يجمع كاهل على كواهل فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعا
لافراده لانه خرج منه التابع الفعلي والحرفي نحو ان ضرب ضرب ان الثاني

ليس معربا ههنا باعراب سابقه **قلنا** ان كلامنا فى توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التى هى من اقسام الاسم فلو خرج منه التابع الفعلى والحرفى لا ضير **فان قيل** هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه التابع الثانى والثالث والرابع فصاعدا لانه ليس بثان بالنسبة الى المتبوع **قلنا** المراد الثانى كل متاخر اذا لوحظ مع متبوعه كان فى المرتبة الثانية منه **فان قيل** لما كان الثانى معربا باعراب سابقة يكون السابق بلا اعراب **قلنا** المراد باعراب السابق جنس اعراب السابق لا عين اعراب السابق **فان قيل** هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لان دخل فيه المفعول الثانى من باب ظننت واعطيت لانه ثان معرب باعراب سابقة من جهة واحدة وهى المفعولية **قلنا** المراد بالجهة الواحدة الواحدة الشخصية لا النوعية وههنا نوعى لان ظننت من حيث انه يقتضى مظنونا فيه يعمل فى الاول ومن حيث انه يقتضى مظنونا يعمل فى الثانى واعطيت من حيث انه يقتضى آخذا يعمل فى الاول ومن حيث انه يقتضى الماخوذ يعمل فى الثانى **فان قيل** هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه التابع الذى يكون الاعراب فيهما او فى احدهما تقديريا او محليا لان الثانى لا يكون ح معربا باعراب السابق **قلنا** ان الاعراب المعتبر فى هذا التعريف بالنسبة الى السابق واللاحق اعم من ان يكون لفظا او تقديرا او محلا **فان قيل** ان التوابع جمع والجمع انما يتصور فى الافراد وكلمة كل للاحاطة الافراد فعلى هذا يلزم تعريف الافراد بالافراد وهو باطل **قلنا** ان المحدود فى الحقيقة جنس التابع بناء على ان اللام اذا دخل على الجمع يبطل معنى الجمعية ويراد به الجنس والحد مدخول

افضح قيل وكلمة كل ليست جزءا من التعريف فيكون لتقدير التابع ثان بالعراب
آه فان قيل لما لم يكن كلمة كل جزءا من التعريف فما الفائدة في ايرادها
قلنا انما اوردها لمحض التصريح على طرد التعريف النعت تابع يدل على معنى
في متبوعه مطلقا اي دلالة مطلقة غير مقيدة بمادة من المواد وقوله النعت تابع
جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه احتراز عن باقي التوابع
وقوله مطلقا اورده لئلا يرد الاعتراض على البدل في مثل اعجبني زيد علمه وعلى
المعطوف في مثل اعجبني زيد وعلمه وعلى التاكيد في جاء في القوم كلهم لان
دلالة هذه التوابع على حصول معنى في متبوعاتها انما لخصوصية موادها وفائدته
توضيح في المنعوت المعرفة كزيد الظريف او تخصيص في المنعوت المنكر كرجل
عالم وقد يكون للمجرد الثناء نحو بسم الله الرحمن الرحيم او الذم نحو اعوذ بالله من
الشيطان الرجيم او التاكيد نحو نفخة واحدة لان التاء في النفخة للوحدة وهذه الوحدة
تاكيد لتلك الوحدة ولا فصل اي ولا فرق بين ان يكون النعت مشتقا وغيره
لان الغرض من النعت دلالة على المعنى الذي هو ثابت في متبوعه وهذا كما يحصل
بالمشتقات كذلك يحصل بالجوامد اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق لغرض
المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما اي في جميع
الاستعمالات مثل تميمي وذو مال فان تميميا يدل دائما على ذات منسوبة الى قبيلة بني

تميم وذو مال يدل دائما على ذات ما صاحب مال او خصوصا اي سے بعض
الاستعمالات مثل مررت برجل اي رجل فاي رجل سے هذا التركيب يدل على
معنے هو ثابت في متبوعه وهو الكمال سے الرجلية فيصح وقوعه نعتا واما رجل
في قوله اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح وقوعه نعتا وهذا الرجل
فان هذا في هذا التركيب يدل على ذات والرجل يدل على تعيين الذات المبهمة وهذا
التعيين معنى ثابت في الذات المبهمة فيصح وقوعه نعتا والرجل في هذا التركيب على الرجل
لا يدل على هذا المعنى فلا يصح وقوعه نعتا وزيد هذا فان هذا في هذا التركيب يدل على معنى هو ثابت
في زيد وهو كونه مشارا اليه بالاشارة الحسية فيصح وقوعه نعتا لزيد وهذا في مثل بلهذا التركيب هذا
زيد لا يدل على المعنے فلا يصح وقوعه نعتا وتوصف النكرة بالجملة الخبرية لا المعرفة
لان الجملة من حيث هي في قوة النكرة لا تقع صفة للمعرفة وانما توصف النكرة
بالجملة الخبرية لا بالانشائية فلان الغرض من النعت هو الدلالة على معنى هو ثابت
في متبوعه وهذا الغرض كما يحصل بالمفردات كذلك يحصل بالجمل واما بالخبرية فلان
النعت مربوط بالمنعوت والانشاء لا يقبل الربط الا بتاويل بعيد ولا يلزم الضمير
لان الجملة مستقلة بنفسها فلا بد فيها من الربط والربط لا يجيء الا بالعائد و
توصف بحال الموصوف والصفة بحال الموصوف ما يكون المعنى النعتي ثابتا
للمنعوت حقيقة بلا فرض الفارض واعتبار المعتبر وبحال متعلقه اي الصفة بحال
متعلقه ما يكون المعنى النعتي ثابتا لمتعلق المنعوت حقيقة وللمنعوت اعتبارا
نحو مررت برجل حسن غلامه فالاول يتبعه اي يتبع متبوعه في عشرة امور الكثرة
يوجد في كل تركيب اربعة منها لمنافاة البعض بالبعض سے الاعراب

رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمعية والتذكير والتانيث

فان قيل هذه القاعدة منقوضة برجل صبور وامرءة صبور ورجل جريح وامرءة جريح

ورجل علامة لانه صفة بحاله ولم يتبع النعت متبوعه في التذكير والتانيث قلنا هذا

الحكم في الصفة التي لا يستوي فيها المذكر المؤنث والصفة مؤنث جار على المذكر الثاني

في الخمسة الاول لكن يوجد في تركيب اثنان منها المنافاة البعض بالبعض في الباقي كا

لنعت في الخمسة الباقية كالفعل لانه لانه يشبه بالفعل والفعل اذا اسند الى الظاهر كان

مفردا ابدا واذا اسند الى الضمير ثني بتثنية ويجمع بجمعية واذا اسند الى الظاهر المؤنث

الحقيقي بلا فصل او الى الضمير المؤنث مطلقا مع تانيث الفعل وجب اذا اسند الى

الظاهر المؤنث غير الحقيقي او الى الظاهر المؤنث مع فصل ففيه تخيير بين التذكير والتانيث

فان قيل ما وجه الفرق بين القسم الاول والثاني ان القسم الاول يتبع

منعوته في عشرة امور والثاني يتبع منعوته في الخمسة الاول وفي الباقي كالفعل

قلنا ان التبعية في الخمسة الاول بناء على ما جرى عليه وفي الخمسة الباقي بناء على

المسند اليه وما جرى عليه والمسند اليه في القسم الاول واحد وهو المنعوت فالنعت

يتبع منعوته في عشرة امور وفي القسم الثاني ما جرى عليه غير المسند اليه لان

ما جرى عليه هو منعوت والمسند اليه هو المتعلق فالنعت يتبع منعوته في الخمسة

الاول وفي الباقي كالفعل ومن ثمه اي لاجل ان التبعية في الخمسة الباقية

كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه لانه بمنزلة يقعد غلمانه وضعف قاعدون

غلمانه لانه لا بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامة التثنية والجمع بالفعل

مسند الى الظاهر ضعيف لانه جمع الفاعلين في الظاهر

فان قيل ان جمع الفاعلين ممتنع فينبغي ان يمتنع هذا التركيب فلم حكم بالضعف
قلنا نعم لكن جوازه لاحتمال وجه آخر وهو ان يخرج الالف والواو عن الاسمية الى
الحرفية ويكونان حرفين دالين على تثنية الفاعل وجمعية او يكون الفاعل ضميرا و
الظاهر بدلا منه او يكون الظاهر مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه فان قيل هذه القاعدة
منقوضة على قعود غلمانه لانه جمع بجمعية الفاعل فاجاب المصنف بقوله ويجوز
قعود غلمانه لانه لما جمع جمع التكسير يخرج عن موازنة الفعل ومناسبة فلا يجري
عليه احكام الفعل والضمير لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف
فلا حاجة فيهما الى التوضيح وضمير الغائب محمول عليهما طردا للباب وكذا الوصف
المادح والذام وغيرهما محمول عليها طردا للباب لا يوصف به لان الصفة كما
ان يدل على معنى ثابت في متبوعه والضمير دال على الذات فقط لا على قيام
المعنى بها والموصوف اخص او مساو لئلا يلزم القضية المقصود من غيره
فان قيل فعلى هذا ينبغي ان لا يجوز توصيف الحيوان الناطق في مثل
الحيوان الناطق لان الموصوف ههنا ليس اخص ولا مساويا بل هو اعم
قلنا المراد بالخصوص والمساواة الخصوص والمساواة في التعريف والمعلومية

لانی ماصدق علیهم اعلم ان اعرف المعارف هی المضمرات ثم الاعلام ثم
اسماء الاشارة ثم ذو اللام والموصولات وبینهما المساواة ومن ثمه ای لاجل
ان الشرط فی الموصوف ان یکون اخص او مساویا لم یوصف ذو اللام الا بمثله
وهو الموصول او ذو اللام الآخر او بالمضاف الی مثله لان تعریف المضاف
مساو لتعریف المضاف الیه او انقص منه بناء علی اختلاف المذهبین فان
قیل انک قلت ان الشرط فی الموصوف ان یکون اخص او مساویا فعلی هذا
ینبغی ان یجوز توصیف اسم الاشارة باسم الاشارة الآخر لان بینهما مساواة
مع انهم التزموا وصف باب هذا بذی اللام فاجاب المصنف بقوله وانما
التزم وصف باب هذا بذی اللام للابهام ای للابهام الواقع فی هذا الباب
بحسب اصل الوضع المقتضی لبیان الجنس فاذا ارید رفع الابهام عن الجنس
فاما ان ترفع الابهام بالمضاف او باسم الاشارة او بذی
اللام فعلی الاول یلزم الاستعارة من المستعیر وعلی الثانی لا یتصور
رفع الابهام عن الغیر لان اسم الاشارة مبهم فی نفسه فکیف
یرفع الابهام عن الغیر فتعین ذو اللام بالضرورة ومن ثمه ای لاجل
ان التزام وصف باب هذا بذی اللام لرفع الابهام ضعف مررت بهذا الابیض
فان البیاض لا یختص بجنس دون جنس فلا یتبین به جنس المبهم وحسن مررت

بهذا العالم لان العلم يختص بالانسان بل هو غالب في الرجال العطف اي
المعطوف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه فقوله تابع جنس شامل للتوابع كلها
وقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل
فان قيل العطف مبتدا وتابع خبره والخبر محمول على المبتدا وههنا لا يصح الحمل
لانه يلزم حمل الذات على صرف الوصف وهو لا يجوز قلنا المراد بالعطف المعطوف
فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المعطوف بلا وبل ولكن
واو واما وام لان المقصود مع هذه الحروف احد الامرين اي التابع او المتبوع
لا كلاهما قلنا المراد بكون المتبوع مقصودا ان لا يكون وسيلة الى ذكر التابع ويكون
التابع مقصودا ان لا يكون متفرعا على المتبوع ولا شك ان المعطوف
والمعطوف عليه بهذه الحروف الستة كلاهما مقصودان بهذا المعنى ويتوسط
بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسياتي اي تفصيل حروف العشرة في بحث
الحروف مثل قام زيد وعمرو فان قيل ان تعريف المعطوف حصل بالسابق فما
الحاجة الى ذكر قوله يتوسط آه قلنا انما زاد قوله ويتوسط لزيادة التوضيح فان
قيل المقصود من التعريف هو الجمعية والمنعية وهما يحصلان بقوله العطف تابع
يتوسط بينه وبين متبوعه آه فما الحاجة الى قوله تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه
قلنا لو اكتفى بهذا القدر وهو قوله تابع يتوسط آه لم يكن التعريف مانعا
عن دخول الغير لانه دخل فيه الصفات المتوسط بينها وبين متبوعها احد حروف
العشرة كما في قوله جاء في زيد العالم والشاعر والدبير فان قيل العاطف
لم يتوسط بين الصفة والموصوف بل بين الصفات قلنا ان توسط

حرف العاطف بين الشيئين لا يلزم ان يكون عطف الثاني على الاول فلو لم يكن
قوله مقصود ا بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفات في حد المعطوف فان
قيل ان الحروف المتوسط بين الصفة والموصوف تدل على معنى العطف وهو
الجمعية والتركيب فجعلها عاطفة في غير الصفة والموصوف وجعلها غير عاطفة
بين الصفة والموصوف ليس الا ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه
قلنا بين المعطوف والمعطوف عليه مغايرة بالذات وبين الصفة والموصوف
اتحاد بالذات فكيف يكون احدهما عين الآخر واذا عطف اي اذا اريد العطف
على المرفوع المتصل اكد بمنفصل لان الضمير المرفوع المتصل كالجزء من الفعل
لفظا ومعنى فلو عطف عليه بلا تاكيد بمنفصل لزم العطف على بعض حروف الكلمة
وهو باطل فان قيل لما اكد بمنفصل فالعطف لا يخلو اما على المؤكد او على
المؤكد فعلى الاول يلزم المحذور المذكور وعلى الثاني تاكيد لا عطف
قلنا لما اكد بمنفصل فالعطف على المؤكد ولا يلزم المحذور المذكور لانه خرج من
صرافة الاتصال بواسطة التاكيد نحو ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل بين الضمير
والمعطوف فيجوز تركه اي ترك التاكيد بمنفصل لان طول الكلام يجيئ بوجود
الفصل فاحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العاطف
نحو ضربت اليوم وزيد او كان بعده كما في قوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا و
قوله يجوز تركه فيه اشارة الى جواز تاكيده بالمنفصل مع وجود الفصل كما في قوله
تعالى فكبكبوا فيها هم الغاوون واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الجار نحو
لان الاتصال بين الجار والمجرور اشد من الاتصال الذي بين الفعل والفاعل

فلما لم يجز العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيده بمنفصل كذلك ايضا لا
يجوز العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الخافض **فان قيل** ينبغي ان
يؤكد اولا بالمنفصل ثم عطف عليه **قلنا** ليس للمجرور ضمير منفصل حتى يؤكد
به اولا ثم عطف عليه **فان قيل** ينبغي ان يستعار المرفوع للمجرور ثم عطف
عليه **قلنا** ان في استعارة المرفوع له منزلة المجرور لانه استعارة الاعلى
للادنى **فان قيل** ينبغي ان يكتفي بالفصل ثم عطف عليه **قلنا** الفصل
موثر في جواز ترك التاكيد بالمنفصل ولا يكون للمجرور ضمير منفصل فحيث
لا يمكن التاكيد بالمنفصل لا يمكن الفصل ايضا نحو مررت بك وبزيد
فان قيل لما اعيد الخافض في المعطوف فح لزم عطف المركب على
المفرد وهو باطل **قلنا** المعطوف هو المجرور فقط واعادة الخافض تكرير
العامل **فان قيل** لما كان العامل مكررا لزم توارد العاملين على
معمول واحد وهو باطل **قلنا** ان المعطوف مجرور بالاول والثاني
كالعدم معنى بدليل قولهم المال بيني وبينك اذ البين لا يضاف الا
الى المتعدد او نقول ان المعطوف مجرور بالثاني كما في الحرف الجارة
الزائدة نحو كفى بالله **فان قيل** لما لا يجوز العطف على الضمير المرفوع
المتصل بلا تاكيد بالمنفصل وايضا لا يجوز العطف على الضمير المجرور بلا
اعادة الخافض فينبغي ان لا يجوز تاكيد ضمير المرفوع المتصل والابدال
منه بلا تاكيد بالمنفصل وايضا لا يجوز تاكيد الضمير المجرور والابدال منه بلا
اعادة الجار **قلنا** المؤكد عين للمؤكد والبدل اما كل مبدل منه او بعضه

٢٤٥

او متعلقه و الغلط نادر فهاهنا باحتين من متبوعهما فلا حاجة فيهما الے

تحصيل مناسبة زائدة بخلاف المعطوف او المعطوف تغاير المعطوف

عليه فلابد من تحصيل مناسبة زائدة بينهما وهو التاكيد بالمنفصل في صورة

المرفوع واعادة الجار في صورة المجرور والمعطوف في حكم المعطوف

عليه فيما يجوز ويمتنع في حق الاحوال العارضة للمعطوف عليه عما قبله

بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف فان قيل لا نسلم

ان المعطوف في حكم المعطوف عليه اذ ربما يكون المعطوف مبنيا والمعطوف

عليه معربا او بالعكس او يكون المعطوف معرفة والمعطوف عليه نكرة او

بالعكس او يكون المعطوف مذكرا والمعطوف عليه مؤنثا او بالعكس او

يكون المعطوف مفردا والمعطوف عليه تثنية وجمعا او بالعكس قلنا

الاحوال على قسمين قسم عارض للمعطوف عليه عما قبله وقسم عارض له من

حيث نفسه فالمعطوف في حكم معطوف عليه في الاحوال العارضة له

عما قبله لا في الاحوال العارضة له من حيث نفسه وهذه الاحوال من

قبيل القسم الثاني فان قيل ان القاعدة منقوضة بمثل يا رجل والحارث

فان الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث تجريده عن

اللام قلنا المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة له

عما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف وهہنا

المقتضي لتجريد اللام دخول حرف النداء وهو منتف في المعطوف

فان قيل هذه القاعدة منقوضة بمثل رب شاة وسخلتها فان سخلتها

معطوف على شاة وليس في حكمها لان رب تقتضي ان يكون مدخولها نكرة و
سخلتها معرفة بالاضافة قلنا ان سخلتها مؤول بتأويل النكرة لقصد عدم
التعيين اي رب شاة وسخلة لها او نقول ان سخلتها محمولة على نكارة
الضمير اي رب شاة وسخلة شاة فان قيل هذه القاعدة منقوضة بمثل
يا زيد وعمرو فان عمرو معطوف على زيد وهو في حكمه في البناء على الضمة
والبناء من الاحوال الذاتية لا من الاحوال العارضة قلنا المعطوف في
حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة لا في الاحوال الذاتية اذا لم يكن
المعطوف مثل المعطوف عليه واما اذا كان المعطوف مثل المعطوف عليه
فحينئذ المعطوف في حكم المعطوف عليه في مطلق الاحوال وههنا المعطوف
مثل المعطوف عليه في كون كل واحد مفردا معرفة فلذلك امتنع بناء المعطوف
في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد ومن ثمة اي من اجل ان
المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع امتنع في ما زيد بقائم او
قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع اي رفع ذاهب لانه لو كان منصوبا او
مجرورا لكان معطوفا على قائم او قائما وهو لا يصح لان في المعطوف عليه
ضميرا راجعا الى اسم ما والمعطوف خال عن الضمير وللقائل ان يقول
هذه القاعدة منقوضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان في
يطير ضميرا يعود الى الموصول فيغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك
الضمير فاجاب المصنف بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب
لانها فاء السببية اي لكون معناها السببية لا للمعطوف فلا يرد النقض

على تلك القاعدة او نقول ان معنها السببية مع العطف لكنها تجعل
الجملتين كجملة واحدة فيكتفي بالرابط في الاولى او نقول ان العائد ههنا
مقدر فيكون المعنى الذي يطير فيغضب زيد يطير انه الذباب واذا عطفت
اي اذا اريد العطف على عاملين مختلفين اي على معمولي عاملين مختلفين لم يجز
لان الواو حرف علة ضعيف اصل لا يقوم مقام عاملين مختلفين اي لا يتوسط
في وصول اثر عاملين مختلفين الى معمولين مختلفين فان قيل عبارة المصنف
لا يؤدي ما هو المراد لان مراده عطف الاسمين على معمولي عاملين مختلفين
لا على نفس العاملين قلنا عبارة المصنف محمول على حذف المضاف
تقديره واذا عطفت على معمولي عاملين مختلفين او نقول المراد بالعاملين
المعمولين من قبيل ذكر الاثر وارادة المؤثر او نقول المراد بالعطف ههنا
العطف بالمعنى اللغوي وهو امالة الاسمين الى نحو العاملين بان يجعلا معموليهما
خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بدليل قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة
وبدليل قول الشاعر اكل امرء تحسبين امرءا + ونار توقد بالليل نارا +
قلنا هذان المثالان مختصران على مورد السماع على مذهب الجمهور
او على حذف العوامل بناء على مذهب سيبويه الا في نحو في الدار زيد

والمجرور عمرو والمراد بمثل ہذا التركيب كل تركيب كان المجرور مقدما في جانب
المعطوف والمعطوف عليه لان ہذا العطف مسموع في كلام العرب على خلاف
القياس فاقتصر عليه على مورد السماع خلافا لسيبويه فان لا يجوز ہذا العطف
ايضا لان الواو حرف علة ضعيف العمل فلا يقوم مقام العاملين المختلفين
اى لا يتوسط في وصول آه التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اى حال المتبوع
وشانه في النسبة اى في كونه منسوبا او منسوبا اليه او الشمول اى
في شمول المتبوع لافراده قوله تابع جنس شامل لتوابع كلها وقوله يقرر امر
المتبوع احتراز عن باقي التوابع اعلم ان الغرض من جميع الفاظ التاكيد
اما دفع ضرر الغفلة عن السامع او دفع ظنه بالمتكلم الغلط او دفع ظنه
بالمتكلم مجازا او دفع ظنه بالمتكلم تخصيصا وہو لفظي ومعنوي وجه الضبط
ان التاكيد لاجل اما بتكرير لفظ الاول لفظا ومعنى او معنى فقط فالاول
لفظي والثاني معنوي فاللفظي تكرير لفظ الاول اى مكرر لفظ الاول نحو
جاءني زيد زيد ويجري في الالفاظ كلها فان قيل الظاهر ان الضمير في
يجري راجع الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي والتاكيد الاصطلاحي لا يجري
في الافعال والحروف والمركبات فكيف يصح قوله في الالفاظ كلها
قلنا ان الضمير في يجري راجع الى التاكيد اللغوي ہو التكرير مطلقا
لكن ہذا الجواب ضعيف لانه يلزم الخروج عن المبحث لان البحث في
التاكيد اللفظي الاصطلاحي لا في التاكيد اللغوي فالاولى في الجواب
ان يقال ان الضمير في يجري راجع الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي

٢٤٥

والمراد بالالفاظ الاسماء فان قيل البعض من الاسماء اجمع واكتع
واخواتها مع ان التاكيد اللفظي الاصطلاحي لا يجري فيها قلنا المراد
بالاسماء ما عداها فان قيل على هذا يلزم المجاز في جهة المجاز
وهو باطل والمعنوي بالفاظ محصورة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع
واكتع وابتع وابصع اعلم ان هذه الالفاظ الثلاثة مختلف فيها فقيل
لا معنى لهذه الكلمات الثلاثة في حال الافراد مثل حسن وانما ذكرت
مع اجمع فهي بمعنى اجمع وقيل له معنى في حال الافراد لان اكتع مشتق
من قولهم حول كتيع اي تام وابصع بالصاد المهملة مشتق من قولهم بصع
العرق اي سال وبالضاد المعجمة من قولهم بضع اي روى وابتع +
مشتق من البتع هو طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط +
مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعناها التاكيدي بالتامل الصادق
فالاولان يعمان من حيث الاستعمال باختلاف صيغهما وضميرهما تقول
نفسه ونفسها وانفسهما وانفسهم وانفسهن والثاني للمثنى تقول كلاهما وكلتاهما و
الباقي لغير المثنى باختلاف الضمير في كله وكلها وكلهم وكلهن والصيغ
في البواقي تقول اجمع جمعاء اجمعون جمع ولا يؤكد بكل واجمع
الا ذو اجزاء لان كل يدل على الكلية واجمع على الجمعية وهما لا +
يتحققان الا في ذي الاجزاء فان قيل كما يؤكد بهما ذو اجزاء
فكذلك يؤكد بهما ذو افراد فالمناسب ان يقال ذو اجزاء وافراد
قلنا المراد بذي الاجزاء ذي متعدد والمتعدد اعم من الاجزاء

والافراد او نقول لم ان ذا الاجزاء يصدق على ذى الافراد ايضا لان الكلام
بلا حظ افراده بجمعية ولم تصر اجزاء له لا يصح تاكيد الكل بكل واجمع واذا لاحظ
افراده بجمعية فهو ذو اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما فيكون التاكيد بكل واجمع مفيد
الفائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله بخلاف جاء زيد كله لانه لا يصح
افتراق اجزاءه فى المجيئة لا حسا ولا حكما واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس
والعين اكد اى اولا بمنفصل لان الضمير لو لم يؤكد بمنفصل لالتبس التاكيد بالفاعل
فى صورة المستكن فى مثل زيد اكرمنى هو نفسه والبارز محمول على المستكن طردا
للباب نحو ضربت انت نفسك واكتع واخواه اتباع لاجمع لانه اول منسبها
على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم اكتع واخواه عليه لئلا يلزم التقديم
التابع على المتبوع وذكرها دونه ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية
وايضا لزم ذكر التابع بدون المتبوع البدل تابع مقصود بالنسبة الى
المتبوع دونه اى دون المتبوع قوله تابع جنس شامل لتوابع كلها وقوله
مقصود احتراز عن غير المعطوف وقوله دونه احتراز عن المعطوف
فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه
المعطوف ببل لانه مقصود بالنسبة دون متبوعه قلنا ان متبوعه
مقصود ابتداء لكن يعرض عنه لظهور الغلط وقصد المعطوف فكلاهما مقصود
ان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذى وقع بعد الاستثناء نحو ما قام
احد الا زيد فانه ليس مقصودا بنسبة بالنسبة الى المتبوع قلنا ان نسبة الى المتبوع سلب القيام
ونسبة القيام بعينه مقصود الى التابع لكن فى الاول سلبيا وفى الثانى ايجابيا والنسبة

الماخوذة في تعريف البدل اعم من ان يكون سلبيا او ايجابيا وهو اي البدل
على اربعة اقسام بدل الكل والبعض والاشتمال والغلط ووجه الضبط ان البدل
والمبدل منه لايخلوا اما ان يكون بينهما ملابسة اولا الثاني البدل الغلط والاول
لايخلوا اما ان يكون البدل كل مبدل منه او جزءه او يكون احدهما مشتملا
على الآخر فالاول بدل الكل والثاني بدل البعض والثالث بدل الاشتمال
فالاول مدلوله مدلول الاول فان قيل فعلى هذا لايحصل الفرق بين بدل
الكل وعطف البيان لان مدلول الثاني في عطف البيان مدلول الاول
قلنا الفرق ثابت لانه لوكان المقصود بالحكم الاول والثاني لايضاح
الاول فهو عطف البيان ولوكان المقصود بالحكم الثاني والاول توطية
للثاني فهو بدل الكل فان قيل لانسلم ان المبدل منه ليس بمقصود لانه
وان لم يكن مقصودا اصالة لكنه مقصود توطية قلنا المراد بالمقصود المقصود
الاصلي والثاني جزئه والثالث بينه وبين الاول ملابسة بغيرهما اي بغير الكلية
والجزئية فان قيل هذا التعريف لايكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل
فيه البدل الغلط في مثل ضربت زيدا غلامه وضربت زيدا حماره لان
بينهما ملابسة بغير الكلية والجزئية وهو المالكية والمملوكية قلنا المراد بالملابسة
ملابسة توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى التابع اجمالا وتبعا
فان قيل هذا التعريف لايكون جامعا لافراده لانه خرج منه بدل الاشتمال
في مثل نظرت الى القمر فلكه لان بينهما ملابسة من حيث الكلية والجزئية لان
القمر جزء من الفلك قلنا معنى قوله بغيرهما ان لايكون البدل كل المبدل

٢٥٢

سنه ولا جزءه وههنا ليس كذلك بل البدل كل والمبدل منه او جزءه **فان قيل**
لا نسلم ان القمر جزء الفلك بل مركوز فيه **قلنا** هذا مناقشة في المثال و
المناقشة في المثال ممتنع لان المثال لتوضيح الممثل فيكفي فيه مجرد الفرض
ويمكن ان يورد له مثال آخر مثل رئيت درجة الاسد برجه **فان قيل**
ما الوجه للمصنف حيث لم يجعل هذا القسم قسما خامسا من البدل ولم يسمه بدل
الكل من البعض **قلنا** انما لم يجعله قسما خامسا لقلته وندرته بل لعدم وقوعه
في كلام العرب **فان قيل** لا نسلم انه لم يقع في كلامهم بل وقع كما في المثالين
المذكورين **قلنا** هذان المثالان المذكوران مصنوعيان لا مسموعيان
والرابع ان تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره فيكونان معرفتين نحو جاءني
زيد اخوك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين بان يكون المبدل
منه معرفة والبدل نكرة نحو قوله تعالى جل شانه بالناصية ناصية كاذبة
او بالعكس نحو جاءني رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة

حواشي
متعلقة ... صفحه (ر٣٥)
عن روية وفطانة فلا يكون في شعر اصلا
وان وقع في كلام فحقه الاضراب عن الاول الغلط
فيه وسمي بدل الغلط البدل الذي كان
بسبب الاتيان به الغلط في ذكر
البدل منه لا ان يكون البدل
هو الغلط وبدل الكل

من الكل يجب
موافقته للمتبوع في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير وان يف
فقط لا في التعريف والتنكير واما الابدال
الاخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه في افراد
والتذكير وفروعها انتهى عبارة الرضي
مع زيادة ومعنى كلام المصنف والرابع
يحصل بان تقصد البدلان
حذف حرف الربع
وان

وان
قياس فلا يرد ان
حمل القصد على البدل الغلط لا
يصح والمراد بالغلط البدل لغيره والمصنف لم
يتلفظ به الا ان البدل عنه حين ذكره يذكر تحقيقه
كونه مبدلا منه او متبوعا بل تحقيقه كونه غلطا
فلم يذكره باسم المتبوع ولا باسم البدل منه
اعلم ان الاقسام المذكورة في الاسم تكون في
الفعل فلا يكن الاقسام الابدال
الكل اذا

كان الفعل الخ
راجحا في البيان على الاول
كقوله متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا * تجد حطبا جزلا ونارا تأججا
وان قوله تلمم من الالمام وهو النزول بدل من تأتنا
قوله او بالعكس نحو جاءني رجل غلام
قوله يستنبط منه ست عشرة امثلة حاصلة
زاد اعلم انه لابد في الاربعة وذكر الاستاذ اربعة
من ضرب الاربعة في الاربعة وترك الباقية فتورد الباقية
منها وترك الباقية فامثلة البعض

فالنعت اي نعت البدل النكرة واجب لئلا يلزم القضية المقصود من غير المقصود من كل وجه مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان اي ظاهرين نحو جاني

قوله واجب وحسن [illegible]

قال المصنف [illegible] واجب فقط [illegible] لفظ الله [illegible] حسن والبدل [illegible] اي العرب [illegible]

ہذا وقال [illegible] وليس في الجنبة [illegible] من البدل [illegible]

الغائب [illegible] الكل من الكل [illegible] المعرفة اذا [illegible] الفصل [illegible]

وصف النكرة [illegible] بالواو [illegible] مثل [illegible]

وفي البدل [illegible] الاسم [illegible] ظاهر [illegible] الاثبات

ليحصل [illegible] البدل [illegible] فلا يجب [illegible] المقام

ہذا اذا كان البدل [illegible] الكلام [illegible]

قوله اقول لا يجب [illegible]

بالظاهر جعل التابع [illegible]

تاكيد للاول [illegible]

ہذا النعت والتعقيب [illegible]

بين المؤكد والمؤكد في التعريف وبهذا التعريف [illegible]

فلذا لم يقل احد فانه بعض وجوه ذكره في باب [illegible]

ثم [illegible] في [illegible] الا القضية المقصود فافهم

وقد عرفت ہذا [illegible] الاوكيد [illegible]

فان البعض [illegible] بدل الكل [illegible]

يكون ظاهرين ومضمرين [illegible] قال

ايهم من [illegible] اعلم انه لا [illegible] في ہذا المقام

في الاربعة [illegible] عن ضرب الاربعة

نوه [illegible] الاربعة [illegible]

عن [illegible] الكل من الكل [illegible] نظرين

زيدا اخيك واذا كانا مضمرين [illegible]

تقدم لفظ الزيدين [illegible]

اخوة [illegible] الزيدون

ومن المضمر زيد كرهته الدابة ١٢ محشی

٢٥٥

[illegible] زيد وقطعت زيدا اياه و [illegible] قطعت زيدا اياه ويقولون [illegible] الاشتمال نحو كرهت زيدا [illegible] المضمر من المضمر

كرهت زيدا اياه [illegible] والمضمر من المضمر [illegible] زيد كرهته الدابة [illegible]

زيدا اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين بان يكون المبدل
منه ظاهرا والمبدل ضميرا نحو اخوك ضربت زيدا اياه او بالعكس نحو اخوك ضربته
زيدا ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب لان ضمير المتكلم و
المخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل
يلزم النقيصة المقصود من غير المقصود مع اتحاد مدلوليهما نحو ضربته زيدا عطف
البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه فقوله تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله
غير صفة احتراز عن النعت وقوله يوضح متبوعه احتراز عن باقي التوابع مثل
اقسم بالله ابو حفص عمر ٭ ما مسها من نقب ولا دبر ٭ اغفر له اللهم ان كان فجر
وفصله اي فرق عطف البيان من البدل لفظا اي من حيث الاحكام
اللفظية واقع في مثل انا ابن التارك البكري بشر ٭ عليه الطير ترقبه وقوعا ٭ و
المراد بمثل كل تركيب اذا وقع عطف البيان للمعرف باللام المضاف اليه
الصفة المعرفة باللام فههنا عطف البيان جائز والبدل لا يجوز لان البدل
في حكم تكرير العامل فلو كرر العامل صار من قبيل الضارب زيد وهو ممتنع
فلذا اذ المراد بمثل هذا التركيب كل تركيب اذا جعله عطف البيان كان حكمه
غير ما جعله بدلا لفظا وفي صورة النداء ايضا لكن التوجيه الاول اظهر والثاني افيد

بسم الله الرحمن الرحيم

المبني ما اى اسم ناسب مبنى الاصل اى مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب **فان قيل** الماخوذ فى تعريف المبنى لفظ المبني وهو مجهول فلزم تعريف المجهول بالمجهول وهو باطل قلنا هذا التعريف تعريف لمن يعلم على ماهية المبنى على الاطلاق ولا يعلم على ماهيته اسم المبني لانه لو لم يعلم على ماهية المبنى على الاطلاق لزم تعريف المجهول بالمجهول وهو لا يجوز **فان قيل** تعريف المبنى لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه المضارع لمشابهته بالماضى فى وقوعها صفة للنكرة **قلنا** ان كلمة ما عبارة عن اسم والمضارع فعل **فان قيل** هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه غير المنصرف لانه مشابهة بالماضى فى وجود الفرعيتين **قلنا** المراد بالمناسبة المؤثرة فى منع الاعراب وهذه المناسبة ليس كذلك **فان قيل** المراد بالمناسبة لا يخلو اما مطلق المناسبة او المناسبة الخاصة فعلى الاول لزم المحذور المذكور وعلى الثانى يلزم التعريف بالمجهول **قلنا** المراد بالمناسبة مطلق المناسبة لكن المناسبة اذا ذكرت مطلقا فى اصطلاح النحاة فى بحث المبنيات كان نصا فيما صرح به صاحب المفصل وهو ان هذه المناسبة قد تحصل باعتبار مشابهته مبنى الاصل لمشابهة اسماء الاشارة والمضمرات والموصولات بالحرف فى الاحتياج وهذه المناسبة قد تحصل باعتبار تضمنه مبنى الاصل كتضمن اسماء الاستفهام والشرط لمعنى حرف الاستفهام والشرط وهذه المناسبة قد تحصل باعتبار وقوعه موقع مبنى الاصل

نزال ودراك الواقعتين موقع اترك وانزل وهذه المناسبة قد تحصل باعتبار مشابهته لما وقع موقع
مبنى الاصل كحضار وقطار المشابهتين تبراك ونزال الواقعتين موقع اترك وانزل فى هذه المناسبة
قد تحصل باعتبار وقوعه موقع ما شابه المبنى الاصل كزيد فى يا زيد الواقع موقع الكاف الاسمية المشابهة
لكاف الحرفية الخطابية وهذه المناسبة قد تحصل باعتبار اضافته الى مبنى الاصل كيوم فى يوم ينفع
الصادقين صدقهم اعلم انه لا بد فى هذا المقام من معرفة امور خمسة المشابهة والمناسبة والمجانسة و
المماثلة والمشاكلة فالمشابهة عبارة عن اشتراك الشيئين فى وصف هو لازم لاحدهما ومشهور به احدهما كمشابهة
الرجل الشجاع بالاسد فى الشجاعة فانها لازمة للاسد ومشهور بها الاسد والمناسبة عبارة عن اشتراك
الشيئين فى الوصف اللازم لهما سواء كان احدهما مشهورا به كالشجاعة اولا كالعجمى والمجانسة عبارة عن
اشتراك الشيئين فى الجنس كمشاركة الانسان بالفرس فى الحيوانية والمماثلة عبارة عن اشتراك الشيئين فى
النوع كمشاركة زيد بعمرو فى الانسانية والمشاكلة عبارة عن اشتراك الشيئين فى صورة كمشاركة الاسد
المنقوش على الجدار بالهيكل المخصوص فى الصورة **او وقع غير مركب مع غيره على وجه تحقق معه عامله** فان
قيل المبنى مقابل المعرب والماخوذ فى تعريف المعرب عدم المشابهة فالمناسب ان يعرف
المبنى بالمشابهة رعاية للمقابلة **قلنا** المراد بالمشابهة المنفية فى تعريف المعرب هذه المناسبة
فان **قيل** تعريف المبنى لا يكون مانعا عن دخول الغير لدخول المبتدأ والخبر فيه لان المتبادر من التركيب التركيب
مع العامل وهما ليسا مركبين بعاملهما لان العامل فيهما معنوى وتركيب المعنوى مع اللفظى محال **قلنا** المراد بالتركيب
التركيب مع غيره سواء كان عاملا او غيره ولا شك ان كل واحد من المبتدأ والخبر مركب مع صاحبه فان **قيل** هذا التعريف
لا يكون جامعا لافراده لانه يخرج منه غلام زيد لانه ايضا مركب مع غيره **قلنا** المراد بالتركيب التركيب الذى يتحقق
معه عامل ذلك الاسم فان **قيل** ان كلمة او لاحد الامرين فلا يصدق الحد على ما وجد فيه هذان الامران اعنى
المناسبة وعدم التركيب كهؤلاء **قلنا** ان كلمة او ههنا لمنع الخلو لا لمنع الجمع فان **قيل** ان كلمة او مشتركة بين
المعنيين وفى ايراد احد المعنيين لمشترك لا بد من قرينة فما القرينة ههنا **قلنا** القرينة هى المقابلة
بين المبنى والمعرب لان المعتبر فى مفهوم المعرب امران التركيب وعدم المشابهة فالمعتبر فى مفهوم
المبنى انتفاء الامرين سواء كان معا او بانتفاء احدهما فان **قيل** ما الوجه للمصنف حيث غير ترتيب
ذكر المشابهة والتركيب فى تعريف المعرب فى المبنى تقديما وتاخيرا **قلنا** انما غيره ايثارا لتقديم ما مفهومه وجودى
لشرف الوجود على العدمى **وحكمه** اى الاثر المترتب على بناء المبنى **ان لا يختلف اخره باختلاف العوامل** بان
لا يتغير باختلاف العوامل مثل منى فى جاءنى منى ورأيت منى ومررت بمنى **والقابه**

اي القاب المبني من حيث حركات آخره وسكون آخره ضم وفتح وكسر للحركات الثلثة ووقف للسكون كما هو مذهب البصريين والكوفيون لا يفصلون بين القاب المبني والمعرب فيستعملون القاب المبني في المعرب وبالعكس **فان قيل** اضافة الالقاب الى المبني لا يصح لان هذه الالقاب القاب لما هو عارض الى المبني اعني الحركات السكون **قلنا** ان اضافة الالقاب الى المبني اضافة بمحال متعلقه لا بمحاله **فان قيل** لا نسلم ان هذه الالقاب القاب لحركات المبني لانها كما تستعمل في الحركات البنائية كذلك تستعمل في الحركات الاعرابية بدليل قول المصنف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا **قلنا** ان للقب معنيين لقب بمعنى خاص ولقب بمعنى عام فاللقب بمعنى خاص ما يكون الخصوص من الجانبين واللقب بمعنى عام ما يكون الخصوص من جانب المعبر فقط فالمراد باللقب ههنا بمعنى الثاني يعني ان الحركات البنائية لا يعبر عنها الا بهذه الالقاب كما يعبر بها عن الحركات البنائية كذلك يعبر بها من الحركات الاعرابية وهي المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات وبعض الظروف **فان قيل** المبني مذكر والضمير راجع اليه مؤنث فلا يحصل المطابقة بين الراجع والمرجع اليه **قلنا** ان تانيث الضمير باعتبار الخبر **فان قيل** كما ان جميع الظروف ليس من المبنيات كذلك جميع اسماء الاشارة ليس من المبنيات لان ذان وذين معربان عند البعض فينبغي ان يقيدها بقيد البعض **قلنا** اعرابها خلافي لا اعتبار له **فان قيل** كما لا يكون جميع الظروف من المبنيات كذلك لا يكون جميع الموصولات من المبنيات لان اي واية معربة بالاتفاق فينبغي ان يقيدها بقيد البعض **قلنا** ان اعرابها مختص ببعض الاحوال وهي ان يحذف صدر صلتها فلا اعتبار له فصار هذه الابواب ابواب ثمانية في بيان اسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب ثم اذا كان مبنيا فلا بد من علتين آخرين احدها علة البناء على الحركة فان الاصل في البناء السكون ثم الآخر الحركة المعينة **اعلم** ان الاسم المبني المبحوث عنه في اصطلاح النحاة على ثمانية انواع بالاستقراء المضمرات واسماء الاشارة آه ووجه الضبط ان علة بناء المبني لا يخلو اما عدم التركيب او المناسبة بمبني الاصل فالاول هي الاصوات فان بعضها غير مركبة كغاق وبعضها وان كان مركبة لكنها حكاية عنها والثاني اما ان يكون مناسبا بالماضي او الامر الحاضر او الحرف فالاول هي اسماء الافعال والثاني اما ان يكون مناسبا بالحرف من حيث الصورة بان يكون موضوعا بوضع الحرف واما ان يكون مناسبا بالحرف من حيث المعنى فان كان الاول فهي الكنايات

مثل كم وكذا وغير ذلك مما يكون موضوعا لوضع الحرف مثل هذا ومنذ ومن وعلى وان كان الثاني فانه
لا يخ اما يكون متضمنا لمعنى الحرف اولا اما ان يكون مناسبا بالحرف في الاحتياج فان كان الاول
فهي المركبات وان كان الثاني فالمحتاج اليه لا يخلو اما ان يكون جملة حقيقة او حكما اولا فان
كان الاول فهي الموصولات وان كان الثاني فذلك المحتاج اليه لا يخ اما ان يكون مذكورا او غير مذكور
فان كان الثاني فهي الظروف وان كان الاول فالمحتاج اليه فيه لا يخلو اما ان يكون اشارة حسية او
قرينة الغيبة او التخاطب والتكلم فالاول اسماء الاشارة والثاني المضمرات **فان قيل** ان عد كم الخبرية
من القسم الذي يناسب بالحرف مستقيم لكن عد كم الاستفهامية من هذا القسم لا يستقيم لانه كما يناسب الحرف
من حيث الصورة فكذا من حيث المعنى لتضمنه معنى الاستفهام **قلنا** الانفصال بين هذه الابواب
الثمانية من قبيل منع الخلو لا من قبيل منع الجمع **فان قيل** عد كم الخبرية والاستفهامية من القسم المناسب
بالحرف من حيث الصورة يستقيم لكن عد كيت وذيت وكذا من هذا القسم لا يستقيم لانه لم يوضع لوضع الحرف
قلنا هذا التقسيم بالنظر الى حصول هذه الابواب والاصل في الكنايات هو كم الاستفهامية والخبرية **فان
قيل** ان الظروف من القسم الذي يكون المحتاج اليه فيه غير مذكور يصح بالنظر الى قبل وبعد لا بالنظر
الى اذ وحيث لان المحتاج اليه هو المضاف اليه وهو المذكور اعني الجملة **قلنا** المضاف اليهما في الحقيقة
مضمون الجملة وهو غير مذكور بل المذكور هو الجملة وهي ليست مضافا اليها في الحقيقة المضمر ما اي اسم
وضع لمتكلم او مخاطب **فان قيل** ان تعريف المضمر المتكلم والمخاطب لا يكون مانعا عن دخول الغير فيهما
لانه دخل فيه لفظ المتكلم وعلمه في الاول ودخل لفظ المخاطب وعلمه في الثاني **قلنا** ان قيد الحيثية مراد في التعريف
يعني ضمير المتكلم ما وضع للمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه وضمير المخاطب ما وضع للمخاطب من حيث انه مخاطب
بهذا اللفظ يتوجه اليه الخطاب وغائب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما التقديم اللفظي ما يكون المقدم ملفوظا
حقيقة سواء كان مقدما حقيقة كما في ضرب زيد غلامه او حكما كما في ضرب غلامه زيد والتقديم المعنوي ما لا يكون
المقدم مذكورا من حيث اللفظ بل من حيث المعنى سواء كان المعنى مفهوما من لفظ بعينه كما في قوله
تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى او مفهوما من سياق الكلام كما في قوله تعالى ولابويه لكل
واحد منهما السدس والتقديم الحكمي ما لا يكون المقدم مذكورا لا من حيث اللفظ ولا من حيث
المعنى بل هو غرض تعظيما لقصته كما في قوله تعالى قل هو الله احد وهو متصل ومنفصل لانه اما محتاج في
التلفظ الى ضم كلمة اخرى او لا الاول متصل والثاني منفصل فالمنفصل هو المستقل بنفسه يعني لا يحتاج في
التلفظ الى ضم كلمة اخرى والمتصل غير مستقل بنفسه يعني يحتاج في التلفظ الى ضم كلمة اخرى فان قيل

تقسيم الضمير الى المتصل والمنفصل تقسيم بعد تقسيمه الى المتكلم والمخاطب والغائب وهو تحصيل الحاصل وهو باطل
قلنا ان التقسيم الاول في الضمير بالنظر الى مرجعه وهذا التقسيم بالنظر الى ما قبله فلا يلزم تحصيل الحاصل
وهو مرفوع ومنصوب ومجرور لان عامله اما مقتضي الرفع او النصب او الجر فالاول مرفوع والثاني
منصوب والثالث مجرور فان قيل ان تقسيم الضمير الى المرفوع والمنصوب والمجرور تقسيم بعد تقسيم
وهو تحصيل الحاصل وهو باطل قلنا ان التقسيم الاول بالنظر الى مرجعه والثاني بالنظر الى ما قبله و
هذا التقسيم باعتبار الاعراب فان قيل ان تقسيم الضمير الى المرفوع والمنصوب والمجرور لا يصح لان هذه
الاقسام اقسام الاسم المعرب والضمير مبني قلنا ان التقسيم الى هذه الاقسام لقيامه مقام الظاهر الذي
هو منقسم الى هذه الاقسام الثلاثة فالاولان اي المرفوع والمنصوب متصل ومنفصل اي كل واحد منهما
والثالث اي المجرور متصل فقط فذلك خمسة انواع اي المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل
والمنفصل والمجرور المتصل فقط اعلم ان القياس يقتضي ان يكون لكل واحد من ضمير المتكلم والمخاطب والغائب
ستة فيصير مجموع الضمائر تسعين لفظا و آلة على تسعين معان لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين دالين على ستة
معان وللمخاطب خمسة الفاظ دالة على ستة معان لاشتراك التثنية وللغائب ايضا كذلك لاشتراك التثنية
فيصير مجموع الضمائر متبين لفظا دالة على تسعين معان فالاول ضربتُ وضربتَ اي ضمير ضربتُ وضربتَ
الى ضربن وضربن وطريق التصريف هذا ضربتُ ضربنا ضربتَ ضربتما ضربتم ضربتِ ضربتما ضربتن ضرب ضربا
ضربوا ضربت ضربتا ضربن وضرب وضربا آه فان قيل لم خالف المصنف عن اصطلاح الصرفيين بابتدائه
بالمتكلم ثم المخاطب ثم الغائب قلنا المنظور في النظر الصرفيين هو البحث عن الصيغة وصيغة الغائب
اصل بالنظر الى المتكلم والمخاطب من حيث تجريدها عن الزوائد بالنظر الى اصل الصيغة والمنظور في نظر النحوي
هو البحث عن الضمير وضمير المتكلم اصل بالنظر الى المخاطب والمخاطب اصل بالنظر الى الغائب فان قيل
الاول مبتدأ وضربت خبره والخبر محمول على المبتدأ وههنا لا يصح الحمل لان الاول عبارة عن الضمير وضربت
ليس ضميرا بل الضمير جزء منه قلنا العبارة محمول على حذف المضاف فيكون تقدير الاول ضمير ضربت
والثاني انا الى هن هذا امثال المرفوع المنفصل وطريق التصريف هذا انا نحن انت انتما آه والثالث ضربني
الى ضربهن وانني الى انهن هذا امثال المنصوب المتصل وتصريفه هذا ضربني ضربنا ضربك ضربكما آه و
انني اننا انك انكما آه والرابع اياي الى اياهن هذا امثال المنصوب المنفصل وتصريفه هذا اياي ايانا اياك
اياكما آه ثم اعلم ان في اياي اختلافات كثيرة فذهب البعض الى ان ايا ضمير واللواحق للدلالة
على احوال المرجع اليه من الافراد والتثنية والجمعية والغيبة والخطاب والتكلم والتذكير والتانيث والبعض

وذهبوا الى ان ايا جرت مجرى الفواحش ضمير والبعض ذهبوا الى ان المجموع ضمير والمختار هو المذهب الاول والمذهبان الاخيران محل الاعتراض اما الاعتراض على المذهب الثاني فهو انه يلزم ان يكون الضمير المنصوب متصلا لا منفصلا وهذا خلاف المفروض واما الاعتراض على المذهب الثالث فهو انه لما كان المجموع المركب من اللاحق والملحوق ضميرا فيفوت الدلالة على احوال المرجع اليه وهو غير مستحسن والخامس غلامي ولي الى غلامهن ولهن هذا مثال المجرور المتصل على طريق التصريف نحو غلامي غلامنا غلامك غلامكما آه ولي لنا لك لكما آه فالمرفوع المتصل خاصة لا المنصوب والمجرور يستتر لان ضمير المرفوع المتصل كالجزء من الفعل فيستتر فيه لدلالة الفعل عليه في الماضي للغائب والغائبة وفي المضارع المتكلم مطلقا سواء كان المتكلم واحدا او مع الغير والمخاطب للغائب والغائبة وفي الصفة مطلقا سواء كان اسم الفاعل او المفعول او الصفة المشبهة او اسم التفضيل مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا فان قيل ينبغي ان يكون الالف في ضاربان والواو في ضاربون ضميرين كما في تثنية الافعال وجمعها قلنا لو كان الالف في ضاربان والواو في ضاربون ضميرين لم يتغيرا بدخول العوامل لان الضمير لا يتغير بدخول العامل وهما يتغيران فعلم ان الالف في ضاربان والواو في ضاربون ليسا ضميرين بل الضمير مستتر فيهما ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل لان وضع الضمائر للايجاز والاختصار والمتصل اخصر من المنفصل وذلك بالتقديم على عامله لان الاتصال انما يكون بآخر العامل لا باوله او بالفصل لغرض لئلا يفوت الغرض المطلوب على تقدير الاتصال او بالحذف لان الاتصال انما يكون بالملفوظ لا بالمحذوف اذ ليس له وجود في اللفظ او بكون العامل معنويا لان الاتصال انما يكون بالملفوظ لا بالمعنوي اذ ليس له وجود في اللفظ او حرفا والضمير مرفوع لان الضمير المرفوع قوي والحرف ضعيف والاتصال بالضعيف خلاف لغتهم او بكونه مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له لانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور كما في زيد عمرو ضاربه هو وحمل عليه ما لا التباس فيه طردا للباب فان قيل على تقدير الانفصال يلزم الالتباس ايضا لان هو مثلا كما يصلح لزيد كذلك يصلح لعمرو قلنا ان بتقدير الانفصال لا يلزم الالتباس لانه لما انفصل الضمير على خلاف القياس علم ان مرجعه اليه خلاف القياس وهو البعيد مثل اياك ضربت مثال التقديم للضمير على العامل وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا واياك والشر مثال بالحذف [illegible] نفسك من الشر وانا زيد مثال كون العامل معنويا وما انت قائما مثال كون العامل حرفا [illegible] هي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فان قيل هذا المثال [illegible] لان هي فاعل الصفة والامر ليس كذلك اذ يجوز ان يكون هي تاكيدا للضمير المستكن في الصفة

على ان نا تاكيد لانه م بدليل قولهم نحن الزيدون ضاربوهم نحن قلنا ان العمدة من النحاة الزمخشري وهو صاحب
الكشاف وحكى عنه ضاربهم نحن فعلم ان هي فاعل لا تاكيد فان قيل ما الوجه للمصنف انه اختار بالمثال صورة عدم
الالتباس فيها قلنا انما اختارها ليثبت الحكم في صورة الالتباس بالطريق الاولى واذا اجتمع الضميران وليس
احدهما مرفوعا اذ لو كان احدهما مرفوعا يجب الاتصال في الضمير الثاني لان ضمير المرفوع كالجزء من الفعل فكانه
لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني فان كان احدهما اعرف وقدمته فلك الخيار في الثاني ان شئت اوردته
متصلا نظرا الى لفظ الاول نحو اعطيتكه وان شئت اوردته منفصلا نظرا الى معنى الاول نحو اعطيتك اياه و
ضربيك ضربي اياك الا اي وان لم يكن احدهما اعرف او كان اعرف لكن لا تقدمناه فهو منفصل اما في الاول
فلئلا يلزم الترجيح بتقديم احد المثلين على الاخر في الكلمة الواحدة حكما واما في الثاني فلئلا يلزم تقديم الاضعف
على الاقوى في الكلمة الواحدة حكما نحو اعطيته اياه او اعطيته اياك والمختار في خبر باب كان الانفصال اي
انفصال الضمير لان خبر كان في الاصل خبر المبتدا وخبر المبتدا واجب الانفصال لكون عامله معنويا واليه
يشبه بالمفعول لانه وقع بعد المرفوع وضمير المفعول واجب الاتصال فههنا الاتصال والانفصال جائزان
لكن الانفصال مختار على الاتصال لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة مثل زيد قائم وكنت
اياه والاكثر لولا انت الى اخره يعني ان الاكثر في الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لان ما بعد لولا مبتدا
محذوف الخبر والمبتدا واجب الانفصال لكون عامله معنويا وعسيت الى آخره لان ما بعد عسى فاعله و
والفاعل واجب الاتصال وقد جاء لولاك وعساك الى اخرهما اعلم ان في لولاك وعساك مذهبين مذهب
الاخفش ومذهب سيبويه فمذهب الاخفش ان ما بعد لولا ضمير مجرور وقع في موقع المرفوع فان الضمائر
قد يقع بعضها موقع بعض ومذهب سيبويه ان لولا في هذا المقام حرف جر وما بعده ضمير مجرور وقع في موقعه
وما بعد عسى ضمير منصوب عند الاخفش وقع موقع المرفوع وعسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى عند سيبويه
وما بعده ضمير منصوب وقع في موقعه فالحاصل ان الاخفش تصرف في المعمول وسيبويه تصرف في العامل
ونون الوقاية مع الياء اي مع ياء المتكلم لازمة في الماضي لتقي آخر الماضي من الكسرة التي هي اخت الجر
المختص بالاسم ولهذا سميت هذا النون نون الوقاية وفي المضارع عريا عن نون الاعراب لتقي آخر
المضارع ايضا عن تلك الكسرة فان قيل هذا ينتقض بكسرة تضربين لانها كسرة في آخر الفعل وهو جائز قلنا
ان هذه الياء ضمير الفاعل وهو كالجزء من الفعل فيكون في وسط الكلمة حكما فان قيل هذا ينتقض بكسرة لم يكن
الذين كفروا وقل الحق لان هذه الكسرة في آخر الفعل وهو جائز قلنا ان هذه الكسرة بعارض التقاء الساكنين
والعوارض لا تعتبر وانت مع النون فيه ولدن وان واخواتها مخير من الاتيان والترك انا الاتيان

للمحافظة الحركات البنائية في غير لدن وللمحافظة السكون في لدن واما التركيب فلعدم لزوم اجتماع النونات ولو كان مخففا كما في لعل وليت محمول على اخواتها ومختار في ليت لانه لا مانع في ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل ومن عن وقد وقط للمحافظة على السكون الذي هو اصل في البناء مع قلة الحروف وعكسها لعل للثقل التضعيف وطول اللفظ وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل العوامل وبعدها صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدا في الافراد والتثنية والجمعية والتذكير والتانيث والتكلم والخطاب والغيبة رعاية للمطابقة بين الراجع ومرجعه ويسمى فصلا لانه يفصل من كونه نعتا وخبرا لما يصلح لهما ثم اتسع فادخل فيما لا التباس فيه طردا للباب نحو قوله تعالى كنت انت الرقيب وشرطه ان يكون الخبر معرفة لان ايراد الفصل لدفع الالتباس ومع الالتباس انما يلزم عند تعريف الخبر او افعل من كذا لمشابهته بالمعرفة في امتناع دخول اللام به مثل كان زيد هو افضل من عمرو ولا موضع له اي لا محل للفصل من الاعراب عند الخليل لانه حرف اورد على صورة الضمير والحروف لا محل لها من الاعراب وبعض العرب يجعله مبتدا وما بعده خبره اي يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدا وما بعده خبره والا فالعرب لا يعرف المبتدا والخبر لكن يعلم من اعراب ما بعده فان كان اعراب ما بعده رفع فهو مبتدا وان كان اعراب ما بعده نصب فهو ضمير الفصل ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا والقصة اذا كان مؤنثا لان الجملة المذكورة بعده لا يخلو اما ان تبين حال المذكر فقط او المؤنث فقط او كليهما فالاول ضمير الشان نحو هو زيد قائم والثاني ضمير القصة نحو هي هند قائمة والثالث اما ان يكون العمدة فيها مذكرا او مؤنثا فالاول ضمير الشان نحو هو ضرب زيد هندا او الثاني القصة نحو هي ضربت هند زيدا فان قيل ان معنى قبل ويتقدم واحد فذكر قبل بعد يتقدم مستدرك لا فائدة فيه قلنا ايراد لفظ قبل بعد يتقدم للتاكيد معنى يتقدم لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود او نقول ان معنى يتقدم هذا انه يقع من غير سبق مرجع ضمير غائب وهذا المعنى اعم بحسب المفهوم من ان يكون قبل الجملة او بعدها والمراد ما يكون قبل الجملة فلذا قيده بقوله قبل الجملة فان قيل ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة صفة ضمير الغائب والاصل في الصفات الاحتراز فينبغي ان يكون هذا القيد داخلا في بيان هذه القاعدة قلنا ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة جملة معترضة اوردت لبيان الواقع وليست داخلة في بيان هذه القاعدة لان هذا الحكم ثابت مطلقا سواء وقعت هذه التسمية او لا والا يلزم استدراك قوله تفسير بالجملة بعده فان قيل هذه القاعدة منقوضة بنحو الشان هو زيد قائم لانه ضمير غائب وقع قبل الجملة مفسر بالجملة وهو لا يكون ضمير الشان قلنا لما حملت التقديم على ما ذكرنا لم ينتقض القاعدة بقوله الشان هو زيد قائم لان مرجعه مذكور سابقا ويكون متصلا ومنفصلا مستترا وبارزا على حسب العوامل

لان عامله اما ان يكون صالحا للاتصال او لا الثاني منفصل والاول اما ان يكون قابل الاستتار او لا فالاول مستتر والثاني بارز مثل هو زيد قائم وكان زيد قائم وانه زيد قائم وحذفه منصوبا ضعيف اما جوازه فلوقوعه على صورة الفضلة واما ضعفه فلانه حذف الضمير المراد بلا دليل عليه كما في قول الشاعر ان من يدخل الكنيسة يوما ✦ يلق فيها جآذرا وظباء ✦ الا مع ان اذا خففت فانه لازم كما في قوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين لان اعمال المكسورة بعد تخفيفها موجود في سعة الكلام كما في قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها غير موجود في سعة الكلام فعرضوا اعمالها في ضمير الشان المقدر لئلا يلزم زيادة الفرع على الاصل فان قيل زيادة الفرع على الاصل لازم لان اعمال المكسورة في الظاهر واعمال المفتوحة في المقدر قلنا دوام العمل في الضمير اقوى من العمل في الظاهر احيانا اسماء الاشارة ما وضع لمشار اليه اي وضع للمعنى المشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء حقيقة او حكما فلما قيد الاشارة بالحسية لم يرد النقض على ضمير الغائب واللام الذهني لان بهما وضعا للمشار اليه اشارة ذهنية لا حسية وتعميم الحسية عن الحقيقي والحكمي لئلا يرد النقض بمثل قوله تعالى ذلكم الله ربكم لانه لزيادة التمكن في ذهن المومنين نازل بمنزل المحسوس فان قيل المشار اليه ماخوذ من الاشارة والمبدا معتبر في المشتق فيلزم تعريف الشيء بنفسه وهو دور قلنا الاشارة الماخوذة في المحدود اصطلاحي وفي الحد لغوي فتغير الجهة واندفع الدور وهي ذا للمذكر فان قيل ان للمذكر حال عن ذا والحال انما يكون عن الفاعل او المفعول وذا لا يكون واحدا منهما قلنا ان ذا فاعل للفعل المعنوي المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدا ولمثناه ذان وذين فان قيل ان ذان وذين معطوف على ذا ولمثناه حال عنه فيلزم تقديم الحال على العامل المعنوي وهو باطل قلنا نعم لكنه قدم عليه لقرب الضمير الى مرجعه فان قيل ان قوله هي مبتدا وذا مع ما عطف عليه كل واحد منها خبر للمبتدا فيلزم حمل الجزء على الكل والواحد على المتعدد وهو باطل قلنا ان ذا مع ما عطف عليه خبر عن المبتدا بطريق تقديم العطف على الربط وللمؤنث تا وذي قيل تا اصل في لغات المؤنث فانه لم يجئ منها الا هي وقيل ذي اصل لكونها بازاء ذا المذكر فينبغي ان يناسبها وقيل هما اصلان وللقول باصالتهما قدمنا على سائر لغات المؤنث وتي وته وذه وتهي وذهي ولمثناه تان وتين فان قيل اختلاف ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل فهي معربة فلا يصح عدها من المبنيات قلنا ليس هذا الاختلاف بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعتان لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة المعرب اتفاقي لا القصد الاعراب لوجود علة البناء فيها كما في باقيها وجمعهما اولاء مدا

وقصر تلفظها اي يدخل عليها اوائل اسماء الاشارة على سبيل اللحوق والغرض حرف التنبيه للتنبيه على
المشار اليه قبل التلفظ به فان قيل اللحوق ذكر الشئ في آخر الشئ وحرف التنبيه مقدم على اسم الاشارة
فكيف يصح قوله يلحقها حرف التنبيه قلنا المراد باللحوق الدخول في اوائلها لكن اطلاق اللحوق
عليها اشارة الى عروضها ويتصل بها اي باولاها واخرها حرف الخطاب للتنبيه على حال المخاطب من الافراد
والتثنية والجمعية والتذكير والتانيث وهي خمسة في خمسة اي مضروبة في خمسة انواع اسماء الاشارة
فيكون اي الاقسام الحاصلة من ضرب الخمسة في الخمسة خمسة وعشرين وهي ذاك الى ذاكن و
ذانك الى ذانكن وكذلك البواقي ويقال ذا للقريب لان قلة الحروف يدل على قلة المسافة
وذلك للبعيد لان كثرة الحروف تدل على كثرة المسافة وذاك للمتوسط لان حروفه متوسطة
بين ذلك وذا فيدل على توسط المسافة فان قيل ان المناسب تاخير البعيد عن المتوسط
رعاية للمطابقة بين الوضع والطبع قلنا نعم لكن اخر المتوسط لان التوسط لا يتحقق الا بعد
تصور الطرفين فان قيل لم ذكر هذا الحكم على صيغة المجهول مع ان صيغة المجهول خلاف الاصل قلنا
لما راى المصنف كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلاثة مقام الآخرين لم ياخذ هذا الفرق مذهبه بل حاله
الى غيره وتلك وتانك وذانك مشددتين واولالك مثل ذلك في افادة البعد وتاك وتانك
وذانك مخففتين واولاك بغير اللام للمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب واما ثمة وهنا
وهنا فلما كان خاصة فلا يستعمل في الزمان الا مجازا على سبيل التشبيه كما في قوله تعالى هنالك الولاية لله
الحق فان قيل ما الوجه للمصنف ان نقل هذا الحكم بكلمة هذا قلنا التنبيه على ان هذا الحكم متفق عليه عند
المصنف وغيره الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد فان قيل الموصول ماخوذ من الصلة والمبدأ
معتبر في المشتق فح يلزم تعريف الشئ بنفسه وهو دور قلنا الصلة الماخوذة في المحدود اصطلاحي
وفي الحد لغوي فلا دور فان قيل هذه العبارة لا يودي ما هو المراد لان المراد نفي التمام عن الجزئية وهذه
العبارة مشعر بنفي الجزئية من التمام قلنا ان جزءا منصوب على التمييز وموصوف بصفة مقدرة فهو تام
فحاصل المعنى هذا الموصول ما لا يكون جزءا تاما الا بصلة وعائد او نقول ان لا يتم بمعنى لا يصير وهو
من الافعال الناقصة وجزءا خبره موصوف بصفة مقدرة فيكون التقدير الموصول ما لا يصير جزءا تاما
الا بصلة وعائد والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا يتحلل اليه المركب اولا الى انضمام
امر اخر كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وهذا رد على الرضي حيث قال المراد بالجزء التام
ما يكون ركنا من الكلام كالمسند والمسند اليه لا غيرهما من الفضلات فان قيل ما الوجه للمصنف

حيث نفي الجزء التام لا الجزء المطلق قلنا الموصول مع الصلة جزء تام من المركب فيكون الموصول وحده
جزء الجزء وجزء جزء الشيء وان لم يكن جزءا تاما لكنه جزء ناقص فان قيل ان معرفة الصلة موقوف على
الموصول في الواقع اعني جملة خبرية مذكورة بعد الموصول مشتملة على عائد فلو عرف الموصول بها لزم الدور
قلنا المراد بالصلة ههنا معناها اللغوي لا الاصطلاحي فلا دور فان قيل المعنى اللغوي مجاز بالنسبة
الى المعنى الاصطلاحي ولا بد في المجاز من القرينة وما القرينة ههنا على ارادة المعنى اللغوي قلنا القرينة
عليه قوله وعائد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه لاخراج مثل اذ وحيث
وليس لهما صلة اصطلاحية او نقول عن اصل الاعتراض المراد بالصلة ههنا معناها الاصطلاحي لكن يجوز
ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفتها على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم الا
بهذه الجملة مشتملة على عائد اليه فان قيل فعلى هذا يلزم استدراك قوله وعائد لانه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحي
قلنا انما ذكره تصريحا بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث اعلم انه لما كانت الصلة بعينه
اعلم بحسب المفهوم من ان يكون خبرية او انشائية والمراد ههنا الخبرية فقط والعائد اعلم من ان يكون ضميرا
او غيره ولا يكون بحسب الواقع الا ضميرا والضمير اعم من ان يكون راجعا الى الموصول او الى غيره ولا يكون بحسب
الواقع الا راجعا الى الموصول فاشار المصنف الى تعيين هذه الامور بقوله وصلته جملة خبرية اما كونها
جملة فلان الصلة لبيان الموصول والبيان لا يحصل الا بالجملة واما كونها خبرية فلان الصلة مربوطة
بالموصول والانشائية لا تقبل الربط والعائد الضمير للربط بين الصلة والموصول وصلة الالف
واللام اسم الفاعل والمفعول لان اللام الموصولية تشبه اللام الحرفية في الصورة فجعلت صلتها ما كانت
جملة معنى ومفردا صورة عملا بالشبه والحقيقة وهي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث
واللذان واللتان بالالف في حالة الرفع والياء في حالة النصب والجر فالاول لمثنى المذكر والثاني
لمثنى المؤنث والاولى مشتركة بين جمع المذكر والمؤنث لكن استعماله في جمع المذكر اشهر والذين وهو لجمع المذكر
خاصة واللائي واللاء واللاى مشتركة بين جمع المذكر لكن استعماله في جمع المؤنث اشهر واللاتي واللواتي
لجمع المؤنث خاصة وما بمعنى الذي يستعمل في غير ذو العقول غالبا وقد يستعمل في غير ذو العقول ايضا نحو
قوله تعالى والسماء وما بناها ومن بمعنى الذي يستعمل في ذو العقول غالبا وقد يستعمل في غير ذو العقول ايضا
كما في قوله تعالى فمنهم من يمشي على بطنه واي واية فالاول بمعنى الذي للمذكر والثاني بمعنى التي
للمؤنث وذو الطائية اي المنسوب الى بني طي كما في قول الشاعر فان الماء ماء ابي وجدي وبيري ذو حفرت و
ذو طويت اي التي حفرتها والتي طويتها وذا بعد ما الاستفهام كما في قوله ماذا صنعت اي ما الذي صنعت

و الالف و اللام و العائد المفعول يجوز حذفه لانه فضلة وحذف الفضلة جائز نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء اى يشاءه فان قيل هذا ينتقض بنحو سمع الله لمن حمده لان العائد فيه مفعول ولا يجوز حذفه قلنا المراد بالعائد ما يكون راجعًا الى الموصول وههنا ليس كذلك فان قيل هذا ينتقض بنحو الذى ضربته فى داره لان العائد فيه مفعول راجع الى الموصول ولا يجوز حذفه قلنا العائد المفعول يجوز حذفه اذا لم يوجد المانع وههنا وجد المانع وهو اجتماع الضميرين فى صلة واحدة اعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه بالاخبار بالذى وغرضهم من وضعه تمرين المتعلمين فيما يتعلم فى مسائل هذا الفن

فقال واذا اخبرت بالذى صدرتها وجعلت موضع المخبر عنه ضميرًا لها واخرته خبرًا عنه فاذا اخبرت

عن زيد من ضربت زيدًا قلت الذى ضربته زيد وكذلك الالف واللام فى الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها لان صلة الالف واللام لا تكون الا اسم الفاعل والمفعول و لا يمكن اخذهما الا من الجملة الفعلية فان قيل هذا ينتقض بنحو ليس زيد قائمًا لانه جملة فعلية ولا يصح الاخبار عن جزئها بالالف واللام قلنا المراد بالجملة الفعلية ما يكون فعلها متصرفًا وليس فعل جامد فان قيل هذا ينتقض بنحو سيقوم زيد وسوف يقوم زيد وان يقوم زيد وما يقوم زيد لانها جمل فعلية وفعله متصرف ولا يصح الاخبار عن اجزائها بالالف واللام قلنا المراد بالجملة الفعلية ما يكون فعلها متصرفا وليس بمصدر بحرف لا يستفاد معناه من اسم الفاعل والمفعول فان تعذر امر منها تعذر الاخبار ومن ثمه اى من اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع فى ضمير الشان لانه واجب التقديم على الجملة فلو اخبر عنه بالذى لفات التقديم والموصوف بدون الصفة والصفة بدون الموصوف نحو ضربت زيدا العاقل للزوم كون الضمير موصوفا او صفة وهو باطل والمصدر العامل بدون المعمول نحو اعجبت من دق القصار الثوب لانه يؤدى الى اعمال الضمير والضمير ليس بعامل و الحال لان الحال واجب التنكير والضمير واجب التعريف فكيف يقع المعرفة موقع النكرة والضمير المستحق لغيرها والاسم المشتمل عليه فى نحو زيد ضربت غلامه فلو اخبرت عن غلام ويقال الذى زيد ضربته غلامه فالضمير فى ضربته ان كان راجعا الى الموصول بقى المبتدا بلا عائد وان كان راجعًا الى المبتدا بقى الموصول بلا عائد وكل واحد منهما باطل وما الاسمية لا الحرفية موصولة نحو عرفت ما اشتريت واستفهامية نحو ما عندك وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة سواء كان موصوفا بالمفرد نحو مررت بما معجب لك او بالجملة كما فى قول الشاعر ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال وتامة بمعنى الشىء منكر عند ابى على وشىء معرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هى وصفة

نحو اضرب ضربا ماومن كذلك مثال الموصولة نحو اكرمت من جاءك ومثال الاستفهامية نحو من غلامك ومثال الشرطية من تضرب اضرب ومثال الموصوفة نحو قول الشاعر وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا ‌الا في التامة والصفة واي واية كمن في ثبوت الامور الاربعة الا في التامة والصفة مثال الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت ومثال الاستفهامية نحو ايهم اخوك ومثال الشرطية قوله تعالى اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومثال الموصوفة نحو يا ايها الرجل فان قيل ان اى يجيئ صفة كما في قولك مررت برجل اى رجل فكيف يصح تشبيهه بمن وهو لا يجيئ صفة اصلا قلنا ان اى الواقعة صفة في الاصل استفهامية لكن نقلت عن معنى الاستفهام الى معنى الصفة بعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر وهي اى كل من اى واية معربة وحدها لانها لازمة الاضافة الى المفرد والاضافة الى المفرد من خواص الاسم المتمكن فيقوى بها جهة الاسمية ويضعف جهة المشابهة بالحرف الا اذا حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا وانما بنيت لزيادة الاحتياج الاول الاحتياج الى نفس الصلة والآخر الاحتياج الى صدر الصلة وبنيت على الضم تشبيها بالغايات فان قيل ان اى الموصوفة ايضا مبنية فلم لم يستثن بناءها قلنا ان بناءها مذكور في باب المنادى بان كل ما وقع منادى مفردا معرفة فهو مبني فلا حاجة الى ذكره ثانيا وفيما ذا صنعت جهان احدهما الذي جوابه رفع على انه خبر المبتدأ المحذوف ليكون الجواب مطابقا للسوال فيكون كل منهما جملة اسمية و الآخر اى شيء جوابه نصب على انه مفعول به لفعل محذوف ليكون الجواب مطابقا للسوال فيكون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب وفي الثاني رفع الجواب لكن لم يتعرض المصنف له لفوات المطابقة بين الجواب والسوال اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعا للافراد لانه خرج منه اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع لانهما بمعنى المضارع مع انهما من قبيل اسماء الافعال قلنا ان اف في الاصل بمعنى تضجرت واوه بمعنى توجعت لكن عبر عنهما بالمضارع لان معناهما على الانشاء والمضارع انسب بالانشاء مثل رويد زيدا اى امهله وهيهات ذاك اى بعد فان قيل لم قدم مثال اسم فعل بمعنى الامر على مثال اسم فعل بمعنى الماضي قلنا انما قدم لان اكثر اسماء الافعال بمعنى الامر والغرض للتكاثر فان قيل لما كان اسماء الافعال بمعنى الامر او الماضي فما الباعث عليهم حيث جعلوها من قبيل الاسماء لا من قبيل الافعال قلنا ان الحامل عليهم ان الفعل كلمة دلت على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلاثة وهي لا تدل على هذا المعنى بل تدل على صيغة الماضي والامر لكن هذا الجواب ضعيف لان العرب الفصيح يتلفظون بلفظ صه ومه ولم يخطر ببالهم

صه اسكت ومه اسنع فالحق في الجواب ان يقال ان الحامل عليهم ان صيغتها مخالفة لصيغ
الافعال ويتصرف فيها تصرف الاسماء ولا يتصرف فيها تصرف الافعال ولهذا قال ما كان بمعنى الامر
او الماضي ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضي فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير
لانه دخل فيه ضارب في مثل زيد ضارب امس لانه دل بمعنى الماضي فينبغي ان يكون اسم الفعل وليس
كذلك قلنا المراد بالدلالة دلالة بحسب اصل الوضع وهذه الدلالة بعارض الدلالة والعوارض
لا تعتبر وفعال اي ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياس اي قياسي
كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هذا الحكم مطرد في الثلاثي المجرد فان قيل هذه القاعدة منقوضة على
قوام وقعاد لانهما لا يجيئان بمعنى قم واقعد قلنا المراد بالاطراد الكثرة فان قيل لما كان المراد بالاط
الكثرة فكيف يصح نسبة القياس اليه قلنا ان نسبة القياس اليه للكثرة وفعال مصدرا معرفة
كفجار بمعنى الفجرة قال شارح الرضي لم يوجد دليل قاطع على تعريف المصدر وتانيثه قلنا لا يلزم من عدم
وجدانك عدم الوجود في نفس الامر وصفة مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة مبني لمشابهته لعدلا ووزنه اما انه
فظاهر واما عدلا فلان فعال بمعنى الامر معدول من الامر الفعلي للمبالغة فان قيل ان كون اسماء
الافعال معدولة من الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه لان المعدول لا يخرج بسبب العدل عن نوعه
فكيف يخرج الفعل بسبب العدل من الفعل الى الاسم قلنا ان الدليل عليه موجود هي المبالغة لكن
هذا الجواب ضعيف لان المبالغة موجود في جميع اسماء الافعال ولم يقل بعدلها احد فالاولى في الجواب
ان يقال المراد بالعدل الاشتقاق ولا شك ان بالاشتقاق يخرج الشيء عن نوعه وفعال علما
للاعيان مؤنثا كقطام وغلاب مبني في الحجاز لمشابهته للفعال بمعنى الامر عدلا ووزنه ومعرب في تميم
لعدم علة البناء في ذاتها وحملها على فعال بمعنى الامر عدلا ووزنه خلاف الاصل الا ما كان في آخره راء
نحو حضار لان الراء حرف ثقيل لكونه في المخرج كالمكرر فاختير فيه البناء لان السلوك بطريقة واحدة اسهل
من السلوك بطرق مختلفة الاصوات كل لفظ حكي به صوت او صوت به للبهائم فالاول كغاق حكاية
عن صوت الغرابية والثاني كنخ لاناخة البعير فان قيل ان تعريف الاصوات لا يكون جامعا
لافراده لانه خرج منه الصوت الذي نقل من الصوتية الى المصدرية فقط مثل واها للتعجب وايضا
خرج منه الصوت الذي نقل من الصوتية الى المصدرية ومن المصدرية الى اسم فعل كصه بمعنى اسكت
ومه بمعنى اسنع وايضا خرج منه الصوت الذي يجري على لسان الانسان عند عروض المعنى له كقول
المتندم والمتعجب وي عند عروض الندامة والتعجب قلنا ان الاصوات الجارية على لسان

الانسان علی قسمین منقولة وغیر منقولة فالمنقولة لا یخلو اما منقول الی المصادر فقط او منقول الی
الی المصادر ومن المصادر الی اسماء الافعال فالاول داخل فی باب المصادر والثانی داخل فی
باب الاسماء الافعال فلو خرجا عن تعریف الاصوات لا ضیر فیه وغیر المنقولة علی ثلاثة اقسام
قسم یجری علی لسان الانسان تشبیها بصوت الغیر وقسم یجری علی لسان الانسان للبهائم
وقسم یجری علی لسان الانسان عند عروض المعنی له فلما کان القسمان الاولان ملحقین بالاسماء
المبنیة مع تعلقهما بالغیر فهذا القسم الثالث مما لم یکن متعلقا بالغیر یکون ملحقا باسماء المبنیة بالطریق
الاولی **علم** ان علة بناء الاصوات عدم الترکیب کما فی الاسماء المتعدد **فان قیل** لما کان
علة بناء الاصوات عدم الترکیب مع غیره فعلی هذا لو کان مرکبا مع غیره کان معربا کما اذا قلت قال
زید عند التعجب وی او غاق عند صوت الغراب **قلنا** هی فی هذه الحالة ایضا مبنیة لا من حیث انها
اصوات بل من حیث انها حکایة عن الاصوات **اعلم** ان الاصوات لا یدل علی المعنی باعتبار اصل
الوضع **فان قیل** لما لم یکن الاصوات دالة علی معنی باعتبار اصل الوضع فلم تکن اسماء فلم ذکرها فی
باب الاسماء المبنیة **قلنا** ان ذکرها فی باب اسماء المبنیة لاجرائها مجراها واخذها حکمها **المرکبات**

کل اسم من کلمتین لیس بینهما نسبة **فان قیل** تعریف المرکبات لا یکون جامعا لافراده لانه خرج
منه مثل سیبویه لانه مرکب من کلمة وصوت لا من الکلمتین **قلنا** المراد بالکلمتین اعم من کونهما حقیقة
او حکما **فان قیل** المتبادر من الکلمتین ما هو مرکب من الاسمین ومن فعل واسم فخرج من تعریف
المرکبات ما هو مرکب من فعلین او حرفین او مختلفین **قلنا** المراد بالکلمتین اعم من کونهما اسمین او فعلین او
حرفین او مختلفین **فان قیل** تعریف المرکبات لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه المرکب التعدادی
کخمسة عشر لان بین جزئیه نسبة العطف **قلنا** المراد بالنسبة ما هو غیر نسبة العطف لکن هذا الجواب ضعیف
لان النسبة نکرة وقعت فی سیاق النفی والنکرة الواقعة فی سیاق النفی عامة وارادة الخصوص مع قرینة
العموم اصعب من خرط القتاد فالاولی ان **یقال** المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هیئة ترکیب احد
الکلمتین مع الاخری فان تضمن الثانی حرفا بنیا اما الاول فلوقوع آخره فی وسط الکلمة ووسط الکلمة
لیس محلا للاعراب واما الثانی فلتضمنه معنی الحرف کخمسة عشر وحادی عشر واخواتها **فان قیل** المثال
لتوضیح الممثل والتوضیح یحصل بمثال واحد فما الحاجة لایراد المثالین **قلنا** انما اورد المثالین للتنبیه علی
ان بناء هذه المرکبات ثابت سواء کان احد جزئیه عددا مرکبا مع العشرة او صیغة اسم الفاعل المشتق
منه **فان قیل** لا نسلم ان الجزء الثانی فی حادی عشر متضمن معنی الحرف والا یلزم فساد المعنی

قلنا ان التضمن معنى الحرف اعم من ان يكون حقيقة او حكما فحادي عشر وان لم يتضمن معنى الحرف حقيقة
لكن تضمن معنى الحرف حكما باعتبار المشتق منه لان حادي عشر مشتق من احد عشر وهو متضمن معنى الحرف حقيقة
الا اثنى عشر فانه لا يبنى فيها الجزءان بل الاول معرب يشبه بالمضاف في سقوط النون الاعرابي والثاني
بني لتضمنه معنى الحرف والا اي وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني لعدم علة البناء فيه وهو التضمن بمعنى
الحرف كبعلبك وبني الاول لوقوع آخره في وسط الكلمة في الاصح احتراز عن لغتين اخريين احدهما اعراب
الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني مع منع صرف الثاني وثانيهما اعراب الجزئين معا واضافة
الاول الى الثاني مع صرف الثاني الكنايات جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن
شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءني فلان
وانت تريد زيدا فان قيل الكنايات مبتدأ وكم وكذا خبره والخبر محمول على المبتدأ وههنا لا يصح الحمل لانه
يلزم حمل الذات على الوصف وهو لا يجوز قلنا المراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري فان قيل
ان تعريف الكنايات لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه لفظ فلان فانه كناية مع انه معرب قلنا
المراد بالكنايات بعضها لا كلها فان قيل المراد بالبعض لا يخلو اما البعض مطلق او بعض معين فعلى الاول
يلزم المحذور المذكور وعلى الثاني يلزم التعريف بالمجهول لانه لا قرينة على البعض المعين قلنا المراد بالبعض
ههنا بعض معين والقرينة عليه اصطلاح النحاة لانهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يرادوا بها ذلك
البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف فان قيل بحث الشيء موقوف
على معرفة نفس الشيء والمصنف لم يعرف الكنايات فكيف يصح البحث منها قلنا التعريف انما يكون للشيء
اذا كان بين افراده مفهوم مشترك فليس بين افراد الكنايات المعدودة من المبنيات مفهوم مشترك او نقول
التعريف انما يكون للشيء اذا كان افراده متعددا متكثرا غير محصورة وافراد الكنايات المعدودة من المبنيات
محصورة كم وبناؤها لكونها موضوعة بوضع الحرف او لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليه
وكذا وبناؤها لكونها مركبة من كاف التشبيه واسم الاشارة فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي باصل
البناء للعدد وكيت وذيت للحديث وبناؤهما لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من
حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه عنهما رجح البناء الذي هو الاصل في
الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كأي وانما بني لانه مركب من كاف التشبيه ولفظة اي فصار المجموع
كلمة واحدة بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون مثل كم فان قيل لما كان بعض من الكنايات كأي
فلم لم يذكره المصنف قلنا انما لم يذكره المصنف تنبيها على ان مرتبته في البناء منحطة عن

اخواتها فكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد لان كم الاستفهامية كناية عن مطلق العدد فلو اعطى لها تمييز
العدد الاقل لعارضه تمييز عدد الاكثر ولو اعطى لها تمييز عدد الاكثر لعارضه تمييز عدد الاقل فاعطى لها تمييز
العدد الاوسط لان خير الامور اوسطها والخبرية مجرور مفرد لان كم الخبرية كناية عن العدد الكثير وتمييز
العدد الكثير مجرور ومفرد فكذا مميزها ومجموع لان العدد الكثير صريح في الكثرة وكم الخبرية ليست كذلك
فلابد فيها من جمعية التمييز ليكون هذا جبيرة لما فات من الصراحة وقد يدخل من فيهما اي على تمييز الاستفهامية
والخبرية لان التمييز للبيان وكلمة من ايضا للبيان فبينهما مناسبة فان قيل ان دخول من في تمييز
كم الخبرية مستقيم لموافقة اعراب التمييز وفي تمييز كم الاستفهامية غير مستقيم لعدم موافقة اعراب التمييز قلنا
ان كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة يحتمل كم الاستفهامية والخبرية وعلى كلا
التقديرين دخل من في مميزها ولهما صدر الكلام لان الاستفهامية متضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام
والخبرية يدل على انشاء التكثير فوجب التنبيه عليه من اول الامر فان قيل كيف يجمع الخبرية والانشائية
في كم الخبرية لمنافاتهما لان الخبر يحتمل الصدق والكذب دون الانشاء قلنا لا منافاة بينهما لاختلاف
الجهة لان كونها خبرية باعتبار انه اخبار عن الكثرة الخارجة بانه كذا واما كونها انشائية فلاعتبار ان
المتكلم ذكرها بالقصد وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لانهما اسماء كسائر الاسماء المبنية وهي تقع في محل الرفع
والنصب والجر فكذا احكامها فكلما بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره كان منصوبا معمولا على حسبه يعني ان كان الفعل
مقتضيا للنصب على المفعولية فهو منصوب على المفعولية وان كان مقتضيا للنصب على الظرفية فهو منصوب
على الظرفية وان كان مقتضيا للنصب على المصدرية فهو منصوب على المصدرية لكن تعيينه لاحد المنصوبات
يعلم من التمييز يعني ان كان مميزها مفعولا فهو منصوب على المفعولية نحو كم رجلا ضربت وان كان مميزه
ظرفا فهو منصوب على الظرفية نحو كم يوما سرت وان كان مميزه مصدرا فهو منصوب على المصدرية نحو كم ضربة
ضربت وكلما قبله حرف جر او مضاف فمجرور مثال حرف الجر بكم درهم اشتريت ومثال المضاف غلام كم
رجل ضربت فان قيل لما كان مجرورا بحرف الجر او الاضافة فاتت صدارته قلنا لما امتنع تقديم المجرور
على الجار فصار المجموع كلمة واحدة مستحقة للصدارة الا فمرفوع مبتدا ان لم يكن ظرفا لانه لو كان مميزه
ظرفا فالظرف باعتبار المتعلق جملة والجملة لا تصلح للابتداء نحو كم رجل اخوتك وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك
وكذلك اسماء الاستفهام والشرط يعني مثل كم الاستفهامية والخبرية في جريان الوجوه الاربعة المذكورة اسماء
الاستفهام والشرط لكن مجموع الوجوه في مجموع هذه الاسماء لا مجموع هذه الوجوه في كل واحد من
هذه الاسماء اعلم ان اسماء الاستفهام والشرط من حيث ذاتها على ثلاثة اقسام قسم مشترك بين الاستفهام

والشرط وهو من ح ما واي ح اين ح انى ح متى وقسم يختص بالشرط وهو اذا وقسم يختص بالاستفهام وهو كيف ح ايان
وهذه الاسماء من حيث جريان الوجوه الاربعة المذكورة فيها على اربعة اقسام ووجه الضبط ان هذه الاسماء
اما ظرف واما غير ظرف فان ظرفا فايضا لا يخلو اما متضمن لمعنى الاستفهام واما متضمن بمعنى الشرط فان كان
الاول يجري فيه الوجوه الثلاثة الجر على الاضافة والنصب على الظرفية والرفع على الخبرية ولا يحتمل الرفع
على الابتدائية لان الرفع على الابتدائية مختص بغير الظرف وهذا القسم ظرف وان كان متضمنا لمعنى الشرط فيجري فيه
الوجهان الجر على الاضافة والنصب على الظرفية ولا الرفع اصلا اي لا على الابتدائية ولا على الخبرية اما على
الابتدائية فظاهر لان الرفع على الابتدائية مختص بغير الظرف وهذا القسم ظرف واما الرفع على الخبرية فلانه لو كان
مرفوعا على الخبرية لكان ما بعده مرفوعا على الابتدائية وما بعده فعل وهو لا يصلح للابتدائية وان كان غير
ظرف فايضا لا يخلو اما لازم الاضافة او لا نحو اي واين ح يجري فيه الوجوه الاربعة الجر على الاضافة والنصب
على المفعولية والرفع على الابتدائية بشرط كون ما بعده غير ظرف والرفع على الخبرية بشرط كون ما بعده ظرفا و
الثاني نحو من ح ما ويجري فيه الوجوه الثلاثة سواء كان متضمنا لمعنى الشرط او الاستفهام الجر على الاضافة والنصب
على المفعولية والرفع على الابتدائية ولا يحتمل الرفع على الخبرية لان الرفع على الخبرية مختص بالظرف وهذا القسم

ليس بظرف وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشاري ثلاثة اوجه والمراد بمثل هذا التركيب
كل تركيب يحتمل كم الاستفهامية والخبرية وحذف المميز وذكره وكذا هذه الوجوه الثلاثة تحتمل ان تجرى في
نفس كم احدها الرفع على الابتدائية لو كان مميزها مذكورا اعني عمة ثم الكم لا يخلو اما ان يكون كم الاستفهامية
او كم الخبرية فعلى تقدير كم الاستفهامية يكون المعنى كم عمةً لك يا جرير وخالة آه وعلى تقدير كم الخبرية يكون
المعنى كم عمةٍ لك يا جرير وخالة آه والثاني النصب على الظرفية لو كان مميزها محذوفا اعني مرة فعلى تقدير
كم الاستفهامية يكون المعنى عمة لك يا جرير وخالة فدعاء كم مرةً قد حلبت على عشاري وعلى تقدير الخبرية
عمة لك يا جرير وخالة فدعاء كم مرة قد حلبت على عشاري والثالث النصب على المصدرية لو كان مميزها
محذوفا اعني حلبة فعلى تقدير كم الاستفهامية يكون المعنى عمة لك يا جرير وخالة فدعاء كم حلبةً قد حلبت
على عشاري وعلى تقدير كم الخبرية يكون المعنى كم حلبة قد حلبت على عشاري ويحتمل ان تجري هذه الوجوه الثلاثة
في تمييز كم احدها الرفع على الابتدائية لو كان تمييز كم محذوفا اعني مرة او حلبة فيكون المعنى عمة لك يا جرير وخالة
فدعاء كم مرة على الاستفهامية او كم مرة على الخبرية قد حلبت على عشاري والثاني نصب عمة لو كان تمييز كم
الاستفهامية فيكون المعنى كم عمةً لك يا جرير آه والثالث جر عمة لو كان تمييز كم الخبرية فيكون المعنى كم عمةٍ
لك يا جرير وخالة آه لكن التوجيه الاول اليق بما سبق لانه بناء على وجوه اعراب كم ووجوه اعرابها

مذکورة فیما سبق فکانه تفریع علی ما سبق بخلاف التوجیه الثانی لان بناءه علی حذف التمییز وذکره وهو
لیس بمذکور فیما سبق بل هو مذکور فیما بعده فالالیق تاخیر هذا المثال من قول المصنف وقد یحذف
فی مثل کم مالک وکم ضربت **فان قیل** ان تعدیة جلبت بعلی لا یصح لان صلة الجلب کلمة اللام لا کلمة علی
قلنا ان تعدیة جلبت بکلمة علی لتضمنه معنی الثقل **فان قیل** الذم کما یحصل بهذا النوع من الخدمة کذلک
یحصل بنوع آخر فلم خص هذا النوع **قلنا** انما خص هذا النوع من الخدمة لانه خدمة المواشی وخدمة
المواشی ابلغ فی الذم من خدمة الاناسی **فان قیل** الذم کما یحصل بحلب العشار کذلک یحصل بحلب
غیر العشار فلم خص العشار **قلنا** انما خصها لان فی حلبها زیادة مشقة **فان قیل** الذم یحصل بذکر
العمة فما الحاجة الی ذکر الخالة **قلنا** ان فی ذکر الخالة اشارة الی رذالته طرف الاب والام **فان
قیل** الذم علی تقدیر کم الخبریة مستقیم وعلی تقدیر کم الاستفهامیة غیر مستقیم **قلنا** الذم علی تقدیر کم الخبریة علی
سبیل التحقیق وعلی تقدیر کم الاستفهامیة علی سبیل التحکم وقد یحذف فی مثل کم مالک وکم ضربت والمراد به کل
ترکیب قام قرینة علی حذف التمییز ولاشک ان فی هذین المثالین وجدت القرینة علی حذف التمییز لانه اذا سئل عن کمیة
المال او اخبر عن کثرته فظاهر الحال قرینة علی ان المسئول عنه او المخبر عنه کمیة الدراهم والدنانیر فیکون التقدیر
کم درهما او کم دینارا مالک او کم درهم او کم دینار مالی وکذا اذا سئل عن کمیة الضرب واخبر عن کثرته فظاهر
الحال قرینة علی ان المسئول عنه او المخبر عنه هی المرات او الضربات فیکون التقدیر کم مرة او کم ضربة
ضربت او کم مرة او کم ضربة ضربت **فان قیل** لو کان المصدر لبیان النوع فالفرق بین المصدریة
والظرفیة ظاهر ولو کان المصدر لبیان العدد فالفرق بین المصدریة والظرفیة مشکل **قلنا** الفرق
بینهما ثابت لانه لو کان المقصود اولا الزمان مع الحدث مقصود بالتبع فهو ظرف ولو کان الامر بالعکس
فهو مصدر **الظروف** منها ما قطع عن الاضافة بحذف المضاف الیه عن اللفظ وبقائه فی النیة لانه
لو سقط عن النیة کان المضاف معربا مع التنوین کما فی قول الشاعر رب بعد کان خیرا من قبل وهذا القسم
من الظروف یسمی بالغایات لان غایة الکلام کانت ما اضیفت هذه الظروف الیه فلما حذف
المضاف الیه صارت غایة وبنیت علی الضم اما بناؤها فلمشابهتها بالحرف فی الاحتیاج واما علی الضم
فلتکون الضمة جبیرة للنقصان کقبل وبعد فی قوله تعالی لله الامر من قبل ومن بعد وجاز فی هذه الظروف علی
سبیل القلة التنوین عوضا عن المضاف الیه فتعرب کما فی قول الشاعر فساغ لی الشراب وکنت قبلا
اکاد اغص بالماء الفرات واجری مجراه لا غیر ولیس غیر فی حذف المضاف الیه والبناء علی الضمة لشبهه
بالغایات فی الابهام وانما کان بعد لا ولیس لان غیر بعدهما اکثر الاستعمال وکثرة الاستعمال تقتضی

بالتخفيف فخففوه بحذف المضاف اليه حسب لتشبهها بالغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها حيث ولا يضاف الا الى جملة وانما بني على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة سواء الاضافة الى الجملة كلا اضافة لان المضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى مضمون الجملة وهو ليس مذكورا بما هو مذكور في اللفظ فهو ليس مضافا اليه فكانه قطع عن الاضافة حكما فشابهت بالغايات في الابهام وهو مبني فكذا هذا ايضا مبني في الاكثر اي في اكثر الاستعمالات وعلى الاستعمال الاقل يضاف الى المفرد كما في قول الشاعر اما ترى حيث سهيل طالعا نجما يضيء كالشهاب ساطعا وعند اضافتها الى المفرد يعرب عند بعضهم لزوال علة البناء وهي الاضافة الى الجملة لكن الاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اذا بنيت لما ذكر في حيث وهي للمستقبل وان كان داخلا على الماضي لانها تستعمل لزمان من ازمنة المستقبل قد قطع المتكلم بوقوع الحدث فيه والاستعمال دليل الوضع كما في قوله تعالى اذا الشمس كورت وكذا في قولهم اذا طلعت الشمس من مغربها فان قيل ان اذا كما يستعمل في المستقبل كذلك يستعمل في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا قلنا المراد باستعمالها في المستقبل الاستعمال على سبيل الكثرة لا على سبيل الكلية وفيها معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على مضمون جملة اخرى فلذلك اختير بعدها الفعل لمناسبته بالشرط وجوز الاسم الفاعل على الوجه الغير المختار لعدم اصالتها في الشرط وقد يكون للمفاجاة فيلزم المبتدأ بعدها للفرق بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدأ اغلبية وقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع حاضر فان قيل ان اذا ظرف والظرف لا فعل فيه فعل وليس ههنا فعل وقع فيه قلنا ان العامل في اذا معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر استغنى عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه فان قيل الجملة الواقعة قبل اذا هذه فعلية والجملة الواقعة بعدها اسمية فيلزم عطف الاسمية على الفعلية وهو قليل قلت الفاء في اذا هذه جزائية لان ما قبلها سببا لما بعدها لا عاطفة او نقول انها للعطف بحسب المعنى فيكون خرجت ففاجات زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج او مكان وقوف السبع كما هو مذهب المبرد فيكون عطف الجملة الفعلية على الفعلية ومنها

اذ [illegible] للماضي حيث [illegible] فان قيل ان اذ لما يكون [illegible] مستقبل [illegible] قوله تعالى سوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم قلنا [illegible]

تكون للمفاجاة نحو خرجت فاذا زيد قائم فلم يذكر كونها للمفاجاة قلنا ان كونها للمفاجاة قليل غاية
القلة فهو في حكم العدم فلذا لم يذكره المصنف ومنها اين وانى للمكان استفهاما وشرطا ومتى للزمان فيهما
وايان للزمان استفهاما وكيف للحال استفهاما وبناء هذه الظروف لتضمنه معنى حرف الشرط والاستفهام
ومنها مذ ومنذ بنيا لمشابهتهما مذ ومنذ الذين هما حرفان مبني فكذا هما بمعنى اول المدة فيليهما المفرد
المعرفة اما كونه مفردا فلان اول الفعل لا يكون الا امرا واحدا لا شيئين ولا اشياء اما كونه معرفة فلانه لا
فائدة في جعل الوقت المجهول اول مدة الفعل لان اولية وقت ما لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة فان
قيل قد يقع بعدهما المثنى نحو ما رأيته مذ يومان الذان صاحبنا فيهما فكيف يصح قوله فيليهما المفرد قلنا
المفرد اعم من الحقيقي والحكمي فالحقيقي ما رأيته مذ يوم الجمعة والحكمي نحو ما رأيته مذ يومان اللذان صاحبنا فيهما
لان اليومان ما دام لا يلاحظ امرا واحدا لا يحكم عليه باولية المدة فان قيل كما يقع بعدهما المعرفة
كذلك يقع بعدهما النكرة نحو ما رأيته مذ يومان تقيضي فيه فكيف يصح قوله يقع بعدهما المعرفة قلنا المعرفة
اعم من ان يكون حقيقة او حكما فالنكرة المخصصة وان لم تكن معرفة حقيقة لكنها في حكم المعرفة او بمعنى
جميع المدة فيليهما المقصود اي الزمان الذي قصد بيانه بالعدد اي حال كونه متلبسا بالعدد لمستغرق
جميع اجزائه للمطابقة بين الجواب والسوال وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل
نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان سواء كان مثقلة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او مخففة نحو ما خرجت
مذ ان ذهبت فيقدر زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير في نحو ما
خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي وهو اي كل واحد من مذ ومنذ مبتدأ
لانهما وان كانتا بحرفين صورة لكنهما اسمان معنى لانهما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبره ما بعدهما خلافا
للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما لكن مذهبه ضعيف لانه يلزم ابتداء النكرة في مثل قولك
مذ يومان والخبر معرفة وذلك غير جائز فان قيل لما كان كل واحد من مذ ومنذ مبتدأ او خبرا على اختلاف
المذهبين فكيف يصح عدهما من الظروف لان المبتدأ والخبر عمدتان والظرف فضلة قلنا ان اطلاق
الظرف عليهما مجاز باعتبار [illegible] بيان الزمان لانهما كانتا ظرفا في تراكيبهم ومنها لدى ولدن قد
جاء لدن ولدن ولدن ولد ولد [illegible] بحذف بعضها ووضع الحرف وحركات الباقية عليه وكلها
بمعنى عند والفرق بينهما ان عند يقال [illegible] في حضرته [illegible] والا يقال [illegible]
زيد [illegible] فيما يحضر عنده [illegible] الحرف [illegible] المشددة
عليه [illegible] الغرض [illegible] نحو ما رأيته قط اي ما رأيته في شئ

من الازمنة الماضية ومنها عوض للمستقبل المنفي وبناءه على الضم لكونه مقطوعًا عن الاضافة كقبل وبعد والغرض منه استغراق النفي بجميع الازمنة الآتية نحو لا اراه عوض اي لا اراه في شيء من الازمنة الآتية و الظروف المضافة الى الجملة واذ يجوز بناؤها على الفتح نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله تعالى من خزي يومئذ اما بناؤها لانها اكتسبت البناء من المضاف اليه وهي الجملة ولو بواسطة كما في اذ اما على الفتح فلخفتها او الضم يجوز اعرابها لكونها اسماء مستحقة للاعراب وكسب البناء من المضاف اليه غير واجب وكذلك مثل وغير مع ما وان وان لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو قيامي مثل ما قام زيد ومثل ان تقوم ومثل انك تقوم ومثال غير نحو قيامي غير ما قام زيد وغير ان تقوم وغير انك تقوم المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لشيء بعينه من حيث معلوميته ومعهوديته بين المتكلم والمخاطب في الخارج فالشيء المقيد بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع بازائه اسم فهو معرفة واذا وضع بازائه اسم مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو نكرة وهي اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي بحيث ان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد فيها وضع عام والموضوع له خاص والاعلام سواء كان علم شخص كما اذا تصور مفهوم زيد وهو الحيوان الناطق مع هذا التشخص ووضع لفظ زيد بازائه من حيث المعلومية والمعهودية بين المتكلم والمخاطب في الخارج او علم جنس كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع لفظ اسامة بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته بين المتكلم والمخاطب في الخارج والمبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات انما سميت مبهمات لان اسماء الاشارة من غير اشارة حسية مبهم والموصول من غير صلته مبهم وفي هذا القسم ايضًا وضع عام والموضوع له خاص وما عرف باللام سواء كانت اللام للجنس او الاستغراق او للعهد فان قيل لم قال ما عرف باللام ولم يقل ما دخلت عليه اللام قلنا انما قال ذلك لئلا يدخل فيه ما دخل عليه اللام الزائد لتحسين اللفظ فان قيل الميم ايضًا للتعريف فلم لم يجعل مدخوله قسما على حدة من المعارف قلنا الميم بدل من اللام فلا يعد مدخوله قسما على حدة من المعارف والنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين والمضاف الى احدها اي احد الامور المذكورة معنى اي بالاضافة المعنوية لا بالاضافة اللفظية لان الاضافة اللفظية لا تفيد التعريف فان قيل ان بعضا من الامور المذكورة المنادى والاضافة الى المنادى ممتنع قلنا ان صحة الاضافة الى احدها يستلزم صحتها بالنسبة الى كل واحد منها فان قيل كان الواجب على المصنف ان يقول والمضاف الى المعرفة

ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى معرفة مثل غلام ابيك **قلنا** الاضافة الى احد الامور المذكورة اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة **فان قيل** ان لفظ غير ومثل مضافان الى هذه الامور ولم تتعرف بالاضافة فكيف يطرد هذا الحكم **قلنا** هذا الحكم في غير غير ومثل لانهما لتوغلهما في الابهام لا يتعرفان بالاضافة اعلم ما وضع لشئ بعينه غير متناول لغيره بوضع واحد ثم اعلم ان العلم على ثلاثة اقسام كنية ولقب ومحض لان العلم لا يخلو اما مصدر بالاب او الام او الابن او البنت او لا فان كان الاول فهو كنية والثاني ايضا لا يخلو اما قصد به مدح او ذم او لا فالاول لقب والثاني محض **فان قيل** لم خص العلم بالتعريف من بين سائر المعارف **قلنا** ان تعريف اسماء الاشارة والمضمرات والموصولات مذكورة فيما سبق فلا حاجة الى تعريفها ثانيا ومعنى المضاف الى احد الامور المذكورة ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغنيين عن التعريف وتعريف العلم غير مذكور ولا ظاهر ولا مستغن فلذا خص العلم بالتعريف **فان قيل** تعريف العلم لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه العلم الذي تعين لفرد لغلبة استعماله فيه لعدم الوضع فيه **قلنا** الوضع اعم من الحقيقي او الحكمي فهذا العلم وان لم يكن موضوعا بوضع حقيقي لكنه موضوع بوضع حكمي لان غلبة استعمال المستعملين بمنزلة وضع الواضع ولم يعرفها المصنف لعدم وقوع الالتباس فيه ثم المخاطب فانه يعرض الالتباس اليه في بعض الاحيان عند تعدد المخاطب ثم الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه دون منهما **فان قيل** لم بين التفاوت بين اصناف المضمرات ولم يبين التفاوت بين اصناف سائر المعارف **قلنا** التفاوت بين اصناف سائر المعارف من غير المضاف لكن تفاوته يعلم من المضاف اليه والنكرة ما وضع لشئ لا بعينه لا من حيث معلومية ومعهودية ذلك الشئ بين المتكلم والمخاطب في الخارج فقوله ما وضع لشئ شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد **فان قيل** ان اسماء العدد اما معربة واما مبنية فالاول داخل في المعربات والثاني داخل في المبنيات فما الوجه للمصنف حيث افردها بالذكر **قلنا** انما افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها ما وضع لكمية آحاد الاشياء فالاشياء عبارة عن المعدود وآحادها عبارة عن كل واحد منها وكمية آحادها عبارة عن مرتبة واقعة في جواب سوال السائل بكم والالفاظ الدالة على تلك الكميات اسماء العدد وعلم من هذا التحقيق ان الواحد والاثنان داخلان في تعريف العدد في اصطلاح النحاة وان لم يكونا داخلين في اصطلاح اهل الحساب **فان قيل** ان التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه رجل ورجلان ومن ومنان وزراع وزراعان لانها ايضا تدل على كمية آحاد الاشياء **قلنا** ان الموضوع له لاسم العدد كمية آحاد الاشياء فقط وهذه الالفاظ تدل على الكمية مع المجنسية اصولها اي اصول اسماء العدد التي تشتق منها باقيها اما بالحاق علامة التانيث واما باسقاطها او بالتثنية او بالجمعية او

او التركيب اضافيا او مزجيا او عطفيا اثني عشر كلمة واحدة الى عشرة ومائة والف كقولك اي في استعمال
الاعداد واحد واثنان في المذكر وواحدة واثنتان وثنتان في المؤنث على ما هو القياس وثلاثة الى عشرة للمذكر
بالتاء لان الجمع بتاويل الجماعة مؤنث وثلاث الى عشر للمؤنث بدون التاء فرقا بين المذكر والمؤنث
فان قيل الفرق يحصل بالعكس فلم لم يعكس قلنا انما لم يكن العكس لان المذكر اسبق في الاعتبار احد
عشر واثنى عشر في المذكر بتذكير الجزئين اما تذكير الجزء الاول لان المركبات فرع المفردات والجزء الاول في
المفردات بالقياس فكذلك ههنا وتذكير الجزء الثاني فلموافقته بالجزء الثاني في سائر المركبات واحدى عشرة
واثنتا عشرة وثنتا عشرة للمؤنث بتانيث الجزئين اما تانيث الجزء الاول فلان المركبات فرع المفردات والجزء
الاول في المفردات بالقياس فكذا ههنا واما تانيث الجزء الثاني فلموافقته بالجزء الثاني في سائر المركبات
ثلاثة عشر الى تسعة عشر للمذكر بتانيث الجزء الاول وتذكير الثاني اما تانيث الجزء الاول فلان المركبات
فرع المفردات والجزء الاول منها في المفردات على خلاف القياس فكذلك ههنا واما تذكير الثاني فلئلا
يجتمع علامتي التانيث فيما كالكلمة الواحدة فان قيل ينتقض باحدى عشرة لاجتماع علامتي التانيث
فيه قلنا المراد بالعلامتين كونهما من جنس واحد وههنا ليس كذلك فان قيل ينتقض بثنتا عشرة
لان العلامتين فيه من جنس واحد وهو التاء قلنا المراد بالعلامتين ما يكون من جنس واحد وصيغة التانيث في ثنتا
في ثنتا بدل عن الياء فان قيل ينتقض باثنتا عشرة لان العلامتين فيه من جنس واحد محض للتانيث
قلنا اثنتا عشرة محمول على ثنتا عشرة وثلاث عشرة الى تسع عشرة للمؤنث بتذكير الجزء الاول وتانيث
الثاني اما تذكير الاول فلان المركبات فرع المفردات والجزء الاول منها في المفردات على خلاف القياس
كذلك ههنا واما تانيث الثاني فلعدم المانع ووجود المقتضي اي القياس فلا يرتفع بالجزء الاول وتميم تكسر
الشين في المؤنث لئلا يلزم توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب والحجازيون يسكنونها لان التوالي
يرتفع بالسكون مع الخفة وعشرون واخواتها فيهما للمذكر والمؤنث من غير فرق لانك ان اردت الفرق
فلا تخلو اما ترد العلامة قبل النون او بعد فعلى الاول يلزم اجراء العلامة في وسط الكلمة حكما وهو
لا يجوز وعلى الثاني يلزم اجراء العلامة على كلمة اخرى حقيقة وهو لا يجوز احد وعشرون للمذكر احدى و
عشرون للمؤنث ثم بالعطف بلفظ ما تقدم اي حال كون الزوائد كائنة بلفظ ما تقدم اي عطف العقود
على الزوائد من غير تغيير الزوائد للترقي من الادنى الى الاعلى الى تسعة وتسعين مائة والف ومائتان و
الفان فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فرق لان المائة والالف متشابهتان بالعقود في
اشتمالهما على مراتب العدد ثم الفرق في العقود بين المذكر والمؤنث فكذا ههنا ثم بالعطف

اى لعطف الذوائد عليها وعطفها على الزوائد فالمترقى من الادنى الى الاعلى انما عطف
الزوائد عليها لان العدد القليل مقدم من حيث المعنى فيجوز فيه الاستعمال لان اللفظة على ما تقدم اى حال كون الزوائد
كائنة بلفظ ما تقدم والاصل فى ثمانى عشرة فتح الياء لموافقة باخر الجزء الاول من سائر المركبات وجاز
اسكانها لثقل المركب بالتركيب وشذ حذفها بفتح النون لان الفتح لا تدل على الياء المحذوفة فالاليق بحذف
الياء بقاء الكسرة ومميز ثلاثة الى عشرة مخفوض مجموع لفظا نحو ثلاثة رجال او معنى نحو ثلاثة رهط الا ان العدد
الاقل كثير من حيث الاستعمال وكثرة الاستعمال يقتضى التخفيف والاضافة فيها تخفيف المضاف لحذف التنوين
فى المضاف اليه واما كونه مجموعا فليطابق العدد بالمعدود فان قيل هذه القاعدة منقوضة بنحو ثلاث مائة لانه عدد
اقل مع انه ليس تمييزه مجموعا فاجاب المصنف بقوله الا فى ثلاث مائة الى تسع مائة وكان قياسها
مئات او مئين لان للمائة جمعين احدهما جمع المذكر السالم والثانى جمع المؤنث السالم فلو
جمع التمييز على الاول لزم اجتماع علامتى التذكير والتانيث فيه وكذا لو جمع التمييز على الثانى
فالتمييز اثر العادة لبعده عن جمع المذكر السالم واما الجمع المؤنث فمتروك فى كلامهم
ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفردا انما نصب لانه لا يمكن نصب التمييز على الاضافة و
ههنا امتنع الاضافة اما فى العقود فلان ... بالاضافة او لا فالاول باطل لان
هذه النون ليست نون الجمع المذكر السالم حتى تسقط بالاضافة والثانى ايضا باطل لان هذه النون على صورة
نون الجمع المذكر السالم فينبغى ان تسقط بالاضافة فامتنع الاضافة بالكلية واما فى المركبات فلانه لزم جعل الكلمات
الثلاث كلمة واحدة فان قيل هذا ينتقض بخمسة عشرك لانه جعل كلمات ثلاث كلمة واحدة مع انه جائز قلنا
المضاف اليه فيه غير التمييز فلم يمكن استراحة المضاف مثل استراحة التمييز فان قيل هذه القاعدة منقوضة
بثلاث مائة امرأة لانه جعل الكلمات الثلاث كلمة واحدة والمضاف اليه فيه تمييز قلنا ان ثلاث مائة امرأة
محمول على مائة امرأة حمل الكل على الجزء واما افراده فلانا اذا كان ... فاختير فيه الافراد لتقليل
الفضلة ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه اى جمع الالف مخفوض مفردا اما كونه مخفوضا فلان ... شابهتا
بالآحاد فى الاصالة وتمييزها مجرور فيكون تمييزها ايضا مجرورا واما كونه مفردا فلانها فى جانب الكثرة والآحاد فى
جانب القلة وتمييز الآحاد مجموع فيكون تمييزها مفردا رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا
اى اللفظ الدال عليه مذكر كجماعة النساء اذا عبر عنها بلفظ شخص او بالعكس كجماعة الرجال اذا عبر عنها بلفظ
نفس فوجهان اى فى العدد وجهان التذكير والتانيث ... بالنظر الى ... ولا يميز واحد
واثنان استغناء بلفظ التمييز عنهما مثل رجل ورجلان لافادته النص المقصود ... المقصود من العدد

هي الدلالة على الكمية وتميز بما يدل عليها مع الجنسية **فان قيل** في عبارة المصنف تناقض لان قوله ولا يميز واحد واثنان يشعر بعدم تميزهما وقوله استغناء بلفظ التمييز يشعر بوجود تميزهما **قلنا** ان لهما وجد التمييز ومعنى قوله ولا يميز واحد واثنان اي لا يذكر الواحد والاثنان مع مميزهما او نقول انه لا تمييز لهما والمراد بالتمييز في قوله استغناء بلفظ التمييز هو الشيء الصالح للتمييز بتقدير ذكره مع الواحد والاثنان **فان قيل** هذا الدليل يستقيم في تميز الواحد وغير مستقيم في تميز الاثنان لجواز ان يكون تميز الاثنان مفردا **قلنا** لما التزموا اي النحاة جمعية التمييز في سائر الآحاد اعتبروا فيهما لا يتصور الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية او **نقول** المراد بالتمييز جوهر المجرد عن الصورة النوعية خاصة قابلة للحوق علامة الافراد والتثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد يستغنى به عن ذكر الواحد وان اعتبر مع علامة التثنية يستغني به عن ذكر الاثنين **اعلم ان** اسم الفاعل من اسماء العدد من احد الى عشر لاستعماله طريقتين طريقة بيان التصوير وطريقة بيان الحال اما طريقة بيان التصوير فهو جعل العدد الاقل من مشتق منه بالواحد ويجعله مزيدا بالواحد وعلامته ان يبتدأ من الثاني لا الواحد لانه لا عدد تحت الواحد حتى يكون مصيرا له ويضاف الى الادنى لا المساوي والفوق لئلا يلزم تحصيل الحاصل ولا يجاوز عن العشرة لان اسم الفاعل لا يجيء من المركبات ثم بيان الحال عبارة عن بيان مرتبة وقع موصوفه فيها وعلامته ان يبتدأ به من الواحد لكن يقول الواحد بالاول لان الواحد لا يدل على مرتبة ويضاف الى المساوي والفوق لا الى الادنى لئلا يلزم الكذب ويجاوز من العشرة لان بيان المرتبة لا يختص بالعشرة وتقول في المفرد من المتعدد باعتبار تصيير الثاني والثانية الى العاشر والعاشرة لا غير وباعتبار حاله الاول والثاني والاولى والثانية الى العاشر والعاشرة والحادي عشر والحادية عشرة والثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة ومن ثمه اي من اجل اختلاف الاعتبارين قيل في الاول ثالث اثنين اي مصيرهما ثلاثة من ثلثتهما وفي الثاني ثالث ثلاثة اي احدها لكن لا مطلق بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة وتقول حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني على الثاني خاصة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز من العشرة وان شئت قلت حادي احد عشر بحذف الجزء الثاني من المركب الاول اكتفاء بذكره في المركب الثاني الى تاسع تسعة عشر فتعرب الاول لانتفاء علة البناء فيه وهو وقوعه في وسط الكلمة المذكر والمؤنث **فان قيل** لم قدم المذكر على المؤنث **قلنا** انما قدم لاصالته **فان قيل** ينبغي ان يقدم في التعريف **قلنا** تعريف المؤنث وجودي وتعريف المذكر عدمي والوجودي اشرف من العدمي المؤنث ما فيه علامة التانيث لفظا كامرأة او تقديرا حقيقة او حكما كعقرب او الحرف الرابع في حكم تاء التانيث والمذكر بخلافه

ای لم یوجد فیه علامة التانیث لا لفظا ولا تقدیرا ولا حقیقة ولا حکماً وعلامة التاء والالف مقصورة او
ممدودة وهو ای التانیث علی قسمین حقیقی ولفظی فالحقیقی ما بازائه ذکر من الحیوان کامرأة وناقة واللفظی بخلافه
ای لیس بازائه ذکر من الحیوانات بل تانیثه منسوب الی اللفظ لوجود علامة التانیث فی لفظه حقیقة
او تقدیرا کظلمة وعین اعلم ان بین اللفظی والتقدیری مباینة وکذا بین الحقیقی واللفظی بالمعنی الثانی مباینة
وبین اللفظی بالمعنی الاول وبین الحقیقی عموم وخصوص من وجه فمادة الاجتماع کامرأة وناقة ومادة الافتراق
فی جانب اللفظی بالمعنی الاول کظلمة ومادة الافتراق فی جانب الحقیقی کهند وکذا بین التقدیری والحقیقی عموم
وخصوص من وجه فمادة الاجتماع بینهما کهند ومادة الافتراق فی جانب التقدیری کعین ومادة الافتراق فی
جانب الحقیقی کامرأة وناقة وکذا بین اللفظی بالمعنی الاول واللفظی بالمعنی الثانی عموم وخصوص من
وجه فمادة الاجتماع بینهما کظلمة ومادة الافتراق فی جانب اللفظی بالمعنی الاول کامرأة وناقة ومادة الافتراق
فی جانب اللفظی بالمعنی الثانی کعین وکذا بین التقدیری واللفظی بالمعنی الثانی عموم وخصوص من وجه فمادة
الاجتماع بینهما کعین ومادة الافتراق فی جانب التقدیری کهند ومادة الافتراق فی جانب اللفظی بالمعنی الثانی
کظلمة واذا اسند الیه الفعل فبالتاء ای وجب تانیث الفعل للایذان بتانیث الفاعل من اول الوهلة
فان قیل هذا ینتقض بضرب الیوم امرأة لان الفعل مسند الی المؤنث ولم یجب تانیثه قلنا المراد بالاسناد
الاسناد بالاصالة وهذا بالواسطة فان قیل هذا ینتقض بنحو طلع الشمس لان الفعل مسند الی المؤنث
بالاصالة ولم یجب تانیث الفعل قلنا المراد بالمؤنث المؤنث الحقیقی والشمس مؤنث غیر حقیقی
کما اشار الیه المصنف بقوله وانت فی ظاهر غیر الحقیقی بالخیار وحکم ظاهر الجمع غیر المذکر السالم مطلقا
سواء کان الواحد مؤنثا کمومنات او مذکرا کرجال حکم ظاهر غیر الحقیقی لان الجمع بتاویل الجماعة مؤنث
وضمیر العاقلین غیر المذکر السالم فعلت وفعلوا اما فعلت فلان الجمع بتاویل الجماعة مؤنث واما
فعلوا فلان الواو موضوع لهذا النوع من الجمع وضمیر النساء والایام فعلت وفعلن اما فعلت فی النساء
فلان الجمع بتاویل الجماعة مؤنث واما فعلن فیها فلان النون موضوع لهذا النوع من الجمع والایام محمول
علی النساء وهذا مذهب الشارح وقال شارح الرضی ان فعلت فی الایام لان الجمع بتاویل الجماعة
مؤنث وفعلن فیها فلان النون موضوع لجمع غیر العقلاء والنساء محمول علی الایام لنقصان عقولهن
المثنی ما لحق آخره ای آخر مفرده الف او یاء مفتوح ما قبلها ونون مکسورة لیدل علی ان معه مثله من جنسه
او اللاحق وحده او اللاحق مع ملحوقه علی ان معه مثله من جنسه اما قال مفتوح ما قبلها لئلا یلتبس بالجمع
فی حالة النصب والجر فان قیل الالتباس یرتفع بالعکس ایضا فلم لم یعکس قلنا انما لم یعکس

لان التثنية كثيرة والفتحة خفيفة فاعطى الخفيف للكثير رعاية للتعادل والجمع قليل والكسرة ثقيلة فاعطى الثقيلة للقليل رعاية للتعادل انما قال ونون مكسورة لئلا يلزم توالى الفتحات فى صورة الرفع اى فتحة ما قبلها والالف فى حكم الفتحتين وفتح النون وامّا حال النصب والجر فمحمول على صورة الرفع **فان قيل** لعرابيت المثنى لا يكون الا بعد دخول الخبر لانه دخل فيه المفرد لان لحوق الزوائد انما يكون باخر المفرد لا باخر المثنى **قلنا** العبارة محمول على حذف المضاف اى المثنى الحق آخر مفردة الف آه **اونقول** ان عبارة المصنف محمول على حذف عبارة اخرى لعد قوله ونون مكسورة مع لواحقه **فان قيل** ان اللحوق يشتمل على لحوق النون المفرد مع انه لا يدل على ان معه مثله من جنسه **قلنا** لا نسلم انه لا يدل على هذا المعنى بل يدل عليه وان سلم انه لا يدل عليه فنسبة الدلالة اليه تغليبا لانه اذا دل امران من الامور الثلاثة على الشيء فنسبة الدلالة اليها تغليبا **فان قيل** ينبغى ان يكون المراد بالمثل المثل فى الوحدة والجنسية فلا حاجة الى قوله من جنسه **قلنا** المراد بالمثل لا يخلو اما مثل فى الوحدة فقط او مثل فى الجنسية فقط فان اريد الاول يخرج الآخر ولو اريد الثانى لزم عموم المشترك فلا بد من ذكر قوله من جنسه ومعنى المجانسة هذا ان يكونا واحدين بحسب الحقيقة المشتركة ولهذا لا يصح تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرءان اذا اريد به الطهر والحيض بل يراد به الطهران او الحيضان **فان قيل** هذا ينتقض بالابوين والقمرين لان هذا تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين وهو جائز **قلنا** لما جاز ان يسمى الام باسم الاب بتاويل الاب بالمسمى بالاب وبعد ذلك يثنى بالابوين وكذا اصل القمرين **فان قيل** ينبغى ان يعتبر هذا التاويل فى مثل القرءان من غير حاجة الى اعتبار التثنية **قلنا** لا مسافى عدم صحة التثنية باعتبار مجرد الاشتراك اللفظى والا فتثنية هذا المفهوم فلا اشكال فى صحة التثنية فالمقصور ان كان الفه عن الواو اى منقلبة عن الواو حقيقة بان يكون فى الاصل واوا ثم قلبت الفا كعصا او حكما بان يكون مجهول الاصل ولم يمل فيه كالى وهو ثلاثى قلبت واوا رعاية للاصل حقيقة او حكما ولخفة الثلاثى والا اى وان لم يكن منقلبا عن الواو بل هو منقلب عن الياء حقيقة بان يكون فى الاصل ياء ثم قلبت الفا كرحى او حكما بان كان مجهول الاصل وقد يميل فيه كمتى او كان واوا ثلاثة احرف فبالياء رعاية للاصل حقيقة او حكما او للتخفيف فيما زاد على ثلاثة احرف والممدود ان كانت همزته اصلية اى لا زائدة ولا منقلبة عن الاصلى ولا عن الزائد ثبتت لاصالتها كقراءان وان كانت للتانيث قلبت واوا لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فيستكره وقوعه بين الالفين والواو اقرب الى الهمزة من الياء فقلبت واوا والا اى وان لم تكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بل تكون للالحاق كحرباء او منقلبة عن الواو او الياء الاصليتين

كما في كساء ورداء فالوجهان ثبوت الهمزة وقلبها بالواو اما ثبوتها فلان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء هما في الاصل وفي الصورة الثانية منقلبة عن الواو والياء الاصليتين حقيقة فشابهت همزة قراء فيه اثبات فكذا فيها ايضا اثبات واما قلبها بالواو فلان عين الهمزة في الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة حمراء وفيها قلب فكذا فيها ايضا قلب فان قيل ان عبارة المصنف يشعر بانه لا يجوز في رداء الا رداوان بالهمزة او رداوان بالواو مع ان المشهور رديان بالياء فينبغي ان يقول فوجهان بغير لام العهد ليكون كناية عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل بلا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من اللام قلنا قد تصفحت كتب النحاة كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدت فيها اثرا مما علم بالعبارة لكن وقع في شرح الرضي انه تقلب المدلة ياء سواء كان اصله واوا او ياء وتحذف نونه بالاضافة اذ نونه لقيامها مقام التنوين يوجب تمام الكلمة وانقطاعها عما بعده والاضافة توجب الاتصال والامتزاج وبينهما منافاة فان قيل قد تقرر فيما بينهم ان الاسم المتلبس بتاء التانيث لا يحذف تاءه عند التثنية فهذا ينتقض بخصيان واليان لان مفردهما متلبس بتاء التانيث اعني خصية والية مع انه حذف تاءهما في المثنى فاجاب المصنف بقوله وحذف تاء التانيث في خصيان واليان على خلاف القياس لان كل واحد من الخصيتين والاليتين لشدة اتصال احدهما بالاخر بحيث لا يمكن الانتفاع باحدهما دون الاخر بمنزلة المفرد وابراد التاء في حشو المفرد باطل ونقول ان خصيان تثنية خصي واليان تثنية الي وان كان غير مشهور فان قيل ينبغي للمصنف ان يكتفي بالعطف ويقال ويحذف نونه بالاضافة وتاء التانيث في خصيان واليان لانه اخصر واول على المراد وخير الكلام ما قل ودل قلنا ان حذف النون قاعدة مستمرة فاتى في بيانها بالمضارع المجهول المفيد للاستمرار وحذف التاء وقع على خلاف القياس في مادة مخصوصة فاتى في بيانه بالماضي المجهول المفيد للتقليل المجموع ما دل على احاد مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما اي نوع من التغيرات سواء كان بزيادة كرجال او نقصان كطلبة او باختلاف الحركات والسكنات حقيقة كاسد او حكما كفلك لان ضمة اذا فرضت كضمة قفل يكون مفردا واذا فرضت كضمة اسد يكون جمعا وانما غير الشارح عن كلمة ما بالاسم اشارة الى ان التثنية والجمعية يختصان بالاسم فان قيل هذا ينتقض بتثنية نفعل وجمعه قلنا ان تثنيته انتفع وجمعه باعتبار الفاعل والفاعل اسم فان قيل ان تعريف الجمع لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه الاسم المستغرق نحو قوله تعالى ان الانسان لفي خسر لانه دل على احاد مقصودة [illegible] على طريق الانفراد فان قيل ان تعريف [illegible] لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه لفظ كل [illegible]

مضاف الى المعرفة نحو كل القوم او كل الناس لانه يدل على جملة آحاد قلنا المراد بالدلالة الدلالة على جملة آحاد
التي في ضمن ذلك الاسم والدلالة ههنا حاصلة من المضاف اليه فقوله ما دل على آحاد جنس يشمل الجمع
واسم الجمع واسم العدد واسم الجنس لان اسم الجنس وان لم يدل على الآحاد وضعا لكن يدل عليها استعمالا ثم اسم
الجنس لا يخلو اما ان يكون المقصود به الماهية او الافراد فان كان المقصود الماهية فهو خارج بقوله مقصودة وان كان
المقصود به الافراد فهو خارج بقوله بحروف مفردة اذ ليس له مفرد وكذا خرج به اسم الجمع واسم العدد اذ ليس لهما مفرد فنحو تمر وركب
ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد و
الاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع لانه لا يقع على الواحد والاثنين وضعا فان قيل هذه القاعدة منقوضة
على لفظ كلم لانه اسم الجنس مع انه لا يدل على الكلمة والكلمتين قلنا المراد بالدلالة الدلالة بحسب اصل الوضع
ولا شك انه دال عليهما بحسب اصل الوضع ولكن عدم الدلالة لعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر او نقول
يجوز ان يكون الكلم اسم جمع ونحو فلك جمع لان التغيير الماخوذ في تعريف الجمع اعم من الحقيقي والحكمي وههنا
وان لم يوجد الحقيقي لكن الحكمي موجود بحيث انه اذا فرضت ضمته كضمة اسد فهو جمع واذا فرضت ضمته
كضمة قفل فهو مفرد وهو اي الجمع على قسمين صحيح ومكسر لان مفرده اما سالم عن التغيير او لا فالاول جمع سالم
والثاني جمع مكسر فالصحيح لمذكر ولمؤنث فالصحيح المذكر ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها
ونون مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل اي اللحوق وحده او اللاحق وحده او
اللاحق اسم موصوف على ان معه اكثر منه فان قيل بان اكثر اسم تفضيل وهو يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل
عليه فالكثرة في الواحد قلنا ثبوت اصل الفعل اعم من ان يكون حقيقة او اعتبارا وههنا وان لم يكن حقيقة
لكنه اعتبارا كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان آخره ياء قبلها كسرة حذفت بعد سلب
حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين مثل قاضون وان كان آخره مقصورا
حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي ما قبلها مفتوحا ليدل الفتح على حذف الالف مثل مصطفون و
شرطه اي شرط الاسم الذي اريد جمعيته جمع الصحيح المذكر فان قيل ان قوله شرطه مبتدأ وقوله فمذكر خبره وهو محمول
على المبتدأ وههنا لا يصح الحمل لانه يلزم حمل الذات على الوصف قلنا ان قوله فمذكر مؤول بالكون فيلزم
حمل الوصف على الوصف وهو جائز فان قيل ان توصيف العلم بالعاقل لا يصح لان مدار توصيف الشيء بالمشتق
قيام مبدأ ذلك المشتق بذلك الشيء والعقل ليس قائما بالعلم قلنا ان توصيف العلم بالعاقل باعتبار مسماه من العقلاء
به ان كان ههنا اي مسماه ذاتيا فمذكر علم يعقل لان هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والعلم المذكر
يعقل اشرف من الاسماء فاعطي الاشرف للاشرف فان قيل كان عليه ان يقول بعد قوله

مذكر مجرد عن التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلمى ورقاء اسمي رجلين قلنا المراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء
ملفوظة او مقدرة فخرج عنه نحو طلحة ودخل فيه ورقاء وسلمى وشرطه اي الاسم الذي اريد جمعيته بجمع المذكر
السالم ان كان صفة اي اسما صفتيا فمذكر يعقل لان الجمع المذكر السالم اشرف الجموع وهذه الصفة اشرف
من الصفات فاعطي الاشرف للاشرف رعاية للمناسبة وان لا يكون افعل فعلاء مثل احمر حمراء لان افعل
فعلى جمع على هذا الجمع كالافضلون فلو جمع افعل فعلاء على هذا الجمع لزم الالتباس بين افعل التفضيل وبين
افعل الصفة فان قيل ان الالتباس يدفع بالعكس فينبغي ان يعكس قلنا لا يمكن العكس لان افعل التفضيل
اصل بالنسبة الى افعل الصفة لانه كامل في الدلالة على معنى الوصفية وان لا يكون فعلان فعلى مثل سكران
سكرى لان فعلان فعلانة جمع على هذا الجمع فلو جمع فعلان فعلى على هذا الجمع لزم الالتباس بين جمع فعلان
فعلى وفعلان فعلانة فان قيل ان الالتباس يدفع بالعكس فينبغي ان يعكس قلنا لا يمكن العكس لان فعلان
فعلانة اصل بالنسبة الى فعلان فعلى لان الفرق فيه بين المذكر والمؤنث بالتاء وهي موضوعة للفرق ولا
مستويا فيه اي في الوصف مذكر مع المؤنث مثل جريح وصبور فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن
ان يجمع جمعا مختصا باحدهما بل يجمع جمعا يستويان فيه ولا بتاء التانيث مثل علامة لئلا يلزم اجتماع
علامتي التذكير والتانيث في كلمة واحدة حكما ولو حذف التاء لزم اللبس [illegible] لما مر في نون
التثنية فان قيل هذه القاعدة منقوضة على سنين وارضين لان سنين جمع سنة وارضين جمع ارض مع
انها ليست علما ومذكرا يعقل فاجاب المصنف بقوله وقد شذ نحو سنين واخيه لانتفاء التذكير والعقل
المؤنث ما لحق آخره الف وتاء وشرطه ان كان صفة وله مذكر ان يكون مذكره جمع بالواو والنون لئلا
يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له مذكر فان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحائض لان التلبس
بالتاء جمع على هذا الجمع فلو كان المجرد عن التاء جمع على هذا الجمع لزم الالتباس والا جمع مطلقا
لان جمع المؤنث السالم في اسم ذات مؤنث سماعي لا قياسي والقياس غير جمع التكسير ما تغير بناء
واحده فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه الجمع السالم لانه تغير فيه بناء واحده
بلحوق الزوائد قلنا المراد بالتغير التغير في نفس المفرد واموره الداخلة فيه فان قيل ان التعريف لا يكون مانعا
عن دخول الغير لانه دخل فيه مثل مصطفون لان تغير بناء واحده من حيث نفسه واموره الداخلة قلنا المراد
بالتغير ما يكون بحصول الجمعية وهذا التغير انما جاء بعد حصول الجمعية فان قيل لما كان المراد بالتغير بناء التغير
في نفس المفرد واموره الداخلة فيتوهم الواهم ان المراد بالتغير المذكور في تعريف مطلق الجمع ايضا تغير في نفس
المفرد واموره الداخلة فخرج الجمع السالم عن تعريف مطلق الجمع قلنا المراد بالتغير المأخوذ في تعريف

مطلق الجمع مطلق التنكير كما دل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم كرجال وافراس وجمع القلة كافعل اي يكون
على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وافعلة كارغفة
جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والصحيح وما عدا ذلك جمع كثرة والفرق بينهما ان جمع القلة ما يطلق من ثلاثة الى
عشرة وجمع كثرة ما يطلق من ثلاثة او من عشرة الى ما لا نهاية له المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل والمراد
بالحدث معنى قائم بالغير سواء كان صدر منه كالضرب والمشي ولا كالطول والقصر ومعنى جريانه على الفعل
هذا ان يجيء بعد اشتقاق الفعل منه لتاكيد الفعل او لبيان نوعه او عدده وهو من الثلاثي سماعي ومن غيره
قياس مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا فيعمل عمل فعله يعني ان كان المصدر للفعل اللازم فيعمل عمل الرفع
في الفاعل فقط نحو اعجبني قيام زيد وان كان المصدر للفعل المتعدي فيعمل عمل الرفع في الفاعل وعمل
النصب في المفعول نحو اعجبني ضرب زيد عمرا ماضيا او غيره لان عمله لمناسبة الاشتقاق لا للمشابهة فلذا لم
يشترط فيه الزمان اذا لم يكن مفعولا مطلقا ولا يتقدم معموله عليه لان المصدر في حين العمل بتاويل ان مع
الفعل وان موصول حرفي وما بعده صلته وتقديم الصلة على الموصول ممتنع فكذا التقديم بما هو من معمولاتها
بالطريق الاولى ولا يضمر فيه لانه لو اضمر في المفرد لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على المفرد فيلزم اجتماع التثنيين
والجمعين احدهما بالنظر الى المصدر والآخر بالنظر الى الفاعل فان قيل ان اجتماع التثنيين والجمعين
جائز كما في تثنية الافعال وجمعها قلنا ان تثنية الفعل وجمعه باعتبار الفاعل وهو سهو ولا يلزم ذكر الفاعل
لان النسبة الى الفاعل ما غير ماخوذة في مفهوم المصدر فلا يتوقف تصور مفهومه عليه ويجوز اضافته الى الفاعل
وقد يضاف الى المفعول لان اضافة المصدر الى الفاعل كاسناد الفعل الى الفاعل واضافة المصدر الى
المفعول كاسناد الفعل الى المفعول والاول حقيقة والثاني مجاز وحمل الكلام على الحقيقة اولى من حمله
على المجاز واعماله باللام قليل لان المصدر في حين العمل بتاويل ان مع الفعل ودخول اللام على الفعل ممتنع
فينبغي ان يمتنع على المصدر المؤول ايضا لكنهم جوزوا ذلك للفرق بين نفس الشيء والمؤول بالشيء كما في
قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان مطلقا او لم يحذف فعله حذفا واجبا فالعمل للفعل لئلا يلزم
اعمال الضعيف مع وجود القوي ثم ان كان بدلا منه اي بحيث حذف فعله حذفا واجبا واقيم المصدر
مقامه فوجهان اعمال الفعل لان الاصل واعمال المصدر للنيابة وقيل اعمال المصدر للمصدرية واعمال المصدر للنيابة
فان قيل لم فصل بين قسمي المصدر يعني بما يكون مفعولا مطلقا وما لا يكون كذلك بالجملة المعترضة بل المناسب
ان يذكر قسمي المصدر اولا ثم يذكر احكامهما عقيبهما قلنا انما فصل بين قسمي المصدر بالجملة المعترضة لان
عمل المصدر في القسم الاول اظهر واكثر فلو اخر عن القسمين لتوهم تعلقه بالقسمين على السواء اسم الفاعل

ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث قوله ما اشتق من فعل جنس شامل لاسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة واسم التفضيل وقوله لمن قام به احتراز عن اسم المفعول واسم التفضيل واما الاحتراز عن اسم
المفعول فظاهر واما الاحتراز عن اسم التفضيل فلان الموضوع له لاسم الفاعل من قام به فقط واما الموضوع له
لاسم التفضيل من قام به مع الزيادة وقوله بمعنى الحدوث احتراز عن الصفة المشبهة فان قيل هذا التعريف لا
يكون جامعا لافراده لانه خرج منه صيغة المبالغة لان الموضوع له صيغة المبالغة ايضا من قام به مع الزيادة قلنا
لو خرجت صيغة المبالغة عن اسم الفاعل لا ضير فيه لجواز ان المصنف التزم الخروج باعتبار الوجهين اما الاول
فلانه حصر صيغ اسم الفاعل في اوزان مخصوصة وصيغة المبالغة ليست على هذه الاوزان واما الثاني فلانه جعل
احكام صيغة المبالغة مثل احكام اسم الفاعل ومثل الشيء غير الشيء لا بعينه وصيغته من الثلاثي على فاعل ومن
غيره على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر نحو مدخل ومستخرج ويعمل عمل فعله يعني ان كان اسم الفاعل
للفعل اللازم يعمل عمل الرفع في الفاعل فقط نحو زيد قائم ابوه وان كان اسم الفاعل للفعل المتعدي
يعمل عمل الرفع في الفاعل ويعمل عمل النصب في المفعول نحو زيد ضارب ابوه عمرا بشرط معنى الحال او الاستقبال لان عمله
لشبهه بالمضارع وهو يجيء بمعنى الحال او الاستقبال فيلزم ان لا يخالفه فان قيل هذا ينتقض بقوله تعالى وكلبهم
باسط ذراعيه بالوصيد لان اسم الفاعل فيه عامل مع انه ليس بمعنى الحال او الاستقبال بل بمعنى الماضي قلنا
المراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية وههنا حكاية فان باسط ههنا وان كان ماضيا لكن
المراد حكاية الحال والاعتماد على صاحبه يعني ان يكون ما قبله مبتدأ وهو خبره او ما قبله موصوف وهو صفته
او ما قبله موصول وهو صلته او ما قبله ذو الحال وهو حال لان الاصل في العمل الفعل لانه وضع للعمل وما سواه
يعمل لمشابهته بالفعل معتمد على الفاعل فينبغي ان يعتمد شيء على صاحبه بالطريق الاولى لئلا يلزم زيادة الفرع على الاصل
او الهمزة او ما لان حرف النفي والاستفهام لا بد منه لان الاعتماد على النفي او الاستفهام لما دخلتا على اسم الفاعل
قويا مشابهته بالفعل وان كان للماضي وجب الاضافة معنى اي اضافة معنوية لا اضافة لفظية لفوات
شرط الاضافة اللفظية وهو اضافة العامل الى المعمول خلافا للكسائي فان عنده لا يجب اضافة اصلا
بل يعمل مطلقا سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال كما في قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه
بالوصيد وان سلم ان الاضافة واجب فلا نسلم انه مضاف بالاضافة المعنوية بل هو مضاف بالاضافة
اللفظية لانها من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وجوابه ما مر آنفا فان قيل هذا ينتقض بمثل زيد معطي عمرو
درهما امس لان معطي اسم الفاعل بمعنى الماضي يعمل النصب بالمفعولية في درهما فاجاب المصنف بقوله

فان كان له معمول آخر فبفعل مقدر نحو زيد معطي عمرو درهما امس فان دخلت اللام يستوي الجميع لان

اسم الفاعل فعل مجاز حقيقة لكن عدل عن صيغة الفعل الى صيغة لكراهتهم دخول اللام على الفعل وما وضع
منه للمبالغة لضراب كضروب ومضراب في عليم وحذر مثله اي مثل اسم الفاعل الذي ليس فيه مبالغة لانه وان فات
فيه المشابهة اللفظية لكن الزيادة في المعنى قائم مقام ما فات من المناسبة اللفظية والمثنى والمجموع مثله اي مثل المفرد
من اسم الفاعل لانه لا يطرق خلل الى صيغة المفرد بلحوق الزوائد ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف للتخفيف
لطول الصلة بالنون فحذف فيها النون للتخفيف نحو قوله تعالى المقيمي الصلوة اسم المفعول ما اشتق من فعل
لمن وقع عليه فقوله ما اشتق من فعل جنس شامل للمحدود وغيره وقوله وقع عليه يخرج ما عدا المحدود وصيغته من الثلاثي
على مفعول ومن غيره على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج وامره في العمل
والاشتراط كامر الفاعل نحو زيد معطى غلامه درهما الآن او غدا الصفة المشبهة باسم الفاعل في الافراد
والتثنية والجمعية والتذكير والتانيث ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت فقوله ما اشتق من فعل
جنس شامل لاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وقوله لازم احتراز عن اسم الفاعل
والمفعول المتعديين وقوله لمن قام به على معنى الثبوت احتراز عن اسم الفاعل للفعل اللازم فان قيل
هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه رحيم مشتق من رحم بكسر العين لانه ليس بلازم قلنا
المراد باللازم اعم من ان يكون اللازم ابتداء او عند الاشتقاق فرحم بكسر العين وان لم يكن لازما ابتداء
لكنه لازم بعد نقله الى رحم بضم العين فرحيم مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضم العين فان قيل
هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه ضامر وطالق لانهما بمعنى الثبوت قلنا انهما في الاصل
للحدوث لكن عرض لهما الثبوت بعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر وصيغتها مخالفة لصيغة الفاعل
على حسب السماع قوله على حسب السماع منصوب على الحالية عن الضمير المستكن في مخالفة الراجع الى الصيغة فيكون
المعنى حال كون الصيغة كائنة على قدر مسموع غير متجاوز عنه او منصوب على المصدرية فيكون المعنى مخالفة
كائنة على قدر مسموع غير متجاوز عنه فان قيل ان صيغة الصفة المشبهة كما تكون مخالفة عن صيغة
الفاعل كذلك ايضا مخالفة عن صيغة المفعول فلم خص مخالفتها عن صيغة اسم الفاعل بالبيان قلنا نعم
لكن المصنف خص مخالفتها لصيغة الفاعل لزيادة مشابهتها باسم الفاعل لحسن وصعب وشديد وتعمل
عمل فعلها مطلقا فان قيل المتبادر من الاطلاق الاطلاق من جميع الشروط فينبغي ان تعمل من غير الاعتماد
قلنا المراد بالاطلاق الاطلاق في الزمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراط الزمان فيها واما
اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها بدون الاعتماد على الموصول لان اللام الموصولة تدخل على الفاعل والمفعول
لا غير مجازا وتقسيم مسائلها اي جعل الصفة المشبهة قسما قسما وبيان حكم كل واحد منهما هذا ان تكون الصفة

باللام او مجردة عنها ومعمولها اما مضاف او باللام او مجرد عنهما فهذه ستة يعني هذه الاقسام ستة حاصلة
من ضرب الاثنين في الثلاثة والمعمول في كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور فصارت ثمانية عشر قسما
فالرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة والجر على الاضافة وتفصيلها
اي مفصل هذه الاقسام قولنا حسن وجهه هذا امثال الصفة المجردة عن اللام ومعمولها مضاف ثلثة اي هذه امثلة
ثلاثة باعتبار اختلاف اعراب معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اي مثل هذا التركيب في كونه امثلة
ثلاثة حسن الوجه هذا امثال الصفة المجردة عن اللام ومعمولها باللام فهو ايضا امثلة ثلاثة باعتبار اختلاف الاعراب
رفعا ونصبا وجرا وحسن وجه هذا امثال الصفة المجردة عن اللام ومعمولها مجردة عن اللام والاضافة فهو ايضا
امثلة ثلثة باعتبار اختلاف الاعراب رفعا ونصبا وجرا الحسن الوجهه هذا امثال الصفة باللام ومعمولها
مضاف فهو ايضا امثلة ثلاثة باعتبار اختلاف الاعراب رفعا ونصبا وجرا الحسن الوجه هذا امثال الصفة
باللام ومعمولها باللام فهو ايضا امثلة ثلاثة باختلاف الاعراب رفعا ونصبا وجرا الحسن وجه هذا امثال
الصفة باللام ومعمولها مجرد عن اللام والاضافة فهو ايضا امثلة ثلاثة باعتبار اختلاف الاعراب رفعا
ونصبا وجرا فان قيل لم ترك العاطف في امثلة الصفة المعرفة باللام قلنا انما ترك العاطف
اشارة الى انه شروع في قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة
عن اللام وهذه للصفة المتلبسة باللام فان قيل لم خالف المصنف التفصيل من الاجمال بانه قدم
الصفة باللام على الصفة المجردة عن اللام في الاجمال وآخره في التفصيل قلنا الصفة التي باللام مفهومه
وجودي والصفة المجردة عن اللام مفهومه عدمي والوجودي اشرف من العدمي فلذا قدمها في الاجمال اما تاخيرها
في التفصيل فلان اقسام الصفة المجردة عن اللام كلها صحيحة وواحد منها مختلف فيه بخلاف الصفة باللام فان
قسمين منها ممتنع كما قال المصنف اثنان منها ممتنعان مثل الحسن وجهه لان فائدة الاضافة اللفظية
هو التخفيف في جانب المضاف او المضاف اليه اما في جانب المضاف فبحذف التنوين او ما يقوم مقامه من نون
التثنية والجمع واما في المضاف اليه فبحذف الضمير واستتاره في الصفة ولم يوجد احد من التخفيفين في هذا التركيب والحسن
وجه لان اضافة الحسن الى وجه وان افاد التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها لانه اضافة
المعرفة الى النكرة فتشابهت بعكس المعهود من الاضافة وهو اضافة النكرة الى المعرفة واختلف في حسن
وجهه فالبصريون يجوزونه على قبيح لان فائدة الاضافة اللفظية التخفيف في جانب المضاف والمضاف اليه وفي
هذه الصورة حصل التخفيف في جانب المضاف بحذف التنوين لكنه غير حاصل في المضاف اليه لبقاء الضمير فيه و
الكوفيون يجوزونه بلا قبح لان فائدة الاضافة هو التخفيف المطلق وهو حاصل في هذه الصورة ايضا والبواقي

ما كان فيه ضمير واحد منهما احسن لانه مشتمل على ضمير محتاج اليه من غير زيادة على قدر الحاجة وهذه الاقسام تسعة
الحسن الوجه بنصب المعمول وجره وحسن الوجه بنصب المعمول وجره والحسن وجهها وحسن وجهها بنصب المعمول فيهما وحسن
وجه بجر المعمول والحسن وجهه وحسن وجهه برفع المعمول فيهما وما كان فيه ضميران منها احسن لاشتماله على ضمير محتاج اليه وغير
احسن لان فيه زيادة على قدر الحاجة والحسن قسمان حسن وجهه والحسن وجهه بنصب المعمول فيهما وما لا ضمير فيه قبيح
لعدم الرابط بين الصفة والموصوف والقبيح اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفع المعمول
فيهما ومتى رفعت اي معمول الصفة بها فلا ضمير فيها لئلا يلزم تعدد الفاعل ثم المعمول لا يخلو اما فيه ضمير او لا
فان كان فيه ضمير فهو حسن والا فهو قبيح فهي كالفعل يعني كما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية الفاعل الظاهر
وجمعه كذلك الصفة لا يثنى ولا يجمع بتثنية معمولها وجمعه والا ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها ثم المعمول
لا يخلو اما فيه ضمير او لا فان كان فيه فهو حسن والا فهو حسن فتؤنث وتثنى وتجمع بتانيث الموصوف وتثنيته و
جمعه لان حال الصفة كحال الفعل والفعل اذا اسند الى الضمير فيؤنث ويثنى بتثنيته ويجمع بجمعيته اسماء
الفاعل والمفعول غير المتعديين مثل الصفة فيما ذكر اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فقوله غير المتعديين
احتراز عما اذا كانا متعديين فانه لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فانك اذا قلت
مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطي اباه لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول الضارب او فاعل له نصب
تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول ثان لمعطي ومفعول اول اقيم مقام الفاعل نصب
تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فقوله
ما اشتق من فعل جنس شامل للمحدود وغيره من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف والآلة وقوله لموصوف احتراز عن
الظرف والآلة لان المراد بالموصوف الذات المبهمة ولا ابهام فيهما وقوله بزيادة على غيره احتراز عن اسم الفاعل والمفعول و
الصفة المشبهة فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا لدخول التعجب لانه فعل فيه زائد وفاضل وغالب لانها مشتقة من فعل
موضوع للذات الموصوفة بزيادة على غيره قلنا المراد بالزيادة الزيادة في اصل ذلك الفعل وتلك الاسماء تدل على مطلق
الزيادة وعلى زيادة في اصل ذلك الفعل وهو افعل وفعلى افعل للمذكر وفعلى للمؤنث فان قيل ان اسم التفضيل لا ينحصر في افعل
وفعلى لانه يجيء من غيرهما نحو خير وشر ... الى غير ذلك قلنا المراد انحصاره فيهما من حيث الصيغة لا من حيث المادة بل يادة
يجيء من غير هذا اللفظ فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه خير وشر لانهما اسماء التفضيل
وليسا على هذه الصفة قلنا وزن افعل اعم من ان يكون في الحال او في الاصل وهما وان لم يكن في الحال
لكنه في الاصل وهو لحقه التغيير لعارض الاعلال وشرطه انه يبنى من ثلاثي مجرد ليمكن بناء افعل منه لان بناء افعل من غير
الثلاثي المجرد مع محافظة تمام الحروف متعذر ومع اسقاط بعض الحروف يلزم الالتباس فيبين ... لا يجيء ان

منها افعل لغيره اي لغير فعل التفضيل فلو اشتق اسم التفضيل منه يلزم الالتباس بين افعل التفضيل وافعل الصفة **فان قيل** هذا الدليل انما يستقيم اذا كان بناء افعل الصفة مقدما على بناء افعل التفضيل وليس كذلك بل يجوز ان يكون بناء افعل التفضيل مقدما على بناء افعل الصفة **قلنا** بناء افعل الصفة مقدم على بناء افعل التفضيل لان افعل الصفة يدل على مطلق الصفة وافعل التفضيل يدل على الصفة مع الزيادة والمطلق مقدم على المقيد **فان قيل** هذه القاعدة منقوضة باجهل وابلد لانهما مشتقان من الجهل والبلادة وهما من العيوب **قلنا** المراد بالعيب العيب الظاهر وهما من العيوب الباطنة **فان قيل** على هذا ينبغي ان يصح اشتقاق احمق من حمق من غير شذوذ لانه من العيوب الباطنة مع انهم حكموا بالشذوذ **قلنا** المراد بالعيب الظاهر اعم من ان يكون حقيقة او حكما وههنا وان لم يكن العيب ظاهرا حقيقة لكنه ظاهر حكما باعتبار ظهور اثاره كما حكي من هبنقة من تعليق الخرزات في العظام والخيوط بعنقه وهو ذو لحية طويلة مثل زيد افضل الناس فان قصد اي اذا قصد معنى التفضيل من غيره اي غير الثلاثي المجرد توصل اليه باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا وبياضا وعمى يعني يبني اسم التفضيل من فعل يدل على الشدة والقوة وذكر مصدر الفعل الممتنع بعده على سبيل التمييز وعلى هذه الزيادة لذلك المصدر وقياسه اي قياس اسم التفضيل للفاعل اي اشتقاقه للفاعل لانه لو اشتق لهما بالقياس لكثر الالتباس فاقتصر على ما هو الاشرف وهو الفاعل وقد جاء للمفعول في مواضع عديدة نحو اعذر والوم واشغل واشهر واعرف ويستعمل على احد ثلاثة اوجه مضافا او بمن او معرفا باللام لان الغرض من اسم التفضيل تفضيل الموصوف على غيره فلا بد من ذكر ذلك الغير وهو لا يحصل الا بهذه الامور الثلاثة اما بمن وبالاضافة فظاهر واما باللام فلانه يشار بها الى المعين بتعيين المفضل عليه فلا يجوز زيد الافضل من عمرو يعني لا يجوز الجمع بين الامرين لئلا يكون ذكر احدهما لغوا **فان قيل** هذه القاعدة منقوضة بقول الشاعر لست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر لانه جمع بين الامرين وهو جائز **قلنا** ان من فيه تبعيضية لا تفضيلية ولا زيد افضل يعني لا يجوز الخلو منها لئلا يفوت الغرض **فان قيل** هذه القاعدة منقوضة بالله اكبر لانه خال من هذه الامور الثلاثة مع انه جائز **فاجاب** المصنف بقوله الا ان يعلم اي يجوز الخلو ان علم المفضل عليه بالقرينة فاذا اضيف اي اسم التفضيل فله معنيان عند الاضافة احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه فيشترط في استعمال اسم التفضيل بهذا المعنى ان يكون اي الموصوف بعضا منهم اي من القوم يعني يكون الموصوف داخلا في المضاف اليه بحسب المفهوم وخارجا بحسب الزيادة اما دخوله فلان الغرض من اسم التفضيل تفضيل الموصوف على من شاركه في المفهوم العام واما خروجه بحسب الزيادة فلئلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه مثل زيد افضل الناس فلا يجوز

يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم باضافتهم اليه والثاني ان تقصد به زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح اي المضاف
اليه الخاص فلا يشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه داخلا في المضاف اليه بل يضاف الى جماعة يكون
موصوفه داخلا في الجماعة نحو محمد افضل القريش والى يضاف الى جماعة لا يكون موصوفه داخلا في الجماعة نحو
يوسف احسن اخوته والى يضاف الى غير الجماعة نحو فلان اعلم بغداد فيجوز يوسف احسن اخوته ويجوز في الاول اي في
النوع الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف الافراد لانه مشابه باسم التفضيل المستعمل بمن في ذكر المفضل عليه فيفرد مثله
والمطابقة لمن هو اي اسم التفضيل صفة له لانه مشابه باسم التفضيل المعرف باللام في التعريف فيطابق مثله و
الثاني اي النوع الثاني والمعرف باللام فلابد من المطابقة لان الاصل هو المطابقة بين الصفة والموصوف
عند عدم المانع وهو امتزاج اسم التفضيل بمن التفضيلية حقيقة او حكما والذي اي اسم التفضيل المستعمل بمن مفرد مذكر
لا غير لانه على تقدير عدم المطابقة اما ان تورد العلامة قبل من او بعده فعلى الاول يلزم اجراء العلامة في وسط
الكلمة حكما وهو لا يجوز وعلى الثاني يلزم اجراء العلامة على كلمة اخرى حقيقة وهو باطل ولا يعمل اي اسم التفضيل
الرفع على الفاعلية في مظهر اي في الاسم الظاهر اعلم ان عمل اسم التفضيل على قسمين عمل النصب وعمل الرفع وعمل
النصب على قسمين عمل النصب على المفعولية وعمل النصب على الظرفية والحالية والتميز اما عمل النصب على المفعولية
فليس بواقع اصلا لان مفعول اسم التفضيل ليس الا المفضل عليه والمفضل عليه اذا كان مذكورا فاعرابه جر
فان قيل ان هذه القاعدة منقوضة بقوله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله لان اعلم اسم تفضيل وهو يعمل
عمل النصب في من قلنا ان من في هذا المثال مفعول لفعل محذوف هو يعلم والتقدير هو اعلم من كل واحد يعلم
من يضل عن سبيله واما عمل النصب على الظرفية والحالية والتميز فواقع بلا شرط اما في الظرف والحال فلانه يكفي
لعملهما ادنى رائحة من الفعل وفي اسم التفضيل معنى الفعل وهو الاشتمال على معنى الحدث نحو زيد احسن منك اليوم راكبا واما
في التميز فلان التميز ينتصب بما يخلو عن معنى الفعل نحو رطل زيتا ففي اسم التفضيل معنى الفعل نحو زيد افضل ابا وعمل
الرفع ايضا على قسمين عمل الرفع في الضمير وعمل الرفع في الظاهر اما عمل الرفع في الضمير فواقع بلا شرط لان
العمل في الضمير عمل في المقدر وهو اسهل فلا يحتاج الى قوة العامل واما العمل في الظاهر فمشروط بالشروط الثلاثة
لان الاصل في العمل الفعل لوضعه للعمل وما سواه انما يعمل للمشابهة بالفعل واسم التفضيل ليس مشابها للفعل لانه
ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله فان قيل ينبغي ان يعمل اسم التفضيل الرفع في اسم الظاهر على
الفاعلية لمشابهته باسم الفاعل في الافراد والتثنية والجمعية والتذكير والتانيث كالصفة المشبهة قلنا هذا لا
يمكن لان الاصل في اسم التفضيل هو المستعمل بمن وهو مفرد مذكر ابدا واما القسمين الاخرين فلا اعتبار لهما
فان قيل ينبغي ان يعمل اسم التفضيل الرفع على الفاعلية في الظاهر لانه وان فاتت مشابهته اللفظية لكن

الزيادة في المعنى قائم مقام ما فات من المناسبة اللفظية كما في صيغ المبالغة قلنا الزيادة في اسم التفضيل زيادة مضافة والاضافة من خواص الاسم فيقوى جهة الاسمية ويضعف جهة المشابهة بالفعل والزيادة في صيغ المبالغة مطلق الزيادة الا اذا كان صفة في اللفظ لشئ يحصل له صاحبه ويعتمد عليه وهو في المعنى لمسبب اي لمسبب ذلك الشئ يحصل له اسم غائب لرجل فيه مفضل باعتبار الاول اي باعتبار تقييده بالشئ الاول على نفسه باعتبار غيره اي باعتبار تقييده غير الشئ الاول يعني يكون المفضل والمفضل عليه متحدين بالذات ومتغايرين بالاعتبار ليضعف الزيادة التفضيلية المقتضية للمغايرة بين المفضل والمفضل عليه منفيا اي اسم التفضيل بحرف النفي ليزول الزيادة التفضيلية بحرف النفي ويبقى اصل الفعل مثل ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فاحسن اسم التفضيل وهو في اللفظ صفة لرجل لانه جار عليه ومعرب باعرابه وفي المعنى صفة الكحل لانه مسند الى الكحل والكحل مفضل باعتبار عين الرجل ومفضل عليه باعتبار عين زيد واسم التفضيل منفيا بحرف النفي فان قيل لا نسلم ان الكحل مفضل باعتبار عين الرجل ومفضل عليه باعتبار عين زيد بل الامر بالعكس لان المقصود مدح كحل عين زيد لا مدح كحل عين الرجل قلنا ان المفضل والمفضل عليه على قسمين مفضل ومفضل عليه بحسب اللفظ ومفضل ومفضل عليه بحسب القصد والغاية فالكحل مفضل باعتبار عين الرجل ومفضل عليه باعتبار عين زيد بحسب اللفظ واما بحسب القصد والغاية فالامر بالعكس والمصنف نظر الى اللفظ لا الى القصد والغاية لانه بمعنى حسن لان الزيادة التفضيلية زالت بحرف النفي فبقي المساواة والدنوية ثم زالت المساواة بقرينة العرف لان المساواة آبية مقام المدح فبقي الدنوية فقط فصار بمعنى حسن او لان الزيادة التفضيلية زالت بقرينة العرف لان الزيادة آبية مقام المدح فبقي المساواة والدنوية ثم زالت المساواة بحرف النفي فبقي الدنوية فقط فصار بمعنى حسن او لان الزيادة والمساواة زالتا معا بحرف النفي والعرف قرينة على توجه حرف النفي الى نفي المرتبتين فبقي الدنوية فقط فصار بمعنى حسن فان قيل لما كان زوال الزيادة التفضيلية بحرف النفي مقتضية لجواز عمل اسم التفضيل الرفع بالفاعلية فينبغي ان يجوز عمل اسم التفضيل الرفع بالفاعلية في مثل ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد كما جاز في مثال المتن قلنا فرق بين المثالين بان في مثال المتن المفضل والمفضل عليه متحدين بالذات ومتغايرين بالاعتبار فيضعف الزيادة التفضيلية المقتضية للمغايرة بين المفضل والمفضل عليه ثم زالت بحرف النفي بالكلية فلا يبقى له قوة حتى يعود حكمه وهو عدم العمل في الظاهر وفي هذا المثال المفضل والمفضل عليه متغايران بالذات فلا يضعف الزيادة التفضيلية فلا يزول بحرف النفي فيبقى له قوة حتى يعود حكمه وهو عدم العمل في الظاهر فان قيل ينبغي ان يكون احسن مرفوعا بالخبرية والكحل مرفوع بالابتدائية فلا يلزم عمل اسم التفضيل الرفع بالفاعلية في اسم ظاهر

فاجاب المصنف بقوله مع انهم لو رفعوا اي احسن على الخبرية والكحل على الابتدائية لفصلوا بين احسن و
معموله باجنبي وهو الكحل فان قيل ينبغي ان يكون احسن مرفوعا بالابتدائية ولا يلزم الفصل بالاجنبي
لان الخبر عامل في المبتدا على مذهب البعض قلنا المراد بالمعمول ليس مطلق العموم بل المراد به معمول
اسم التفضيل من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى الفعل والخبر ليس عاملا في المبتدا من هذه الحيثية فان قيل
ينبغي ان يكون احسن مرفوعا بالخبرية والكحل مرفوعا بالابتدائية ولا يلزم الفصل بالاجنبي لان المبتدا
والخبر معمولان للعامل المعنوي قلنا انه يخرجان عن الاجنبية بكونهما معمولين للعامل المعنوي بل يخرجان
بان يكون احدهما عاملا في الآخر من حيث التفضيلية وههنا ليس كذلك فان قيل ينبغي ان يكون احسن مرفوعا
بالخبرية والكحل مرفوعا بالابتدائية ويقوم قوله منه في عين زيد على الكحل فلا يلزم الفصل بالاجنبي قلنا على
هذا التقدير وان لم يلزم الفصل بالاجنبي لكن يلزم فيه تعقيد من حيث اللفظ وهو الاضمار قبل الذكر وركاكة من
حيث المعنى وهو قصير الصفة قبل تمام الصفة لان تمام الصفة انما يكون بالمسند اليه وهو غير مذكور فان قيل
ينبغي ان يكون احسن مرفوعا بالخبرية والكحل مرفوعا بالابتدائية ويكون التقدير هكذا ما رأيت رجلا احسن في
عينه من الكحل منه في عين زيد فلا يلزم الاضمار قبل الذكر قلنا على هذا التقدير ايضا يلزم الاضمار قبل الذكر
بالنظر الى الضمير المستكن في احسن وركاكة من حيث المعنى كما عرفت آنفا او نقول ثم الجواب من الاعتراضين ان
كلامنا في المثال المشهور وهذان التقديران ليسا من قبيل المشهور اعلم انه لما قرر مسئلة الكحل مع بيان
شرائطها مع بيان ما يعبر به عنها على الوجه الذي يطابق المقصود من غير زيادة ونقصان اراد المصنف التنبيه
على ان التعبير عنها كما كان بالمثال المشهور كذلك يعبر عنها بعبارتين آخريين احدهما قصير منه والآخر اقصر منه فقال
ولك ان تقول في اداء هذا المعنى ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد قصير من الاول بحذف الضمير
المجرور وكلمة في واو حذف لفظ احسن والتفي بعين زيد كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود فان قيل المقصود
تفضيل حسن الكحل عين الرجل على حسن الكحل عين زيد لا تفضيل حسن الكحل عين الرجل على ذات زيد قلنا المعنى المقصود ظاهر بقرينة
ان المفضل والمفضل عليه من جنس واحد فان قيل ينبغي ان يكون هذا المثال على حذف المضاف فيكون التقدير ما رأيت رجلا
احسن في عينه الكحل من كحل عين زيد قلنا ان معناه الآن باق على ما كان عليه قبله لان هذه العبارة على حذف المضاف ثم
الالتفات شرط عمل اسم التفضيل وهو الاتحاد الذاتي لتعدد الكحل فان قدمت اي على اسم التفضيل ذكر العين على سبيل التشبيه
الكحل في المفضل عليه قلت ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل صلة رأيت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما قدمت
على اسم التفضيل ذكر العين على سبيل التشبيه والكحل فيما مفضل عليه لا حاجة الى ذكر العين ثانيا فيكون التقدير ما
رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل فان قيل على هذا التقدير مساواة الشيء بالشيء في الوصف وتفضيل الشيء

على الشيء في ذلك الوصف ثم بينهما منافاة قلنا المساواة بينهما في اصل الكحل والزيادة في صفة الحسن فيكون تقديره ما رأيت عينا مماثلة لعين زيد في اصل الكحل احسن فيها الكحل فان قيل ينبغي ان يكون احسن مرفوعا بالخبرية والكحل مرفوع بالابتدائية وفي هذا المثال لا يلزم الفصل بالاجنبي قلنا المختصر فرع المطول والرفع بالابتدائية في المطول ممتنع فكذا في المختصر او نقول ان من تفضيلية مع مجرورها مقدرة في هذا المقام اعلم ان هذه التعبيرات الثلاثة كما تجري في المثال المشهور كذلك تجري في قول الشاعر كما اشار اليه المصنف بقوله مثل ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تأية وصدر البيت مع ما يليه فهذا امر على وادي السباع ولا ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع اتوه تأية واخوف الا ما وقى الله ساريا واما العبارة القصيرة فمررت على وادي السباع ولا ارى واديا اقل به ركب كوادي السباع اتوه تأية واخوف الا ما وقى الله ساريا واما العبارة الاقصر فولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تأية واخوف الا ما وقى الله ساريا فان قيل لم ترك المصنف صدر البيت قلنا انما تركه ليكون مبنيا على ما هو مبدأ المماثلة فان قيل لم ترك المصنف موصوف احسن في المثال المشهور وذكره في قول الشاعر مع ان الحال المماثلة في ذكر الموصوف قلنا المصنف في بيان مقام الاختصار او الاقتضاء لتشبيه ثانيا الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة فان قيل ان كلمة ما لا يخلو اما عبارة عن الشيء او عن اللفظ او عن الفعل والكل باطل اما الاول فلانه ينتقض بضرب المنقوش في القرطاس لانه شيء دال على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة وليس بفعل واما الثاني فلانه ينتقض بنحو ضرب زيد لانه لفظ دال على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة وليس بفعل بل الفعل جزء منه واما الثالث فلانه يلزم اخذ المحدود في الحد قلنا ان كلمة ما عبارة عن الكلمة لا عن الشيء ولا عن اللفظ ولا عن الفعل فلا يلزم الشيء من المحذورات المذكورة فان قيل لما كان كلمة ما عبارة عن الكلمة فحينئذ لا يحصل المطابقة بين الراجع والمرجع اليه بل المناسب ان يقول دلت قلنا تذكير الضمير باعتبار التعبير اعني لفظ ما باعتبار المعبر عنه اعني الكلمة فان قيل المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين فضمير الفصل بينهما فالمناسب ان يقول الفعل هو ما دل قلنا هذا انما يرد لو كان ما موصولة وليس كذلك بل هي موصوفة [illegible] بالنكرة فان قيل ان الضمير في نفسه [illegible] راجع الى الكلمة [illegible] [illegible] الظرفية والظرف على قسمين [illegible] [illegible] [illegible] لا يحصل المطابقة بين الراجع والمرجع اليه اما الثاني فلانه يلزم ظرفية الشيء لنفسه [illegible] قلنا [illegible] الكلمة وكلمة في [illegible] الظرفية [illegible] [illegible] اي نفسها [illegible] [illegible] واما تذكير [illegible] نفسه [illegible] فان قيل [illegible] في عبارة الشارح لان تعبيرها

بالنكرة ليشعر بكونها موصوفة وهذا الجواب ليشعر بكونها موصولة قلنا لا تناقض في عبارة الشارح بل تفسير ما بالنكرة بناء على قاعدة كلية وهي ان ما الواقعة في محل المبتدأ يجوز موصولتها وموصوفيتها لكن موصولتها اولى لان الاصل في المبتدأ التعريف والمعرفة لا يكون الا موصولة وما الواقعة في محل الخبر يجوز موصولتها و موصوفيتها لكن موصوفيتها اولى لان الاصل في الخبر التنكير والنكرة لا تكون الا موصوفة او نقول عن اصل الاعتراض ان الضمير في نفسه راجع الى المعنى ولا يلزم ظرفية الشئ لنفسه لان كلمة في نقلت عن الظرفية وصار معنى الاعتبار كما عرفت انفا ولئن سلم لا يلزم المخالفة بين التفصيل والاجمال لان كينونة المعنى في نفس الكلمة وكينونة المعنى في نفس المعنى راجع الى امر واحد وهو الاستقلال بالمفهومية فان قيل المراد بكون المعنى في نفس الكلمة او في نفس المعنى لا يخلو اما المعنى المطابقي او التضمني او الالتزامي او مطلق المعنى والكل باطل اما الاول فلان معناه المطابقي ليس كائنا في نفسه لانه مركب من النسبة والزمان والحدث والمركب من المستقل وغير المستقل غير المستقل واما الثاني فلان معناه التضمني اما النسبة او حدث او زمان فالنسبة غير مستقل والزمان وان كان مستقلا لكنه يلزم اقتران الزمان بالزمان والحدث وان كان مستقلا ومقترنا باحد الازمنة الثلاثة لكن يلزم الترجيح بلا مرجح واما الثالث فلان المعنى الالتزامي مهجور في التعريفات واما الرابع فلا ما ورد على المطلق يا ورد على المقيد لان المطلق لا وجود له الا في ضمن المقيد قلنا المراد بكينونة المعنى كينونة مطلق المعنى ولا شك ان الفعل باعتبار معناه التضمني يعني الحدث مستقل بالمفهومية وان قلت ان الوارد على المطلق وارد على المقيد لان المطلق لا وجود له الا في ضمن المقيد فنقول ان كلامنا في الارادة لا في الوجود ولا شك ان المطلق يراد بدون المقيد فان قيل لما كان مال كينونة المعنى في نفس الكلمة وكينونة المعنى في نفس المعنى الى امر واحد وهو الاستقلال بالمفهومية فهما متساويان فكيف يرجح الاول على الثاني قلنا راجح الاول على الثاني للمطابقة بما سبق في وجه الحصر فان قيل تعريف الفعل لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه اسماء الافعال لان معانيها مقترنة باحد الازمنة الثلاثة ولا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه الافعال المنسلخة لان معانيها غير مقترنة باحد الازمنة الثلاثة قلنا المراد بالاقتران وعدمه بحسب الوضع ولا شك ان اسماء الافعال غير مقترنة بحسب الوضع لكن اقترانها بعارض [illegible] الافعال المنسلخة مقترنة بحسب الوضع لكن عدم اقترانها بعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر فان قيل تعريف الفعل لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه المصدر لان معناه مقترن باحد الازمنة الثلاثة في نفس الامر قلنا المراد بالاقتران الاقتران في الفهم لا في التحقق فان قيل التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه اسم الفاعل في مثل زيد ضارب امس او الآن [illegible] لان معناه مقترن باحد الازمنة الثلاثة في الفهم قلنا المراد بالاقتران الاقتران في الفهم

عن اللفظ الدال علیه لا عن القرینۃ الخارجیۃ وہنا الاقتران عن القرینۃ الخارجیۃ فان قیل ان تعریف الفعل لایکون جامعا لافرادہ لانہ خرج منہ المضارع لان معناہ غیر مقترن باحد الازمنۃ الثلاثۃ بل مقترن بالزمانین اعنی الحال والاستقبال قلنا لما کان معناہ مقترنا بالزمانین کان مقترنا بالواحد بالطریق الاولی لوجود الواحد فی الاثنین او لانہ مقترن بحسب کل وضع بواحد وان عرض لہ الاشتراک من تعدد الوضع ومن خواصہ دخول قد لانہا وضعت فی الاصل لتحقیق الفعل او لتقلیلہ وہما مختصان بالفعل وکذا لفظ دال علیہما مختص بہ اعنی قد والسین وسوف لان الاول دال علی الاستقبال القریب والثانی دال علی الاستقبال البعید وہما مختصان بالفعل وکذا لفظ دال علیہما مختص بہ و الجوازم لان بعضہا وضعت فی الاصل لنفی الفعل کلم ولما وبعضہا لطلبہ کلام الامر والنہی عنہ کلام النہی وبعضہا لتعلیق الشئی بالفعل کادوات الشرط وکل من ہذہ المعانی لایتصور الا فی الفعل و لحوق تاء التانیث عطف علی قولہ دخول قد لا علی قد کما یتوہم الظاہر فلا یرد ان اضافۃ الدخول الی اللحوق لایصح لان اللحوق نسبۃ بین اللاحق والملحوق لیس قابلا للذکر فی الاول واللحوق فی الآخر وانما خص لحوق تاء التانیث بالفعل لانہا تدل علی تانیث الفاعل فلا تلحق الا بما لہ فاعل والفاعل لایکون الا للفعل فان قیل ان الفاعل کما یکون للفعل کذلک یکون للصفات فینبغی ان تلحق بالصفات ایضا قلنا الصفات مستغنیۃ عن لحوق تاء المتحرکۃ الدالۃ علی تانیث الصفات وتانیث فاعلہا ساکنۃ احتراز عن المتحرکۃ لانہا تختص بالاسم لان المتحرکۃ ثقیلۃ والاسم خفیف فاعطی الثقیل للخفیف رعایۃ للتعادل والساکنۃ خفیفۃ والفعل ثقیل فاعطی الخفیف للثقیل رعایۃ للتعدل فان قیل ہذا ینقض بتاء ضربتا لانہا متحرکۃ قلنا المراد بالساکنۃ ما کانت ساکنۃ فی الاصل ولاشک ان التاء فی ضربتا فی الاصل ساکنۃ والحرکۃ عارضۃ للحوق الالف نحو تاء فعلت المراد بتاء فعلت الضمائر المتصلۃ البارزۃ المتحرکۃ المرفوعۃ فدخل فیہ تاء فعلت ایضا وذلک لان ہذا التاء ضمیر الفاعل ولا تلحق الا بمالہ فاعل والفاعل انما یکون للفعل فان قیل ان الفاعل کما یکون للفعل کذلک یکون لفروعہ قلنا نعم لکن حل فروعہ بمنع احد توالی الضمیر تحرزا عن لزوم تساوی الفرع والاصل فان قیل التساوی یدفع بمنع المستکن فلما خص البارز بالمنع قلنا انما خص البارز بالمنع لان المستکن اخف واخصر فہو اولی بالتعمیم الماضی

مادل علی زمان قبل زمانک فان قیل ہذا التعریف لایکون لافرادہ ولا مانعا عن دخول الغیر فیہ اما عدم کونہ جامعا فلانہ خرج منہ الماضی الداخل علیہ اداۃ الشرط نحو ان ضربت ضربت واما عدم کونہ مانعا فانہ دخل فیہ المضارع المجزوم بلم قلنا المراد بالدلالۃ الدلالۃ بحسب الوضع ولاشک ان الماضی الداخل علیہ اداۃ الشرط دل علی زمان قبل زمانک وان عرض الیہ الاستقبال لعارض اداۃ الشرط والمضارع المجزوم

لا يدل على زمان قبل زمانك بحسب الوضع وان عرض اليه المضي بعارض كدخول لم فان **قيل** المتبادر من القبلية القبلية الزمانية فح يلزم للزمان زمان **قلنا** المراد بالقبلية القبلية الذاتية التي تكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على الزمان انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان لئلا يلزم للزمان زمان **فان قيل** هذا التعريف يصدق بمثل امس لانه دل على زمان قبل زمانك **قلنا** المراد بما الموصولة الفعل لا اللفظ والاشي حتى يرد النقض مبني على الفتح اما البناء فلعدم وجود علة الاعراب فيه وهي عروض المعاني المعتورة عليه او المشابهة بالاسم مشابهة تامة واما البناء على الحركة دون السكون الذي هو الاصل في البناء فلمشابهة المضارع ووقوعه موقع الاسم واما البناء على الفتح فلكونه اخف الحركات **فان قيل** هذا ينتقض بنحو دعا ورمى لانه ماضي وليس بمبني على الفتح **قلنا** الفتح اعم من ان يكون لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه لو كان مع الضمير المرفوع المتحرك بني على السكون لئلا يلزم اجتماع اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة حكما والواو لانه لو كان مع الواو فهو مبني على الضمة لفظا كضربوا او تقديرا كرموا لان الواو يقتضي ضمة ما قبلها المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نايت لوقوعه مشتركا بين الحال والاستقبال كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة وتخصيصه بواحد من زماني الحال والاستقبال كتخصيص واحد من معاني المشترك بواسطة القرائن بالسين وسوف فان **قيل** لم خالف المصنف عن تعريفات القوم وهي المضارع ما في اوله احد حروف الزوائد الاربعة او المضارع ما دل على زمان الحال والاستقبال او المضارع ما دل على زمان يترقب **قلنا** انما خالف عن تعريفات القوم لان تعريف المصنف يدل على وجه تسمية المضارع بالمضارع لان المضارع مشتق من المضارعة والمضارعة هي المشابهة ولا شك ان المضارع مشابه للاسم بخلاف تعريفات القوم فانها لم تدل على هذا المعنى فالهمزة للمتكلم مفردا والنون له اذا كان معه غيره لانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب مطلقا لان هذه التاء في الاصل واو والواو من منتهى المخارج والمخاطب منتهى الكلام فبينهما مناسبة ثم قلبت الواو تاء لئلا يلزم اجتماع الواوات في وود وحمل في حالة الخطاب المؤنث والمؤنثين غيبة **فان قيل** لم لم يجعل المؤنث والمؤنثين بالياء كما في مثله الغائب المذكر **قلنا** لئلا يلزم الالتباس بين غائب المذكر والمؤنث **فان قيل** فعلى هذا يلزم الالتباس بين الغائب المؤنث والمخاطب المذكر **قلنا** هذا الالتباس مرفوع لان المخاطب محسوس **فان قيل** ان صيغة الغائب المؤنث والمؤنثين ولا بد من لفظ يعين الحال مصاحبها في الافراد والتثنية والجمعية والتذكير والتانيث فما بالهم قالوا تقومان نظرا الى معنى المؤنث والمؤنثين او نقول ان العبارة محمول على حذف

المضاف اي ذوي غيبة والياء للغائب غيرهما لان الياء من وسط المخارج والغائب متوسط بين المتكلم والمخاطب
وبينهما مناسبة فان قيل ان قوله غيرهما بدل عن الغائب ولا يبدل النكرة عن المعرفة الا اذا وصفت
بصفة مثل بالناصية ناصية كاذبة ولا صفة ههنا فكيف يصح جعله بدلا عن الغائب قلنا ان الغير وان لم
يصر بالاضافة معرفة لكنه خرج بها عن النكارة الصرفة فهو في قوة النكرة الموصوفة او نقول انه غيرهما منصوب على
الحال وهو الاولى لموافقة السابق وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي فان قيل هذا منقوض بتدحرج
ينصر ويضرب ويعلم فانه رباعي وحروف المضارع مفتوحة قلنا المراد بالرباعي ان يكون [illegible]
سواء كانت اصلية كدحرج او لا كافعل وفعّل وفاعل اما الضمة في باب الافعال فللاحتراز عن التباس [illegible]
الثلاثي المجرد واما الابواب الثلاثة الاخر فمحمولة عليه طردا للباب فان قيل حمل القليل على الكثير [illegible]
فينبغي ان يكون الامر بالعكس قلنا حمل القليل على الكثير اولى اذا لم يكن في القليل [illegible]
في القليل ضرر والالتباس فحمل الكثير عليه اولى من العكس ومفتوحة في ما سواه [illegible]
الاستعمال او من حيث الحروف والكثرة تقتضي التخفيف فخففوه باختيار الفتحة ولا يعرب من الفعل [illegible]
لعدم وجود علة الاعراب فيه وهي عروض المعاني المعتورة او المشابهة التامة بالاسم اذا لم يتصل به نون
التاكيد او نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل به نون التاكيد يكون مبنيا اما في [illegible] المشددة [illegible]
بمنزلة جزء الكلمة فلو جعل الاعراب قبلها يلزم اجراء الاعراب في وسط الكلمة ولو جعل الاعراب [illegible]
اجراء الاعراب على كلمة اخرى حقيقة واما في نون جمع مؤنث فلانها [illegible] نون جمع مؤنث في [illegible]
فيقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا كما في الماضي فان قيل الظاهر ان قوله اذا لم يتصل [illegible]
ولا يعرب من الفعل غيره فينبغي ان يكون عدم اعراب الغير مقيدا بالقيد [illegible]
يكون الغير معربا والامر ليس كذلك بل غير المضارع لم يكن معربا اصلا [illegible]
الا المذكور فيكون التقدير ولا يعرب من الفعل غيره بل يعرب المضارع اذا لم يتصل [illegible]
مقيد بعدم اتصال النونين واعرابه رفع ونصب يشترك الاسم فيهما [illegible]
الجزم بالفعل كالجر يختص بالاسم فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطبة [illegible]
الرفع بالضمة في حالة النصب لفظا والسكون في حالة الجزم مثل هو يضرب لن يضرب لم يضرب [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] ان النصب فيه تابع للجزم كما ان النصب تابع للجر في الاسماء [illegible]

وتضربين والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا لان الضمة ثقيلة على الواو والياء والفتحة لفظا لخفة الفتحة
والحذف لان الجازم لما لم يجد حركة سقط الحرف المناسب بالحركة والمعتل بالالف بالضمة والفتحة تقديرا
لان الالف ساكن وضعي لا يقبل الحركة اصلا لا الثقيلة ولا الخفيفة والحذف لان الجازم لما لم يجد آه ويرتفع اذا
تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد ثم اعلم ان في عامل المضارع مذهبين مذهب الكوفيين ومذهب
البصريين فمذهب الكوفيين هو التجرد عن الناصب والجازم ومذهب البصريين هو وقوعه موقع الاسم وانما يرتفع
لوقوعه موقع الاسم لانه اذا وقع موقع الاسم كان كالاسم فاعطي له اقوى اعراب الاسم فان قيل ان
المضارع كثيرا ما يكون مرفوعا ولا يقع موقع الاسم نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان قلنا المضارع ههنا
ايضا واقع موقع الاسم لان الذي يضرب في الاصل الذي ضارب هو ويقوم الزيدان في الاصل قائمان
الزيدان فان قيل كيف يقع يقوم مقام قائمان لان قائمان معرب بالحرف ويقوم معرب بالحركة قلنا
يكفينا وقوعه موقع الاسم وان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا فان قيل المضارع
في نحو سيقوم زيد وسوف يقوم زيد ليس واقعا موقع الاسم مع انه مرفوع قلنا ان سيقوم واقع موقع الاسم لان يقوم
وحده فان قيل ان سيقوم مركب والاسم مفرد فكيف يقع المركب موقع المفرد قلنا ان السين صار كاحد اجزاء
الكلمة فان قيل هذا الجواب يستقيم في السين لا في السوف لانه ليس جزءا قلنا ان السوف في حكم السين فان
قيل المضارع في كاد زيد يجيء ليس واقعا موقع الاسم مع انه مرفوع قلنا الاصل في خبر افعال المقاربة
الاسم انما عدل عنه لما يجيء في باب افعال المقاربة وينتصب بان ولن واذن وكي وبان مقدرة بعد حتى
ولام كي ولام الجحود نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلاثة حروف جارة وهي لا تدخل الا على الاسم فلا بد
من تقدير ان ليجعل الفعل بتاويل المصدر والفاء نحو زرني فاكرمك والواو نحو لا تاكل السمك وتشرب
اللبن لانهما عاطفتان وواقعتان بعد الانشاء وعطف الخبر على الانشاء ممتنع فلا بد من تقدير ان ليؤول الفعل
بتاويل المفرد ويعطف على السابق واو نحو لالزمنك او تعطيني حقي لان او بمعنى الى او الا والاول من حروف
جارة والثاني من اداة الاستثناء وكلاهما مختصان بالاسم فلا بد من تقدير ان المصدرية ليجعل الفعل بتاويل
المصدر ليصح دخول حرف الجر عليه والاستثناء عليه فان التي ينتصب بها المضارع مثل اريد ان تحسن الي مثال النصب
بالفتحة وان تصوموا خير لكم مثال النصب بحذف النون فان قيل هذا ينتقض بقوله تعالى علم ان سيكون
منكم مرضى فان المضارع وقع بعد ان مع انه لا يكون منصوبا فاجاب المصنف بقوله والتي تقع بعد العلم
هي المخففة من المثقلة وليست هذه لان المخففة من المثقلة دالة على التحقيق فيناسب العلم بخلاف ان الناصبة
المصدرية فانها للطمع والرجاء فلا يناسب العلم نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم والتي تقع بعد الظن

ففيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلائم المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم تيقنه
يلائم ان المصدرية ولن مثل لن ابرح ومعناها نفي المستقبل نفيا موكدا لا مؤبدا والا يلزم التناقض في قوله تعالى
لن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي لان لن يكون للتأبيد وحتى يأذن لي للانتهاء واذن اذا لم يعتمد ما بعدها
على ما قبلها لانه لو كان ما بعدها معتمدا على ما قبلها فهو في حكم المقدم عليها واذن ضعيف العمل لا يعمل
في المعمول المتاخر الا في المقدم وكان الفعل مستقبلا لكونه جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في المستقبل مثل
اذن تدخل الجنة واذا وقعت بعد الواو والفاء ففيها الوجهان النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف
والرفع باعتبار نفس الاعتماد وان كان ضعيفا وكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية كسببية الاسلام
لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبلها لان ان الناصبة المصدرية
للطمع والرجاء وهما لا يتصوران الا في المستقبل بمعنى كي او الى ليكون نصا في معنى حتى الجارة ويكون ناصبا
على تقدير ان الناصبة المصدرية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كي واستقبال المضارع بالنظر
الى ما قبله وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كي او الى واستقبال المضارع بالنظر
الى ما قبله واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا واسير حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى
والاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى زمان التكلم ايضا فان اردت الحال تحقيقا او حكاية
كانت حرف ابتداء اي لا يكون مرتبطا بما قبله ارتباطا لفظيا من حيث الاعراب والمشاركة في العامل من حيث
تعليق الجار والمجرور بالفعل بل هو كلام مستانف عما قبله ويجب سببية اي ما قبله لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي
وان فات الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه ومن ثمه امتنع الرفع في كان سيري حتى ادخلها في
الناقصة لانها لو كان حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فبقي الناقصة بلا خبر فيلزم فساد المعنى وسرت حتى
تدخلها لانه لا يمكن سببية ما قبلها لما بعدها لان ما قبل حتى في هذا المثال مشكوك الوجود وما بعدها مقطوع
الوجود فلو كان ما بعدها سببا لما قبلها يلزم الحكم على وقوع المسبب مع الشك في السبب وهو محال وجاز في
التامة كان سيري حتى ادخلها لان التامة لا تقتضي الخبر فلو كان ما بعد حتى منقطعا عما قبلها لا يلزم فساد
المعنى وايهم سار حتى يدخلها لان السير في هذا المقام متحقق الوجود ولكن الشك في تعيين الفاعل فلا يلزم الحكم على
وقوع المسبب مع الشك في السبب ولام كي مثل اسلمت لادخل الجنة ولام الجحود ولام تاكيد نفي بعد لكان مثل وما كان الله
ليعذبهم فان قيل لما كان الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قلنا ان هذه العبارة على حذف المضاف
من الاسم اي ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اي ما كان الله ذا التعذيب او على تاويل المصدر باسم الفاعل اي
ما كان الله معذبهم والفاء بشرطين احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب

للتنصيص على السببية من حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى والثاني ان يكون قبلها امر او نهي او استفهام او
نفي او تمني او عرض بعد تقدم الانشاء عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة **فان**
قيل كما ينصب المضارع بعد الامر والنهي بان المقدرة كذلك ينصب بعد دعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز
وارزقني ... فاحج **قلنا** ان الدعاء مندرج في الامر والنهي **فان قيل** كما ينصب المضارع بان المقدرة
بعد النفي كذلك ينصب بعد التحضيض نحو قوله تعالى لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا **قلنا** التحضيض
مندرج في النفي لاستلزامه التمني ... **فان قيل** كما ينصب المضارع بان المقدرة بعد التمني كذلك
ينصب بعد الترجي كما في قوله تعالى ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع الى اله موسى **قلنا** الترجي
مندرج في التمني **فان قيل** كما ينصب المضارع بان المقدرة بعد هذه الاشياء كذلك ينصب بعدهما
كما في قول الشاعر سأترك منزلي لبني تميم + والحق بالحجاز فاستريحا **قلنا** هذا محمول على ضرورة الشعر الواو
... بين ما بعدها الجمعية اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها الا ان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على
المصاحبة حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى وان يكون قبلها مثل ذلك كون احد الاشياء الستة ومثله
الواو بعينه امثلة الفاء بابدال الفاء بالواو ... والشرط يعني الى ان او الا ان **فان قيل** الظاهر من
كلام المصنف ان ان في قوله الشرط يعني الى ان او الا ان داخلة في مفهومهما فيلزم من تقدير ان بعد او ان
قلنا ان ان في قوله الشرط يعني الى ان او الا ان ليس من مفهوم الى ان او الا ان بل المضمومة معهما هي ان
المقدرة بعدهما والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا **فان قيل** الظاهر منه الحروف العاطفة
المذكورة سابقا والامر ليس كذلك بل كما يجري هذا الحكم فيها كذلك في غيرها من الحروف العاطفة **قلنا**
المراد بالحروف العاطفة مطلقها سواء كانت مذكورة او غير مذكورة وانما قدر ان بعدها لشرط كون المعطوف
عليه اسما صريحا الا ان عطف الجملة على مفرد ممتنع فلا بد من تقدير ان بعدها ليؤول الفعل بالمصدر ويصح عطف
ما بعدها على ما قبلها مثل اعجبني ضربك زيدا او تشتم او وتشتم او ثم تشتم اي ضربك زيدا او شتمك **فان قيل** ان
... العاطفة اما ... على قوله حتى اذا كان ... او مجرور معطوف على قوله بان المقدرة بعد حتى
فان الاول فالمراد بالحروف العاطفة لا يخلو اما مطلقها او الحروف العاطفة المذكورة فعلى الاول
يلزم في التفصيل بيان ما لم يبين في الاجمال وعلى الثاني يلزم تخصيص الحكم ... ليس الحكم
مخصوصا به وان كان الثاني فالواجب على المصنف ذكر ... في الاجمال ... [illegible]
... الحروف العاطفة **قلنا** انه ... معطوف على حتى ... [illegible]
... [illegible]

بين هذه الحروف العاطفة المذكورة وغيرها وقسم غيرها فتقدير ان بعد حروف العاطفة المذكورة مشروط بشرطين
شرط مخصوص بها وشرط مشترك بينها وبين غيرها فذكر المصنف مرتين اولا مع الشرط المخصوص بها والثاني مع الشرط
المشترك بينها وبين غيرها ويجوز اظهارها ان مع لام كي واللام الزائدة والعاطفة لان هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح
فيجوز معها اظهار ان لتقلب الفعل الى اسم الصريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح
لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على الاسم الصريح واما حتى
التي بمعنى الى فمحمولة على الاول لان المعنى الاول اغلب في التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها اقتضت
نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية فصارت كعوامل النصب فلم يظهر النصب
بعدها ويجب مع لا اي اظهار ان مع لام كي اذا دخل عليها لا لئلا يلزم توالي اللامين المتحركين هما لام كي ولام لا كما في قوله تعالى لئلا
يعلم فان قيل كما يقدر ان في هذه المواضع كذلك تقدر في غيرها نحو قول الشاعر تسمع بالمعيدي خير من ان
تراه فلم خص المصنف تقدير ان فيها قلنا مراد المصنف تقدير ان في هذه المواضع مع العمل وتقدير ان
في قول الشاعر من غير عمل فان قيل كثيرا ما تقدر ان مع العمل في غير هذه المواضع كما في قول الشاعر
الا ايهذا الزاجري احضر الوغى قلنا تقدير ان في هذا المثال مع العمل شاذ لا اعتبار له ويجزم بلم ولما ولام الامر ولا النهي
وكلم المجازات وهي ان ومهما واذ ما وحيثما واين ومتى وما ومن واي وانى فان قيل كما يجزم المضارع مع
هذه الكلمات كذلك يجزم مع كيف ما واذا فلم لم يذكرها في الجوازم فاجاب المصنف بقوله واما مع كيف ما
واذا فشاذ اما الشذوذ في كيف ما فلانه لعموم الاحوال كما في قول القائل كيف ما تقرا اقرأ ويتعذر استواء قراءة
قارئين في جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان هذه الكلمات انما يجزم المضارع لاشتمالها على معنى ان
واما اذا فلا تشتمل على معنى ان لان ان للابهام واذا للقطع وبينهما منافاة وبان المقدرة فلم تقلب
المضارع ماضيا ونفيا لان معنى قوله لم يضرب زيد يعني ما ضرب ولما مثلها وتختص بالاستغراق
اي باستغراق النفي في جميع الازمنة الماضية لان زيادة الحروف يدل على الزيادة في المعنى وجواز
حذف الفعل لان ميم الزائدة نائب مناب الفعل وتختص اليه به لعدم دخول اداة الشرط عليها فلا تقول
ان لما يضرب لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله وتختص ايضا باستعمالها غالبا في التوقع اي بنفي
بها فعل توقع الناظر وجوده في المستقبل ولام الامر هي المطلوب بها الفعل فان قيل كما يجزم المضارع
بلام الامر كذلك يجزم بلام الدعاء نحو ليغفر لنا قلنا لام الدعاء داخل في لام الامر وهي مكسورة
من وجهين الاول فلانها تشبيه بلام الابتداء التاكيدية والثاني فلانها مشابهة باللام الجارة
في الاختصاص واللام الجارة مكسورة فهي ايضا مكسورة ولام النهي هي المطلوب بها الترك وكلم المجازات شـ

تدخل على فعلين لسببية الاول ومسببية الثاني فان قيل ان سببية الاول [illegible] في مثل ان تكرمني الآن

فقد اكرمتك امس وفي مثل قوله تعالى ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم [illegible]

تقدير الجزاء في امثال هذه بجعل الشرطية [illegible] مشكوك التقدير ان تكرمني الآن فقد

[illegible] اكرمتك امس فان تعذبهم فلا تظلم في شيء لانهم عبادك وان تغفر لهم فلا تعدو [illegible]

انت العزيز الحكيم فان قيل ان كلم المجازاة لا تجعل الشيء سببا لشيء آخر [illegible]

[illegible] الفعل الاول [illegible] سببا [illegible] شيء [illegible]

[illegible] سواء كان الشيء الاول [illegible] للثاني [illegible] في قوله

ان تشتمني فاكرمتك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام سببا حقيقيا للاذى [illegible]

اعتبر [illegible] اظهار الكمال [illegible] البلاغة [illegible]

[illegible] سبب [illegible] لم [illegible] وتسميان شرطا وجزاء اما كون الاول شرطا فلانه شرط تحقق الثاني واما

كون الثاني جزاء فلانه بناء على الاول كبناء الجزاء على الشرط [illegible] فالجزم اي

[illegible] المضارع واجب [illegible] صلاحية [illegible] كان الثاني [illegible] الجزم لانه تعلق

بالجازم مع صلاحية [illegible] لسبب [illegible] الماضي [illegible]

[illegible] لفظا مثل قوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل مثل قوله تعالى ان كان قميصه قد

من قبل فصدقت وهو من الكاذبين [illegible] الشرط [illegible]

الماضي الى المستقبل فلا يحتاج الى رابط [illegible] الماضي [illegible]

[illegible]

[illegible] وتركيبا [illegible]

الاتيان بالفاء [illegible] حرف الشرط [illegible] الاتيان [illegible]

[illegible] مثال

الاتيان بالفاء [illegible] مثال [illegible] قوله تعالى ان [illegible]

اليمين [illegible]

[illegible] حرف الشرط [illegible]

[illegible] او [illegible]

[illegible]

يتقون اي فهم يتقون بأن مقدرة اي بجزم المضارع حال كون أن مقدرة بعد الامر والنهي و
الاستفهام والتمني والعرض اذا قصد السببية اي قصد سببية الاشياء المتقدمة لما بعدها لان هذه الاشياء تدخل في
الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة ليكون فائدة المطلوب سببا لها فهي مسببة
له والدال على السببية والمسببية ليس الا حرف الشرط وحرف الشرط ليس مذكورا في اللفظ فعلم انه مقدرة
نحو اسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة وامتنع لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي فانه لا يمتنع ذلك عنده لان
معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت [illegible]
[illegible] فلان التقدير ان لا تكفر تدخل [illegible] ظاهر الفساد فان قيل كثيرا ما يكون المضارع [illegible]
ولم يكن مجزوما بان مقدرة كما في قوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني وقوله تعالى فذرهم في خوضهم
يلعبون وقول الشاعر [illegible] فقلت [illegible] اجيبوا [illegible] الحكم
او قصد سببيته لو [illegible] قطعا [illegible] بالوصفية كما في المثال الاول [illegible]
كما في المثال الثاني او بالاستئناف كما في المثال الثالث الامر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل
المخاطب بحذف حرف المضارعة وفي بعض النسخ مثال الامر فان قيل على هذا التقدير يكون التعريف
[illegible] الامر [illegible] تعريف [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

الضمة على تقدير الكسرة ومكسورة فيما سواه اما في مكسور العين فلئلا يلتبس بالامر من باب الافعال على تقدير الفتحة وبالماضي المجهول من باب الافعال على تقدير الضمة واما في مفتوح العين فلئلا يلتبس بالماضي المعلوم من باب الافعال على تقدير الفتحة او بالمضارع المجهول من هذا الباب على تقدير الضمة مثل اقتل واضرب واعلم وان كان رباعيا فمفتوحة لان الهمزة ليست بوصلية بل هذه الهمزة قطعية وعادت بسبب ارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع الهمزتين في المتكلم الواحد مقطوعة للدليل المذكور بعينه فعل ما لم يسم فاعله فان قيل ان اضافة الفاعل الى المفعول لا يصح لانهما في طرفي النقيض فكيف يضاف احدهما الى الآخر قلنا اضافة الفاعل الى المفعول لادنى ملابسة او على حذف المضاف اي فاعل فعله او وقع عليه او يراد بما الموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله فان قيل لما كان ما الموصول عبارة عن الفعل فكيف يضاف الفعل اليه لانه اضافة الشيء الى نفسه قلنا اضافة الفعل اليه بيانية هو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان ماضيا فان قيل الظاهر ان الضمير كان راجع الى فعل حذف فاعله فيكون المعنى فان كان الفعل الذي حذف فاعله ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره والفعل الصحيح يجب لا الا بعد ضم اوله وكسر ما قبل الآخر ثم تغيير صيغته بضمة الضم قلنا ان الضمير كان راجع الفعل الذي اريد حذف فاعله كما في قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم فيكون التقدير وان كان الفعل الذي اريد حذف فاعله الخ او نقول ان الضمير كان راجعا الى الفعل الذي حذف فاعله بطريق المجاز باعتبار ما يؤول اليه كما في قوله عم من قتل قتيلا فله سلبه ضم اوله وكسر ما قبل آخره لان معناه غريب فاختير له وزن غريب وهو الخروج من الضمة الى الكسرة وهو ثقيل وكما هو ثقيل فهو غريب فيختار له وزن غريب ليدل غرابة اللفظ غرابة المعنى فان قيل ان وزن فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة ايضا غريب يدل على غرابة المعنى فلم يختره قلنا ان وزن فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى لكنه اثقل فما حصل المقصود بما هو اخف منه فلا فائدة في اختياره ولضم الثالث مع همزة الوصل لئلا يلتبس بالامر من هذا الباب في الدرج وبوقف والثاني مع التاء لئلا يلتبس بالمضارع المعلوم من باب التفعيل في تفعل وبالمضارع المعلوم من باب المفاعلة في تفاعل والمضارع المعلوم من باب الفعللة في تفعلل خوفا اللبس ومعتل العين الافصح قيل بيع فان قيل هذا منقوض بمثل طوي ورشي فانه معتل العين ولا ينقلب العين فيه الفا قلنا المراد بمعتل العين ما يكون عينه معتلا فقط فانه لو كان لامه معتلا ايضا لا يعل عينه لئلا يفضي الى اجتماع الاعلالين في المضارع فان قيل لا بد من قيد آخر وهو ان يكون معتل العين مستقيما غير [illegible] لئلا يرد عليه مثل عور

وصيغ لانه معتل العين فقط وبعل عينه قلنا ان معتل العين ينقلب العين فيه الفا اذا لم يكن ما قبلها في
حكم السكون وفي عور ما قبلها في حكم السكون لانه من العيوب والاصل في الافعال التي من العيوب هو المزيد
لا المجرد فيكون ما قبلها في عور في حكم ما قبل عين اعورّ واما صيد فانه شاذ فان قيل لم خص معتل العين بالذكر
مع ان حكمه معلوم مما سبق قلنا انما خص بالذكر لزيادة عوض واختلاف في المبني للمفعول من ماضيه اما
العوض فهو نقل الكسرة الى ما قبلها ثم ابدال الواو بالياء واما الاختلاف فيه فلان فيه لغات ثلاثة كما قال
المصنف فان قيل ان علة التخصيص بالذكر هي العوض والاختلاف وهذه العلة منتفية في المضارع المجهول فلم
خص معتل العين منه بالذكر قلنا انما خص معتل العين من المضارع المجهول بالذكر للتبعية للماضي وجاء الاشمام
وفي الاشمام اختلافات قال بعضهم هو ان يشم الكسرة في الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو
قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها وقال بعضهم هو ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وقال بعضهم هو ان
تاتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة والمراد بالاشمام في هذا الموضع الاشمام بالمعنى الاول والغرض من الاشمام
الايذان بان اصل الماضي في [illegible] حرف الضمة [illegible] الواو ومثله اي مثل باب الماضي المجهول من معتل
العين [illegible] في المجرد باب اختير وانقيد في مجيء اللغات الثلاثة اذ يقال فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوة
[illegible] اختير وانقيد بسكون ما قبل حرف العلة [illegible] ان مضارعهما ضم اوله وفتح ما قبل آخره لخفته
[illegible] المضارع بالزيادة [illegible] قلب العين فيه الفا لتحرك حرف العلة وانفتاح ما قبلها حقيقة او حكما المتعدي
وغير المتعدي فالمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل
فيه الفعل اللازم اذ فهمه موقوف على متعلقه وهو الفاعل قلنا المراد بالمتعلق امر غير الفاعل يتعلق الفعل به
فان قيل ان لكل فعل لا بد من الزمان والمكان امر غير الفاعل يتعلق الفعل اللازم به فالاشكال باق على
حاله قلنا المراد بالمتعلق امر غير الفاعل ويتوقف فهم الفعل عليه وليس الا المفعول به فان قيل لم خص
المتعلق بامر غير الفاعل مع ان المتعلق بحسب اللغة ما يتعلق به الفعل سواء كان عمدة او فضلة قلنا
ان لكل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق القيام او الصدور
او الاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل او قائم او مسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق
فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل كضرب وغير المتعدي بخلافه كقعد والمتعدي الى واحد كضرب
والى اثنين كاعطى والى ثلاثة كاعلم واري وهما اصلان في التعدية الى المفاعيل الثلاثة لانهما كانا
في الاصل متعديين الى المفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر وانبا ونبا واخبر وخبر وحدث
وهذه الافعال ليست اصلا في التعدية الى المفاعيل الثلاثة بل تعديتها اليها انما هي بواسطة

اشتمالها على معنى العلم وهذه الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل [illegible] الاول [illegible]
في جواز الذكر والاقتصار عليه والثاني والثالث لمفعولي علمت في جواز [illegible] افعال
القلوب كما سميت بافعال القلوب لان جميعها يصدر من القلب [illegible] افعال
الشك واليقين اي لان بعضها الشك وبعضها اليقين فان قيل [illegible] متساوي
الطرفين فكيف يصح تسميتها بافعال الشك قلنا المراد بالشك ظن على سبيل [illegible] على
الخلاص فهي ظننت وحسبت وخلت فهذه الثلاثة للشك وعلمت ورأيت ووجدت فهذه الثلاثة [illegible]
مشترك بين الشك واليقين تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي [illegible] هذه الافعال [illegible] الاسمية [illegible]
الداخل على الجملة المقصود منه [illegible] جزئيها وعمل الفعل في جملة فعلية مستقلة اما في الجزء الاول [illegible]
فعل آخر واما في الجزء الثاني فلانه معمول للجزء الاول فلو كان [illegible] لزم [illegible] افعال
فتنصب الجزئين على انهما مفعولان لها ومن خصائصها [illegible]
الجملة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة [illegible]
والتحسين الذي يخلون [illegible]
الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء [illegible]
قلنا المراد بعدم جواز الحذف عدم الجواز بلا قرينة [illegible] القرينة كما [illegible]
اعطيت فان كلا من المفعولين مفعول مستقل [illegible]
اذا توسطت وتأخرت لاستقلال الجزئين [illegible]
الغاء بناء على ما هو الاصل وهذه الافعال على تقدير الالغاء [illegible]
في ظني فان قيل كما يلغى عملها على تقدير التوسط [illegible] توسطت
بين الفعل ومرفوعه وبين اسم الفاعل ومعموله [illegible]
والمعطوف عليه فلم خص الالغاء بالتوسط [illegible]
الالغاء في هذه الصورة واجب فان قيل ان معلق الالغاء من خصائص [illegible]
تخصيص الذكر قلنا ان تخصيص هذا الالغاء بالذكر [illegible]
والنفي واللام مثل علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت ازيد في [illegible]
تعليق لان هذه الحروف الثلاثة وتقع في صدر الكلام [illegible]
الافعال توجب تغير انتصاب الجزئين [illegible] افعال

ضميرين لشيء واحد مثل علمتني منطلقا والجواز لك

وذلك لان حق الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول

تغايرهما لفظا لحصول المغايرة بقدر

فاذا ... من حيث كل واحد منهما ضمير متصل لان النفس عين

ضمير ... لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه

والمفعول ... بقدر الامكان فان قيل ان الدليل المذكور يجري في غير افعال

القلوب ... الفاعل والمفعول الاول في مثل علمتني منطلقا متحدان لفظا ومعنى

... قلنا ... الاول ليس ...

... فان قيل فقد ...

افعال القلوب ... فيهما ضميران متصلان لشيء واحد قلنا انها ...

... فان قيل ان الفاعل والمفعول ضميران لشيء واحد في مثل ...

... تارة واماما وكذلك قوله تعالى اني اراني اعصر خمرا

... افعال القلوب ... قلنا ان ...

... فان قيل ...

... قلنا المراد ...

... المعنى الاول ...

... واحد فظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ... رايت بمعنى اصبت

الافعال الناقصة ... فان قيل ...

... التعريف كالزمان في الكل والانتقال ...

... قلنا ... التقرير ... وضعت لتقرير الافعال التامة فان قيل هذا التعريف

... يكون ... عن دخول الغير ... فيه الافعال ...

... الشارح ...

... الشارح باجوبة ثلاثة ...

...

... تقرير الفاعل

عليها وحاصل الثاني ان الافعال الناقصة وضعت لجزئيات ذلك التقرير الكلي فصار مثلا موضوع لتقرير
الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي ولا شك ان كل جزئي تمام الموضوع له بالنسبة الى
ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرجت الافعال التامة منها وحاصل الثالث ان اللام في قوله لتقرير الفاعل
للغرض لا صلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف
الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعها لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن حده وهي كان وصار واصبح

وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح ومازال ومانفك ومافتئ ومابرح ومادام وليس وقد جاء
من الافعال الناقصة لفظ جاء كما في قول الشاعر ما جاءت حاجتك ففي جاءت الضمير المستكن الراجع الى الغرارة
فهو اسم وحاجتك خبرها بناء على ان ما نافية او في جاءت الضمير المستكن الراجع الى ما فهو اسم وحاجتك خبرها
لكن تانيث الضمير باعتبار الخبر وقعدت كانها حربة ففي قعدت ضمير مستكن راجع الى الشفرة هو اسمها وكانها
حربة خبرها تدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها فمعنى صار مثلا الانتقال والاثر المرتب عليه كون الشيء
منتقلا اليه فلما دخل الجملة الاسمية اعني يعطي اعطى الخبر وهو غني كون الغني منتقلا اليه فترفع الاول لكونه
فاعلا وتنصب الثاني لشبهه بالمفعول في توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان تكون ناقصة لثبوت
خبرها ماضيا دائما مثل كان الله غفورا رحيما او منقطعا مثل كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار كقول الشاعر بتيهاء
قفر المطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اي صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان كقول الشاعر اذا
مت كان الناس صنفان شامت والآخر مثن بالذي كنت اصنع وتكون تامة بمعنى ثبت كقوله تعالى كن
فيكون وزائدة وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كما في قوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا
فان قيل لم ذكر هذين القسمين مع انهما ليسا من الافعال الناقصة قلنا انما ذكرا استيفاء لجميع استعمالاتها و
صار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا وتامة بمعنى
الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات وعلامته ان يتعدى بالى نحو صار زيد من بلد الى بلد كذا ومن بكر الى عمرو
فان قيل لم يذكر كونها تامة قلنا ان كونها تامة قليل غاية القلة فالحق بالعدم فان قيل ان آل ورجع وارتد
واستحال وتحول الخ بمعنى صار فلم لم يذكرها في الافعال الناقصة مثل آل زيد غنيا اي صار زيد غنيا ورجع زيد فقيرا اي
صار زيد فقيرا وارتد بصيرا اي صار يعقوب بصيرا او ان العداوة تستحيل مودة اي صارت العداوة مودة وذلك

من الغني تحول لبن البوسا اي صار البوسا قلنا انه من الافعال الملحقة بصار فلم يذكرها اختصارا واصبح وامسى واضحى
لاقتران مضمون الجملة باوقاتها التي هي معنى تضمنها الثلاثة لدلالتها على اصيغتها مثل اصبح زيد كاتبا اي
حصل كتابته في وقت الصباح فان قيل ان كان معنى اصبح اقتران مضمون الجملة بوقته فلم حصر بهذه

الافعال الثلاثة بهذا الحكم قلنا المراد بالاوقات ههنا الاوقات المدلول عليها بموادها لا بصورها بخلاف
سائر الافعال فانها تدل على اقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بصورها وبمعنى صار نحو اصبح وامسى
واضحى زيد غنيا اي صار زيد غنيا وتكون تامة بمعنى دخول الفاعل في هذه الاوقات تقول اصبح زيد اي
دخل في وقت الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما تقول ظل زيد سائرا اي حصل سيره
في تمام النهار وبات زيد نائما اي حصل نومه في تمام الليل وبمعنى صار نحو ظل الصبي بالغا اي صار الصبي بالغا
وبات الشاب شيخا اي صار الشاب شيخا فان قيل ان هذين الفعلين يكونان تامين ايضا نحو ظلت بمكان
كذا وبت بيتا طيبا فلم لم يذكرهما تامين قلنا لما كان مجيئهما تامين في غاية القلة جعله في حكم العدم فان قيل
ان آض وعاد وغدا وراح مذكورة في مقام الاجمال فلم تركها في مقام التفصيل قلنا ان هذه الافعال الاربعة
ناقصة اي كائنة بمعنى صار وتامة في مثل قولك آض وعاد زيد من سفره اي رجع وغدا زيد اي مشى في وقت
الغداة وراح زيد اي مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل فتكون ناقصة من وجه دون وجه فذكرها
في مقام الاجمال نظرا الى كونها ناقصة وتركها في التفصيل نظرا الى كونها تامة وما زال وما برح وما فتئ وما انفك لاستمرار
خبرها لفاعلها مذ قبله فان قيل ان ما ذكره لا يصدق الا على الفاعل الذي وجوده ازلي مثل ما زال الله عالما
ولا يصدق على المحدثات مع ان الكلام فيها فلا يصح ان يقال مثل ما زال زيد اميرا اذ يمتنع كونه اميرا من وقت
طفوليته قلنا المراد بثبوت لفاعلها من وقت قابلية الفاعل للخبر عادة اما دلالتها على الاستمرار فلان النفي ملحوظ
في معاني هذه الافعال فاذا دخلت عليها اداة النفي كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت فان قيل
ان اعتبار الاستمرار يستقيم في معانيها الدالة النفي عليه واما اعتبار الصلاحية والقابلية فلا يستقيم لعدم الدلالة عليه في
العبارة قلنا ان اعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا لان العقل لا يقبل امارة زيد من وقت الطفولية ويلزمها النفي
فانه لو لم تدخل اداة النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود فان قيل هذا ينقض بقوله تعالى
تالله تفتؤ تذكر يوسف لانه لم يدخل عليه اداة النفي قلنا ان حرف النفي مقدر فيه اي لا تفتؤ تذكر يوسف
وما دام للتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها لان ما في ما دام مصدرية فيكون ما بعدها في تاويل المصدر
وتقدير الاوقات قبل المصادر شائع نحو تقدير الوقت قبلها والوقت ظرف والظرف فضلة وغير مستقل بالافادة فلا بد
من قبلها ليفيد فائدة تامة كما اشار اليه المصنف بقوله ومن ثمه احتاج الى كلام اي وجود الكلام المستقل لانه
ظرف اي ما دام مع اسمها وخبرها ظرف والظرف فضلة وغير مستقل بالافادة فلا بد من كلام آخر لحصول الفائدة
وليس لنفي مضمون الجملة حالا لان معنى قوله ليس زيد قائما اي ليس زيد قائما الآن وقيل مطلقا وكذلك
تقييدتارة بزمان الحال نحو قولك ليس قائما الآن وتارة بزمان الماضي كما في قول القائل ليس خلق الله

مثله وتارة بزمان الاستقبال كما في قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم هذا في الاستعمال وكلا منهما
في الوضع وهو موضوع في الحال لا في الماضي والاستقبال ويجوز تقديم اخبارها كلها على اسمائها
لانه تقديم المنصوب على المرفوع وهو جائز فان قيل على هذا ينبغي ان يجوز تقديم خبر ما ولا على اسمهما لانه ايضا
تقديم المنصوب على المرفوع قلنا ان تقديم المنصوب على المرفوع جائز فيما كان عامله قويا اعني الفعل والعامل
ههنا حرف فان قيل المراد بجواز التقديم لا يخلو اما معنى الامكان الخاص المقتضي لسلب الضرورة من جانبين
فهو منقوض بنحو كم كان مالك ونحو صار عدوي صديقي لان التقديم في الاول واجب والتاخير في الثاني واجب
واما معنى الامكان العام المقتضي لسلب الضرورة من جانب العدم فهو منقوض بنحو كم كان مالك لان
التقديم ههنا واجب قلنا المراد بالجواز بمعنى الامكان الخاص عند عدم ما يقتضي تقديمها او تاخيرها
وفي المثال الاول وجد مقتضي التقديم وهو الاستفهام وفي الثاني وجد مقتضي التاخير وهو الالتباس لتقدير
الاعراب او نقول العدم عند عدم ما يقتضي تقديمها وفي المثال المذكور وجد مقتضي التقديم وهو الاستفهام
وهي في تقديمها عليها على ثلاثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها وهي من كان الى راح لان الفعل قوي العمل فيعمل في
المعمول المتقدم والمتاخر وقسم لا يجوز وهو ما في اوله ما نافية كانت او مصدرية اما في النافية فلان النفي يقتضي
الصدارة فان قدم الخبر على الفعل لفات صدارة النفي واما في المصدرية فلان المصدر ضعيف العمل فلا يعمل
في المعمول المتقدم خلافا لابن كيسان في غير ما دام لان النفي اذا دخلت على النفي ليفيد الاثبات فصار بمنزلة
كان وتقديم خبر كان على كان جائز فكذا هذا فان قيل ان قوله خلافا مفعول مطلق والشرط في المفعول
المطلق ان يشتمل معنى الفعل عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء وليس ههنا فعل يشتمل معناه عليه قلنا الفعل
ههنا مقدر اعني يخالف هذا الحكم خلافا لابن كيسان فان الخلاف واقع ظاهرا من جانبه لا من جانب
الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لان باب المفاعلة يقتضي ثبوت الفعل من احد الجانبين صريحا ومن الآخر
التزاما بخلاف باب التفاعل فانه يقتضي ثبوت الفعل من الجانبين صريحا وقسم مختلف فيه فان قيل في حكم
هذا القسم معارضة ومجادلة بين الفريقين اعني البصريين والكوفيين فالواجب على المصنف ان يقال وقسم تخالف
فيه لان باب التفاعل يقتضي المشاركة في اصل الفعل من الجانبين صريحا قلنا الافتعال ههنا بمعنى التفاعل
وهو ليس ثم اعلم ان فيه المذهبين احدهما مذهب الكوفيين والآخر مذهب البصريين فمذهب البصريين هذا ان
تقديم خبر ليس على ليس جائز لان ليس مشابه للفعل الذي يكون مصدرا بحرف النفي في الصورة ومذهب الكوفيين
هذا ان تقديم خبر ليس على ليس غير جائز لان ليس مشابه للفعل الذي يكون بحرف النفي في المعنى
افعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر اي للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء او حصولا او اخذا

فيه الدنو الرجائي اي ان يكون للمتكلم ظن بقرب حصول الخبر للفاعل والدنو الاخذي اي ان يكون للمتكلم خبر بالقرب حصول
الخبر للفاعل مع شروعه في الخبر فالاول عسى وخبره لا يكون الا فعلا مضارعا مع ان اما كونه مضارعا فلان عسى معناه مقارنة
الشخص الى فعل في الاستقبال وذلك لا يتصور الا في المضارع اما كونه مع ان فلان ان للطمع والرجاء فيقوى بها معنى الترجي
المقصود في عسى وهو غير متصرف لان عسى متضمن لانشاء الطمع والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف والحروف
لا يتصرف فيها ثم في عسى استعمالان احدهما ان يذكر بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان المصدرية والثاني ان يذكر
بعده فعل مضارع مصدر بان فعلى الاستعمال الاول كان عسى من الافعال الناقصة وعلى الاستعمال الثاني
كان عسى من الافعال التامة تقول على الاستعمال الاول عسى زيد ان يخرج فزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب
خبره فيكون عسى ناقصة فان قيل خبر عسى محمول على اسم عسى وههنا لا يصح الحمل لعدم صحة حمل الوصف على الذات
قلنا هذا العبارة محمول على تقدير المضاف اما في جانب الاسم اي عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر اي
عسى زيد ذا الخروج وقيل ان المضارع مع ان مشابه بالمفعول لان معناه الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج
ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء فهو مشابه بالمفعول الذي سد
الخبر فالاولى في الجواب ان يقال المضارع في محل الرفع بدل عما قبله بدل الاشتمال الذي فيه اجمال ثم تفصيل وهو
اوقع في النفس وعلى هذين الاستعمالين عسى تامة وتقول في الاستعمال الثاني عسى ان يخرج زيد وفي هذا الاستعمال
احتمالات احدها ان اسم عسى مشتمل على المنسوب والمنسوب اليه فان قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب فهي
ناقصة وان اقتصر عليه من غير قصد اقامته مقام الاسم والخبر بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة والاحتمال الثاني ان
يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير الى زيد ويخرج مع الضمير في محل النصب بانه خبر عسى والاحتمال
الثالث ان هذا التركيب من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد فان عمل الثاني كان اسم عسى ما استكن فيه من
ضمير زيد وخبره ان يخرج وعلى هذين الاستعمالين ناقصة وقد يحذف ان من خبر عسى لان عسى مشابه بكاد وخبر كاد
مضارع بدون ان فخبر عسى ايضا قد يكون بدون ان كما في قول الشاعر عسى الهم الذي امسيت فيه + يكون
وراءه فرج قريب + والثاني كاد تقول كاد زيد يجيء وقد تدخل ان على خبر كاد لان كاد
مشابه بعسى وخبر عسى مضارع مع ان فخبر كاد ايضا قد يكون مضارعا مع ان كما في قول
الشاعر قد كاد من طول البلى ان يمصحا واذا دخل النفي على كاد فهو اي النفي الداخل على
كاد كالافعال اي كالنفي الداخل على سائر الافعال في افادة نفي المضمون على الاصح وقيل
يكون للاثبات مطلقا سواء كان في الماضي او في المستقبل اما في الماضي فبدليل قوله تعالى
وما كادوا يفعلون فالمراد منه اثبات الفعل لا نفيه لئلا يكون مناقضا لقوله تعالى فذبحوها واما

بلم احد وهو هذا لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح فاجيب عن الدليل الاول ان قوله تعالى وما كادوا يفعلون يدل على نفي الفعل في الزمان وقوله تعالى فذبحوها يدل على اثبات الفعل في زمان آخر وانتفاء الفعل في وقت واثباته في وقت آخر لا يعد تناقضا واجيب عن الدليل الثاني قد تخطى بعض الفصحاء فخطى ذي الرمة والتسليم والتغير ذي الرمة لم يكد بلم احد وقال ان قول ذي الرمة مثل قوله تعالى لم يكد يراها الآية وقيل يكون ح

الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال تمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح والثالث جعل وطفق وكرب

واخذ وهي مثل كاد واوشك وهي مثل عسى وكاد في الاستعمال فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب قال في بعض النسخ فعل التعجب نظرا الى ان التعريف انما يكون للجنس وفي بعضها افعلا التعجب بصيغة التثنية نظرا الى نوعي صيغة وفي بعضها افعال التعجب نظرا الى كثرة افراده فان قيل التعريف انما يكون للجنس لا للنوع ولا للافراد فكيف يصح صيغة التثنية والجمع قلنا على كل تقدير التعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع فان قيل التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه مثل لله دره فارسا ويا له لانه لفظ وضع لانشاء التعجب قلنا ان كلمة ما عبارة عن الفعل لا عن اللفظ حتى يرد النقض فان قيل على هذا التقدير ينتقض بقوله قاتله الله من شاعر ولا شل عشره لانه فعل وضع لانشاء التعجب قلنا هذه الافعال موضوعة للدعاء واستعمالها في التعجب بعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر او نقول ان فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب فقط ولا يستعمل في غيره وما ذكره من مواد النقض في الدعاء وله صيغتان ما افعله اي احدهما ما تضمن له تركيب ما افعله فان قيل ان قوله ما افعله خبر مبتدا محذوف اي احدهما ما افعله فالعبارة تشعر بان ما افعله صيغة التعجب وليس كذلك بل صيغة التعجب افعل لا ما افعله قلنا ان خبر مبتدا محذوف اليه وهو قوله صيغة الفعل الذي تضمنه ما افعله فان قيل ان تضمن فعل وما افعله فاعل والفاعل لا يكون الا اسما مفردا وما افعله جملة فكيف يكون فاعلا قلنا ان فاعل الفعل محذوف وهو لفظ تركيب مضاف الى ما افعله وافعل به والثاني ما تضمن له تركيب افعل به فان قيل لما كان افعل وفعل من صيغ التعجب ينبغي ان يكون اكرم في اكرم زيد عمرا واكرم في اكرم بزيد من صيغ التعجب لانه اي على فعل وافعل قلنا ان افعل وفعل من صيغ التعجب بشرط ان يكون في هذين التركيبين اي بزيادة كلمة ما مع الضمير في الاول وبزيادة الجار والمجرور في الثاني وهما غير متصرفين لانهما لما نقلا الى معنى

التعجب جريا مجرى الامثال وفي الامثال لا يتصرف فكذلك لا يتصرف فيهما مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد

ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل لمشابهتهما من حيث ان كل منهما للتاكيد والمبالغة اما كون اسم التفضيل للتاكيد والمبالغة فلما فيه من الزيادة في الفعل المستلزم لتقرير الفعل فيه تاكيده

وتقريراً للفعل واما كون فعل التعجب للمبالغة والتاكيد فلانه لا يتعجب من الشئ الا اذا زاد على غيره في صفته وتجاوز حد اشكاله فلاجرم يكون فيه من الزيادة المقدرة لتاكيد اصل الفعل وتقريره وكذا الا يبنيان الا للفاعل كاسم التفضيل فان قيل هذا ينتقض بمثل ما اشهى الطعام وما امقت الكذب لانه فعل تعجب بمعنى المفعول لان معنى الاول المشتهى او المرغوب ومعنى الثاني الممقوت والمكروه قلنا هذا شاذ لا اعتبار له ويتوصل في الممتنع بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه اي يبنى صيغة التعجب من الفعل الذي يدل على شدة وقوة ويذكر مصدر الفعل الممتنع على سبيل المفعول في الاول وعلى سبيل الجار والمجرور في الثاني ولا يتصرف فيهما بتقديم وتاخير لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغيران كما لا تغير الامثال فان قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وكذا بالعكس فلو اكتفى باحدهما لكفى قلنا ان ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس ونقول ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكن ينفصل عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد والفصل واجاز المازني الفصل بالظرف لانه مسموع من العرب نحو ما احسن بالرجل ان يصدق وما ابتداء فان قيل ان ما مبتدأ وابتداء خبره والخبر محمول على المبتدا وههنا لا يصح الحمل والا لزم حمل الوصف على الذات وهو لا يجوز قلنا ان الابتداء مصدر بمعنى المفعول اي مبتدأ وعلى تقدير المضاف اي ذو ابتداء او على حذف ياء النسبة اي ابتدائية ونكرة بمعنى شئ لان النكارة تناسب للتعجب لان التعجب يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها الخبر وموصولة عند الاخفش وما بعدها صلة والموصول مع الصلة مبتدأ والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا شئ عظيم وبه فاعل عند سيبويه فان قيل انه مركب من الجار والمجرور فكيف يكون فاعلا قلنا المراد مجرور الباء فقط من قبيل ذكر الكل وارادة الجزء فان قيل ان وصول الفعل الى الفاعل بالذات فكيف يوصل بالباء قلنا الباء زائدة فان قيل لما كانت الباء زائدة ينبغي ان يجوز حذفها قلنا الباء زائدة لازمة فلا تحذف الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو ما احسن بالرجل ان يقول اي بان يقول على ما هو القياس فلا ضمير في افعل لئلا يلزم تعدد الفاعل ومفعول عند الاخفش والباء للتعدية على ان يكون همزة احسن للصيرورة لا للتعدية او زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه ففيه ضمير فهو فاعله افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه امدح واذم لانهما ايضا وضع لانشاء مدح او ذم مع انهما ليسا من افعال المدح والذم قلنا المراد ههنا ما وضعت لانشاء مدح او ذم ومشهورة بهذا اللقب عند النحاة فهما وان كانا موضوعين لانشاء مدح او ذم لكنهما ليسا مشهورين بهذا اللقب عندهم فمنها نعم وبئس فان قيل ان عدهما من الافعال لا يصح لانه ليس فعل من الافعال

بهذا الوزن قلنا انهما في الاصل على فعل بفتح الفاء وكسر العين ثم نقل كسر العين الى الفاء للتخفيف
وهذه لغة مشهورة وفيهما لغات اخر غير مشهورة وشرطهما ان يكون الفاعل معرفا باللام الذهني لان المقصود
بهما المدح او الذم للمعلوم الذهني فينبغي ان يكون اللام ايضا ذهنيا ليطابق الملفوظ للمقصود نحو نعم الرجل
او مضافا الى المعرف بها نحو صاحب الرجل او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة نحو نعم رجلا زيد او بما مثل فنعما هي
تامة بمعنى الشيء المعرف عند سيبويه لكونه فاعل نعم وهي مخصوص وبعد ذلك المخصوص لبيان الفاعل
فان قيل المخصوص قد يتقدم على الفعل كما صرح به في المفتاح قلنا ان بعدية المخصوص انما هو بحسب الغالب
لا بحسب الكلية وهو مبتدأ وما قبله خبره فان قيل الجملة الواقعة خبرا لا بد فيها من ضمير عائد الى المبتدأ
ولا ضمير ههنا قلنا ان لام التعريف قائم مقام الضمير او خبر مبتدأ محذوف مثل نعم الرجل زيد فعلى الوجه
الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان الاول فعلية والثاني اسمية وشرطه مطابقة
الفاعل في الجنس والافراد والتثنية والجمعية والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل وبين المعبر والمعبر عنه
المطابقة شرط فان قيل هذا ينتقض بمثل نعم الاسد زيد لانه ليس بينهما مطابقة في الجنس قلنا المطابقة في
الجنس اعم من ان يكون حقيقيا مثل نعم الرجل زيد او تاويليا مثل نعم الاسد زيد اي نعم الشجاع زيد فان قيل
هذا ينتقض بمثل قوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا لانه ليس بينهما مطابقة في الافراد والجمعية فاجاب
المصنف بقوله وبئس مثل القوم الذين كذبوا وشبهه متاول بتقدير مثل اي بئس مثل القوم الذين كذبوا
او بجعل الذين صفة القوم وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم المذكورين مثلهم فان قيل هذا ينتقض بمثل
قوله تعالى نعم العبد وفنعم الماهدون لانه لا مخصوص ضروري في هذه الافعال فاجاب المصنف بقوله
وقد يحذف المخصوص للقرينة عليه مثل نعم العبد اي ايوب والقرينة عليه سياق الآية وفنعم الماهدون اي نحن
والقرينة عليه صدر الآية وهو قوله تعالى والارض فرشناها فنعم الماهدون وساء مثل بئس في افادة الذم والاحكام والشرائط
ومنها حبذا وفاعله ذا ولا يتغير لاجرائها مجرى الامثال التي لا تتغير فيها فان قيل لم فصله عن نعم وبئس مع
اشتراكهما في الاحكام المذكورة قلنا انما فصله عنها لاختصاصه بالاحكام الخاصة فيما سيأتي وبعده المخصوص
لبيان الفاعل وتفسيره واعرابه كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين في نعم من انه مبتدأ او خبر مبتدأ
محذوف فحبذا زيد على الاول جملة واحدة وعلى الثاني جملتان الاولى فعلية والثانية اسمية ويجوز ان يقع
قبل المخصوص او بعده تمييز او حال على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والعامل
في الحال والتمييز هو حب في حبذا فان قيل الاصل في المطابقة بين الحال وصاحبها وهو الفاعل دون
المخصوص فلم طابق الحال المخصوص دون الفاعل في هذا الحال والتمييز قلنا نعم لكن لما لم تمكن المطابقة

مع الفاعل لعدم التصرف فيه طابق الحال والتميز لما هو عبارة عن الفاعل اعني المخصوص لما فرغ عن بحث الفعل شرع
في بحث الحروف فقال الحرف ما دل على معنى في غيره يرد عليه ان الحرف لا يدل على معنى كائن في نفسه فكيف يدل على
معنى كائن في غيره وايضا لما كان الحرف لا يدل الا على معنى كائن في غيره كان ذلك المعنى معنى الغير لا معناه اجيب عنهما
ان عبارة العلم محمولة على حذف المتعلق وجعل في بمعنى الباء السببية فيكون المعنى الحرف ما دل على معنى متحقق بسبب غيره
ثم الحروف ثنان وعشرون قسما لان الحروف لا تخلو اما عاملة او غير عاملة فالحروف العاملة اما عاملة في الفعل او عاملة في الاسم
فالعاملة للفعل اما ناصبة له او جازمة فالناصبة اربعة كما في قول الناظم ان و لن ببين كي واذن اين چار حرف مضارع نصب
مستقبل آه والعاملة في الاسم لا تخلو اما عاملة في الاسم الواحد او في الاسمين فالعاملة في الاسم الواحد اما ناصبة الاسم او
جارة له فالناصبة ستة كما في قول الناظم وا و يا و ايا و هيا و همزه و الا اي ناصب يمنداه والجارة ثمانية عشر حرفا سميت بالحروف
الجارة كما في قول الناظم هفده حرف جر بود ويدان بعين آه والعاملة في الاسمين اما رافعة للاول وناصبة للثاني
او بالعكس فالاول ما ولا المشبهتين بليس والثاني اما في موجب او غير موجب فالاول هي الحروف المشبهة بالفعل وهي ستة
كما في قول الناظم ان ان كان لكن ليت ولعل ناصب يمنداه والثاني لا التي لنفي الجنس والحروف الغير العاملة خمسة
عشر حرفا لانها اما مع دخل الفعل فقط او مع دخل الاسم فقط او غير مختص باحدهما فالاول لا يخلو اما محل وروده
اول الفعل او آخره فان كان محل وروده اول الفعل فايضا لا يخلو اما لتحقيق الفعل او تعليقه او تحضيضه فالاول
حرف التوقع وهي قد والثاني حروف الشرط وهي ان ولو واما والثالث حروف التحضيض وهي هلا والا و
لولا ولوما وان كان محل وروده آخر فايضا لا يخلو اما ان كان لتانيث الفعل او لتاكيده فالاول
تاء التانيث والثاني نونا التاكيد الثقيلة والخفيفة وان كان مع دخل الاسم فقط فهو التنوين باقسامه
سوى تنوين الترنم وان كان غير مختص باحدهما فايضا لا يخلو اما ان يخل المعنى بسقوطه او لا الثاني حروف
الزيادة وهي ان وان وما ولا ومن والباء واللام والاول ايضا لا يخلو اما دال على اشتراك ما بعدها لما
قبلها او لا الاول هي حروف العاطفة العشرة كما في قول الناظم واو وفاء ثم حتى آه والثاني ايضا لا يخلو اما
لايقاظ المخاطب او لزجر المخاطب او لشك المتكلم او لايجاب ما قبلها او لتعيين المبهم او لتاويل
المركب بالمفرد فالاول حروف التنبيه وهي ها والا واما والثاني حرف الردع وهي كلا فقط والثالث حرفا
الاستفهام وهي الهمزة وهل والرابع حروف الايجاب وهي نعم وبلى واي واجل وجير وان والخامس حرف التفسير
وهي اي وان والسادس حروف المصدر وهي ما وان وان قوله ومن ثمة احتاج الى اسم او فعل حروف الجر
ما وضع لافضاء الفعل او معناه الى ما يليه يرد عليه ان معنى الافضاء الوصول فكيف يصح تفسيره بالايصال
في قول الشارح اي ايصاله اجيب عنه ان معناه الوصول ولما تعدى بالباء صار معناه الايصال

وقدم حروف الجارة على سائرها لانها كثيرة ولعزة للتكاثر وسميت هذه الحروف حروف الجارة لانها تجر معاني
الافعال الى مدخولها او لان اثرها جر المدخول ثم الحروف الجارة على ثلاثة اقسام لانها اما حروف فقط واما
مشتركة بين الاسمية والحرفية وهو اما مشتركة بين الفعلية والحرفية فالاول احد عشر حرفا والثاني خمسة حروف والثالث
ثلثة حروف قوله وهي من والى وحتى وفي والباء واللام ورب وواوها يرد عليه ان عدها من الحروف الجارة
لا يصح لانها ليست بجارة بل الجارة هي رب التي تقدر بعد الواو اجيب عنه ان عدها من الحروف الجارة
بطريق المجاز لقيامه مقام رب قوله وواو القسم وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا
فمن للابتداء اي لابتداء الغاية يرد عليه ان اضافة الابتداء الى الغاية لا يصح لان الابتداء عبارة عن اول
الشيء والغاية عبارة عن آخر الشيء فهما في طرفي النقيض نحو الاضافة لا بد من المناسبة بين المضاف والمضاف اليه
اجيب عنه المراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل او المراد بالغاية الغرض وهو الفعل لانه مقصود الفاعل
وهم يطلقون الغاية على المقصود ولذا سمي الملك بالعلة الغائية لانه مقصود المالك وعلامة من الابتدائية ان
يصح ايراد الى او ما يفيد فائدتها في موضعها فالاول نحو سرت من البصرة الى الكوفة والثاني نحو اعوذ بالله من
الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجي اليه قوله وللتبيين وعلامته وضع الموصول في موضعه نحو فاجتنبوا الرجس
من الاوثان اي الذي هو الاوثان وللتبعيض وعلامته وضع لفظ البعض في موضعه نحو اخذت من الدراهم اي
بعض الدراهم وزائدة وهي التي لا يختل المعنى بسقوطها في غير الموجب نحو ما جاءني من احد خلافا للكوفيين والاخفش
فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجاب بقوله وقد كان من شيء متأول
بكونها للتبعيض او التبيين اي كان بعض مطر او شيء من مطر او هو وارد على سبيل الحكاية والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية
يرد عليه ان اضافة الانتهاء الى الغاية لا يصح لانه اضافة الشيء الى نفسه والاضافة نسبة تقتضي المغايرة بين
المضاف والمضاف اليه اجيب عنه المراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل فيكون من قبيل اضافة
الجزء الى الكل او المراد بالغاية الفعل لان الغاية عبارة عن المقصود والظاهر ان الفعل مقصود للفاعل وبمعنى
مع قليلا كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم وحتى كذلك وبمعنى مع كثيرا نحو اكلت
السمكة حتى راسها اي مع راسها ويختص بالظاهر لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب بجواز
وقوعها بعدها خلافا للمبرد فانه يجوز دخولها على الضمير مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب كما في قول الشاعر
فتى حتاك يا ابن ابي زياد لكن استدلاله ضعيف بوجوه الاول انه قياس غير الشعر على الشعر وهو ضعيف لانه يجوز فيه
ما لا يجوز في غيره والثاني انه قليل والقليل في حكم العدم والثالث انه معارض بما هو اقوى منه ولذلك قال الشارح و
الجمهور يحكمون بشذوذه وفي للظرفية اي الظرفية تحقيقا نحو الماء في الكوز او تقديرا نحو النجاة في الصدق

وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى لاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل والباء للالصاق نحو مررت بزيد يرد
عليه ان الباء في هذا المثال ليس للافادة لصوق المرور بزيد لانك تقول مررت بزيد مع انه بينك وبين زيد مسافة
بعيدة اجيب عنه ان هذا مثال للالصاق المجازي اي مررت بمكان يقرب منه زيد من قبيل ذكر المحل
وارادة الحال يرد عليه ان الاقتصار على مثال الالصاق المجازي ليس على ما ينبغي لانه بل الاولى مثال
الالصاق الحقيقي نحو به داء ولما لا يخفى اجيب عنه ان ذكر مثال الالصاق المجازي مع ترك الحقيقي لخفاء المجازي
وظهور الحقيقي والاستعانة اي جعل المجرور معاونا للفاعل في صدور الفعل عنه نحو كتبت بالقلم والمصاحبة
اي جعل المجرور مصاحبا لما قبلها في تعلق الفعل بهما نحو اشتريت الفرس بسرجه اي مع سرجه يرد عليه
ان الباء ومن في اشتريت الفرس بالسرج كونه متعلقا بالفرس في العينه معنى الالصاق فيلزم التكرار في
عبارة المصنف اجيب عنه انه لا يلزم ان يكون السرج حال شراء الفرس ملصقا به فان المصاحبة لا يستلزم الالصاق
بخلاف العكس فان الالصاق يستلزم المصاحبة اذ لا يتصور الالصاق بدون المصاحبة لان الخاص
لا يتصور بدون العام والعام يتصور بدونه ... الزبدة والمقابلة اي الجعل مع عوض نحو اعطيت عن شيء
... والتعدية اي جعل الفعل اللازم متعديا بتضمنه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله نحو ذهبت
بزيد اي صيرته ذاهبا يرد عليه ان التعدية لا تختص بالباء بل توجد في جميع الحروف الجارة اجيب عنه
ان التعدية ... معنيين ... تضمين الفعل معنى التصيير وثانيهما ايصال الفعل الى المفعول فالمراد بالتعدية
هنا المعنى الاول ... بالباء ... والظرفية نحو جلست بالمسجد اي في المسجد وزائدة في الاستفهام والنفي
قياسا ... قياسا ... اي زيادة قياسية ... الاستفهام والنفي مثال
الاستفهام نحو هل زيد بقائم ... ذكر مثال هل دون الهمزة لانها لا تزاد مع الهمزة قياسا فلا يقال أزيد بقائم
ومثال النفي نحو ما زيد بقائم وفي غيره سماعا نحو بحسبك ... والقى بيده واللام للاختصاص سواء كان
الاختصاص بسبب الملك نحو المال لزيد او غيره نحو الجل للفرس والتعليل اي بيان علية شيء لشيء سواء كانت ذهنية
نحو ضربته للتاديب فان التاديب علة غائية للضرب متقدم في الذهن متاخر في الوجود وبينهما تفاوت اعتباري
لا حقيقي فان الضرب باعتبار انه مؤلم للمضروب يسمى ضربا وباعتبار انه مورث للاخلاق الحسنة في المضروب يسمى
تاديبا او خارجية نحو خرجت لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر وزائدة نحو ردف لكم
بعض الذي تستعجلون ... وفي القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل ويستعمل في الامور العظام لا في الامور الحقيرة
لان التعجب لا يكون فيها ... عظيم الشان ... ورب للتقليل ولها صدر الكلام لتدل على انشاء
التقليل من اول الامر مختصة بنكرة لانها للتقليل نوع مبهم من الجنس وهو يحصل بالنكرة فلا حاجة الى المعرفة

موصوفة لتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لان المنفي الموصوف اخص واقل من غير الموصوف يرد عليه
ان قوله حيوان ماش فالحيوان فيه موصوف اي بالماشي مع انه غير اقل من الحيوان المطلق بل مساوله اجيب
عنه المراد بالقلة بحسب العقل لا في الوجود ولا شك ان الحيوان الماشي في نظر العقل اقل من الحيوان المطلق
او نقول ان هذا الدليل فيما لم يكن المقيد مساويا بالمطلق وغير المقيد مساو بالمطلق على الاصح يرد على المصـ
لما كان رب لانشاء التقليل اصلا فيكون في معنى التكثير مجازا ضرورة لعدم القائل بالاشتراك فالمناسب ان
لا يحتاج في المعنى الاول الى القرينة ويحتاج في المعنى الثاني مع ان الامر بالعكس اجيب عنه انه في معنى التكثير
مجاز متعارف وفي التقليل حقيقة مهجورة والحقيقة المهجورة تحتاج القرينة دون المجاز المتعارف فعلها ماض
لانها للتقليل المحقق وذلك لا يتصور الا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته محذوف غالبا لوجود القرائن نحو
رب رجل كريم في جواب من قال من لقيته يرد عليه نحو قوله تعالى ربما يود الذين الآية فان فعلها مضارع لا ماض
اجيب عنه انه وان كان مضارعا لكنه نازل منزلة المحقق لكونه مقطوع الوجود في المستقبل لصدق الوعد
او انه بتقدير كان اي ربما كان يود الذين آه او ان كون فعلها ماضيا مخصوص بما اذا لم يكن مكفوفة بما
وقد تدخل رب على مضمر مبهم ليس له مرجع معين يقصد الرجوع اليه لانه لا مرجع له لان كل ضمير لابد له من المرجع لما يدل عليه
حده مميز بنكرة منصوبة لرفع الابهام عن ذلك الضمير والضمير مفرد ومذكر لان المقصود من هذا الضمير الابهام وفي المفرد
المذكر ادخل في الابهام فكان اولى من غيره خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز لان الاصل مطابقة التمييز مع المميز و
تلحقها ما فتدخل على الجمل لانها بسبب لحوق ما الكافة خرجت عن العمل فلا يشترط ان يكون مدخولها صالحا
لعملها نحو ربما يود الذين كفروا يرد عليه ان نحو ربما ضربة بسيف صقيل لحقتها ما الكافة ولم تخرج بها عن العمل
اجيب عنه ان ما فيه زائدة لا كافة وواو تدخل على نكرة موصوفة لانها بمعنى رب التي تدخل على نكرة موصوفة مثل هذه
نحو وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس يرد عليه ان بعضهم من النحاة وهو قائل بكون هذه الواو للعطف فكيف
يصح القول بكونها جارة اجيب عنه ان المصنف في هذه الواو ذهب الى مذهب الكوفيين وهم قائلون بكونها للعطف ثم
صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها الضمير وهنا بمعنى رب لان مذهب سيبويه محل الاعتراض ويمكن ان يكون الواو للعطف
ظاهر اذا كانت في وسط الكلام واما اذا كانت في اول الكلام فلابد له من تقدير المعطوف عليه والتقدير
خلاف الاصل وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل لان الواو اكثر استعمالا في القسم فعند حذف الفعل يسبق الذهن اليه
يرد عليه ان الباء اكثر الاستعمال في القسم فينبغي ان يلزم معها حذف الفعل كما لزم مع الواو وليس كذلك بل انها يكون
عند حذف الفعل وذكره اجيب عنه الواو اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء فلزم معها حذف الفعل دون الباء للتفاوت
الواقع بينهما في القلة والكثرة وايضا لو جاز مع الواو ذكر الفعل كما جاز حذفه لزم المساواة بين الاصل والفرع لغير السوال حينئذ

الواو عن درجة الباء تخصيصه باحد القسمين اعني غير السوال مختصه بالظاهر حطا للفرع عن درجة الاصل تخصيصه باحد القسمين
وهو الظاهر يرد عليه ان حط الفرع عن الاصل يحصل بتخصيصه بالضمير ايضا فلم خص الظاهر اجيب عنه انما خص
الظاهر لاصالته يرد عليه ان الظاهر اصل بالنسبة الى المضمر والباء اصل بالنسبة الى الواو فالاولى ان يخص
الباء بالظاهر والواو بالمضمر رعاية للتناسب اجيب عنه نعم في هذا الاختصاص رعاية المناسبة لكن في العكس
رعاية التعادل والتعادل اولى من المناسبة والتاء مثلها مختصة باسم الله تعالى حطا للفرع وهو التاء عن
الاصل وهو الواو وتخصيصها ببعض المظهر وهو اسم الله تعالى يرد عليه ان الحط يحصل بتخصيصها بمظهر آخر غير
اسم الله فلم خص اسم الله تعالى اجيب عنه انما خص اسم الله لانه اصل في باب القسم والباء اعمها في الجميع
يرد عليه ان عمية الباء من الامور المذكورة بملاحظة وصف الاختصاص يقتضي عدم استعمالها في عكوسها
وليس كذلك لانها مستعملة في عكوسها ايضا لانها لو لم تستعمل في عكوسها لا يصح الحكم بعمومها من الواو
والتاء وهذا تناقض ظاهر لان عموم الباء من الواو يقتضي استعمالها في عكوسها وكون الباء مختصة
بالامور المذكورة يقتضي عدم استعمالها في عكوسها وهذا ليس الا تناقضا اجيب عنه المراد بالجميع
جميع الامور المذكورة وفيه احتمالان احدهما جميع الامور المذكورة مع قطع النظر عن ملاحظة وصف الاختصاص
والآخر جميع الامور المذكورة مع ملاحظة وصف الاختصاص فالمراد ههنا الاحتمال الاول لا
الثاني والاعتراض انما يرد على الاحتمال الثاني ويتلقى القسم باللام وان وحروف النفي مثال اللام والله
لزيد قائم مثال ان والله ان زيدا لقائم مثال النفي ما زيد لقائم يرد عليه مثل قوله تعالى
تالله تفتؤ تذكر يوسف لانه قسم لغير السوال مع ان جوابه لم يصدر باحد الحروف الثلاثة فكيف
يصح قول الشارح اي يجاب القسم الذي لغير السوال باحد الحروف الثلاثة اجيب عنه ان جواب هذا
القسم ايضا مصدر باحد الحروف الثلاثة وهو حرف النفي لكن النفي اعم من ان يكون او تقديرا وفي
هذا المثال النفي مقدر يعني تالله لا تفتؤ تذكر يوسف وقد يحذف جوابه اذا اعترض اي توسط القسم
بين اجزاء الجملة نحو زيد والله قائم او تقدمه ما يدل عليه اي على جوابه نحو زيد قائم والله لانه
مستغن عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل على جوابه وهي الجملة يرد عليه ان هذه الجملة مؤدية
بمعنى الجواب فلم سميت بالدال على الجواب لا بعين الجواب اجيب عنه انما سميت بالدال
عليه لا بعينه لعدم تصدرها بعلامات جواب القسم وعن للمجاوزة نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد
وعلى للاستعلاء نحو زيد على السطح وقد تكونان اسمين بدخول من عليهما نحو من عن يميني اي من جانب
يميني ومن عليه اي من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء وانما حكم

بزيادة الكاف دون المثل لان زيادة ما هو على حرف واحد لا سيما اذا كان من قسم الحروف اولى و ايضا
المقصود نفي المثل لا نفي مثل مثله ولو لم يكن الكاف زائدة لكان تقديره ليس مثل مثله شيء وقيل المثل زائد دون
الكاف لان الحكم بزيادة الكاف حكم قبل الحاجة اليه لان الحاجة انما يثبت عند ذكر المثل وقيل ليس لنفي منهما
زائدا الا ان الاعمال اولى من الاهمال و ما قيل ان غيبه نفي مثل مثله لا نفي مثله والمقصود نفي مثله
فنقول ان نفي مثل المثل يستلزم نفي المثل بطريق الكناية والكناية ابلغ من التصريح وتكون اسما بمعنى المثل
نحو يضحكن عن كالبرد المنهم وتختص بالظاهر لاستغناء الضمير عنه بدخول المثل ونحوه ومذ ومنذ للزمان للابتداء
في الماضي و للظرفية في الحاضر يرد على المصنف ان بين قوليه تنافيا ظاهرا لان قوله مذ ومنذ للزمان يدل على انهما
موضوعان للزمان ثم قوله للابتداء يدل على انهما موضوعان للابتداء اجيب عنه لا تنافي بينهما لان معنى قوله مذ ومنذ
للزمان اي انهما موضوعان الزمان الماضي او الحاضر وذلك الزمان مبدء زمان الفعل المثبت او المنفي في
صورة الماضي او ذلك الزمان جميع زمان الفعل المثبت والمنفي في صورة الحاضر مثال الاول ما رايت
من ليلة مذ سنة كذا او ما رايت فلانا مذ سنة كذا فان معناهما ابتداء [illegible] عدم رويتي كان هذه السنة
الماضية ثم امتد الى الآن ثم مثال الحاضر ذكره بقوله ما رايته مذ شهرنا ومذ يومنا اي جميع مدة عدم رويتي
هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا ويحتمل ان يحصل الاول مثالا للابتداء [illegible] اي [illegible]
[illegible] دخول شهرنا او الدخول [illegible] ان [illegible] المثالين لا يكونان مثالين للظرفية لان
الظرفية انما يكون في الحاضر وجميع اجزاء الشهر واليوم ليست [illegible] عند المتكلم بل بعضها ماض وزمان التكلم اجيب
عنه الحضور اعم من ان يكون حقيقة او اعتبارا [illegible]
بجعل المتكلم حاضرة [illegible] وحاشا [illegible] فان كان ما بعدها منصوبا ففي افعال
فذكرت في باب الاستثناء وان كان ما بعدها مجرورا ففي حروف [illegible] الحروف المشبهة
بالفعل لفظا ومعنى اما لفظا ففي الثلاثية والرباعية [illegible] فتح الاول واما معنى فلان معانيها معاني
الافعال يرد عليه ان هذه الحروف ستة فالمناسب ان يعبر [illegible]
اجيب عنه نعم لكن لما عبر عن الحروف الجارة والعاطفة بصيغة جمع الكثرة عبر عن هذه الحروف ايضا بصيغة
جمع الكثرة [illegible] الباب [illegible] ان استعمال كل واحد منها [illegible] ان هذه
[illegible]
[illegible] ان [illegible]
[illegible] الاضافة [illegible]

لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشيء آخر لتمام يرد عليه ان تعلقه بشيء آخر
لا يقتضي عدم صدارتها لجواز ان تكون مقدمة على متعلقها ايضا اجيب عنه انها لو قدمت على متعلقها
لالتبست بان المكسورة في الكتابة يرد عليه انه على هذا التقدير يلزم الالتباس في التلفظ ايضا فلم يتعرض اجيب بانه
لم يتعرض له لذكره سابقا في بحث المبتدا والخبر يرد عليه انه لم حمل العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا عدم على اقتضاء
الصدارة كما حمله صاحب المتوسط اجيب عنه ان المعنى الاخير مستفاد من مجرد الاستثناء فلو حمل العكس عليه يكون
حمل الكلام على التاكيد والتاسيس اولى من التاكيد وايضا لو حمل العكس على المعنى الاخير لكان حمل الكلام على المعنى
الفاسد لان هذا المعنى يقتضي جواز دخولها في صدر الكلام وهو فاسد وتلحقها ما الكافة فتلغى على الاصح
وتدخل على الافعال لانها لما خرجت عن العمل بسبب ما الكافة فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا لعملها
فان لا تغير معنى الجملة وان مع جملتها في حكم المفرد يرد عليه ان ان المفتوحة مع اسمها وخبرها في تاويل
المفرد فكيف يصح قوله وان مع جملتها آه اجيب عنه ان الاطلاق على ما بعدها باعتبار ما كان قبل دخولها
عليها ومن ثمة وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد فكسرت ابتداء لكونه موضع جملة لان
التكلم بالمفردات باطل لعدم افادتها فائدة تامة فلو فتحت لكان تكلما بالمفرد وبعد القول لان مقولة
القول لا يكون الا جملة والموصول لان صلة الموصول لا يكون الا جملة وفتحت فاعلة لان الفاعل
لا يكون الا مفردا ومفعولة لان المفعول لا يكون الا مفردا ومبتدا لان المبتدا لا يكون الا اسما مفردا
ومضافا اليها لان المضاف اليه لا يكون الا مفردا وقالوا لولا انك لانه مبتدا لان لولا اما امتناعية
او تحضيضية وبعد لولا الامتناعية مبتدا محذوف الخبر والمبتدا لا يكون الا مفردا وبعد لولا التحضيضية فاعل
لفعل محذوف والفاعل لا يكون الا اسما مفردا ولو انك لانه فاعل اي بعد لو الشرطية فاعل لفعل
محذوف والفاعل لا يكون الا اسما مفردا فان جاز التقديران جاز الامران مثل من يكرمني فاني اكرمه
والمراد به كل تركيب يكون ان مع اسمها وخبرها جملة وقعت جزاء الشرط فهنا جواز الامرين الكسر والفتح اما
الكسر فلان ان المكسورة مع اسمها وخبرها جملة اسمية وقعت جزاء الشرط واما الفتح فلان ان المفتوحة مع اسمها
وخبرها مؤولة بتاويل المفرد مبتدا وخبره محذوف او بالعكس اي الاكرام ثابت له او فجزاؤه الاكرام واذا انه عبد
القفا واللهازم والمراد به كل تركيب يكون ان مع اسمها وخبرها وقعت بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر والفتح اما
الكسر فانها مع اسمها وخبرها جملة اسمية وقعت بعد اذا المفاجاة واما الفتح فلانها مع اسمها وخبرها بتاويل المفرد
مبتدا محذوف الخبر اي فاذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت كنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه
عبد القفا واللهازم وشبهه مثل قوله اول ما اقول اني احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة

كان المعنى اول مقولاتي فح تعين الكسر لان مقول القول لا يكون الا جملة وان جعلت مصدرية كان المعنى اول اقوالي فح تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة لفظا او حكما بالرفع لان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة فهي في حكم العدم فاعتبر في اسمها الرفع المحلي دون المفتوحة لانها تغير معنى الجملة فلم تكن في حكم العدم فلم يعتبر في اسمها الرفع المحلي واشترط مضي الخبر لفظا او تقديرا لانه لو لم يتقدم الخبر على المعطوف لا لفظا ولا تقديرا يلزم اجتماع العاملين على اعراب واحد وهو الخبر خلافا للكوفيين فان عندهم عامل في الاسم لا في الخبر فلا يلزم اجتماع العاملين على اعراب واحد ولا اثر لكونه مبنيا لان المحذور المذكور مشترك بين المعرب والمبني خلافا للمبرد والكسائي في مثل انك وزيد ذاهبان فانها لما لم تعمل في الاسم بواسطة البناء فكانها لم تعمل في الخبر فلا يلزم اجتماع العاملين على اعراب واحد ولكن كذلك لانه لا تغير معنى الجملة لان معناه الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي كالتاكيد لا ينافيه ولذلك دخلت اللام مع المكسورة لان اللام للتاكيد معنى الجملة مثل ان المكسورة فلا تتنافيان دونها لان اللام للتاكيد معنى الجملة وان المفتوحة تغيره او بينهما تناف على الخبر وعلى الاسم اذا فصل بينه وبينها او على ما بينهما لان فيما عدا هذه الصور يلزم توالي حرفي التاكيد والابتداء يرد عليهم لم اختاروا التقديم ان دون اللام اجيب عنه انما اختاروا التقديم بها ترجيحا للعامل على غير العامل وفي لكن ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لكنها لا توافق اللام مثل ان واما جوازه فبدليل قول الشاعر مجاور لسعدى يا سعا سعيد ولكنني من حبها لعميد وتخفيف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها اللام لئلا يلزم الالتباس بان النافية في صورة الالغاء واما صورة الاستعمال فمحمولة على صورة الالغاء طردا للباب ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدا لان الاصل دخولها على المبتدا والخبر فلما فات دخولها على المبتدا والخبر فلا بد ان تدخل على ما يدخل على المبتدا والخبر رعاية للاصل بقدر الامكان خلافا للكوفيين في التعميم متمسكين بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت نفسا وجبت عليك عقوبة المتعمد وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدر لان اعمال المكسورة بعد التخفيف وجد في سعة الكلام نحو قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد التخفيف لم يوجد في سعة الكلام ففرضوا عملها في ضمير شان مقدر لئلا يلزم زيادة الفرع على الاصل نحو قوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين يرد عليه ان زيادة الفرع على الاصل لازم لان اعمال المكسورة في الظاهر واعمال المفتوحة في المقدر اجيب عنه ان دوام العمل في المقدر اقوى من العمل في الظاهر احيانا فتدخل على الجمل مطلقا لكون الجملة مفسرة لضمير الشان وشذ اعمالها في غيره كما في قول الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق ويلزمها مع الفعل السين وسوف وقد او حرف النفي لئلا يلتبس

بان الناصبة المصدرية يرد عليه ان هذا الدليل لا يستقيم في حرف النفي لان حرف النفي يجتمع مع كل منهما اجيب
عنه بان زيادة حرف ليس للالتباس بل ليكون كالعوض من النون المحذوفة واما الفارق بينهما اما من حيث
اللفظ واما من حيث المعنى اما من حيث اللفظ فلان الفعل المنفي بها ان كان منصوبا
فهي المصدرية والا فهي النافية واما من حيث المعنى فان عنى به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية نوقض
بكثير من المواضع منها قوله تعالى ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم لان ان في هذين
المثال مخففة من المثقلة مقرونة مع الفعل ولم يوجد معها احد الامور المذكورة اجيب عنه ان زيادة
هذه الامور شرط في الفعل المتصرف وهذه الافعال غير متصرفة وكان للتشبيه وتخفف فتلغى على الافصح
لفوات بعض وجوه المشابهة بالفعل وهو فتح الآخر وقوله على الافصح احتراز عن غير الافصح كقول
الشاعر ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان ولكن للاستدراك ويتوسط بين كلامين متغايرين
معنى لان الاستدراك لا يتصور بدون التغير وتخفف فتلغى لفوات مشابهته بالفعل ومشابهته بالعاطف
لفظا ومعنى فاجريت مجراها فان قيل ان ان المكسورة المخففة ايضا مشابهة بان النافية لفظا
فينبغي ان تجري مجراها بان تكون غير عاملة مثلها اجيب عنه ان بينهما وان كانت المشابهة
اللفظية موجودة لكن المعنوية مفقودة واجراء الشيء مجرى الغير مبني على تحقق المشابهتين ولم يوجدا
ويجوز معها الواو رد لما قيل ان الواو يدخل على المشددة لا على المخففة لانها حرف عطف فلا يجوز
دخولها على عاطف آخر فرد بما حاصله ان هذه الواو ليست للعطف بل اعتراضية كما اختاره الرضي
وليت للتمني التمني طلب حصول الشيء على سبيل المحبة سواء كان ممكن الوجود او ممتنع الوجود ومثال الاول
ليت زيدا قائم ومثال الثاني ليت الشباب يعود واجاز الفراء ليت زيدا قائما على ان
ليت بمعنى اتمنى وهو من افعال القلوب فهي ناصبة للمفعولين وتمسك بقوله يا ليت ايام الصبى
رواجعا اجيب عنه عن ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف يعني يا ليت
ايام الصبى كائنة حال كونها رواجعا ولعل للترجي وهو توقع وجود امر بشرط ان يكون ممكن الوجود
سواء كان محبوبا نحو قوله تعالى لعلكم تفلحون او مكروها نحو لعل الساعة قريب يرد عليه ان عد لعل
من الحروف المشبهة بالفعل لا يصح بل هي من الحروف الجارة كما في قول الشاعر لعل ابي المغوار منك
قريب فاجاب بقوله وشذ الجر بها اي بكلمة لعل شاذ لا اعتبار له وقد اجيب ان الجر
فيه على سبيل الحكاية ان الشاعر حكاه عما وقع مجرورا في موضع آخر وقد اجيب يحتمل ان
يكون هذا الرجل مشهورا بابي المغوار بالياء فيجب ان يحكى في الاحوال الثلاث بالياء

الحروف العاطفة العطف في اللغة الامالة وهذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه وهي

الواو والفاء وثم وحتى واو واما وام ولكن ولا وبل فالاربعة الاول للجمع اي لاشتراك المعطوف والمعطوف عليه في الفعل المتعلق بهما سواء كان مع ترتيب او لا اجتماعهما في الفعل في زمان او مكان كما هو معنى المصاحبة فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها بمعنى انه لا يفهم منه الترتيب لا انه ينافي الترتيب في نفس الامر والفاء للترتيب يعني لتعلق الحكم بالمعطوف بعد تعلقه بالمعطوف عليه بغير مهلة وثم مثلها اي مثل الفاء لكن تعلق الحكم فيه بالمعطوف بعد تعلقه بالمعطوف عليه مع مهلة وحتى مثلها اي مثل الفاء لكن المهلة فيها اقل من المهلة في ثم فهي واسطة بين الفاء وثم معطوفها جزء قوي او ضعيف من متبوعه ليفيد قوة او ضعفا اي ليدل حتى على قوة المعطوف وضعفه فيتغير بسبب القوة والضعف عن الكل ويصلح غاية للفعل المتعلق بالكل فيدل على شمول الفعل جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة فان قيل هذا ينتقض بنحو نمت البارحة حتى الصباح لان الصباح ليس جزءا من البارحة اصلا قلنا الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما فالصباح جزء البارحة حكما لانه قريب منها وللقريب من الشيء حكم ذلك الشيء واو واما لاحد الامرين مبهما اي للدلالة على احد الامرين لا على التعيين فان قيل يرد عليه قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا لان او ههنا للدلالة على الامرين لا على احدهما اجيب عنه ان او ههنا للدلالة على احد الامرين على اصله لكن احد الامرين مبهم في سياق النفي فيعم بسبب النفي وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين ومن ثمه لم يجز ارأيت زيدا ام عمرا لان احد المستويين وهو ام لم يل المستوي الآخر الذي يلي الهمزة وقال سيبويه هذا احسن وفصيح وازيدا رأيت ام عمرا احسن وافصح قيل في الاعتراض في عبارة المص ههنا تشويش لان مشهورة وغير مشهورة وحكم المص في الفصيحة المشهورة بعدم جواز هذا التركيب كما ترى وفي غير المشهورة بضعفه ولا يخفي ان الحكم بعدم الجواز او بالضعف بسبب تنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصاحة غير مناسب لان ما كان حسنا وفصيحا لا يعد ضعيفا ولا غير جائز وقد عجز الفحول عن جواب هذا الاعتراض فافهم ومن ثمه كان جوابها بالتعيين دون نعم او لا لان السؤال عن التعيين فلا بد ان يكون جوابها ايضا كذلك ونعم ولا لا يفيدان التعيين فان قيل قد يجاب بنفي كليهما ايضا فلا ينحصر الجواب في التعيين قلنا ان هذا الحصر اضافي بالنسبة الى نعم ولا لا بالنسبة الى جميع ما عداه فان قيل اعادة اسم الاشارة يقتضي ان يكون المشار اليه بالثاني غير الاول لئلا

يلزم التكرار وليس المذكور سابقا الا امرا واحدا قلنا المشار اليه ثمه في الموضعين امر واحد لكن لما كان مشتملا على شرطين فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما آخر وجعلها في كل موضع اشارة الى شرط آخر لا يخلو عن سماجة لان المذكور سابقا حكم واحد لا حكمان حتى يشار الى كل منهما مستقلا فان قيل كان الواجب على المص ان يعطف قوله وكان جوابها آه على قوله لم يجز وفرع كل حكم لشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن اما الاخصرية فظاهر واما الاحسنية فلان تكرار اسم الاشارة يوهم ان يكون المشار اليه بالثاني غير الاول وليس كذلك فتامل والمنقطعة كبل في الاعراض عن الاول مع الهمزة للشك في الثاني مثل انها لابل ام شاة اي ليست بابل بل شاة او شي آخر واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما للتنبيه على الشك من اول الامر وجائزة مع او لان كلمة او اكد في الشك فلا يحتاج الى مؤكد آخر فان قيل عد اما من الحروف العاطفة لا يصح لانها لو كانت للعطف لا تقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم تكرار العاطف اجيب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك من اول الامر واجيب عن الثاني ان الواو الداخلة على الثانية لعطفها على اما الاول والثانية لعطف ما بعدها على ما قبلها فلا يلزم التكرار ولا وبل ولكن لاحدهما معينا اعلم ان كلمة لا لنفي الحكم عن المعطوف فقط لا عن المعطوف عليه نحو جاءني زيد لا عمرو وكلمة بل لا يخلو اما ان يكون بعد الاثبات او بعد النفي فان كان الاول فهي لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه نحو جاءني زيد بل عمرو وقيل بل في هذا المعنى نقيض لا وان كان الثاني ففيه خلاف فذهب بعضهم الى انها لصرف الحكم المنفي عن المعطوف عليه الى المعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وذهب بعضهم الى انها لاثبات الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فمعنى قولهم ما جاءني زيد بل عمرو على المذهب الاول ما جاءني عمرو والمعطوف عليه عند الفريقين في حكم المسكوت عنه ولكن لازمة للنفي فهي للعطف المفرد على المفرد او لعطف الجملة فان كان الاول فهي نقيضة لا وان كان الثاني فهي نظيرة بل بعد النفي والاثبات جميعا وعلى كل من التقديرين لازمة للنفي لان هذه المعاني لا تتصور منها الا مع حرف النفي [illegible] حروف التنبيه الا واما وها والغرض منها ايقاظ المخاطب على مضمون الجملة المصدرة بهذه الحروف [illegible] وحروف النداء يا واعمها انها تستعمل لنداء القريب و البعيد ايا وهيا [illegible] والهمزة للقريب

لان قلة الحروف تدل على قلة المسافة والمراد بالقريب ههنا ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا حروف الايجاب نعم وبلى واي واجل وجير وان فنعم مقررة لما سبقها ايجابا كان او نفيا استفهاما كان او خبرا ولذلك لو قال نعم في جواب الست بربكم لكان كفرا وبلى مختصة بايجاب النفي اي يبطل النفي السابق ويجعله ايجابا كما في قوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي ليس كذلك بل انت ربنا واي للاثبات بعد الاستفهام اي غلب استعمالها بعد الاستفهام وقد يجيء للتصديق وبمعنى نعم ايضا لكنه لم يتعرض لها لشذوذها ويلزمها القسم واجل وجير وان لتصديق الخبر وقد يجيء ان لتصديق الدعاء ايضا كما في قول ابن زبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها وقد يجيء بعد الاستفهام ايضا كما في قول الشاعر ليت شعري هل للمحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء لكنه لم يتعرض لها لشذوذها حروف الزيادة ومعنى زيادتها انه لا يختل اصل المعنى بسقوطها لا انها لا فائدة لها في كلام العرب بل لها فوائد في كلام العرب اما لفظية واما معنوية اما اللفظية فهي تحسين اللفظ واما المعنوية فهي التاكيد والاحداث عبثا وذلك لا يجوز في كلام الفصحاء لا سيما في كلام الله تعالى ان وان وما ولا و من والباء واللام فان بكسر الهمزة تزاد في ثلاثة مواضع اشار اليه بقوله مع ما النافية نحو ما ان رايت زيدا وقلت مع ما المصدرية نحو انتظر ما ان جلس القاضي ولما نحو لما ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة ايضا تزاد في المواضع الثلاثة كما اشار اليه بقوله مع لما نحو فلما ان جاء البشير وبين لو والقسم نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت مع الكاف نحو كان ظبية تعطو الى ناضر السلم وما مع اذا ومتى واي واين وان شرطا يعني ان شرطا حال من الكلمات الخمسة المذكورة مع ما وفائدتها انها تستعمل شرطا وغير الشرط وزيادة ما فيها مختصة بحال الشرطية نحو اذا ما تخرج اخرج ومتى ما تذهب اذهب واياما تدعو فله الاسماء الحسنى واينما تجلس اجلس واما ترين من البشر احدا وبعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله وقلت مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم ولا مع الواو بعد النفي نحو ما جاءني زيد ولا عمرو فان قيل قد يزاد لا بعد الواو من غير النفي اجيب عنه بان النفي اعم من ان يكون لفظا او معنى فان كلمة غير يفهم منه معنى النفي وان المصدرية نحو قوله تعالى وما منعك ان لا تسجد اذ امرتك وقلت قبل القسم نحو لا اقسم بيوم القيامة وشذت مع المضاف كما في بئر لا حور سرى وما شعر ومن والباء واللام تقدم ذكرها مشتملا على مواضع زيادتها فلا حاجة الى ذكرها ثانيا حرفا التفسير اي وهي تفسير كل مبهم مفردا كان او جملة نحو جاءني رجل اي زيد وقطع رزقه اي مات وان وهي مختصة بما في معنى القول اي يفسر بها مفعول مقدر لفعل في معنى

القول نحو قوله تعالى ونادیناه ان یا ابراہیم ای نادیناه بلفظ او شئی وہو قولنا یا ابراہیم
و اعلم ان ما قال المص محمول علے الاعم الاغلب وقد یفسر بہا المفعول بہ الظاہر کما فی قوله
تعالے ما قلت لہم الا ما امرتنی بہ ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسیر للضمیر فے بہ وہو
مفعول بہ لامر ستنے الذی فی معنی القول وکقوله تعالی اذا وحینا الے امک ما یوحی ان
اقذفیہ فقوله اقذفیہ تفسیر لما یوحی الذی ہو المفعول الظاہر لا وحینا فے معنے
القول حروف المصدر ما وان وان فالاولان للفعلیة ای تدخلان علے الفعلیة
فتجعلانہا فی تاویل المفرد نحو ضاقت علیہم الارض بما رحبت ای برحبہا ونحو اعجبنی
انک قائم ای قیامک حروف التحضیض ہلا والا ولولا ولوما لہا صدر الکلام لتدل علے
التحضیض من اول الامر ویلزمہا الفعل لفظا او تقدیرا لان التحضیض لا یتصور الا فی الافعال فان
قیل ان ہذه الحروف تدخل علے المضارع والماضی والتحضیض انما یستقیم فے المضارع لا فے
الماضے لانہ قد فات قلنا ان ہذه الحروف فی المضارع للتحضیض وفے الماضی للوم المخاطب
علے ترک ما فات یمکن تدارکہ فی المستقبل حرف التوقع قد اعلم ان قد اذا دخل علے الماضے
او المضارع فلا بد فیہما من معنی التحقیق ثم یضم الی التحقیق التقریب والتوقع فی الماضی فاذا فیہ
ثلاثة معان کقول المؤذن قد قامت الصلوة ای قد حصل عن قریب ما یتوقعہ وقد یضم
الی التحقیق التقریب فقط من غیر توقع کما تقول لمن لم یتوقع رکوب الامیر قد رکب ای
قد حصل عن قریب رکوب الامیر وقد یضم الی التحقیق التقلیل فے المضارع نحو ان
الکذوب قد یصدق وقد یکون للتحقیق مجردا عن معنی التقلیل نحو قوله تعالی قد نری تقلب
وجہک فے السماء حرف الاستفہام الہمزة وہل لہما صدر الکلام للتنبیہ علی الشک من اول
الامر تقول ازید قائم واقام زید وکذلک ہل اعلم ان الہمزة تدخل علے کل اسمیة سواء
کان خبرہا فعلا او اسما وہل تدخل علے اسمیة خبرہا فعل لان ہل بمعنے قد کما فے قوله تعالے
ہل اتی علی الانسان الآیة ای قد اتی وہی من لوازم الافعال فلا تدخل علے الاسم مع وجود
الفعل فلذا قال والہمزة اعم تصرفا فتقول ازیدا ضربت بادخال الہمزة علی الاسم مع وجود
الفعل وہل لیست کذلک و اتضرب زیدا وہو اخوک بادخال الہمزة لاثبات ما دخلت علیہ
علے وجه الانکار لان المستفہم عنه فی مثل ہذا الترکیب محذوف ای استضے بضرب زیدا
وہو اخوک فالالائق بہ ما ہو اقوی فی الاستفہام وہو الہمزة دون ہل و ازید عندک ام عمرو

ويجعل الهمزة معادلة لام المتصلة لان المستفهم عنه في هذا التركيب متعدد فالالوق به ما هو اصل في باب
الاستفهام وهو الهمزة دون هل و اثم اذا ما وقع و امن كان و اومن كان بادخال الهمزة على الحروف
العاطفة دون هل لانها فرع الهمزة فلا تتصرف فيها تصرفات الهمزة حروف الشرط ان ولو و اما لها
صدر الكلام لتدل على السببية الاول للثاني من اول الامر فان للاستقبال و ان دخلت على
الماضي ولو عكسه وقد تستعمل لو للمستقبل على سبيل الشذوذ فلا يرد نحو قوله تعالى و لامة مومنة خير
من مشركة و لو اعجبتكم فان قيل ان معنى حرف الشرط هو التعلق و لو لانتفاء الشئ الثاني
لاجل انتفاء الاول كما في قولك لو جئتني لاكرمتك فانه يدل على انتفاء الاكرام لانتفاء المجئ فكيف
يصح عدها من حروف الشرط اجيب عنه ان لو موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول
امر آخر فيه واما انتفاء الثاني لانتفاء الاول فهو لازم معناه لا حقيقة فان قيل ان لو يستعمل لقصد
لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم فيستدل به على انتفاء الملزوم كما في قوله تعالى لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا فانه يدل على لزوم الفساد لتعدد الالهة والفساد منتف قطعا
فدل على انتفاء التعدد وايضا فهو موهم ان لانتفاء الاول لانتفاء الثاني فكيف يصح عدها
من حروف الشرط الموضوعة للتعليق اجيب عنه ان هذا المعنى معنى مجازي لها يقصد اليه
في مقام الاستدلال خاصة بانتفاء اللازم المعلوم على الانتفاء الملزوم المجهول لان هذا المعنى
حقيقة لو فان قيل ان لو قد يستعمل لبيان استمرار شئ كقولك لو اهانني لاكرمته فكيف يصح
عدها من حروف الشرط اجيب عنه ان لو ههنا ايضا موضوعة لتعليق الاكرام بالاهانة والاستمرار لازم
له لانه لما استلزمت الاهانة الاكرام يستلزم الاكرام الاكرام بالطريق الاولى وتلزمان الفعل لفظا
كما هو الظاهر او تقديرا نحو قوله تعالى و ان احد من المشركين استجارك و لو انهم تملكون يرد عليهم
لم لا يجوز ان يكون انتم تاكيد الفاعل لفعل المحذوف اجيب عنه لا يجوز ذلك لان حذف الفعل
والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده ومن ثمه قيل انك بالفتح لانه فاعل لفعل محذوف و الفاعل
لا يكون الا اسما مفردا والدال على المفرد هي ان المفتوحة و انطلقت بالفعل موضع منطلق ليكون
كالعوض عن الفعل المحذوف لا ان لدلالتها على معنى ثبت المقدر عوض عنه من حيث المعنى
والفعل الواقع في المواضع الخبر عوض عنه من حيث اللفظ فيكون كل واحد منهما كالعوض لا عينه وان
كان جامدا جاز لتعذره كقوله تعالى ولو انما في الارض من شجرة اقلام واذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط
لزم الماضي لفظا ومعنى لئلا يكون معمولا لاداة الشرط فيطابق الجواب اي يطابق الشرط

الجواب في بطلان عمل اداة الشرط فيه كما في الشرط وكان الجواب للقسم لفظا لئلا يلزم كون
الفعل الواحد مجزوما وغير مجزوم مثل والله ان اتيتني او ان لم تاتني لاكرمنك الاول مثال الماضي
لفظا والثاني مثال الماضي معنى وان توسط بتقديم الشرط او غيره جاز ان يعتبر وان يلغى معناه ان
يعتبر القسم ويلغى الشرط ويحتمل العكس اي لان القسم وجب الرعاية في الصدر فافوا فات الصدارة
فاستوى الامران اي القسم والشرط كقولك انا والله ان تاتني اتك هذا مثال لتقديم غير الشرط
وجواز الغاء القسم فان نظرت الى المعنى الاول فالنشر في الامرين على غير ترتيب اللف وان
نظرت الى المعنى الثاني فالنشر في التقديم على غير ترتيبه وفي الجواز على ترتيبه وان تاتني والله
لاتينك هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فان نظرت الى المعنى الاول فالنشر فيه على
ترتيب اللف في الامرين وان نظرت الى المعنى الثاني فالنشر في التقديم على ترتيب اللف وفي
الجواز على غير ترتيبه فالحاصل ان المثال الاول بالنظر الى المعنيين نشر على غير ترتيب اللف و
في المثال الثاني بالنظر الى المعنى الاول نشر على ترتيب اللف وبالنظر الى المعنى الثاني على غير
ترتيبه فعلم ان للمعنى الاول رجحان على المعنى الثاني فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه فالاولى
تقديم المثال الثاني على الاول كما لا يخفى لكنه اخره رعاية لاتصال المثال الثاني بالممثل له تقديرا لامكان
وتقديرا القسم كاللفظ اي القسم المقدر كالملفوظ والقسم الملفوظ في صدر الكلام وجب الرعاية فكذا
المقدر في صدر الكلام ايضا وجب الرعاية نحو لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله لئن اخرجوا آه فالاعتبار
للقسم لا للشرط والا لكان الجزم في الجزاء واجبا بسبب ان الشرطية وان اطعتموهم انكم
لمشركون اي والله ان اطعتموهم آه فالاعتبار للقسم لا للشرط والا لكان الفاء في الجزاء واجبا
لكون الجزاء جملة اسمية واما للتفصيل يرد عليه ان كلمة اما على قسمين تفصيلية واستينافية فالاولى
شرطية والثانية غير الشرطية فلابد من العلامة على اما الشرطية اجيب عنه العلامة عليها
لزوم الفاء في جوابها وسببية الاول للثاني والتزم حذف فعلها وعوض بينها وبين فائها جزء
مما في حيزها مطلقا لئلا يلزم التوالي بين حرف الشرط وحرف الجزاء وقيل [illegible]
مطلقا مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فالتقدير [illegible] عن شئ فزيد
منطلق يوم الجمعة وعلى المذهب الثاني [illegible]
جائز التقديم من الاول والا من الثاني اي ان لم يكن ما سوى الفاء مانعا آخر من
الاول كالمثال المذكور وان كان سوى الفاء مانعا آخر من الثاني نحو اما يوم الجمعة فان

زيد امنطلقا فان كلمة ان تمنع تقديم معمول خبرها عليها هذا اذا كان الجزء المتوسط منصوبا واما
اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق
فزيد مرفوع على انه مبتدا وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد فهو منطلق فزيد مرفوع على انه
فاعل لفعل محذوف وما قيل ان رفع زيد مهما يذكر على صيغة المجهول الغائب على انه
مفعول ما لم يسم فاعله لفعل محذوف ونصب يوم الجمعة مهما تذكر على صيغة المعلوم المخاطب
على انه مفعول به لفعل محذوف فوجهه غير ظاهر لانه يستلزم جواز اما زيد مهما يذكر وجواز اما
يوم الجمعة مهما تذكر وهذا اللازم باطل اتفاقا لم يقل به احد فالملزوم ايضا باطل **فان قيل**
لم ذكر امثلة الجزء المنصوب ولم يذكر امثلة الجزء المرفوع اجيب عنه انه لم يذكر امثلة الجزء
المرفوع لكثرتها وظهورها حرف الردع كلا وقد جاء بمعنى حقا نحو قوله تعالى كلا ان الانسان
ليطغى **فان قيل** لما كان بمعنى حقا ينبغي ان يكون اسما فلم عد من الحروف مطلقا **اجيب**
عنه بانه لما كان بمعنى حقا فالمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كان المكسورة فلا يخرجه عن الحرفية تاء
التانيث الساكنة لان الساكنة خفيفة والفعل ثقيل فاعطى الخفيف للثقيل رعاية للتعادل
والمتحركة ثقيلة والاسم خفيف فاعطى الثقيل للخفيف رعاية للتعادل تلحق الماضي لتانيث
المسند اليه من اول الامر فان كان ظاهرا غير حقيقي فمخير **فان قيل** ينبغي ان يجوز الحاق علامة المثنى
والمجموع في الفعل ليدل على تثنية المسند اليه وجمعيته فاجاب بقوله واما الحاق علامة التثنية
والجمعين فضعيف لان علامة المثنى والمجموع ظاهرة في المسند اليه غاية الظهور فلا يحتاج الى
الحاق العلامة في الفعل بخلاف علامة التانيث فانها قد يكون ملفوظة وقد يكون مقدرة
فلا بد من الحاق العلامة في الفعل ليدل على تانيث المسند اليه من اول الامر التنوين في الاصل
مصدر معناه ادخال النون ثم يسمى نفس النون تنوينا اشعارا بحدوثه لما في المصدر من معنى
الحدوث نون ساكنة في الاصل فلو حركت بالحركة العارضة فلا تخرج عن حد التنوين تتبع حركة آخر
فان قيل آخر الكلمة الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلنا المتبادر من الآخر الحرف الآخر وانما لم يقل الآخر
الاسم ليشمل تنوين الترنم لا للتاكيد لفعل احترز به من النون الخفيفة فان قيل في التعريف لا يكون مانعا عن دخول
الغير لانه دخل فيه نون يا رجل انطلق لانها ايضا نون ساكنة تتبع حركة الآخر قلنا المراد تبعيتها حركة
الآخر لتطفلها لها في الوجود وتطفل العارض للمعروض وليس نون انطلق تابع لحركة لام الرجل هذا
ضعيف وهو للتمكين وهو كون الاسم غير مشابه للفعل مشابهة موثرة في منع الصرف وللتنكير وهو ما يدل على تنكير

مدخولها نحو صه اي سكوتا ما في وقت ما وبدون التنوين سكوت الآن في وقت الآن والعوض فهو
ما يلحق آخر الاسم عوضا عن المضاف اليه كحينئذ ويومئذ والمقابلة وهو ما يلحق آخر الجمع السالم
المؤنث في مقابلة نون جمع المذكر السالم فان قيل لم لا يجوز ان يكون هذا التنوين للتمكن
اجيب عنه انه لو كان للتمكن لزال بالعلمية للعلميتين التانيث والعلمية فان
قيل لم لا يجوز ان يكون للتنكير قلنا انه ليس للتنكير لوجوده في العلم كعرفات فان
قيل لم لا يجوز ان يكون للعوض قلنا انه ليس للعوض لعدم مساعدة المعنى فان
قيل لم لا يجوز ان يكون للترنم قلنا انه ليس للترنم لوجوده في غير الابيات والمصاريع
فتعين انه للمقابلة لانها معنى مناسب يحمل التنوين عليه والترنم وهو ما يلحق اخر الابيات والمصاريع
لتحسين الانشاد ثم تنوين الترنم على قسمين احدهما ما يلحق القافية المطلقة وهي التي كان رويها
متحركا متبعا باشباع حركته حروف الاطلاق من الواو والالف والياء وانما سميت حروف
الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها وهذه الحروف في آخر الابيات والمصاريع يبدل
بالتنوين كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن والثاني
ما يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها ساكنا وانما سميت مقيدة لتقييد الصوت بها
لانه ليس هناك حركة يحصل باشباعها حروف الاطلاق كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي
المخترقن مشتبه الاعلام لماع الخفقن فان قيل ان تنوين الترنم والمقابلة لم يوضعا لمعنى
بل الغرض من الاول الترنم ومن الثاني المقابلة فكيف يصح عدهما من اقسام الكلمة المعتبر فيها
الوضع اجيب عنه ان عدهما من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع تغليبا باعتبار باقي
الاقسام ويحذف من العلم موصوفا بابن مضافا الى علم آخر لان الابن كثير الاستعمال بين
علمين والكثرة يقتضي التخفيف فخففوه بحذف التنوين من العلم وبحذف الهمزة من الابن
وحمل على العلم لفظ فلان في مثل جاءني فلان بن فلان لانه كناية عن العلم وكذا حمل عليه
ابنة في مثل هذه هند ابنة عاصم في حذف التنوين لا في حذف الهمزة لئلا يلتبس ببنت
نونا التاكيد خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء السكون ومشددة مفتوحة لثقل
المشددة وخفة الفتحة مع غير الالف لانها لو كانت مع الالف لكانت مكسورة لمشابهتها
بنون التثنية في وقوعها بعد الف زائدة تختص بالفعل المستقبل في الامر والنهي والاستفهام
والتمني والعرض والقسم لانها لتاكيد الطلب والطلب انما يتحقق في ضمن هذه الاشياء

وقلت في النفي بخلوه عن معنى الطلب واما جوازه على قلة تشبيهاً له بالنهي وكثرت في
مثبت القسم لان القسم محل التاكيد فلما اكدوه بما ينفصل عنه وهو القسم فيؤكد بما يتصل
به بالطريق الاولى وكثرت في مثل اما تفعلن والمراد به كل شرط اكد حرفه بما لانهم لما اكدوا الحرف
وهو غير مقصود اكدوا الفعل وهو المقصود بالطريق الاولى لئلا يكون المقصود انقص من غيره
وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين على مذهب من شرط
في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة او لثقل الواو بعد الضمة على
مذهب من لم يشترط في التقاء الساكنين على حده ما ذكر ومع ضمير المخاطبة مكسور ليدل على الياء
المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة وما عدا ذلك مفتوح طلباً للخفة وتقول في التثنية
والجمع المؤنث اضربان في التثنية باثبات الالف لئلا يلتبس بالواحد واضربنان في الجمع
بزيادة الالف لئلا يجتمع ثلاث نونات متواليات ولا يدخلها الخفيفة لئلا يلزم التقاء الساكنين
على غير حده خلافاً ليونس فانه يجوز عنده التقاء الساكنين على غير حده كما في الوقف وهما في غيرهما
مع الضمير البارز كالمنفصل وان لم يكن فكالمتصل اي يعامل معهما مع الضمير البارز مثل ما يعامل بهما
مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء وتحريكهما ضماً وكسراً او يعامل معهما مع غير البارز مثل
ما يعامل بهما مع الكلمة المتصلة من رد اللامات وفتحها ومن ثمه قيل هل ترين برد اللام وفتحها
كما ترد اللام وتفتح في هل تريان وقيل هل ترون بضم الواو كما تضم في لم تروا القوم واغزون برد
الواو المحذوفة وفتحها كما ترد وتفتح في اغزوا واغزن بحذف الواو كما تحذف في اغزوا
القوم واغزن بحذف الياء كما تحذف في اغزي القوم والخفيفة تحذف للساكنين اي لالتقائها
الساكن كما في قول الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوماً والدهر قد رفعه فان قيل ان
التقاء الساكنين يدفع بالتحريك ايضاً فلم لم يحركوها اجيب عنه انما لم يحركوها فرقاً بينها وبين
التنوين فان قيل الفرق يحصل بالعكس ايضاً اجيب عنه انما لم يعكس حطاً لمرتبة ما يدخل على
الفعل عن مرتبة ما يدخل على الاسم لكون الاسم اصلاً بالنسبة الى الفعل وفي حال الوقف فيرد ما
حذف لاجل الخفيفة لزوال علة الحذف وهو التقاء الساكنين وفي المفتوح ما قبلها تقلب الفاً تشبيهاً بالتنوين
لان التنوين اذا انفتح ما قبلها تقلب الفاً تقول في اضربن اضربا كما تقول في ضرباً ضربا ١٢ تمت

قطعه تاريخ طبع از بنده ميچمدان محمد عبد الرحمن عبد كاتب اين كتاب خلف مولوي فضل الله صاحب

چو شد تحرير اين تحرير سنبت	برنگ صفحه گلزار زيبا	چه خوش عبد الرحمن تاريخ گفتا	چه به تحرير شد مطبوع دلها